

حصاد العصفة

اضطراب الإدارة والأداء

(الجزء الثاني)

د. سعد العبيدي

محتويات الكتاب

الباب الأول: اضطراب الإدارة والأداء.....

الفصل الأول: الواقع الإداري ومستويات الأداء...

التزلف الوظيفي.....

التحايل الوظيفي.....

التسيب الوظيفي.....

التحلل الوظيفي.....

التدليس الوظيفي.....

الانحراف الوظيفي.....

التهديم الوظيفي.....

التنصل الوظيفي.....

الفصل الثاني: بعض مسارات الاضطراب الإداري

لروتين الاداري.....

المحسوبية الإدارية.....

السفه الإداري.....

الفصل الثالث: آثار الاضطراب الاداري

فقدان السيطرة.....

التبذير في الجهد والمال.....

الإعباء الوظيفي.....

إضطراب البناء الوظيفي.....

الفصل الرابع: تصدع النظام الاداري

النفور الوظيفي.....

التفكك الوظيفي.....

الإغتراب الوظيفي.....

الفصل الخامس: عوامل حصول التصدع الاداري

العوامل السياسية.....

العوامل الاجتماعية.....

تداعيات الأمن.....

العوامل الذاتية.....

مصادر الباب الأول.....

الباب الثاني:

الفصل الأول: الأمن الوطني العراقي.....

- مفهوم الأمن الوطني
- الأمن الوطني العراقي
- واقع الأمن الوطني العراقي
- مستقبل الأمن الوطني العراقي

الفصل الثاني: السياسة الأمنية الدفاعية

- تحديات السياسة الدفاعية العراقية
- مصالح العراق العليا دفاعيا
- أهداف العراق الوطنية في السياسة الدفاعية
- التهديدات المخلة بالمصالح الوطنية

الفصل الثالث: ركائز الأمن في نظام الدولة العراقية

- النظام السياسي
- الأجهزة الضابطة
- العامل الشعبي
- العامل الظرفي

الفصل الرابع: ماهية الخروق الأمنية وطبيعتها

- ماهية الخروق الأمنية
- تصنيفات الخرق الأمني

الفصل الخامس: عوامل حصول الخرق الأمني

- العوامل مهنية
- عوامل الإدارة
- العوامل النفسية
- عوامل الفساد
- العوامل القانونية
- العامل التسليحي
- العامل الاستخباري
- العامل السياسي

الفصل السادس: المشهد الأمني

- استمرار الخرق الأمني
- ضعف الجهد العام
- النوعية في العمل الارهابي
- التعامل مع واقع الحال

التعامل مع واقع الخرق الأمني.....	
فسحة للتعامل مع حالة الاضطراب العام.....	
التعامل مع واقع الفساد السياسي.....	
التعامل مع حالة الاضطراب الاداري.....	
أنتاج أمن وطني عراقي.....	
مصادر الباب الثاني.....	
نبذة عن حياة المؤلف.....	
إصدارات المؤلف.....	
خلاصة باللغة الانجليزية.....	

الباب الأوب

اضطراب الإدارة والأداء

الإدارة مثلها مثل البيئة البشرية التي يشكل فيها الإنسان وحدة متكاملة
يؤثر ويتأثر، وهي جزء من قانون الكون الذي يؤكد تبادل التأثير
والتأثر، على وفق حقيقة أن كل شيء يؤثر في ويتأثر بكل شيء.

الفصل الأول

الواقع الإداري، ومستويات الأداء

إن تناول الادارة في العراق من زاوية الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية والمعلوماتية، للفترة التي أعقبت التغيير يبين أنها بعيدة جدا عن هذا الاستخدام الذي تحجم فيه الإنسان قائدا، وتبعثت فيه الأموال موردا، وتشتت الأفكار قدرةً. وتناولها من زاوية الأهداف ومديات تحقيقها يبين أن الفترة المذكورة قد غابت فيها الرؤية الحكومية لتحديد الأهداف العامة وسط التسابق غير النزيه لتحقيق الأهداف الخاصة. وتناولها من الزوايا العملية للتخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه يتبين أن جميعها قليلة الوجود وإن وجدت فتأثيرها محدود، إلى مستوى اشتكى فيه السيد وزير التخطيط في برنامج تلفزيوني "سحور سياسي" بفضائية البغدادية ليلة 26 آب 2010 من عدم سماع أحد لمطالبه بوجودها. وإذا ما تم تناولها حالة فنية وسط أجواء الإضطراب الذي عم البلاد يتبين أنها صورة واقعية لمعنى الإضطراب المهني، وعامل من عوامل حصول الفوضى والاضطراب الأمني، لأنها هي من بين أهم المثيرات التي توجد الاضطراب. وعلى هذا الأساس ومن سياقات العمل الدارجة وضوابطه السائدة يمكن التأشير على أن وضعها في العراق صعب، والأداء في مجالها ضعيف، وكم الانجاز متدني لا يفي بالغرض المطلوب لإعادة بناء دولة عصرية وترفيه مجتمع مثقل بالمشاكل والهموم، قولٌ أثبتته الوقائع التي ذكرت في متن أبواب هذا الكتاب، والاشارات التي وردت في فصوله التي يُستنتج منها أن الخلل في العراق يتمثل في إضطراب الادارة على مستوى الدولة والمجتمع، وإن مسؤولية حصوله يتحملها النظام السابق مناصفة مع النظام الجديد على حد سواء. ويستنتج أيضا أن وضعها الصعب يعني وجود أزمة حقيقية في الأمن وفي إعادة البناء، وفي إنجاز خطوات الديمقراطية وتعليم الانسان وتحسين مستويات عيشه، وفي مجالات التجارة والزراعة والصناعة والاقتصاد وغيرها من جوانب الحياة، أزمةٌ يمكن أن تزداد تعقيداتها مع مرور الوقت، ويمكن أن تمهد إلى حدوث مزيد من الفوضى قد تمتد طويلا من الآن، إذا لم يتم التنبه إليها والتعامل الصحيح والسريع مع حالتها المتردية. ويستنتج كذلك أن مسؤولية حدوثها وإن وُضعت اعتباريا على مرحلتين زمنيتين، أي فلسفتين مختلفتين في الإدارة وقيادة البلاد كما مبين في أعلاه، إلا أن المنطق يُحملُ إنسان وادي الرافدين حاكما ومحكوما، أمرا ومأمورا مسؤولية حدوثها عمليا، لأنه من أنتج واقعها المتردي، وقصّر في بذل الجهود لمعالجته وفي السعي لتطويرها، ولم يفعل شيئا لتنمية قدرات العاملين في مؤسساتها، وهو الذي لم يُوصَف المناصب القيادية توصيفا وظيفيا، ليقبها مفتوحة أمام من يريده الحزب مسؤولا، ومن تريده الطائفة قائدا، وإن كان ترتيبه في آخر قائمة المرشحين، وهو الذي مزق المعايير المكتوبة للتقييم والتعيين والترقية والعقاب، على ما فيها من أوجه قصور، ليبقى الباب مشرعا أمام جموع جاءت لترتوي سريعا من عطش التوظيف وتشبع سريعا من جوع التعيين، وهو الذي أوجد المحاصصة، أو عزز وجودها في تقاسم السلطة والنفوذ، ليبقى الباب مفتوحاً لأبناء الطائفة ومنتسبي الكتلة ومريدي الحزب، ليس حزب البعث الذي فتح من قبلهم كل الأبواب بذات الطريقة، بل لأحزاب سُلمت مفاتيح الحكم من قبل الاحتلال، واستنسختها عددا محددا بينها، وكأن العراق شركة مسيجة أسوارها، لا يدخلها من يريد الدخول إلا بمفتاح من تلك المفاتيح التي استنسختها الاحتلال. وهو الذي وضع الهيكليّة التنظيمية، وتلاعب بما موجود من بقايا لها تعود إلى خبرة أربعة وثمانين عاما من عمر الدولة العراقية وكذلك بالأخرى التي أقترحها الاحتلال، امتثالا للتطور وصيغ العمل الأمريكية، وهو الذي أوقف سريعا نقل الخبرة الادارية بأسلوب القطع، أو تبادلها بين الموظفين السابقين واللاحقين، وضيّع التراكم المعرفي في مجال القيادة والسيطرة، في كثير من المجالات. وهو الذي حال دون الاستفادة من التقنيات الحديثة لجهله بها وعدم قدرته على التعامل معها. حقيقةً، تعود بنا إلى بداية ثمانينات القرن الماضي عندما طرح مدير شعبة الحاسبة الالكترونية في الاستخبارات العسكرية العقيد المهندس طلال الذي أنهى دراسته في بلجيكا يوم ذاك، حاجة الاستخبارات العسكرية إلى تطوير عملها بإدخال الحاسبة في برامجها وقضايا تداول وحفظ المعلومات، في اجتماع لجميع مدراء شعب المديرية، وبعد أن قدم العقيد عرضا عن عمل الحاسبات وفوائدها في الحصول على المعلومة المناسبة بسرعة ودقة وسهولة الوصول إلى الموضوع المقصود والاسم المطلوب تدقيقه ومتابعته وغيرها فوائد عديدة، أشر مدير الشعبة المختصة بالجهد الاستخباري الخاص بالحرب مع إيران (العميد الركن و) ورفع يده طالبا التدخل في النقاش سائلا: عقيد طلال، إن حاسبتك إذا ما سألتها سؤالا مثل هل يهجم الإيرانيون، ستجيبني وستحدد ساعة الهجوم وتوقيتاته أم لا؟

رد العقيد طلال قائلًا: سيدي إن كل ردود الحاسبات وإجاباتها في العالم وليس حاسبتنا فقط، تعتمد على المعلومات التي تغذي بها أي التي تغذيها أنت المستفيد منها، وعلى البرامج التي تطلب إعدادها لما تريده منها، وعموما تقنياتها لم تصل حدود التفكير والاستنتاج المقصورة على الإنسان دون الآلة حتى وقتنا الراهن. عندها عاد العميد الركن تدخله مؤكدا: يعني لا تستطيع الحاسبة أن تجيبني على ما أريد، إذا لا فائدة منها ولا تلزمي، وترك الاجتماع وخرج قائلًا: لدي عمل أهم. إلا إنه قبل مغادرة قاعة الاجتماع الذي لم يتمخض سوى عن إحباط شديد لدى العقيد وبعض المدراء الداعمين لمشروعه، قال: دقيقة، قبل ان تخرجوا أسمعوا مني هذه النكتة (الطرفة) لتلطيف الجو، عندها وقف الجميع في أماكنهم، أو عادوا للجلوس على كراسيهم فقال: عندما تم اختراع الحاسبة الالكترونية طلب مخترعها أن يحضر شخص من كل بلد، ليسألها سؤالًا واحدًا فقط، فحضر الجميع بينهم عراقي، وبدأت الأسئلة تتوالى والحاسبة تجيب حتى وصل العراقي الذي تقدم منها سائلًا بلهجته العراقية المميزة (شكو ماكو). عندها بدأت الحاسبة تعمل وتهتز عدة دقائق دون أن يظهر شيء في شاشتها، حتى انفجرت. لقد انتهى ذلك الاجتماع كما هي نهاية اجتماع السياسيين في زمننا الحالي عندما يشذ أحدهم عن السياق العام، فيؤخر حل معضلة مطلوب حلها حتما، تأخيرًا قد يستمر لأشهر أو لسنوات مستبدلا العبارة المذكورة (شكو ماكو) بعبارة أخرى قريبة منها في التيه الفكري (إشراح نسوي)، لكنها مسائل في السياسة والإدارة ستحل لاحقًا بحكم الحاجة إلى تطبيقات حلها، كما هو دخول الحاسبة إلى عمل تلك المديرية بكثافة بعد عدة سنوات، حلا وإن في العادة يأتي متأخرًا، لكنه سيأتي لأنه مطلوب، وهذا هو شأن الحياة.

لقد فعل العراقي إنسان هذا الوادي العريق كل ذلك، أو بالأحرى لم يفعل ما هو مناسب لحل معضله، طيلة نصف قرن بقي فيها أشبه بكيس ملاكمة يتلقى ضربات الحاكم والحزب القائد ويصرخ هل من مزيد، ويوم سنحت له الفرصة بالتوقف عن المطالبة بهذا المزيد، لم يفعل شيئًا سوى الإسهام بإثارة الاضطراب، محكومًا بكم السلوك الموروث في عقله الوظيفي خللًا في الإخلاص. ورغبة مرضية لتحقيق الذات. وتعامل سلبي مع الوقت وسبل إشباع الحاجات. وحالة نفسية مستنزفة فيها كل الطاقات. فكان سلوكه حقا كمن يريد أن يعاقب نفسه عن قصور فعل طوال تلك السنوات.

إن هذا الانسان المثقل بالهموم، مع فعلته هذه التي سحبتة قريبا من الاضطراب، أوقع نفسه يوم جاءته فرصة الخلاص في أوام متعددة الاتجاهات، وإنعزال طائفي مع الذات، واستخدام للسلاح، والبقاء مغردا خارج السرب، وأوهام أخرى غيرها شكلت سلوكه في مرحلة جديدة تقبلت منه كل أنواع السلوك. سلوكًا في مرحلة أسهم في بقاء الخلل الذي كان موجودا في الادارة، وزاد عليه شدة قُرْبَتُهُ كثيرا من الاضطراب بمستويات متعددة، ستتم مناقشتها بقدر من التفصيل، وإن لم نسقط من حساباتنا أن التفاصيل الواردة في باقي أبواب هذا الكتاب ذات الصلة بالانسان والأمن تصب في نفس الموضوع، لأن الأمن برتمته إدارة، والإنسان الذي يحتاج إلى من يديره، يقوم هو من جانبه بممارسة الإدارة.

هذا فيما يتعلق بالإنسان العراقي، إذا ما وضعنا في الاعتبار مع أوجه القصور في حالته، أوجه قصور في الجانب المؤسسي يلاحظ أن دوائر الدولة العراقية قد أديرت منذ تأسيسها عام 1921 ولغاية 1968 بأسلوب المركزية المقننة التي يتحمل في مجالها رأس الدائرة "المعني" المسؤولية الإدارية والمهنية والاعتبارية تجاه الدائرة أو المؤسسة الأعلى، وبأسلوب تنفيذ للأوامر والتوجيهات، كان في الغالب منضبطا بقياسات زمانه، وبإطار للتنظيم فيه:

1. الموظفون، مهنيون يجري إختيارهم من مجلس الخدمة، على وفق ضوابط محددة بينها الشهادة والاحتياج، ذلك المجلس الذي يضع خطة عامة للتوظيف، وخطة أخرى ملء الشواغر والدرجات، ويقوم بإدارة عملياتها مركزيا، مع بعض تجاوزات نسبية بين الحين والآخر، تعود إلى طبيعة المسؤول الأعلى في المجلس ومقدار التزامه بالضوابط والأصول.
2. التفاعل بين الموظفين كقاعدة عامة للإدارة، وبين عملهم كمصدر رزق، إيجابي يعطي الإدارة قيمة رمزية، وحسن الأداء غاية مشتركة بينها من جهة، والموظف من جهة أخرى وبصورة مستمرة.

3. الضوابط والتقاليد معروفة والمشاعر الوطنية موجودة بقدر مقبول في حينه، تفاعلت مع المهنية الجيدة في وقتها، فأنتجت أداءً مقبولا بمعايير وتقييمات وأداء مفاصل الدولة إبان تلك الحقبة الزمنية.

كما أديرت هذه المؤسسات منذ العام 1968 حتى عام 1979 بأسلوب المركزية الانتقائية، التي يتحمل فيها الرأس "البعثي" المسؤولية تجاه الدولة الحزبية، وفيها شكل التنظيم لم يكن يختلف كثيرا عن سابقه، وبأسلوب إدارة وتنفيذ للأوامر منضبط، بقياسات الإدارة المركزية وبصيغ للتنظيم فيه:

1. العاملون خليط من البعثيين وغير البعثيين، يجري الترشيح إلى المنصب حصريا من الحزب ومنظّماته الممتدة، ومن رؤساء الدوائر والمسؤولين والوزراء، لا تأثير لمجلس الخدمة في التخطيط والتوظيف رغم وجوده الشكلي، أو الرمزي، ذلك المجلس الذي حلت محله بالتدرج المنظمة، أو القيادة الحزبية في المدينة، والمؤسسة على امتداد العراق، حتى إلغائه تنظيميا في نهاية المطاف.

2. التنفيذ المتسلسل للأوامر جيد، يتم بطريقة الاستجابة التلقائية المنضبطة، فيها تفاعل الموظف مع وظيفته جيد هو الآخر، لأنها مصدره الوحيد للدخل المقبول، وتجنب المحاسبة القاسية من الدولة والمسؤول.

3. التقاليد المهنية يجري تسييسها، والمشاعر الوطنية يجري تحويل الولاء فيها، والتوجهات الخاصة بالتبعيث يتم السعي حثيثا لتعميمها، أنتجت طيلة تلك الفترة الزمنية أداءً جيدا، وملائما لمرحلتها، وإنجازا للدولة في مجال الإدارة يفوق المقبول بوجه العموم.

بينما أديرت عموم مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية، وإلى حد ما المؤسسات العسكرية والأمنية إبان حكم صدام منذ العام 1979 حتى أثنائه عام 2003 بأسلوب المركزية الهرمية، هو فيها المرجع، باعتباره رئيس الدولة، القائد العام للقوات المسلحة، أمين سر الحزب، الذي يملك كل السلطات والقادر على فعل وتوجيه أي نوع من العقوبات، والمسؤولية فيها موزعة من الأعلى إلى الأدنى وبأسلوب تنفيذ للأوامر وتقريرا قسريا يقترب من أسلوب العسكر، ويقوالب تنظيم فيها المفاصل العليا بعثيون موالون وأقرباء حميمون لهم حقوق خاصة وامتيازات عالية، وعليهم واجبات قوامها التنفيذ الحرفي لتوجيهات الرئيس يتبعهم موظفون حزبيون، يتدرجون في المستوى تبعا لهذا السلم ومعهم بعض المستقلين، والانتهازيين الطفيليين، يتفاعلون جميعا مع وظائفهم تفاعلا نفعيا جعل كم التحصيل المادي، وسبل تفادي الخطر المحتمل من الأعلى أي الحاكم معيارين أساسيين، وسييس سياقات الإدارة وأسلوب تنفذ الأوامر الصادرة والتوجيهات والتبليغات وعسكرها بطريقة تسلطية، فيها:

1. الضبط القسري وإجراءاته التي عممت على جميع الإدارات والمؤسسات الحكومية للدولة العراقية، التي يديرها حزبيون حتى ساد نوع من الضبط على المستوى العام فيه التنفيذ الحرفي للأوامر دون نقاشها هو الأعم الأشمل.

2. التسابق الاستعراضي لإرضاء الأعلى وتفادي غضبه من جهة، والسعي إلى الحصول على مكارمه وهباته من جهة أخرى. إنها إتجاهات في الإدارة أنتجت أداءً وظيفيا سيئا، لمرحلة زمنية كان أداء دوائر الدولة ومؤسساتها هو الأكثر تدنيا منذ تأسيسها حتى السقوط عام 2003، وأرسى قواعد تخريب للنفوس والقيم والسياقات يصعب تصور تأثيراتها الآنية والمستقبلية.

أما في الزمن الجديد وبالتحديد بعد 2003/4/9 فقد رُفعت ضوابط السيطرة من على دوائر ومؤسسات الحكومة، وغابت في دوامة التحول السريع، المفاجئ من الدكتاتورية إلى الديمقراطية كل السياقات والأوامر السابقة ورواسب الماضي، وتعطلت بعض القوانين قصدا لأغراض إشاعة الفوضى والتخريب، وبعضها الآخر عرضا في خضم الحيرة بين الملاءمة وعدمها وقلة الوعي وضعف الإدراك.

وبسببها وعوامل أخرى عديدة، أديرت دوائر الدولة ومؤسساتها، بأساليب الانفتاح غير المقنن وغير المنسجم والمهام المطلوب تأديتها، وبصيغ متباينة بين أفراد المجتمع والموظفين والإداريين فيها:

1. السعي عند البعض إلى التقليد الحرفي للأجنبي بشطب كل الماضي والتواصل معه بعد ذاك المنع الشديد والقاطع من أي تعامل معه، خاصة وإن أي علاقة وإياه ومهما كانت بعيدة كانت تدرج في باب الخيانة والتآمر، وفي هذا المسعى وجد البعض حريتهم

- الكاملة في التعامل والتواصل معه والتودد له وكسب رضاه، كنوع من التعويض لفترة عزل عن التواصل والاتصال به كانت طويلة نسبيا، وحرمان من أي علاقة معه كانت خطيرة قطعيا، مع بدايات عصر جديد، تحول فيه التصنيف الدارج للأجنبي من عدو لدود إلى صديق حميم بليلة واحدة، وأصبحت فيه العلاقة والارتباط على كافة الأصعدة وفي كافة المجالات، لا شائبة فيها ولا تحديدات تقيدتها. إذ لوحظ في الأيام والأسابيع الأولى لمرحلة ما بعد التغيير مثلا وجود طوابير طويلة على مقرات قوات التحالف، وكثير من حملة الحقائق والمشاريع والمجهزين والمقاولين وممن يجيدون اللغة الانجليزية يعرضون خدمات خارج سياقات الدوائر والمفاصل العراقية المخولة بالاتصال مع تلك القوات، بينهم ضابط برتبة فريق (خ) الذي شغل في الزمن السابق أعلى المناصب القيادية المهمة، عرض نفسه أن يكون مترجما، ولف على بعض الأحزاب السياسية، ليكون واحدا منهم، وعندما لم يجد مكانا في الصفوف الأولى أو في القاطرة التي تسير، ووجد اسمه من بين الأسماء المطلوبة للمساءلة، أخذ بعضه إلى الأردن ليقوم فيها لا عمل له سوى الانتقاد، وبإستثناء هذه الحالة وحالات مماثلة فإن عددا من عارضي الجهد قد حصلوا على فرص التعاقد والتوظيف والإعادة إلى الخدمة والكسب السريع، وحصل بعضهم على مراكز مهمة في دوائر الدولة ومؤسساتها.
2. الاحتماء بغلاف الذات الخاصة وبعض الضوابط السلفية المتخلفة، عند البعض الجاهل وغير المرن، بدوافع الحماية الذاتية أعتقدها هذا البعض مناسبة للحيلولة دون التأثير بالأجنبي الذي يحمل عنه أفكارا غير صحيحة فيما يتعلق بالفساد والإفساد الخلقي والشرعي على وجه الخصوص.
3. الإنطلاق السريع نحو التحقيق المفرط لغرائز الذات، التي حتمت أن يتوجه البعض الآخر إلى كثر الاجتهاد وتكليفه للنفع الخاص، على حساب الضوابط والمعايير الإدارية، التي يفترض أن تكون موجودة في المجتمع وسائدة بين أبنائه.
4. التعطش المفرط لبعض السياسيين الجدد وكتلهم وأحزابهم إلى تعويض ما فقدوه في الماضي وإلى الانتفاخ من خلال ما تقدمه فرص الاستفادة وبكل الوسائل المتاحة.
5. المغالاة بالخاصة أسلوبا للترضية وطريقة لتجنب المعارضة السياسية والمقاومة المسلحة للنظام الجديد، تسبب في التطبيق الواسع لمعاييرها في كثير من الدوائر والمؤسسات والتأثير سلبا على المهنية، ومن ثم على الولاء للوطن، والولاء للوطن دافع قوي لتحسين الكفاءة والإخلاص.
- لقد تغيرت طبيعة النظام الإداري في العراق، مع عملية تغيير شكل النظام السياسي، وهو تغير سريع ومفاجئ وسلي أفتقد في السني الأولى على وجه الخصوص إلى التخطيط اللازم في أعلى المستويات الإدارية للدولة، وما وجد قليل منه كان إجتهدا يفترق إلى المعرفة والدراية، وإلى الكفاءة العلمية التخصصية، وكان التنفيذ لذاك القليل من قبل دوائر الدولة ومؤسساتها ووزرائها وموظفيها وإداريها، تنقصه سياقات العمل المنسجمة افتراضا مع طبيعة ذلك القليل من التخطيط، وتنقصه السلطة الكافية لإصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها وصياغة التعليمات التي تسهل سبل التنفيذ.
- إنه فقدان للتخطيط وتلكؤ في التنفيذ، حدث بسبب الغوص عميقا في عملية التغيير السياسي، وإبقاء ما يتعلق بالإدارة دون أي إهتمام، أو معرفة لمتطلبات التغيير، وتَرَكتُهُ الثقيلة التي أبقاها النظام السابق ماثلة في السلوك الإداري العام، يوم غادر الحكم حيث الإدارة المتخلفة غير المخلصة والأداء المتدني الضعيف والتعامل الوصولي الانتهازي بين المفاصل الادارية والتسويق في العلاقات العامة وعدم تحمل المسؤولية وكثر الفساد.
- تركة لا يمكن التخلص من آثارها السلبية دون تفهم حالتها والتحسب لتجاوز تأثيراتها، والاستعداد لاستثمار القليل مما تبقى من معالم القوة في داخلها على وفق تدرج، تنفتح فيه الأجواء الرحبة للتفاعل بين القديم، والجديد بأقل ما يمكن من الخسائر في طريق التغيير ذو النهايات السائبة غير الواضحة. لكنه تدرج وإن كان منطقيا، ولازما في التعامل للانتقال فإنه لم يحدث في واقع الحال، حتى زاد التخلف تخلفا، والفساد سعة، بعد أن وُجدت عوامل رفض لبناء أفضل من جديد.

كما إن الأداء الذي كان ينتظر تحسينه بالاستفادة من قوة الدفع الناتجة عن الرغبة بالتغيير، ومن فرصة الانفتاح على الأجنبي المتطور، والاختلاط المفتح بمؤسساته المتقدمة وموظفيه الأكثر تحصيلاً هو الآخر لم يتم، بل على العكس من هذا الذي لم يتم، زادت شدة الانحدار إلى الأسفل والتدني إلى الأخطر حيث التلكؤ وعدم الميل إلى المبادرة، والإعياء الوظيفي الشديد والملل والانفلات، أو عدم التقييد والمحسوبية وتلاشي أثر المهنية على وجه التقريب. وهو انحدار أصابت آثاره القليل المتبقي من القيم الوظيفية بالتحلل الشديد، وأصابت البعض ممن يتحملون مسؤولية التغيير إلى النظام الجديد، أو قيادة المرحلة الجديدة بالصدمة الشديدة، والبعض الآخر من الساعين إلى الإصلاح بالحيرة غير القليلة، فخسرت الإدارة فرصاً كانت جيدة للإصلاح، على الرغم من وجود شك لدى بعض المحللين والمتابعين في إمكانية حصوله واقعا مع بداية التغيير، لعدم جدية الاحتلال في فرض خطواته الأساسية، وإعتلاء الإدارة أشخاص غير أكفاء في جوانب قيادة عملياته المطلوبة. حتى إن البعض من الذين تسلموا مسؤوليات وظيفية إدارية بعد حصول التغيير مباشرة مثلاً، وعلى الرغم من وطنية كثير منهم غير المشكوك بها، وحرصهم على إنجاح التغيير المطلوب حصوله، لم يكن بعضهم خبيراً بمتطلبات إدارة عمليات الانتقال إلى الوضع الجديد. ولا قادراً على إدراك خطورة التحول المفاجئ إلى النظام الجديد، أو تفهم طبيعة المعارضة المسلحة وقدرة الأجنبي على التسقيط. ولم يكن واعياً بإمكانيات من لم يتوافق في الداخل مع التغيير، وقدراته على التحرك العكسي، وتوسيع هامش المقاومة بالضد من عملية التغيير، أو مدركاً متطلبات الحاضر وآفاق المستقبل وحقوق من أسهم في التغيير، ومعالم النمو التحضر وموقف الجار، والبعيد من أبناء الأمة ودول الإقليم، ومن يتربص من خارج الحدود عدو قديم، أو متفهما وضع الأقوام في الداخل وحقوقهم الإنسانية والقومية وتاريخهم الطويل في القتال من أجل تلك الحقوق، أو متحملاً الآثار الجانبية لما حصل وما سيحصل، وأصول الالتزام بإعادة المواطنة العراقية سواسية للجميع.

إنها فرص ضاعت وظروف جهل سادت وقيود تدخل خارجي حدثت وأمراض جشع عمّت، فأسهمت جميعها مع عوامل أخرى ذكرت في أبواب هذا الكتاب، وأخرى ستذكر ضمناً بفصول هذا الباب، في إصابة العملية الإدارية للدولة العراقية بهزة قوية، زادت من شدة التصدع في جدارها الأمني والقيمي غير الحصين، وإصابة الأداء الوظيفي الحكومي بنكسة قوية، أعاقت عملية إعادة البناء والتعمير، مهدت لحصول خروق وإضطرابات في كل مجالات الحياة الإنسانية العراقية.

إن التباين في أسلوب إدارة الدولة، والمجتمع لمراحل التطور السياسي الحديث في العراق

من الملكية المستقرة، إلى الجمهورية الأولى المنفعلة وإلى الخامسة المضطربة، ومن ثم إلى السادسة لما بعد التغيير غير المستقرة، مع عدم وجود فلسفة واضحة للإدارة وخطط استراتيجيه محددة للتطوير، وكذلك ضعف الاستقرار السياسي والأمني، واستخدام القسوة المفرط مع الأدنى في السلم الوظيفي في العقدين الأخيرين التي سبقت التغيير، عوامل تفاعلت جميعها مع مشاكل ما بعد حصوله، وكذلك مع بعض خصائص الشخصية العراقية في ظروف عيش كانت تحت الضغط الشديد لفترة زمنية ليست قليلة، فتسببت في: 1. تكوين عادات سلبية شديدة التأثير في السلوك الوظيفي العام، انعكس وجودها عملياً على الأداء الوظيفي، وعلى مستوى الالتزام بالضوابط والقيم والتعليمات.

2. تعزيز السلوك الخطأ في الإدارة وأسلوب التعامل بين المستويات العليا والدنيا، وبينها من جانب ودوائر الدولة الأخرى من جانب آخر.

3. وسم الأداء الخاص لعموم الموظفين بدوائر الدولة بخصائص لا تنسجم وطبيعة المرحلة، أو ما هو اعتيادي ومطلوب، أو بالمعنى الأدق جعلت متوسطات أدائهم وأسلوب إدارتهم لشؤون العمل والوظيفة للسنوات الثماني الأخيرة التي أعقبت التغيير، تتسم ببعض خصائص غير سوية، تعزّر وجود معظمها الذي كان موجوداً في السابق كجوانب خطأ وخصائص سلب في وأد خطوات الإنماء والتطوير، بالإضافة إلى تأشيرها مستوى عالياً من التدني في الانجاز والأداء العام، وإعطاء تصور عن مقدار التصدع الحاصل في الإدارة وجوانب التأخير.

وهي بوجه العموم خصائص وأساليب وأوجه خطأ كثيرة ومتداخل بعضها مع البعض الآخر، سنذكر أهمها بقدر من التفصيل في العناوين أدناه، التي توحى وكأنها متشابهة، أو متقاربة الشبه في التوصيف، أوردناها بهذه الطريقة بقصد تسهيل عملية إدراك كل جوانبها، وكذلك تسهيل متابعة آثارها وتأثيراتها، لأهميتها في مجال إعادة البناء الذي سوف لن يتم بالشكل الصحيح، أو كما هو مطلوب دون تيسر إدارة خالية من التصدع والاضطراب، قليلة الخطأ، قادرة على تجاوز مشاكلها الذاتية والأداء العام التي أفتربت من أن تكون مستعصية بينها التزلف الوظيفي والتحاييل الوظيفي والتسيب الوظيفي والتحلل الوظيفي والتدليس الوظيفي والانحراف الوظيفي والتهديم الوظيفي والتنصل الوظيفي.

التزلف الوظيفي

كانت فترة الثمانينات من القرن الماضي هي البداية التي أوقفت التطور والنمو في كافة المجالات، إلا ما يتعلق منها بالحرب والتصنيع العسكري وأعمال التجسس والمخابرات، وهي التي دفعت الادارة العامة للدولة والمجتمع، بإتجاه الانحدار نحو الأسوأ والأقل والأردأ، وهي التي أرست قواعد التعامل الخطأ في كثير من مجالات الأداء، وأوجدت في نفس الوقت سلوكا إداريا سلبيا يتميز في بعض جوانبه بالآتي:

1. السطو على الجهد المميز

اعتاد بعض رؤساء الدوائر والمسؤولين الحكوميين على سرقة الجهد المميز للأدنى، وتسجيله لصالحهم علنا، دون خشية من لوم الجهة العليا في سلم الإدارة، الذي يسلك القائم عليها ذات السلوك، حتى لوحظ وفي أحيان عدة، أن الموظف الذي يقدم مقترحا مناسباً للجهات العليا مثلاً، يقوم رئيس القسم، أو المدير الذي وصله المقترح بشطب إسم الموظف من على المتن، ووضع إسمه بدلا عنه، وإذا ما كان منصفاً والموضوع يتحمل الشراكة يضع إسمه جنب إسم الموظف ويمهره بتوقيعه المعتاد، ويعززه بديباجة إشادة تعلي من شأن المقترح في خدمة الحزب والثورة. وشاع مع بدايات عام 1980 أن تُعد بحوث من قبل أشخاص وترفع إلى المراجع بأسماء أشخاص آخرين وسارع العديد من المسؤولين إلى الدخول في مجال الدراسات العليا بعد أن ضمنوا من يكتب لهم، وهم فقط يناقشون، وتعودّ عديد من المدراء والإداريين أن يغيروا أسماء المقترحين، ويضعوا أسماءهم بدلا عنها، وتوجهوا أيضا إلى وضع أسمائهم مع أسماء المبادرين والمصنعين، هذا في الإدارة المدنية، أما في الإدارة العسكرية، وخاصة إبان الحروب فكان الأمر في مجالها ليس مختلفا، إذ يسارع بعض القادة إلى الإبراق فورا إلى القائد العام "صدام حسين" مع أي نجاح في المعركة يشيرون فيها بقيادته الحكيمة ويذكرونه ضمنا بقيادتهم الميدانية الأصيلية، ليضعوا على طاولته أسمائهم مقرونة بهذا النجاح، ويتجه نفس هؤلاء القادة إلى إعدام ضباط وآمرين ومراتب في ميدان المعركة، حال تأكدهم من الفشل في تأمين التفوق على العدو في ساحتها، ويشعرون القائد العام بذلك، ليثبتوا له أن المسؤول عن الفشل قد حصل على العقاب، وإنهم غير معنيين به، ليسدوا الطريق على المذكور من اتخاذ قرار معاقبتهم. ولوحظ في نفس الفترة الزمنية المذكورة، أن الباحث الذي يقدم بحثا للتطوير، أو دراسة جدوى لمشروع من المشاريع، يقوم هو من جانبه بوضع إسم مديره على البحث مشاركا في الجهد، وإذا لم يفعل فإن المدير من جانبه يقوم بحشر إسمه في المكان الملائم بجانب الباحث، أو مجموعة الباحثين عندما لا يرغب بطمس حقوقهم، أو يخشى من طمسها بإبقاء إسمه فقط، وكذلك يفعل رئيس الدائرة والوزير، وهكذا يتسارع الجميع في طريق ملتوٍ طويل، بهدف ضمان تقدير الأعلى ومباركته، التي تضمن بالإضافة إلى البقاء على قيد الحياة، وإثبات الولاء لقيادة الحزب والثورة وتقليل احتمالات الوصم بالخيانة، الوصول إلى الرئيس وضمان أعلى قدر من التكريم.

لقد شاع هذا النوع من السلوك وتعمم بقدر واسع، فأصبح مقبولا وغير مثير للرفض حتى من الجهة العليا التي تعي تماما أن من كتب لها في موضوع التصنيع مثلاً، لا يمتلك الشهادة الإعدادية، وقبوله هذا انتقل إلى الزمن الجديد ولو بشكل محدود، إذ توجه البعض إلى مسؤوليهم يحملون مقترحات ودراسات ويفضلون مهرها باسم المسؤول، كذلك كُتبت رسائل جامعية على نفس السياق، وُزرت شهادات دراسية بسياقات أوسع وشاع التخاطب بلقب دكتور بين الناس وفي الاعلام بقدر غير مألوف، إلا في العراق الجديد، فزادت جميعها من شدة التزلف.

2. غلبة التقييم السياسي

لم يعد نافعا في حقبة الثمانينات وما بعدها في التسعينات التأكيد على الجوانب الفنية للأداء، أو التعرّيج على كم الإنجاز الفردي والجماعي لأي مشروع من المشاريع، دون الإشارة إلى الموقف من الحزب والثورة، إذ لا فائدة من الإشارة على سبيل المثال، إلى موظف قد سهر الليل لإنجاز ما مطلوب، دون المرور بموقفه من الحزب والثورة، ولا جدوى من تقديم مشروع تطوير آلة حفر آبار عملاقة، أو رادار رصد الصواريخ من مهندس بارع، أو مجموعة مهندسين دون التطرق لمسألة نفعها العام إلى قيادة الحزب والدولة. وبالمحصلة أصبح التقييم للموقف الحزبي بدرجة تفوق التقييم المطلوب للجانب الفني، حتى فُقدَ بريق الدافعية فيه إلا ما يقع منه في دائرة التقرب الانتهازية تزلفا والنفع الذاتي تملقا.

وهو تقربٌ ونفعٌ تزلفي كانت قد أوكلت مسؤولية تحديدهما للموظفين تبعا لمستوياتهم والفعل المطلوب تكريمه من الأعلى رئيس الدولة إلى الوزراء، ومن بعدهم المدراء العامين بطريقة تحايل واستجداء، أوجدت تدافعا من قبل المنتسبين، أو جريا حثيثا من قبلهم نحو ترقية إلى المستوى الأعلى، تضمن تأثير أوسع. وهامش تحصيل أكثر. ومكافآت آنية ومكافآت في المناسبات أدم. ووجاهة اجتماعية تضمن تقربا من الأعلى تزلفا وتأثيرا في الأدنى تسلطا، وعلاقات مع الأقران تفتح المجال إلى قدر من المنفعة والتحصيل أحسن.

3. تعميم حالة الفشل

أعتاد الأعلى توجيه اللوم إلى الأدنى على فشل وإن كان بسيطا، حتى أصبح العمل عبئا على كواهل الموظفين، لا يتعاون فيه ذلك الأعلى على حمل أوزاره، ولا يخرج كما هو معتاد، ليعلن أنه جزءٌ مشارك فيما يحصل إذا ما كان فشلا كما هو موجود في دول العالم المتحضر، الذي لا يكتفي المدير، أو الوزير بالإعلان عن تحمله المسؤولية، فيتوجه إلى الاستقالة تعبيرا عنها وبكل شجاعة ورحابة صدر.

وبالتكرار تعززت في السلوك هذه الخاصية السلبية لتلك المرحلة الزمنية، وتعود عليها غالبية الموظفين والمسؤولين الإداريين والسياسيين والعسكريين، وعلى السير في طريقها سلوكا يوميا يؤمن لهم غاية التخلص من احتمالات اللوم، لأن اللوم في قاموس تلك الإدارة القسرية في الزمن السابق، يعني عقوبات تصل إلى الطرد، أو الحرمان من المكافآت التي اتخذت وسيلة إثابة للسلوك المطلوب من قبل الحاكم وجهازه التنفيذي. ويؤمن لهم من جهة أخرى البقاء خارج دائرة الاتهام، لأن الاتهام والشك موجود داخل عقول الجميع بالمستويات الإدارية، انتقل من الأعلى حتى وصل إلى أدنى المستويات، والوقوع تحت طائلته تعني الرقابة شبه المستمرة. ونضوب فرص الترقى وإفلال احتمالات الكسب والتحصيل. ومن ثم العيش تحت مشاعر التهديد التي ترهق الجهاز النفسي، وتقلل مستوى الدافعية في العمل والمعنويات.

بسببها خاصية غير صحيحة والرغبة في العيش الأكثر ترفا في ظروف قلت فيها فرص الترف، إلا القادمة عن طريق الحكومة ومؤسساتها، وسبل التقرب من أجهزتها، تعمم سلوك المداينة وبات المدح وتزويق الكلام الموجه للمسؤول الإداري والحزبي، والتمني بالتقدم والرفعة والنصر تزلفا، هي السائدة في سياقات المخاطبة العامة وفي التعامل من الأدنى إلى الأعلى بجميع المستويات نوعا من الآليات النفسية لتغطية الفشل، وتحاشي إجراءات المحاسبة التي تنتج عنه.

وزاد كذلك الميل إلى إرضاء المسؤول، دون الالتفات إلى معايير العمل وضوابطه وإلى مستلزمات تحقيق الذات الوظيفية العليا، لنفس النوع من الآلية النفسية، ونتيجة لممارستها فترة زمنية طويلة أصبح الأداء فاشلا، يتسم في الغالب بالآتي:
مضيعة للوقت: يحسب فيه الموظف والمدير العام ورئيس القسم عدد ساعات الدوام وفرص الابتعاد عن الدائرة، همهم تمشية البريد والرد على ما مطلوب والبقاء في خانة الأمان، دون المجازفة بالتقدم خطوة إلى الأمام.

ممل الوقائع: لا إبداع فيه ولا رغبة بالتطوير، لأن في التطوير احتمالات بارتكاب الخطأ، والخطأ يجلب الشك باحتمالات التجاوز والتخريب، وعقوبته قد تصل إلى حد الإعدام، إذا ما كان المخطئ من خارج دائرة الولاء المطلق وهامش الشك به كبير، على الرغم من إن حكومة تلك الحقبة الزمنية وضعت شعاراً منذ اعتلائها العرش في أيامها الأولى هو "من لا يعمل لا يخطأ". شعارٌ بقي بعيداً عن التطبيق حتى أزيل من ذاكرة الجمهور مع رحيلها، وشعاراتها الكثيرة التي أرهقت عقول المتلقين، وحلت محلها شعارات أغلبها ذات طابع ديني تأملي يصعب تطبيقها هي الأخرى، وستجد طريقها إلى الزوال من الذاكرة لتحل أخرى بدلا منها، وهكذا تتكرر الشعارات في مجتمع لفظي، تُوظف فيه الشعارات أداةً لتعزيز سبات العقل وإيقاف إنسيابية التفكير المنطقي.

مشتت الجهد: إن جل الجهد المبذول من قبل الموظف والمسؤول، يذهب باتجاه التركيز على الكيفية التي يمكن أن يرضي فيها الأدنى، مسؤوله الأعلى وعلى الطريقة التي يجلب فيها الأدنى مسؤوله الأعلى إلى خانة السكوت عمّا يفعلُه من تجاوز ومخالفات، ومنافع يحاول إشراكه فيها ثمناً للسكوت. وعلى أساسه إذا ما حسبنا الجهد المبذول بحسابات القدرة المتاحة نجد أن ما يبقى منها لأغراض العمل الجاد قليلاً لا يكفي لتقديم ما مطلوب من إنجاز.

ذاتي الطابع: أي أن ما يبذله الموظف من جهد، أو ما يريد أن يبذله يكون في إطار ما يحقق له من الرضا والنفعة الذاتي، وما عداه من أنواع الجهود الأخرى، لا مجال للتفكير فيها وإن صبت النتائج في دائرة النفع العام.

عندها تعزز في نفوس الموظفين والعسكريين وحتى السياسيين البعثيين شعور بالفشل والعجز عن إمكانية إصلاحه، حاولوا مدارات حصوله بسلوك مدهانة الأعلى تزلفاً بشكل فاضح وغير مسبوق والسعي لكسب وده بمستوى غير معهود.

فأضافوا بتوجههم هذا معالم فشل وتقصير ومزيد من التزلف أنتقلت بعضها من ذلك الزمن إلى الزمن الجديد، وأسهمت مع غيرها معالم فشل عند الإداري الجديد فكونت حالة إضطراب في هذا المجال الحيوي ليس له مثيل.

التحايل الوظيفي

عندما يكون الموظف في الدائرة الحكومية والعسكري في الثكنة العسكرية، تحت تهديد الرفض الحتمي من الوظيفة والدرجة والمنصب، في حال مخالفته تعليمات الحزب والثورة، أو عدم الالتزام بالتوجيهات العامة الصادرة من الحزب، أو الدولة ويحشر في دائرة الشك آمرا، أو مأمورا بسبب عدم تقديمه التبرعات المطلوب دفعها لمد توجّهات الحزب في الدولة، ويوضع تحت المراقبة ضابط في أحد الدوائر الأمنية، أو مدير في أحد الأجهزة البحثية لخرقه الضوابط وانتقاده الأوامر وذمه المسؤول وتكلمه عن المصالح العامة بلوم البعض للتجاوز عليه. وعندما يتعلم الموظف والعسكري والحزبي ورجل الأمن بالتدريج أساليب مراوغة نفسية تبقّيه على قيد الحياة، وتبعد عنه احتمالات الرفض والفصل والنبد والحرمان من الترقية والترفيه، وتحقق له في المقابل بعض من حاجاته الضرورية دون المس، أو التجاوز على بعض السياقات التي وضعها المسؤول الحزبي في الدائرة المعنية، عندها سيتعلم حيلة إدارية نفسية تغطي ذلك السلوك بطريقة تخل بالادارة وتسهم في تدني مستوى الأداء مثل:

التملص: مساع دائمة لتفادي الوقوع في الشرك الذي يحسه الموظف منصوب له في كل ركن من أركان الدائرة، وفي مجالها يحاول الذهاب بعيدا في المناورة بتقديم الوعود بأن يعمل ما يراه عمله في الموقف المحدد، ويحاول الكذب بتقديم الأعذار لموضوع لم يستطع عمله، وباللجوء إليها تحت حكم الضرورة أصبح الخداع سيد الموقف.

الاستغلال: أو ما يمكن تسميته بالاستفادة القصوى من الوجود في الموقع الوظيفي في أعمال داخل الدائرة، أو خارجها لصالحه وربما لآخرين محيطين به، وهو واقع حال قد شاع حصوله في جميع الدوائر، والمؤسسات بشكل واسع، ليعبر عن أسلوب في التعامل المشترك بين الأعلى والأدنى، بعيدا عن ضوابط الدائرة وتعليمات الحزب، يكون فيها الوطن هو الخاسر الأكبر، بعد أن يتوجه الربح إلى جيوب بعض الموظفين، ويجري الاستغلال والتلاعب من أجل رفع سقف الاستفادة، على حساب كم الإنجاز ونوع الأداء، الذي يفترض أن يتحول إلى ربح، أو منفعة للدولة والمجتمع في آن معا، حتى أصبحت بسببها:

الذمم مخربة والأمانة مستباحة.

لا رادع نفسي للخطأ ولا ضمير صاح من أجل التقويم.

ما يهم هو الحصول على مكاسب آنية وإن كان تحصيلها يغرق الوطن بمشاكل وهموم، ومع ذلك فإن زمن ما قبل صدام كانت فيه حدود للمكاسب، أو الحصول عليها وتقييدات في التوسع بالتورط فيها أي بمعنى أصبح هناك روادع تحول دون التورط في موضوعها قد انتهت غالبيتها باستثناء الخوف الذي بقي ماثلا وإن قلت شدته تدريجيا حتى اقترب من التلاشي في الأيام الأخيرة من حكمه الطويل، إذ لم يجرؤ مثلا رئيس دائرة ضريبية ما قبل حكم صدام حسين للبلاد من الناحية الاعتبارية والقانونية أن يتفق مع موظف من موظفيه لتقاسم عائدات الرشا التي يمكن جمعها من أصحاب معامل يسعون إلى دفع الضرائب المستحقة عليهم من خلال مساومتهم على الإعفاء من دفعها، أو تقليلها إلى الحدود الدنيا، أو من مراجعين يتابعون معاملات أصلية في دائرة البلدية، في حين حصل مثله وأكثر منه في زمن صدام وما بعده.

ولم يجازف ضابط مرور قبل ذلك التاريخ، أن يدفع شرطيا في مديريته لمساومة مخالفين في الشوارع العامة، على دفع مبالغ تقل كثيرا عن قيمة المخالفة القانونية، ليتقاسمها معه بعد انتهاء الدوام، وقد فعلها في هذه المرحلة الزمنية وزاد عنها أضعافا مضاعفة. ولم يسمع عن قاضي تحقيق، منذ تأسيس الدولة العراقية حتى ذلك التاريخ، قد قَبِل مبلغا كبيرا من المال لقاء عدم تجريم قاتل، أو سارق للمال العام وقد حصلت مثلها في عموم حكم صدام.

تلك ومثيلاً لها أسست قواعد سلوك، انتقلت إلى مرحلة ما بعد التغيير بطرق شتى بينها التقليد، حتى بات فعل الخطأ أكثر اتساعاً وخطورة من المرحلة السابقة، فتكون واقع سلبي آثاره ملموسة، وقدرته على تحريك مشاعر المصلحة العامة شبه معدومة. وهو واقع خسر فيه الجميع أمنهم واستقرارهم وتحضرهم، وبينهم الذات الفاعلة التي خسرت مصدراً قيمياً للرضا عن أحوالها الوظيفية، وإن حققت كسباً، أو منافع شخصية تُشبع حاجات آنية وغرائز حيوانية.

إن الموظف الذي أفاق من وهمه في التحايل على ذاته والآخرين بعد نيسان عام 2003 وصحاً من صدمة تغيير الواقع عاشه بائساً لثلاثة عقود، وجد أن واقع التعامل لم يتغير، وأساليب الوصول لم تتبدل ووجد معها أيضاً:

إن المسؤول الحزبي البعثي الذي قَبِلَ الموظف فنيات التحايل على ذكائه الوظيفي، قد استبدل بعد التغيير بآخر من حزب آخر، بعيداً عن حزب البعث في الايديولوجية والفكر وقريباً منه في أساليب الإدارة والتقييم، حتى إنه لم يستوعب أفكاره وتطلعاته وأحلامه التي أراد تحقيقها من التغيير، أو استبدل من كتلة دينية، أو طائفية مذهبية لا تختلف عن فلسفة البعث في السيطرة والتهميش، فلم يجد من بد إلا العودة لأساليبه السابقة في المراوغة والخداع، فسجل في الحزب الحاكم وسار مع أبناء الكتلة في ممارسة الشعائر وقدم فروض الطاعة كما هو مطلوب.

إن التهديد بالرفض ما زال موجوداً وبسعة أكبر من مجرد الالتزام بتعليمات الحزب في الزمن القديم، ليشمل في هذا الزمن إفراغ المكان للأقارب والمريدين والتطهير العرقي والطائفي التي أخذت حيزاً يفوق ما أخذه الحزب في طريقه لتطبيق التبعية.

إن المناورة والكذب ما زالت فاعلة ومطلوبة والتحايل على المسؤول قد تغيرت فنياته، وبات أمراً معقداً يفوق في تعقيداته تبادل المنفعة التي لم تتغير طبيعتها، ليشمل تغليف السلوك بشعائر وطقوس تنسجم ووضع المسؤول، حداً وصلت فيه المسألة إلى إطالة اللحية لموظف لم يفكر يوماً أنها وسيلة تقرب إلى الله، ولبس الحجاب لموظفة لا تؤمن بأنه الطريقة الوحيدة للحكم على العفة ونظافة السلوك والتمسك بشرائع الرحمن.

إن الفرصة سانحة أمامه لكسر طوق التدرج الوظيفي السابق والتسلق سريعاً إلى المستويات الأعلى في غياب كامل لمعايير التقييم والتوصيف الوظيفي والتمسك بالأصول.

عندها أُقحِمَ الموظف من جديد بدوامه التحايل للمحافظة على الذات، وأضاف إلى خبرته السابقة خبرات جديدة، نادى فيها بصوت انتهازى مسموع بمناصرة الحزب الجديد مجالاً لتخليص الجماهير وقيادة التغيير والتقدم في العراق، كما نادى من قبل بحزب البعث مُخْلِصاً ومُنقِذاً للجماهير الأمة من الضياع وأداة فاعلة للانبعاث. وتوجه هذا الموظف إلى التخندق بالطائفة الفاعلة أملاً في العودة إلى الشرع وإلى الصفاء والنقاء في تعاليم الدين وإلى القبيلة أملاً في التقويم وترسيخ القيم الأصيلة، وسعيلاً لاستثمارها مرجع قانون بديل، عن مرجعية الدولة في سن وتطبيق القوانين.

كلامٌ وعبارات تتردد في المحافل العراقية، وفي وسائل الإعلام المتعددة ومحاولات تتكرر ومساع تُتخذ، لم يأت فيها ذكر العراق وطناً ضامناً لاستمرار تحقيق الذات، والرضا عن الحال بطرق شرعية، فتكونت عادات جعلت المصلحة الشخصية، محور التحرك ومركز الاهتمام.

التسيب الوظيفي

عندما تدار الدولة بطريقة حزم مركزية، وتفرض على العراقيين معايير توظيف إدارية مغالى في تطبيقها من الناحية الحزبية، حدا يكون فيه الانتماء إلى البعث العربي الاشتراكي معيارا وحيدا للتعين بغالبية الوظائف الحكومية، والإخلاص لمبادئه أساسا للحصول على الترقية الوظيفية، سيتكون بالتدرج ارتباط بالحزب وميل إليه من النوع المجتزأ الذي يُقتطع من الارتباط المفروض بالمهنة والدائرة الرسمية، وعندما تضع الدولة أمن الرئيس الأعلى لكل مناصبها المهمة فوق كل الاعتبارات الوطنية، وحمايته من التهديدات التي كثرت من حوله آنذاك قبل كل الاهتمامات الشعبية، ويوضع الولاء له معيارا آخر مهما للحصول على بعض الوظائف العليا في المؤسسات المدنية والعسكرية، سيتكون ولاء منقوص للإدارة، وسيتكون معه بالتدرج طوق وظيفي فيه المفاصل العليا: موالون تماما للرئيس، يعملون أولا لتحقيق الأمن والدعاية إلى النظام وتحقيق أعلى قدر من المنافع الذاتية. والمفاصل الوسطى: حزيون يحاولون أن يحافظوا على صورة الموالاة المفروضة إلى قيادة الحزب والثورة، يسعون أولا لتعزيز سلطة الحزب والمحافظة على المكاسب التي شرعها النظام، لمجرد التواجد في تلك المفاصل الوظيفية التي تناظر الدرجات الحزبية. وفيه القاعدة العريضة الدنيا: موظفون مغلوب على أمرهم، عيّن شاخصة على الحوافز وأخرى على طرق الوصول إليها بشتى السبل والوسائل.

وكان هذا الطوق الوظيفي الخاص قد شكّل السلوك الوظيفي في المؤسسات الرسمية بشكل خاص لفترة زمنية قاربت ثلاثة عقود، وأسهم من جانبه في:

1. تدني مستوى الأداء، إذ لا يهتم الموظف بتطويره لعدم نفع التطوير، ولا تهتم الإدارة من جانبها بذلك بسبب كون التقييم السائد لا علاقة له كثيرا بالتطوير.
2. ضعف الانجاز، إذ لا يهتم الموظف في واقعه إلى الكم المنجز من المعاملات والمهام المطلوب إنجازها، بالقدر الذي يهتم فيه برضا الأعلى فقط، وإن كان على حساب ما مطلوب إنجاز.
3. جعل التقييم غير دقيق، لأنه جري على وفق آلية لم تتعدّ رضا الأعلى المباشر، والولاء المجتزأ المغلف بديلا عن الولاء النفسي المفترض للإدارة والمهنة.

لقد حصل التغيير الذي تأمل فيه الموظفون، حصول تبدل جذري في سياقات العمل الماضية وتجاوز آثارها، وإحلال الولاء المهني للوظيفة والعراق بديلا عن الشخص والحزب، لكنها تأملات لم يستطع المجتمع نقلها إلى واقع ملموس، ولم يتمكن السياسيون الجدد والقليل من المصلحين تغيير فلسفة التبعيeth في العقل الوظيفي والسياسي العراقي، لأن المفاصل القيادية الإدارية الجديدة اندفعت إلى تنفيذ ذات الفلسفة، أو الطريقة في السيطرة على مقاليد الأمور على أساس الشمولية، بفارق وحيد في مجالها يتعلق بالمرجع الذي كان مقتصر في السابق على حزب البعث وصدام اللذين بمنحان الوظيفة والدرجة وأصبح متعددا في الزمن الجديد فيه:

الطائفة، مرجع من مراجع الدعم والتوظيف، لبعضها مكاتب ولأخرى مندوبون. والعشيرة، مرجع آخر وإن يقل درجة عن رموز الطائفة في التأثير، ومع هذا لها شيوخ يتجولون بين أهل القرار. وفيه الكتلة والحزب والحركة والجمعية، مرجع من نوع آخر يعمل قادتها جاهدين على الاستقطاب ولملمة الأصوات واللعب بالأفكار، وسائل تعزيز الولاء المطلق إليها، فوضعوا شروط توظيف تنطبق فقط على مريديهم، وضغطوا على كبار رجال الدولة أن يلتزمون بالشروط ويتكرونها درجات وظيفية خارج السياقات والملاكات الادارية.

إن تعدد الجهات الساعية إلى فرض السيطرة وإلحاحها في الوصول إلى ذلك جعل بعض المعنيين بالتعيين والترقية يتمادون إلى حد الاستفسار من طالب شغل، كعامل في البلدية عن طائفته التي ينتمي إليها، سؤال لم يجرؤ المعنيون في الزمن الماضي توجيهه بشكل مباشر، بعد أن تعودوا استنتاجها من خلال المناورة بالأسئلة عن المنطقة وسكن العائلة ومكان الولادة.

إن التماذي في الارتكاز على الكتلة والحزب والطائفة في التعيين دفع البعض من طالبيه إلى التجوال بين الكتل والأحزاب، ودفع المقسوم مبلغا من المال في بعض الأحيان للحصول منهم على دعم التأييد، فأصبحت الوظيفة وسيلة والراتب المتحصل منها غاية، والولاء لها مختلا والانجاز في مجالها متدنيا، وأصبح التسويف والمماطلة بالعمل خاصية واضحة المعالم في الإدارة والأداء والإخلاص صفة هي الأقل في سلم المواصفات الوظيفية السائدة.

إن مشكلة الموظف العراقي في الوقت الحاضر تتجاوز حدود الدائرة والمدير والراتب والمخصصات والالتزام بمنهاج العمل وساعاته والإخلاص لتمتد إلى الخلل والخراب في أناته حيث التبرير الذي أتسعت مساحته أكثر من الحاجة النفسية للمحافظة على قدر مقبول من الرضا والاستقرار الانفعالي حتى اتجهت في وسعها إلى أن تقترب من الحالة المرضية التي فيها يعد على سبيل المثال بعض الموظفين وبشكل غير معقول: الرشوة حالة مقبولة، يضعونها في خانة التسهيلات المطلوبة. وتتجاوز على المال العام مسألة واردة، يحسبونها تعويضا عما فات من خسائر مفروضة. والكذب حالة شطارة، لا بد منها في هذا الزمان للوصول إلى الغاية المطلوبة. وعدم الإخلاص في العمل توجه بالضد من النظام الجديد، يسجل فيه المحتج مع نفسه موقفا افتراضيا معارضا للحكومة وعمليتها السياسية. وغيرها العديد من التبريرات المغالى فيها إلى المستوى الذي أصبحت فيه، تبريرات خارج المنطق وأفة ساعدت على حصول المزيد من الخلل والاضطراب في البناء الوظيفي، منها يستدل على أن نسبة ليست قليلة من الموظفين العراقيين قد تشبّعوا بالخطأ أو تكونت في دواخلهم مساحة له ومثلها للتجاوز وضعف الضمير. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الموظفين تعودوا في العقود الثلاثة التي سبقت التغيير للعمل في دوائرهم ومؤسساتهم تحت ضغط المدير، أو الرئيس الأعلى شديد القسوة، ومراقبة الأمن وأعضاء الحزب، وعندما وجدوا فجأة أن تلك الضغوط قد اختفت تماما بعد التغيير، أصيب غالبيتهم بالكسل الوظيفي والتراخي عن أداء المهام، وضعف الدافعية بشكل عام، فتسببوا بحالة انفلات وظيفي أضر كثيرا بمشاريع الإدارة وإعادة البناء. وكذلك بانسحاب الموظف غير المتزن إلى جانب الخطأ، وبما أخل كثيرا في البناء الوظيفي، وقرب البلاد من حالة الانهيار. كما هي حالة الموظف عبد العظيم الذي شهد الأصدقاء إخلاصه في العمل حتى إنه في الزمن السابق اعتاد الحضور إلى قسمه في مديرية التخطيط العامة قبل الموظفين الآخرين والانصراف بعدهم، وشهدوا له تفانيه في عمل يتطلب إدخال المعلومات المطلوبة في السجلات المعنية كان يُدخلها كاملة وإن تأخر ساعات بعد إنصراف باقي الموظفين، وشهدوا له أيضا تعاونه مع الزملاء حيث الاستفسار منهم فيما أنجزوا ما مطلوب منهم ليبادر بمساعدة من يطلب المساعدة، وهكذا كان حاله حتى حصول التغيير الذي تلمس أولئك الزملاء الشهود أنه قد تغير منذ الأسبوع الأول، حيث الحضور بعد ساعة وأحيانا ساعتين من بدء الدوام، وعند المرور على طاولته يلاحظ أن أكداسا من الورق والكتب الرسمية لم تدخل السجلات، ينظر إلى ساعته باستمرار وكأنه يستعجل الزمن، لا يصدق وصول الساعة إلى الثانية عشرة ظهرا حتى يهم بالخروج قائلا، لم يبق لي من الوقت سوى القليل، إن طريقي بعيد، فيترك تلك الفوضى الورقية على طاولته ويأخذ مفاتيحه ويخرج مسرعا لا يلتفت شمالا ولا نحو اليمين. لقد تغير تغيرا دراماتيكيا حتى أرسل عليه المدير العام مرة سائلا عن هذا التغير من باب التعاطف معه، أو التفتيش من خلاله عن أسباب قد يستطيع تقديم الحلول المناسبة لها تأسيسا على معرفته السابقة وإعجابه المنقطع النظير، لكنه لم يجد منه سوى إجابات تقليدية مثل: قابل إني الوحيد في هذه الدائرة الذي يأتي أحيانا متأخرا. ثم إن العمل لا ينتهي وهو أكثر من طاقتي ولا أستطيع إنجازه لوحدي. وهل إن الدائرة ملك الذي خلفوني. فكانت عموما إجابات غير منطقية قرر المدير مع نفسه أن يتركه لفترة أخرى عسى أن تكون الأسباب نفسية تتعلق بظروف التغيير والأوضاع غير المستقرة، حتى أشتكى منه مراجعا دخل غرفة المدير العام قائلا أستاذ، لقد أتعبني الموظف الموجود في الغرفة الرقم 2 على اليمين

السيد عبد العظيم، إذ كلما أراجع له لأسلم معاملة يطلب مني مبلغا ليسجلها واردا في السجل العام، ويطلب مثله عندما يتطلب الأمر الرجوع إلى بعض الأوليات المحفوظة عن الموضوع، ومبلغا آخر عندما تنجز ليسلمني الكتاب الصادر بصددتها، مؤكدا أنه قد أعطاه الكثير حتى مل هذه اللعبة التي أسماها قذرة، عندها طلب منه المدير العام أن يترىث ولا يتكلم عن الموضوع، ووعدته باتخاذ الاجراء المناسب، ومع ذلك بقيت مشاعره تقترب من عدم التصديق، ربما لأنه لا يريد صورة عبد العظيم ذلك الموظف الكفوؤ النزيه المتفاني أن تتشوه في مخيلته على الرغم من تشوه كل الأشياء في الزمن الجديد، لكن المسؤولية اقتضت وربما الخوف من الشكوى خارج المديرية ألزمت أن يتأكد من الموضوع، فأرسل له أحد أصدقائه غير المعروفين من قبله بحجة الاستفسار عن معاملة قديمة لقنه المدير العام بعض الشيء عن موضوعها، وفعلا عند الاستفسار من ذاك الموظف طلب منه خمسين ألف دينار ليخرج له كافة الأوليات ويستنسحها له ويسلمها حسب الطلب، فأعطاه المبلغ مهور بتوقيع المدير العام بمكان لم يلحظه الموظف الذي سارع إلى دسها في جيبه، وبعد استنساخ الأوراق وفي أثناء تسليمها للمراجع وقف بمواجهته المدير العام سائلا: ما هذا.

أجابه عبد العظيم إنها معاملة تتعلق بالخطة الاستثمارية للسنة الماضية، طلبها المراجع ليقدم بضمونها طلبا إليكم يتعلق بعمله مقالول إنشاءات، عندها سأله المدير العام وكم تقاضيت لقاء استنساخها وتسليمها، رد بعصبية أستاذ هذا الكلام عيب وغير مقبول أنت تعرفني في هذه الدائرة منذ عشر سنوات، عندها مد المدير العام يده في جيب الموظف وأخرج الورقة النقدية وأشر على توقيعها فيها قائلا: إن العيب في أن تخون الثقة التي أوليناها إياك والمحبة التي غمرناك بها. لكن الموظف البائس أي عبد العظيم لم يتمكن من الرد بعد أن تجمهر حوله باقي الموظفين، فأخذ مفاتيح سيارته وترك دائرته من غير أن يرجع لها حتى صدور العفو عام 2006 فعاد وطلب النقل خارجها لبدأ حياة أخرى من جديد. لا أحد يعرف فيما إذا كان فيها ما حدث من جديد.

التحلل الوظيفي

كان هناك في العراق ولما يقارب النصف قرن من الزمان مجلس للخدمة، مؤسسة تُحددُ حاجة الدولة إلى الوظائف، وتُمر عبرها كل الطلبات، وتُخرج من شعبها التعيينات على وفق معايير، تكاد أن تكون معروفة لجميع الشرائح والفئات، تتعلق بالشهادة ومستوى التحصيل والخبرة المهنية وسني الخدمة وحسن السير والسلوك، وعادة ما يكون التوظيف حسب الحاجة المطلوبة والمثبتة بدرجات وظيفية محددة، والترقية تبعا لعدد السنين التي يمضيها الموظف في وظيفته ومدى تيسر الدرجة، وتقييمات الأعلى لما يتعلق بالكفاءة والنزاهة والاخلاص. وفيها من الجانب الآخر العقوبة وخيانة الأمانة ونهب المال العام والإخلال بالمواطنة معايير للتنحية والفصل من الوظيفة" مع بعض الاستثناءات".

وهكذا كان الأمر واضحا لمن يريد أن يعمل، ومن يود أن يستمر في العمل، ولمن لا يريد الالتزام، حتى عام 1968، عندما شرعت الحكومة تدريجيا بتبديل كثير من المعايير والضوابط الموجودة بأخرى تنسجم وسياساتها المركزية بالسيطرة الحزبية، التي أضعفت الدور الذي يقوم به المجلس، ومن ثم أنهته بعد عام 1980 عندما قاد صدام حسين رئيس الدولة آنذاك، عملية الإخلال بالمعايير وأصبح التعيين من قبله بكتب رسمية وأوامر تصدر متضمنة قوائم، لا تقبل المراجعة والتدقيق، ولا الاستفسار عن الحاجة والملاك حتى تعين خريج السادس الابتدائي، وكيل وزارة وخريج الدراسات العليا موظفا في الذاتية، أو سكرتيرا عند ذلك الوكيل. وهكذا تأسس في سياقات الإدارة العراقية نهجا جديدا اعتقده الحزب وقيادة الحكومة آنذاك، نهجا ثوريا في التعيين والترقية أدخل تماما بالمعايير التي كانت سائدة، وكون سلوكا وظيفيا قوامه:

الرغبة في التسلق والتحصيل.

المبالغة في الحب والتأليه.

بدرجة استنزفت جهد الموظف، وأبقت به الآلة التي تعمل دون فرص لإدانتها ميكانيكيا، فأضحت عرضة إلى الاستهلاك السريع من عمرها الافتراضي، والتعويض في مجالها، يقتصر على الاقتلاع من الجذور والتبديل. إن هذا الخلط والانحلال، أو التحلل لم يكن مقتصرا آنذاك على الادارة المدنية فقط بعد أن زحف إلى الادارة العسكرية ومؤسساتها التي ترجع هرميا إلى نفس الرئيس، إذ تكون فيها نهج في الادارة مركزي يتم فيه الرجوع إلى الأعلى بكل صغيرة وكبيرة، وفي الضبط خليط بين الثورية والمركزية "نفذ ثم ناقش" بقصد ضمان الاستمرار في تنفيذ المهام الخاصة بحماية البقاء بعيدا عن التآمر، وفي التعبئة البشرية خليط من الناس غالبية هجين لكسب الولاء. وبسببها واجه هذا الجيش العريق منتصف ثمانينات القرن الماضي، وما بعدها مشكلة الضباط الأميين، يوم خول القائد العام قادة الفيلق بمنح رتبة ملازم للجنود الذين يؤدون مهام قتالية صعبة في الحرب الدائرة، ويثبتون جدارة فيها، فحصل بعض مراسلي القادة وجنود آخرون مع موجة المنح المجاني هذه على رتبة ملازم وهم لم يدخلوا مدرسة ولم يتمكنوا من القراءة والكتابة، فكانت مشكلة لهم في مجال الترقية التي تحتم اجتيازهم دورات تخصص وأختبار تحريري، ومشكلة للإدارة التي لم تتمكن من الاستفادة منهم في موضوع تمشية وتداول البريد التي تعد من أعمدة العمل العسكري الروتيني وفي التعبئة وشؤون القتال أحد أعمدته الأخرى. بالإضافة إلى تأثيره السلبي في الكرامة العسكرية التي تسعى الجيوش والأمم إلى إعلانها لتدفع مقاتليها إلى قبول الموت إعترزا بالنفس والوطن دون السير في طريق الهروب إمتهانا للكرامة. إذ وبعد معارك الفاو الأولى في الحرب العراقية الإيرانية عام 1986 مثلا، منَحَ الفريق الركن ماهر عبد الرشيد قائد الفيلق السابع مراسله الخاص رتبة ملازم، واستمر بخدمته وحمانيته بعد حمله الرتبة، وفي لقاء صحفي في ذلك العام مع الصحافة الكويتية في مقر الفيلق على طريق البصرة الفاو، تحدث القائد عن الفيلق وأهمية المحور الشمالي الذي كان يقوده في الهجوم على القوات الإيرانية التي احتلت الفاو، وكيف أوقف خطط الإيرانيين

بالانطلاق من الفاو والتوسع صوب البصرة وأم قصر القريبة من الكويت وحشرها في مثلث ضيق للدفاع عرضةً لتكبيدها أكثر ما يمكن من الخسائر، منوها عن جسامه التضحيات وسمو البطولات وضرب عنها مثلاً مراسله الخاص الذي منحه رتبة ملازم، ثم نادى عليه من زاوية في قاعة المؤتمر كان واقفاً فيها قائلاً: تمام.

نعم سيدي رد الملازم مؤدياً التحية العسكرية، فأكمل القائد كلامه بلهجة أهل الجزيرة قائلاً (عجل أسقي عمامك شاي) فخرج الملازم مسرعاً ليعود بعد دقائق ومعه السفيرجي يحمل صينية عليها مجموعة من أقذاح الشاي تزيد عن العشرين قدحاً، بادئاً بأول صحفي يجلس على يمين القائد لينتهي بآخر قدح عند القائد نفسه.

بعد أن انتهى المؤتمر وخرج الصحفيون من مقر الفيلق نقل الضباط الحاضرون مع القائد، موضوع الملازم المراسل وقصة الشاي إلى غير الحاضرين عن طريق الهمس والتهكم فانتشرت قصة تمثل منتهى الامتهان للكرامة العسكرية العراقية التي فيها الضابط يتقلد رتبته بمرسوم جمهوري وقبله ملكي يعلي شأنه ويعزز مكانته في مجتمع لا يمكن حمايته والدفاع عنه إلا من ذوي الكرامة والشأن العالي.

لقد واجه الجيش العراقي في نفس الفترة الزمنية أيضاً مشكلة أشباه الأميين عندما أمر صدام بمنح رتب عسكرية للدرجات الحزبية من الجنود وضباط الصف في الجيش، التي جرى على إثرها أن يكون عضو قيادة الفرقة برتبة ملازم وعضو الشعبة برتبة نقيب وهكذا صعوداً، مما كدس كثيراً من الضباط الجهلة بفنون العسكرية وبمستلزمات القتال، توجهوا إلى الحزب والمغالاة بضوابطه كتعويض عن نقص المعرفة العسكرية.

إنها مشكلة أميين وأشباه أميين لم تنتهِ بعد التغيير وإعادة تشكيل الجيش الجديد، إذ ارتكبت أخطاء مشابهة في منح رتب عسكرية لأنماطهم في تنظيمه وأجهزة الأمن الجديدة على مستوى شكلت فيه مشكلة للإدارة والأداء.

إن النظام والبناء الوظيفي تفكك، أو تحلل نتيجة الجهل والأمية، وزادته تحللاً مشكلة تعطل معايير التقييم والتدرج الوظيفي التي حصلت بسبب التغيير السريع والمفاجي، حيث الانتقال من سياقات نظام إداري فيه الضبط وسرعة التنفيذ أهم المعايير، إلى آخر أنفقدت فيه الضوابط والمعايير، أو الانتقال إلى النظام الإداري الجديد بقليل من معايير بقيت، لم يعد وجودها على قلتها متوافقاً مع حاجات ورغبات المجتمع الجديد، وسبل العيش الاعتيادية للموظفين، ولم يعد هناك وقت كاف لإيجاد سياقات ومعايير إدارية جديدة تلائم الحرية المطلقة والانفتاح الشديد، وتلي الأمان والرغبات بحياة وظيفية أفضل طالما فكر فيها الموظفون.

كما لم يكن هناك جهد منظم للاستفادة من الخبرات القديمة، أو تكوين خبرات جديدة لتجاوز خطأ ما تبقى من معايير قديمة، وتشكيل أخرى محلها، لأن خمسا وثلاثين سنة من الإخلال الشديد بالضوابط والمعايير كونت سلوكاً خطأ، وأبقت عادات متأصلة في الأداء، ليس من السهل إطفائها، وتكوين أخرى بدلا عنها بقرارات تصدر من الحكومات الجديدة، لما بعد التغيير.

إنها متغيرات مع عوامل السياسة التي فرضت نفسها تسببت في إبقاء الخلل في معايير التقييم للتوظيف والتدرج على ما هو عليه، وأزداد سوءاً في جوانب عدة، لأن بعض الذين شكوا في تلك الأيام من التجاوز على صلاحياتهم وتطلعاتهم ورغباتهم وأمنياتهم في التطوير، إبان حكم صدام لم يلتفت الواحد منهم، أو لم يجد الفرصة متاحة لأن يلتفت إلى صلاحيات وتطلعات وأمنيات الآخرين، عندما أسندت له مسؤولية إدارية في مفاصل القرار العليا بعد التغيير، حتى وجد نفسه بعد 2003/4/9 مندفعاً في تطبيق سياقات إدارية غير صحيحة، بتأثير الخطأ وكثر الانفعالات المكبوتة في داخله، وخاضعاً لمفاهيم الأحزاب الجديدة وتوجيهاتها في الترقية والعزل والتوظيف. ووجد نفسه كذلك مساهماً دون وعي منه في زيادة شدة الاضطراب في التقييم الخاص بالتدرج والترقية والتوظيف. فكان إنتقالاً إدارياً غير موفق، وأستغلالاً سياسياً غير مواتٍ تسبب في:

تعزير الأساليب الخطأ في مجال التوظيف والترقية التي كانت موجودة.

إيجاد أخرى هي خطأ أيضاً.

كونت جميعها، إرثاً ثقيلاً في مجال إدارة الدولة والمجتمع، سيبقى العراق مجتمعا ودولة، يعانيان معا من آثارها السلبية لعشرات مقبلة من السنين، مع افتراض أن الحكومات الديمقراطية الجديدة قد أدركت ماهية هذا الخلل، وأستعدت للتعامل معه علميا، مع نهاية السنوات الثماني، وبداية ثمان أخرى من سني ما بعد التغيير.

التدليس الوظيفي*

عندما يحس الإنسان أنه مغلوب، وإنه في مسألة السياسة مغدور، وفي الوظيفة جسر يعبر عليه الأعلى إلى المكان المطلوب، وإن مصيره في الحياة معلق بيد ذلك الأعلى بخيط رفيع، وأن مستوى عيشه مرهون برضاه وزبائنه في الإدارة والسيطرة ومن يكون منهم بمنزلة الشفيح، عندها ستختل في داخله معايير الوصول إلى إشباع سلس لحاجات نفسية وعضوية مطلوب إشباعها حتماً، وسيحاول بسببها إتباع أنواع سلوك لتأمين قدر من الإشباع ولو بسيط بشتى الوسائل والأساليب، يمكن أن يكون بينها توجه للتدليس.

وإذا ما غابت العدالة واختلت المقاييس القيمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية في هذه المعمورة وازداد الشعور بالتهديد، سيتوجه من يعيش تحته، أو بعض منهم إلى الكذب وسيلة إقناع لتحقيق الغاية التي يريدون ولإشباع الحاجة إلى الأمان، والكذب فيه قدر كبير من التدليس.

وحينما تشوه الصورة الرمزية للوطن في العقل الجمعي، لتستبدل بصورة حاكم مستبد ظالم فردا كان، أم حزبا أم طائفة، في أي بلد من بلدان هذه الأرض المعمورة، سيحاول العموم الذين يعيشون حالتها، المغالاة في المراوغة كنوع من التدليس، وسيلة تفادي ضرر محتمل الحصول، وجني ثمار نفع خاص ممكن الحصول كما هو متوقع ومأمول.

هكذا كانت الصورة في محيط الإدارة العراقية لأكثر من عقدين من الزمان سبقت الاحتلال، اقتربت حالتها من الاضطراب، وما زالت كذلك حتى وقتنا الحاضر لتسجل أنها أستمريت هكذا لما يقارب أربعة عقود. وهكذا كانت استجابات المواطنين للتعامل مع واقعها كذب ومراوغة واستجداء عطف الأعلى، أو سكوته لتمشية العجلة دون توقف، حتى تعلم غير القليل من الموظفين في الأعلى والأدنى نوعاً من التدليس، خشية أن يتم التعرف على نواياهم وأفكارهم وتجاوزاتهم ومساعدتهم غير السوية من قبل الأعلى، وكذلك لتفادي غضبه، فأصبح الكذب والتدليس وكنتيجة حتمية لكثير الممارسة عادة شائعة الحدوث، وغير معيبة إلى المستوى الذي:

ابتكر الناس وبينهم الموظفون، عبارة الكذب الأبيض كنوع من إخفاء الحقيقة، وسبيل من سبل التدليس، يتداولونها مع كل حالة حرج، أو طلب تفسير، أو سعي لمدارات مشاعر داخلية تحاول الظهور على السطح الأعلى للذاكرة بين الحين والحين، على العكس مما هو موجود في الأمم الأخرى التي تعد هذه الخصلة جريمة مخلة بالشرف بكل تأكيد.

تعلم الناس فن المديح بشكل مغالى فيه، وأتقنوا تلميع الصورة بغير استحقاق وخلطوا الحقيقة بالخيال.

عرف، أو خبر الأعلى منهم كيفية الحصول على كل ذلك من بين معيته، سبيلا لإشباع حاجته إلى التقدير، على العكس من الصحيح، الذي تشبع فيه الحاجة إلى التقدير على أساس الاعتراف الموثق بالكفاءة والاقتدار وبالقياس الكمي للعائد والإنجاز.

هذا وإذا ما شاع الكذب والتدليس في السلوك اليومي لموظفي الدوائر والمؤسسات، فإنه يؤثر أكثر أخطاء يجري التستر على اتساع رقعتها، وتكرار تجاوزات يتم السعي لإخفائها، ونوايا غير سليمة في الاستغلال من المحتمل تحقيقها. وإذا ما بولغ بالمديح في غير محله، فقد يكون ضعفا في الشخصية وتملقا للأعلى، وقد يكون سبيلا للتجاوز على الصحيح وميلا لإخفاء الحقائق ورغبة في توريط الأعلى وجره إلى عمل ممكن أن يكون غير صحيح، أو تورية للتخلص من سلطة الأعلى عند التورط في غير الصحيح.

وكذلك إذا ما انتشرت المراوغة أداة تعامل ووسيلة تفاعل في العلاقات، فستكون استخداماتها في الغالب، لتفادي كشف محتمل على تجاوز موجود على أصول العمل والقانون، أو لتمهيد الطريق إلى فعل مخالف للضوابط والأصول.

* التدليس في اللغة من الدلس، وهو اختلاط الظلام بالنور، واستخدام مصطلحا للتدليل على سلوك الحجب والإخفاء، بقصد إظهار الشيء المطلوب إظهاره بصورة غير الصورة الحقيقية له، لتسهيل عملية تسويقه، أو تصديقه.

من بين هذا كله يمكن التأشير على أن التدليس أصبح خاصية من خصائص الادارة العراقية، باتت معروفة في واقعها المضطرب، يمكن تلمسها خلال هذه السنوات ببساطة، لم يتوجه أحد إلى انتقادها، إلا في بعض المناسبات الخاصة والكتابات القليلة والتصريحات المبتسرة لبعض وسائل الإعلام من قبل مختصين وعقلاء وطنيين، لكنها تصريحات وكتابات غير مفيدة، أو لا جدوى لها لأنها لا تمتلك قوة التأثير الكافية على كبار الموظفين الحكوميين والمشرعين ليعملوا شيئاً في مجالها، ولا قوة الدفع اللازمة لمناداة الجمهور بضرورة التحذير من استمرارها، واتخاذ خطوة بالاتجاه الصحيح للتقليل من حالة الاضطراب.

الانحراف الوظيفي

جرت العادة أن تتعامل الحكومة في العقود الثلاثة التي سبقت التغيير، مع العراقيين بأسلوب خاص يتأسس على الإفراط، أو التطرف في العقاب للحيلولة دون حصول السلوك غير المرغوب منها، وفي الثواب لتوفير فرص حصول السلوك المطلوب من قبلها، وبضوء رؤيتها هذه، جعلتها أي العقوبة قاسية في شدتها بمستويات تفوق كثيرا فعل الخطأ حسب التصنيفات المنطقية لإنهائها، حتى ألغت في سياقاتها التدرج التقليدي للعقوبة الذي أقرته القوانين المدنية وأكدته النظريات الشائعة لعلم النفس. وعلى أساس هذا الإفراط، شرعت الإعدام عقوبة للعديد من موادها، إلى المستوى الذي شاع تنفيذه في الشوارع والحارات بمراءى الجميع وبمشاركة واسعة للجزبيين والإداريين في بعض الأحيان. حالة أو حالات شائعة، عند النظر إلى واقعها في محيط عوامل تفاعل سلبية مثل: القضاء المسيس: غير النزبه الذي تتدخل في شؤونه السلطة التنفيذية بشكل واسع لتأمين وحماية مصالحها الخاصة. التعميم الواسع: لشمول الآثار السلبية للعقوبة على الأهل والأقرباء حد الدرجة السابعة، مع بداية الثمانينات والدرجة الأولى منتصف التسعينات.

القسوة: في العيش تحت ظروف صعبة وتهديدات شديدة، ووقائع حصار طويلة. وأمثلة أخرى غيرها سيجد الناظر إليها أن انحرافا قيميا في العلاقات العامة للمجتمع العراقي أصبح واضح المعالم، تتمثل بعض جوانبه في تناقص، أو اختفاء ملموس لقيم الدعم والإسناد التي كانت موجودة في هذا المجتمع، وحلول قيم أخرى محلها، بينها الإفراط بالذاتية المصلحية في كل جوانب الحياة الادارية.

إنه مستوى من الانحراف القيمي قريب من الاضطراب، مثل غيره من الانحرافات يحاول فيها المنحرف أن يتوقف فترة زمنية محددة عن ممارسة السلوك المنحرف مع حصول التحول، أو التغيير في طبيعة الإدارة والحياة، يكون خلالها متفرجا وراصدا جيدا لما يجري، ثم ومن بعده يقرر العودة إلى ذات السلوك، أو يغير بطريقته لتنسجم والجديد، وهذا ما حصل في الأشهر الأولى التي أعقبت شهر نيسان 2003 التي أكتشف فيها العراقيون أن التوزيع الجاري للوظائف المتيسرة في دوائر الدولة ومؤسساتها لا يتم على معايير محددة وضوابط معروفة، وإنما بطريقة المحاصصة، التي وجد خلالها الكثيرون أنهم مغبونون وغيرهم متعمون.

وإن الأحزاب السياسية الجديدة، قد استولت وتجاوزت على أبنية حكومية وأخرى أهتمت بالاستحواذ على المال العام، وثالثة وجدت ضالعة في أعمال تهريب، ورابعة تستغل وجودها في الدولة لتصادر جميع الدرجات المخصصة للتوظيف، وكأنها تتصارع لتحقيق مصالح خاصة إلى مستوى واجه فيه السيد نوري المالكي، المكلف بتشكيل الوزارة إثر فوز كتلة الائتلاف العراقي التي ينتمي إليها حزب الدعوة، في الانتخابات التي جرت منتصف كانون الأول عام 2005 عندما حاولت بعض الأحزاب الضغط عليه للحصول على وزارات محددة مثل النفط حصرا أو الاعتذار عن المشاركة، وهذه ضغوط فسرهما الكثير من المتابعين أنها تأتي في سياق المحاولات الجارية للاستفادة من إدارة الوزارة في ديمومة الاستفادة من منافذ تهريب النفط لدعم وجود وقوة تلك الأحزاب وتفويت فرصة الاستفادة منها على آخرين .

وإن العيش باق تحت وطأة الضغوط، بل وزادت شدة تأثيرها على مستلزماته في بعض الأحيان، فالخوف من أجهزة النظام الأمنية السابقة، ضغط كان موجودا في الزمن السابق، قد استبدل في الزمن الحالي بخوف آخر أشد منه إيلاما هو الخوف من مليشيات حزبية، وفرق موت سياسية ومافوية، لا تفرق في أهدافها للقتل، إلا على الهوية والاسم المكتوب في الوثائق الرسمية. وإن العازة التي كانت موجودة بسبب الحصار وفروق العيش بين الطبقات استمرت كذلك، رغم التعديل الذي جرى على سلم الرواتب الخاص بالموظفين وكم المدخولات.

لقد أكتشف المواطن الذي أنتظر التغيير طويلا، كل تلك الانحرافات، وعندما أدرك حقيقتها وبعض المتغيرات ذات الصلة بحدوثها، انتهت سريعا في عقول الراصدين والمراقبين والمتفرجين حالة الترقب التي عادة ما تصاحب التحول والتغيير، وبفترة زمنية لم تتجاوز السنة الأولى من حصوله أي التغيير، كنتيجة حتمية لسعة الانحراف في الحال الوظيفي، فعاود على إثرها الموظفون إلى نفس السلوك الذي يبحثون من خلاله عن الفائدة والمنفعة وإن كان على حساب الوطن والآخرين.

وبالتدريج، اتسعت الهوة بين المصلحة الشخصية والعامة، وأخذت مشاعر الأنا في الامتداد لتأخذ حيز انحراف ليس قليلا في الحال الوظيفي العام، على حساب الأنا الجمعية، حتى أصبح التفكير الشائع بين الموظفين طيلة السنوات السبع منحرفا بشدة، يتأسس في غالب جوانبه على ما يمكن أن يحققه الواحد منهم من منفعة شخصية، وبسبب هذا الانحراف، تأثر حصول حوادث قوامها:

موظفون معنيون يرمون مع جهات خارجية وداخلية، عقودا تكون فيها الدولة خاسرة ملايين الدولارات، لمجرد أن ينتفع الواحد منهم في إبرامها عدة آلاف.

ومثلهم يعطون تسهيلات، ويعبرون معلومات إلى شركات عراقية وأجنبية خارج الضوابط والسياقات والالتزامات الوطنية، لمجرد قبولها منحهم عمولة ورشا ومنافع شخصية، ويكونون مستعدين بعد القبول أن يرفعوا مبالغ التعاقد ليزيدوا نسب العمولة على حساب الدولة والحق العام.

وآخرون، يبيعون أملاك الدولة التي لا يمكن بيعها حفاظا على الصالح العام، ويشتررون أخرى لا حاجة لشرائها حماية للصالح العام، سعيا لزيادة أرصدهم الخاصة ومضاعفة مكاسبهم من المال العام.

... إلخ من حوادث تؤكد، أن هذه الانحرافات قاربت أن تكون خاصية من خصائص الإدارة العراقية، تميزها عن غيرها من الإدارات، ليس في دول العالم المتقدم فقط، بل حتى في الدول القريبة حضاريا من العراق.

زاد أمرها سوءاً ذلك الأفول البين للرداع القانوني الذي تسبب على سبيل المثال في أن يشهد العراقيون بعض من الوزراء والمدراء والسياسيين، يغتنون فجأة ولا أحد يسأل عن مصدر هذا الغنى وعن الأصول.

وتنشر الصحف أخطاء وتجاوزات، ولا قضاء يدين أصحابها إلا في قليل من الحالات.

وبسببها والظروف المحيطة، اتسع هامش المصلحة الشخصية، بمستويات تفوق ما كانت عليه أيام انتشارها في الزمن السابق، حتى يمكن عده حالة اضطراب، أو قريبا منها، أصاب القيم الوظيفية بانحراف عن السواء، أخذ ينتقل من موظف إلى آخر ومن دائرة إلى أخرى، وكأنه فايروس ينتشر عن طريق العدوى، سيكون من بين العوامل التي تحول دون الوصول إلى الديمقراطية كما هو مطلوب.

التهديم الوظيفي

عندما تأسست الدولة العراقية بداية العشرينات من القرن الماضي، كان من الصعب على حكوماتها آنذاك تحقيق التفاهم والقبول على وفق معايير المشاركة الجماعية في الحكم من جميع المكونات التي تشكل التركيبة الاجتماعية العراقية، كما هو مطلوب "خاصة في الوسط والجنوب والشمال الكردي" مما تسبب في بقاء شرائح ليست قليلة من أبنائها غير منسجمة وأهداف الدولة في إعادة بنائها وتنظيم الإدارة والتطوير آنذاك، وهذه مع عوامل الجهل والتخلف دفعت إلى تكوين بعض الأفكار غير الصحيحة والمفاهيم غير المنطقية، عن الدولة وأرتباطاتها بالأجنبي، والوظيفة ومسألة الإخلاص لها، والمال العام ومسألة حمايته، أو التجاوز عليه في الحلال أو الحرام.

وبسببها أصبحت الخدمة في مؤسسات ودوائر هذه الدولة لبعض الشرائح، أو الطوائف غير مستحبة، أو غير جائزة على الرغم من أن عدم الجواز هذا قد خفت حدته، حتى تكاد تتلاشى بقدر مقبول نهاية عهد الملكية عام 1958، حيث التوجه للدخول إلى الجيش ومؤسسات الحكومة أصبح أقرب إلى الاعتيادي خاصة من سكنة المدن، ومع ذلك فإنه تحول لا بعد كاملا، وقد جاء متأخرا لما يقرب من أربعة عقود، لم يسمح عمليا بتجاوز آثار الابتعاد عن الدخول إلى المؤسسة العسكرية والأمنية، وإلى القيادات العليا في إدارة الدولة، التي تسببت في اختلال التوازن لما يتعلق بتوزيع المراكز الوظيفية العليا على وجه الخصوص حتى فترة قريبة من الآن، ذلك التوازن المطلوب عمودا من أعمدة الرضا.

إنه واقع كان ماثلا في بداية مشوار الدولة العراقية، إذا ما أضفنا إليه الوجود الفعلي لقيم السطو والنهب في تلك المرحلة الزمنية، بين الجماعات الريفية والقرية من الصحراء، وارتباطهما بالشجاعة نصل إلى قناعة مفادها أن التجاوز والهدم وأحيانا التخريب، كانت أصولها موجودة في العقل الوظيفي العراقي.

وإن الحكومات الملكية المتعاقبة لم تنجح في تجاوز آثاره السلبية، إلا القليل منها، لكنها بعد أن حققت هذا القليل نتيجة الجهد الكبير في التوعية والتثقيف، وجدت نهايتها على يد العسكريين الذين أدخلوا البلد في دوامة الصراعات السياسية، ومهدوا إلى حصول أنواع أخرى من الهدم والتخريب غير المنظم، طالت الإدارة بكافة مستوياتها، وشملت أساليب التعامل مع الأفراد بكافة أشكالها، وامتدت إلى مستويات الرضا عن الحال بكافة جوانبها، لفترة استمرت لما يزيد عن النصف قرن من الزمان.

وإن الحكومات الجديدة لما بعد التغيير، قد وجدت نفسها بمواجهة أزمة عدم توافق، أشد من تلك التي كانت موجودة في النصف الأول من القرن الماضي أي الممتدة إلى حقبة تأسيس الدولة العراقية التي تشكلت هيكلتها على أعمدة قوامها، مسؤولون وضباط كبار من الحكم العثماني، أيدها ودعمها أبناء مثلث الجزيرة لعدم وجود مشاعر بالضد من الانتماءات الطائفية للقائمين عليها، في حين لم يتوافق معها باقي أبناء العراق، حتى حرّمت المؤسسة الدينية الشيعية آنذاك العمل في محيطها، فخسرت الدولة جهدا كبيرا، وخسر أبناء تلك المنطقة فرصا متاحة للنمو والتطوير. ووقفت العشائر بالضد من بعض مشاريع الدولة وتوجهاتها وحدثت اضطرابات وتدخل الجيش وكذلك الشرطة، وكان الأجنبي أي الانجليز الشماعة التي تعلق عليها مواقف الرفض والاختلاف. هذا وبعد أكثر من ثمانين عاما، تكرر الموقف من جديد إذ أنه وبحكم العمل المعارض بالضد من صدام حسين، كان غالبية القائمين عليه من جنوب العراق وشماله الكردي، وبثقل فسخ لهم مجالا لتحمل المسؤولية السياسية للتغيير وإدارة البلاد، فوقف غالبية الأبناء في هاتين المنطقتين مع، ووقف غالبية الآخرين بالضد، حتى المؤسسة الدينية السنية في هذه المنطقة وجهت بالضد من توجهات الدخول في سلك الجيش والشرطة والخدمة في دوائر الدولة، وكأننا عدنا إلى عام 1921، حتى خسرت الدولة فرصا لإعادة بناء

العراق وإعادة عافيته، ل يتمتع الجميع بخيرات طائلة، وكان الأجنبي كذلك أي الأمريكيان هذه المرة، الشماعة التي عُلقَت عليها مواقف الرفض والاختلاف، على الرغم من اختلاف الزمنين.

إنه تناقض بالمواقف وفي النظرة إلى الكسب الممكن من عملية التغيير المبينة تفاصيلها في الباب الأول من هذا الكتاب، عندما أحس على أساسها سكان الوسط والجنوب والأكراد في الشمال، التخلّص من ظُلم حاكمٍ مستبد ومن أساليبه في التفرقة والتمييز، وانتشوا بمشاعر الزحف إلى الدرجة الأولى من المواطنة، على العكس من سكان قسم من الوسط وشماله "مثلث الجزيرة" الذين أدركوا العزل والتهميش، وأُحبطوا من الإحساس بالخطر الذي بات يهدد مواظنتهم التي كانت هي الأولى، حتى أصبح موقف الرضا معكوسا بعد أربعة وثمانين عاما من بداية وجوده على أرض العراق.

وبسببها عاود الشعور بعدم الرضا لبعض العراقيين في المثلث المذكور على وجه الخصوص، واندفع غير القليل منهم بسببه في السني الأولى للتغيير في اتجاهات متعددة تبعا إلى تأثيرهم بمستوى عدم الرضا والتوافق، وبنوع التفسير والاستنتاج، وتبعا للحاجة إلى العيش واستمرار الحياة، والقرب من مركز الفعل المسلح بالضد والابتعاد عنه.

وكان اندفاعا إنفعاليا أكثر منه عقلانيا، ومتسرا أكثر منه متأنيا، أدى بالحصلة وفي كثير من الأحيان إلى استثارة إستجابات سلبية كان أكثرها تأثيرا، تلك التي تتعلق بترك بعض الموظفين وظائفهم احتجاجا على خسارة أحسوها موجودة عمليا، وعلى حكومة أعتقدوها غير شرعية سياسيا ودينيا، فسلّك بعضهم سلوكا إداريا قوامه الإعاقة والهدم وتشجيع حصوله على كافة المستويات، أي الوقوف بالضد من مجريات التغيير وإعادة البناء، ولم ينسجم البعض الآخر مع الوظيفة والعمل، وإن استمروا فيها تحت تأثير الحاجة المعيشية، فتوجهوا إلى عمل قوامه قضاء الوقت والتسويق.

إنه سلوك ذا طابع سلبي، يصنف بشكل عام هداما وظيفيا، وإنه حالة وإن لم تتمكن الأجهزة الحكومية خلال هذه السنوات الثماني من الوصول إلى مستوى المجاهرة بالتكلم عنها، ورصدها وتحليلها ومتابعة تطوراتها، أو وضع الحلول الملائمة علميا للتقليل من تأثيراتها. لكنها من الناحية المنطقية حالة حصلت بشكل ملموس، حتى يمكن القول أنه على الرغم من مضي ثماني سنوات على التغيير، فإن بعض توجهاتها ومفردات سلوكها مازالت موجودة في عقول بعض الموظفين، ومازالت تشكل حتى نهاية عام 2010 خطرا على إدارة الدولة والمجتمع وعلى الأداء الوظيفي، وكذلك على مستقبل البلاد، إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح.

التنصل الوظيفي

نعيد القول ثانية، أن الدولة العراقية التي أديرت طيلة عقود ثلاثة متتالية سبقت التغيير على أساس المركزية الفردية، وهي وإن أعطت إلى الحزب مهام واسعة فيما يتعلق بالترشيح وإبداء الرأي، فقد أبقت تعيين الموظفين ذوي الدرجات العليا وأحيانا المتوسطة في بعض الدوائر والمؤسسات ونقلهم وترقيتهم، رهنا بموافقة الجهات العليا أي الرئاسة، وقبول الطلبة في بعض الكليات والدراسات العليا وغيرها أمور شكلية روتينية، يرتبط بموافقة الجهة الأعلى في الحكومة أي الرئاسة، وفي المؤسسة العسكرية وصل أمر نقل جندي من وحدة إلى أخرى إبان الحرب مرهونا بموافقة الرئاسة وبعض مكاتبها التخصصية المتعددة، ومنها تتسلسل الصلاحيات نزولا إلى الوزراء، والمدراء العامين ورؤساء الأقسام ومدراء الشعب، الذين لا يجدون في صلاحياتهم غير الترشيح والاقتراح وإصدار الأوامر الإدارية التي تساعد فقط على تمشية الوزارة، أو المديرية والقسم، أو الشعبة. كما إن تعامل الحكومة مع موظفيها على أساس التوجس والنوايا المبيتة جعل الوزير، أو المدير العام، يستخدم صلاحياته للتعامل مع مسألة ما بشكل حذر، لأنه يدرك تماما إذا ما جاءت النتائج على غير ما يرغب الحاكم، أو الحكومة فإن تفسيرها لسلوكه هذا ينحو على الأغلب منحى، فيه قدر من الشك بالقصد، وافتراضا للنوايا السيئة، وعلى أساسه أي الشك، توجه العقوبة التي ستكون في معظم الأحيان قاسية وسريعة قد يدفع المعنيون حياتهم ثمنا لها، وإن لم يجز التأكد من صحة الاتهام أو من عدمها، وقد أبتدع النظام للتعامل مع حالات الشك الذي يُكتشف بعد فترة تنفيذ عقوبة الموت بالجني عليهم أنها غير صحيحة، طريقة لإعادة اعتبارهم شهداء تُكرم عوائلهم من المال العام ظنا من الحاكم الأعلى مصدر العقوبة، أن المسألة قد سويت وطواها النسيان مثل اللواء الركن باري الحاج حنطة الذي مُنح لقب بطل القادسية وأعدم خائنا متخاذلا وأعيد له الاعتبار شهيدا، وكذلك اللواء الركن عصمت صابر، ومن قبلهم اللواء الركن عزيز الحديثي أمر اللواء المدرع السادس الذي حكم عليه بالسجن المؤبد لتخاذله، ومن بعد عدة سنين تم إعفاؤه مما تبقى من محكوميته وتعيينه قائدا للفيلق الأول الذي مات فيه بحادث طائرة هيلوكوبتر قريبا من كركوك، ومن بعدهم صهرا الرئيس حسين كامل وشقيقه صدام كامل اللذين طُلعا من زوجتيهما غضبا، وقتلا بمحجوم من العشيرة على بيتيها بإيحاء منه أي صدام وأعيد لهم اعتبارهم شهداء ثورة الغضب كما سميت في القرار الصادر بحقهما بعد فترة على موتهما. فأصبحت عقوبة دفعت عموم الموظفين والسياسيين وكبار القادة العسكريين في أن يتنصلوا من المسؤولية، حتى بات هذا السلوك خاصية من خواص الإدارة العراقية.

كذلك اعتاد المعنيون في دوائر الدولة ومؤسساتها بكافة المفاصل القيادية أن يعملوا بطريقة القرايين في حالات الفشل أي تحميله لأحد المفاصل الأدنى والتقليل من شأن الحاصل في التأثير، وهذا سلوك هو الآخر أكسب الموظفين والحزبيين خاصية التنصل من المسؤولية الوظيفية، حتى تشكلت بسببها وعوامل أخرى إدارة يمكن وصفها بأنها:

1. مقيدة، جبانة، تداري مشاعر الأعلى ولا تهتم بمشاعر الباقين في المستويات الأدنى، تذكرنا بها حادثة الطائرة العسكرية العراقية (عدنان 1) التي سقطت واحترقت في أول اقلاع تجريبي لصحن (أواكس) نصب على جسمها كرادار بعيد المدى من قبل جماعة التصنيع عام 1988، تبين لاحقا أن خطأ في التصميم كان مسؤولا عنه المهندس المختص بهذا الجزء (م) بوضعه قرصا (كرسي الكرات) لدوران الصحن قد جلبه محليا مصمم في الأصل لتحمل جهد أرضي، ولم يحسب فيه حساب الجهد الجوي، إذ عندما أقلعت الطائرة أنكفأ الصحن ليضرب جسمها بشدة ويحل توازن طيرانها، فاحترقت عند محاولة هبوطها اضطراريا من الرائد الطيار (س) الذي كان معروفا بكفاءته الفائقة.

لقد كان موجودا بالصدفة قريبا من المطار الذي احترقت فيه الطائرة صدام حسين الذي لاحظ اللهب والدخان المتصاعد، وحضر إلى الموقع والطائرة مازالت تحترق، فقال (ماكو مشكلة مركبة فضاء أمريكية كانت تحمل أشخاصا قد احترقت، والحوادث واردة، سنعمل جاهدين لمعالجة وانقاذ المصابين، أريد أن أعرف السبب وأن تباشروا من الغد في إكمال ما بدأتموه). بعد فترة حضر خبراء أجنبية أكدوا أن السبب يعود إلى ذلك القرص وتصميمه الخطأ، لكن المشرفين على التجربة تستروا على هذا التشخيص وبدلا منه أخبروا صدام أن السبب يعود إلى خلل حصل في الطائرة وانتهى الموضوع.

2. مترددة، غير قادرة على تقديم المبادرة المناسبة في الوقت المناسب. فيها الموظف بشكل عام، ينأى عن القيام بفعل لا يقع ضمن حدود الأمان التي يضع معاييرها الخاصة تبعا لخصائصه وحالته النفسية وشدة خوفه والقلق الموجود، ويتفادى فيها الدخول في مجالات جديدة للعمل لم يخبرها من قبل، اعتقادا منه باحتمالات أن تسبب له نوعا من المساءلة، أو اللوم هو في غنى عن حصولهما، وإن كان الموضوع بسيطا لا يستحق التوقف عند حدوده، أو خطرا محققا تتوقف عليه أرواح الغير ومستقبل البلاد.

3. مستعجلة، تريد أن تحسم كل شيء بأقصر وقت ممكن، وكأنها تعاني مشكلة الزمن الضاغط، مثال واضح لها مدينة الفاو التي أعيد بناؤها بأقل من شهر وهي المتهمة تماما من احتلال الايرانيين لها وإعادة احتلالها من الجيش العراقي إبان الحرب العراقية الايرانية، والتي تحفرت شوارعها، وتصدعت جدران بيوتها، وسدت مجاريها بعد فترة قصيرة من افتتاحها بعد انتهاء الحرب عام 1988، ومثال آخر لها من ذاك الزمان ما حصل في منشأة القعقاع منتصف الثمانينات، يوم استقدمت المنشأة خبيرا يوغسلافيا لتسطيح وسفل جدران غرفة المختبر الخاص بفحص البارود، والذي أكد حاجته إلى أسبوعين لإكمال عمله لغرفة لا تزيد مساحة جدرانها عن الخمسين مترا، وعندما عرض الموضوع على الوزير حسين كامل آنذاك، قال إذا لم يكملها بيومين أجلبوا بدلا منه أسطة عراقي، ولما سؤل الخبير قال هذا العمل دقيق ويحتاج عدالة وسفل متناهي الدقة لكي لا تعلق بقايا البارود المتطاير على الجدران، وأنا لا يمكنني من إتمامه بهذه السرعة، ولا أتحمّل مسؤوليته وسأعود من حيث أتيت.

لم يأخذ المعنيون كلامه التحذيري هذا بنظر الاعتبار، وفي اليوم الثاني جلبوا أسطة ومعه خلفه معروفين وأكملوا العمل بيوم واحد، وعمل المختبر في اليوم الذي يلي إكمال عملية التسطيح، وبعد شهر من بدايته انفجر بسبب المتراكم من بقايا البارود على الحيطان غير المصقولة وفقا للقياسات الصحيحة التي نبههم عنها ذلك اليوغسلافي، وكانت الكلفة وقتا مضافا وآلاف الدولارات وعدد من الشهداء.

إن التنصل من المسؤولية الادارية تعممت وشاعت وهناك أمثلة من أرشيف الادارة في الزمنين يؤكد حصولها كخاصية إدارية مميزة، بينها ما يتعلق بالزمن السابق حيث اعتاد رؤساء الدوائر والوزراء آنذاك، التهميش على الكتب المطلوب اتخاذ إجراء بصدها بعبارة كانت دارجة هي "إجراء اللازم" ظنا من المعني إن التهميش بهذه الطريقة، يعفيه من المسؤولية فيما إذا كان الإجراء الذي أتخذه الأدنى في السلم الوظيفي للتنفيذ لا ينسجم ورغبات الجهة الأعلى، وكان الاعتقاد السائد أن أسلوب الإدارة القسرية والحساب العسير هي عوامل تسببت في حصول هذا التنصل، لكننا شاهدنا وبشكل واضح نفس السلوك في الزمن الجديد الذي اختفت فيه توجهات العقاب من القاموس الاداري وانتهت فيه سلطة القسر من القاموس السياسي، ومع ذلك بقي هامش إجراء اللازم سائدا أضيفت إليه عبارة متممة هي "حسب الضوابط" ليكون التهميش الذي يلائم المرحلة الجديدة "إجراء اللازم حسب الضوابط" هو الآخر جديدا، يؤكد حصوله بسعة ليست قليلة بقاء خاصية التنصل من المسؤولية ماثلة في العقول، وكأنها نقلت من سابق الحكم إلى النظام الجديد، وكأن عوامل الحساب الشديد لم تكن مسؤولة وحدها عن بقاء هذا النوع من السلوك الاداري غير السوي ماثلا في العقول لكلا الزمنين.

هكذا كان الأمر حتى انتهاء زمن "حكم" وبداية آخر جديد يوم 2003/4/9، حمل الموظفون معهم في عملية العبور إليه، موروث العادات والخصائص السابقة إلى نظام جديد، اختلطت فيه:

مشاعر الغبطة والفرح بالقلق الهائم. فوضعت الكثير من الموظفين في موقف الفرجة والانتظار. الترقب والحيرة. دفعت غير القليل إلى التفتيش بين القادمين من الخارج عن سبل الاستفادة والانتفاع. الرغبة في المساهمة بوضع المعوقات التي تحول دون التطوير وإعادة البناء. فجعلت البعض يفضل التنحي عن المشاركة في خطواتهما الإدارية.

حدود المسموح حضاريا بغير المسموح شرعيا. عند البعض من المؤثرين في الشارع العريض، فتسببت في ترك الساحة دون السعي إلى التقليل من أثر التعويق، الذي يرسيه التوسع في غير المسموح. المشاعر الوطنية الصادقة بالتوجهات الانتهازية النفعية. فتسببت أن يزيل الكثير من حساباتهم، حاجة الوطن إلى النمو والتقدم وفسح المجال إلى المنتفعين.

- وفي خضم هذا الموقف النفسي شديد التعقيد لتفاعل التناقضات، وجد عموم الموظفين أنفسهم أمام وضع إداري فيه:
1. بعض السياقات الجديدة التي وضعها المستشار الأجنبي في الوزارة وأحيانا المؤسسة، والدائرة تعد جديدة، أو متقدمة كثيرا على الفترة الزمنية التي عاشوها، بعيدا عن التطور التقني لعشرات السنين، فاصطدمت بعوائق الماضي وسنن التخلف وأحدثت صراعا لم تنسجم نتائجه مع خطوات التغيير.
 2. تزامم البعض على الوظائف بكافة مستوياتها، بطريقة غير منظمة أوجدت ثمنا محمدا لكل وظيفة يراد الحصول عليها، في سوق لا يعتمد على آلية العرض والطلب بأي حال من الأحوال.
 3. سعي للبعض الآخر من أجل إزاحة الأعلى أملا في الحلول محله، عند سنوح الفرصة، بأسلوب يتأسس على النميمة والفتنة والتقليل من قدر الغير.
 4. كتابة التقارير الكيدية كما كانت وربما أكثر بكثير، للإيقاع بموظف لا ينسجم ونهج التغيير، وإسقاط آخر لا يتناغم والوضع الجديد، سعيا لأخذ مكانه والجلوس بدلا عنه على كرسي الإدارة، أو لتوسيع تواجد الحزب والطائفة في المكان المطلوب.
 5. التوزيع غير المنطقي لوظائف ودرجات العديد من المناصب العليا، وترقياتها بطريقة أوصلت البعض غير المؤهل سريعا إلى مفاصل القيادة العليا، وأعاق في نفس الوقت وصول بعض آخر يشهد المحيطين أنه من بين المؤهلين.
 6. هموم كثيرة لتوفير مستلزمات الأمان بعد أن استهدفت الدائرة والمؤسسة في مقراتها، وعطلت أخرى تقع في محيط تحرك المسلحين والإرهابيين في المناطق الساخنة، واغتيل عدد من الموظفين ووصلت آخرين رسائل تهديد.
 7. بقاء الصورة هي ذاتها بالنسبة إلى الفساد والتجاوز على المال العام، حتى إن بعض السياسيين الذين قاتلوا صدام على قاعدة فساده والتفريق بين المواطنين، والاستغلال تبين أن قسما منهم فاسدون ومفروقون ومستغلون، يهرولون أسرع مما هروا أتباع صدام لإشباع نهمهم إلى المال والجاه والسلطة في بعض الأحيان، بينهم ذلك السياسي (م) المعارض المحكوم بالإعدام إبان النظام السابق الذي عمل مستشارا للتصنيع، وشكلت لجنة برئاسته عام 2003. 2004 لبيع السيارات، وبدأ البيع بأسلوب الصفقة الواحدة لمجموعة سيارات مستعملة وغير مستعملة، نتج عنها أن سيارات غير مستعملة من نوع تويوتا لانكروز كانت أسعار استيرادها من قبل الدولة آنذاك بما يزيد عن العشرين ألف دولار، وأسعارها في السوق العادية، بحدود الثلاثين ألف دولار بيعت ضمن الصفقة بما لا يتجاوز الخمسة آلاف دولار، ولتكوين جدار من الحماية السياسية، توجه رئيس اللجنة بتوزيع سيارات من النوع المذكور ونيسان باترول كهدايا إلى أحزاب وسياسيين معروفين بينها الحزب الذي كنت عاملا فيه آنذاك والذي حصل على خمس سيارات. هذا وبعد التصفية والحصول على حصته مبالغ عالية من الرشى التي قدمها مشترون إحتفظ بسيارة نادرة من نوع مرسيدس مضادة للرصاص يبدو أنها كانت مملوكة إلى حسين كامل عندما كان وزيرا للتصنيع وتم الاحتفاظ بها في مرآب السيارات الخاصة بالوزارة، أكد سياسيون قريبون من محيطه الحزبي أنه نقلها بعد إتمام عملية التصفية وباعها خارج العراق، وأشتري بثمانها

وما حصل عليه من عملية بيع السيارات، عمارة ومطعم ومكتبا في محل إقامته السابقة هولندا، ويوم فاحت الرائحة الخاصة بالموضوع وهو في هولندا للتمتع بإجازة، أتصل به جماعة مقربين طالبين منه عدم العودة إلى العراق لحين التأكد من التبعات، علما أن هذا الموضوع لم يثر حتى هذه اللحظة على مستوى القضاء على وفق إطلاع الكاتب، وإن تم تناوله في محافل السياسة وداخل بعض الأحزاب.

بسبب هذه الأعمال ومثيالاتها وعوامل أخرى مساعدة أصيب عموم الموظفين بردة فعل أفقدت بعضهم توازنه واستقراره النفسي المطلوب، لديمومة عمله الوظيفي كما هو معهود، وأصبحت الإدارة العامة بصدمة كبيرة أفقدتها القدرة على التخطيط والسيطرة والمناورة اللازمة جميعها لنجاح الانتقال والتغيير الى النظام الجديد، وهذه إصابات أدت من الناحية النفسية إلى الارتداد إلى مرحلة ما قبل التغيير في مجال التنصل من المسؤولية، أو عدم تحملها ليؤكدوا، أي الموظفين مع أنفسهم وزملائهم القريبين في مجالها أنهم شبه تائهين.

الفصل الثاني

بعض مسارات الاضطراب الإداري

شاعت في المنطقة العربية، أو أنتشرت إضطرابات إدارية تتعلق بالانجاز ونوع الأداء والإخلاص في التنفيذ والعلاقة مع رب العمل وغيرها، أسهمت في تخلف عموم المنطقة عن غيرها من مناطق العالم في مجالات الادارة والانتاج والبحث العلمي والتصنيع وهي إضطرابات، أو أوجه تخلف في العراق تزايدت شدتها في العقود الأخيرة بسبب أخطاء التعامل مع إنسانها محور العملية الادارية، بعد أن أهمل رأيه وكأن لا رأي له، وأهمل تعليمه وكأن لا قيمة له، وأبقى بعيدا عن التأثير في محيطه الاداري، وكأن الادارة جسم غير مقبول فيه التأثير إلا لمن كان قريبا من السلطة.

ومع مؤسساتها التي تعد وعاء العملية الإدارية وأساسها، بعد أن قُسم التعامل معها إلى درجات تبعا لأهميتها في تقديم الدعم إلى الحكومة، وتأثيرها في الأمن وخدمتها للحروب، إلى مستوى جهزت دوائر ومؤسسات في الدولة مثلا تجهيزا كاملا لطبيعة عملها الأمني وقربها من القصر الجمهوري، وأبقيت أخرى تعاني نقصا في كل شيء، لأنها لا تقدم إلا الخدمات للمواطنين العاديين، ومنحت مخصصات على الراتب تفوق مستوى الراتب الإسمي لبعض الجهات المرتبطة بالتصنيع العسكري، وحجبت عن أخرى زراعية. وسرت هذه التقسيمات على المؤسسة الأمنية والعسكرية، إلى مستوى كان فيه نوع الغذاء الذي يقدم إلى الجندي في وحدات الحرس الجمهوري، يختلف عن الذي يقدم إلى وحدات الجيش العادي، والتجهيزات التي يجهز بها العسكري في الحرس الخاص غيرها التي يجهز بها أفراد الجيش العادي، والتنويط الذي يكون هنا مضاعفا وهناك شحيحا في الأصل، وكذلك الحال بالنسبة إلى السلاح الذي يكون هنا حديثا وهناك باليا لا ينفع إلا في الاستعراض.

وأخطاء التعامل مع السياسة الراحية للعملية الادارية والأمنية، بعد أن اتكأ الحكام في حكمهم البلاد على فلسفات يستحيل تطبيقها، والسير في طريق آمال لا يمكن بلوغها، والعيش في أوهام المجد التي لا يمكن حصولها، وإدارة صراع مع غيرهم بطريقة المحاولة والخطأ لا يمكن قبولها. حتى عزلوا أنفسهم وعزلوا شعوبهم خارج ملعب مغلق هم وحدهم فيه يلعبون، فأسهلوا في انتاج أخطاء وأوجه قصور وملابسات، بسببها تشتت حس الموظف وانتماءاته بين الوظيفة المطلوب مضاعفة إنتاجها، وبين الدائرة التي يحقق من خلالها أعلى عائد في الواجهة والمال، وانقسمت ولاءات العسكري بين الجهة التي تمنح العائد الأوفر، وبين الوطن الذي لا يقدم إلا الأمل المفقود، لصالح الأولى التي تعاملت معه آلة، أو ناعور لا بد أن يستمر في الدوران.

ومن جانبه تعامل الموظف مع تلك الأخطاء بأخطاء مقابلة فكان التملص من العمل وجهها للتعامل، والتقصير في أداء المهام وجهها آخر، وكان حصولهما في السنين الأخيرة التي سبقت التغيير شاملا لعموم الدوائر والمؤسسات وبما يفوق حدود المعقول. إن التعامل الخطأ المذكور ليس هو العامل الوحيد للتمهيد إلى حالة الاضطراب الاداري فقد رافقه استنزاف خاص بالكفاءة والخبرة كنتيجة حتمية لما حصل في الحروب، لأن نظام التجنيد العراقي كان معتمدا أسلوب التطوع والخدمة الالزامية والاحتياط، وعندما بدأت الحرب العراقية الايرانية مثلا، كان استدعاء بعض المواليد في البداية على أساس التعبئة الجماعية التي يحشر فيها عالم الفيزياء النووي واختصاصي جراحة القلب بنفس الخانة التي يوجد فيها الأمي وخريج الدراسة الابتدائية، يساقون جميعا إلى جبهة القتال، يبقون فيها إلى أجل غير محدود، حتى إن بعض المواليد بقيت في الخدمة ما يقارب الخمسة عشر سنة منها مواليد عام 1957، وهي حرب قد التهمت قسما كبيرا من أولئك العلماء والمتخصصين قتلا، أو أسرا قبل أن تتنبه الحكومة في النصف الثاني من الحرب التي دامت ثماني سنوات إلى أن سوقها لهم بهذه الطريقة هو نوع من الاستنزاف لكفاءات يصعب تعويضها.

وبالمحصلة أصبح العاملون في الدوائر والمؤسسات المطلوب منها، تقديم إنتاج يدعم بقاء الدولة ويمد الحروب ببعض المستلزمات، هم من العائدين بخبرات قديمة وبروح أتعبتها الحرب وكبار سن منهكي القوى، خائري النفوس، ومعاقين لا يصلحون للقتال لكثرة الجروح، وقليل من المتملصين بوسائل وطرق لم يدرك طبيعتها الحزيبون، أو يغضون الطرف عن أصحابها لوجهة تحسب، أو لرشوة تقدم، وهكذا خسرت الإدارة الكثير من كوادرها ومن فرص تراكم الخبرات.

وجاء بعد هذا الحال، ذلك الحصار الذي فرض على البلاد، ثلاثة عشر عاما متصلة، أكل ما تبقى من أخضر الإدارة ويابسها، ودفع بها وتقنيات العمل إلى الوراء تخلفا عن عالم يقفز خطوات إلى الأمام، وعن محيط عربي وإقليمي حقق قدرا بسيطا من التقدم والنماء، حتى أصبح التفكير بتقليل الفجوة محبطا وبحكم المستحيل، وأصبح العراق يعيش وضعاً إدارياً غير الذي يعيشه الآخرون. وأصبح بسببها وعوامل أخرى عديدة خلل في الإدارة وصلت بعض مستوياته إلى حدود اضطراب تتمثل بعض جوانبه في روتين إداري ومحسوبة وسفه إداري، سيتم مناقشتها بصيغة عناوين بقصد توضيح مسارات الاضطراب.

الروتين الإداري

عند التقديم لأي عمل، أو مراجعة أي دائرة يطلب من المعني أن يقدم المستمسكات الأربعة التي هي الجنسية وشهادة الجنسية وتسجيل الشرطة والبطاقة التموينية، صيغة أستمريت ما يقارب العشرين عاما ومازالت مستمرة، وإذا ما قدم الطلب وتم اجتياز مرحلة المستمسكات الأولى دون الشك بأحدها أن يكون مزورا لابد وأن يمهر بتوقيع يزيد عددها عن عدد المستمسكات الأربعة، وإذا ما كان أحد من المطلوب توقيعهم على الطلب غير موجود فسيبقى الطلب مركونا حتى عودته، وفي حالات عديدة، أو في بعض الطلبات تلتزم الدائرة في أن تسأل دوائر النفط والآثار مثلا قبل إتمام الطلب وإن كان تعاقدا لزراعة خمسة دونم أرض متروكة، وعندما تأتي الاجابة لتأييدات ما يطلب الموظف المختص صحة صدور الاجابة من الجهة التي حررتها، وإذا ما كان صاحب الطلب مستعجلا، أو مل التأخير ورجا أن يأخذ الطلب بيده ليأتي بالجواب باليد أيضا يرفض الموظف رجاءه، وهكذا يدخل الطلب ومثله آلاف من الطلبات والمشاريع المهمة والاستثمارات الحيوية في دوامة روتين أفشلت، أو أعاققت مئات منها وإن كان البلد وإنسانه بحاجة ماسة إليها.

روتين ورتابة وكسل تعامل بها الموظفون العراقيون لفترة طويلة دفعت بسلوكهم إلى أن يكون موسوما بالتقيد الحرفي وعدم الحيدان عن التعليمات، وكأن موظف الجباية في البلدية، أو عامل الخراطة في معمل النسيج جنود في ساحة العروض، وموسوم أيضا بالتردد والخرج في كل خطوة، والامتناع شبه التام عن تقديم المبادرة، وكأن الموظف في واد والدائرة في واد آخر لا علاقة بينهما ولا اتصال. إنه في واقع الحال سلوك روتيني يزيد من التأخير والفشل والنمو تنبه إليه جيدا رئيس حكومة ماليزيا الأسبق مهاتير محمد، عندما بدأ التأكيد على اداري بلده بضرورة البت بأي مشروع اقتصادي مهما كان نوعه في غضون ثلاثة أيام فقط، بتا بالرفض، أو القبول، إيمانا منه بأهمية المرونة والديناميكية في جذب رأس المال الأجنبي الحذر والحريص، حتى أصبحت ماليزيا فيما بعد إحدى أهم دول النمر الآسيوية الأربع التي تنافس بقوة في الأسواق العالمية، لأنها أدركت سر تقدم الدول الغربية الكامن في القضاء على الروتين الإداري الذي مازالت أغلب دول العالم النامية ومنها العراق تعاني من تبعاته، ويعاني العراقيون آثاره السلبية مثل السيدة (ل) التي عينت في وزارة الخارجية بوظيفة إدارية عام 2005 على أمل أن تعادل شهادتها للماجستير في العلوم السياسية من جامعة أمستردام التي حصلت عليها من قبل لتتحول إلى السلك الدبلوماسي وتبدأ مشوارها بدرجة ملحق كان الاتفاق على تحديدها من قبل اللجنة المختصة في الوزارة.

لقد قدمت السيدة المذكورة أوراق معادلتها الشهادة وكافة المستمسكات المطلوبة، وقابلت مدير عام البعثات ورئيس قسم تعادل الشهادات ثم غادرت لاستلام وظيفتها في إحدى السفارات العراقية بأوروبا لإجادتها ثلاث لغات، وأوكلت أحد معارف عائلتها بمتابعة الموضوع.

بعد شهر راجع الوكيل قسم التعادل، فقبل أن لجنة ستشكل لدراسة الطلب، وبعد شهرين من آخر مراجعة قيل أن اللجنة قد شكلت، إلا إن رئيسها قد سافر بوفد رسمي خارج العراق.

انتهت ستة أشهر وأخذت الموظفة المذكورة إجازة لتراجع التعادل بنفسها، أملا في أن تحصل على حقها في التعيين وبالدرجة التي تستحقها قانونيا، فقيل لها أن اللجنة قد اجتمعت أخيرا، وتوصلت إلى ضرورة مفاتحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالموضوع. عندها سألت: لم هذه المفاتحة؟

هل هناك شك بالشهادة وهي من جامعة أوربية مرموقة؟

لم يفصح المعني عن السبب، ووعده أن الاجابة سوف لن تتأخر، وانتهت الاجازة وعادت الموظفة الى عملها ولم تأت الاجابة. وبعد مضي سنة من العمل بدرجة تقل عن التحصيل التي تمتلكه، في ظروف عمل عراقية حصل فيها الكثير من غير المؤهلين علميا على درجات وظيفية تتطلب تأهيلا عاليا في تلك الفترة الزمنية على وجه الخصوص. عاد الوكيل إلى مراجعة تلك الدائرة فأجابه رئيس القسم لدينا بعض الأسئلة قبل أن نبت بالأمر أهمها.

كيف لها أن أكملت دراستها للماجستير بسنة تقويمية ونحن نعرف أنها تستغرق سنتين على أقل تقدير؟ أجابه وهو العارف بالتفاصيل أن في نظام غالبية الجامعات الاوربية نظام الوحدات الدراسية على الطالب أن يكملها، وامتحان يؤديه وبحث يقدمه، ومتى ما أنجزها يحصل على الشهادة المطلوبة في سنة، أوسنتين وهذا الذي حصل وإذا لديكم شك يمكن أن تكتبوا إلى الجامعة لتتأكدوا، رد الموظف:

نحن لا علاقة لنا بالجامعة، وهي التي بإمكانها أن تفتح جامعته لتكتب لنا بالموضوع. عندها قال الوكيل دقيقة أستاذ سوف أكملها بالتلفون لأنني لا أستطيع أن أفهم المطلوب، وعندما كلمها وأفهمها ما المطلوب طلبت منه أن يسلم الهاتف إلى الموظف وقالت له:

أستاذ هل حقا تريدوني أن أسأل جامعتي بعد سنة من المراجعات المتكررة لدائرتكم الموقرة، لماذا أكملت الدراسة بسنة واحدة وليس سنتين، رد عليها نعم هذا هو قرارنا، أجابته إنكم تريدون أن تُضحكوا علينا الجامعة والعالم بطلب غير معقول، رد هذا هو رأينا، ثم ليس لدينا وقت للتكلم بالتلفونات. فطلبت منه دقيقة من وقته قائلة:

أستاذ إني لا أقبل أن يضحك علي أحد من الأوربيين ولا حتى من الموظفين المتخلفين، ولست بحاجة إلى معادلتكم، ولا إلى وظيفة في دولتكم، وبسببكم سوف لن أعود إلى العراق ثانية وأشهد من يضحك على نفسه وعلى بلده، ثم أخت المكالمات وتركت الوظيفة بالفعل وشقت طريقها في مؤسسات أوربية وصلت فيها أعلى مما كانت تطمح إليه في وظيفة عراقية تخدم فيها بلدها مثل باقي العراقيين.

إن الروتين المرادف للعادة والتقليد والنمطية، لأداء نفس المهام بشكل منتظم من قبل نفس الأشخاص في نفس الأوقات، واعتماد ذات اللوائح الثابتة كأسس للإدارة، ونفس المنهج في التعاطي بين الرؤساء والمرؤوسين، يرجعه البعض إلى عقدة الموظف المختص تجاه الآخرين، أو الرغبة في ابتزازه لإجباره على دفع الرشوة، هو أكبر من هذا إلى مستوى يرجعه البعض الآخر إلى طبيعة صراع أبدي يتكئ على أجيال قديمة تلتزم بالروتين وأخرى فتية تتجه إلى التحديث بهدف خلق فرص التقدم والتجديد، وهو عند العراقيين أعقد من هذا التبسيط، لأن الفتية والشباب، هم في العموم متعبون لا رغبة لهم ولا سعي لديهم لاكتساب الجديد، والأكبر منهم خسروا في حياتهم المتعبة من عمرهم الوظيفي ومن معنوياتهم غير القليل، ومن جاء إلى الوظيفة صغيرا من غير تلك الأجيال المهمومة جاء محملا بمشاعر الإحباط، فتصلوا جميعا من مسؤولية التجديد الذي يتفق ومعطيات التحضر، وكأنهم لا يعملون لعراق بحاجة إلى التجديد، فصدأة عجالات سيره وتوقفت ماكناته عند القديم، وكأن أهله أعيدها إلى عصر ما قبل النهضة فعلا كما قال الأمريكان في تحذيرهم طارق عزيز قبل شنههم الحرب على العراق عام 1991، حتى أصبح الروتين في عملهم خاصية تنتشر في جمعي الدوائر والمؤسسات.

إن التجديد الذي يفترض أن تقود الدولة مسيرته، كانت هي في عراق ذاك الزمان من أوقفت تقدمه بشكل شبه مطلق بعد أول انتكاسة لها في الحرب والسياسة عام 1982، دفعتها سريعا إلى إيقاف البعثات الدراسية العلمية والفنية والإنسانية. وتقليل عدد مراكز البحوث. وإلغاء الدوائر الخاصة بالتخطيط والتطوير. وتقليص ميزانية البحث والدراسة والإنماء. فكانت ضربة تعد شديدة لخطوات التجديد، استمرت آثارها في تعزيز التخلف والبقاء في دوامة الروتين حتى وقتنا الراهن، وستستمر إلى المستقبل لأن ظروف ما بعد التغيير، لم توفر الفرصة المناسبة لتجاوز آثار التخلف السابق، ولم تسمح بالانتقال اللازم إلى التجديد الكفيل بالحد من

الروتين بسبب الانزلاق السريع إلى العمل المسلح بالضد من الإرهاب وكثر الفساد. وكانت هي أي الدولة من عززت ديمومته بعد أن عمت ضرورة التمسك الحربي بالتعليمات الصادرة من الأعلى، وانتظار التوجيهات من القيادة المعنية لعموم دوائر الدولة العراقية ومؤسساتها، وفرضت القسر والتسلط الحزبي أسلوبا في الإدارة التي صيرت الدولة حزبا، ولم تنج الحزب من أمراض الدولة، وأشاعت في ربوع إدارته آنذاك، التداول الواسع لمصطلحات تعبر عن شدة التقييد بالروتين مثل بناء على توجيهات القيادة. وتبعاً لأوامر الرئيس القائد. وحسب التوجيهات الصادرة من الرئاسة. الخ من عبارات وسياقات عمل يتفاخر المدراء والوزراء في مجالها على أن مرؤوسيه لا يجيدون عن طبيعتها ويتقيدون بها حرفياً، ولا يذكرون أن أولئك المرؤوسين لا يبادرون ولا يتحملون المسؤولية ولا يميلون إلى التجديد، لأن فيه مجازفة هم في غنى عنها، وما يهمهم فيها التقيد روتينياً بتلك التوجيهات التي لا تغضب الرئيس، وإن أغضبت غيره من كبار الموظفين والعوام حد المقت الذي لا يطاق، حتى تكون نظام عدم إغضاب في الإدارة، يشبه نظام الضبط في الوحدات العسكرية، فيه الرقابة شديدة لا تقتصر على متابعة النجاح، وقياس كم الانجاز، وإنما لمتابعة المرؤوسين ومدى تقيدهم بتنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة، إليهم من مراجعهم ومقدار انحرافهم عن التوجيهات، وفيه رصد قوي للأخطاء وتوجيه حازم للعقوبات ومصادرة واسعة للنجاحات، وفيه خشية كبيرة من تدفق المعلومات التي قد تفسد المطلعين، وفيه أيضاً اعتماد على الوشاية ورفع التقارير لأغراض المتابعة والتقييم، وعلى النفاق وسيلة تقرب إلى المفصل الأعلى وتأكيد الولاء. كانت تلك أوجه سلوك تبنيتها الدولة ونفذتها بدقة لثلاثة عقود من الزمن السابق كانت قد زادت من شدة الروتين وقيدت الإدارة بضوابط جعلتها غير قادرة على تلبية حاجاتها للعصرنة والتحديث التي يؤكد المختصون في مجالها أن النجاح في شؤونها يعتمد من بين أمور أخرى، على التغيير إلى الأحسن أي التجديد على وفق خطط وأهداف تسمح للموظفين التحرك والمبادرة والإبداع، في إطار نفس الأهداف الموضوعة مسبقاً (1). وتحيي للتغيير ظروفاً تكون فيها الإدارة من بين عوامل التقدم وتحقيق الاستقرار.

لقد حصل كل ذلك بمستويات عالية من الشدة، لم تتمكن الحكومات اللاحقة ما بعد التغيير، بسبب الظروف غير الطبيعية المحيطة بها وشدة انشغالها بإعادة ترتيب البيت العراقي وتأسيس مراكز دولة وقلة الدراية، فتسببا سوية في إبقاء الإدارة بوضعها الروتيني المضطرب، لمستوى أضر وجوده بالفرد الموظف والمدير الأعلى، وإلى حد ما الوزير وجعلهم خائفين، متوترين، هارين من محيط العمل، غارقين باللوائح والتوجيهات المركزية، غير قادرين على اتخاذ القرار بمفردهم، ومن ثم بطيئين التفكير، روتينيين يميلون إلى التكرار في الأعمال التي يقومون بها. وأضررت كذلك بالدائرة والمؤسسة التي جعلتها تترجح تحت عبء الكثرة في القرارات، والتعليمات، تفتقر إلى التفاعل والمعنويات والإبداع، تعوزها العلاقة المهنية التي تحولت إلى علاقات مادية تبادلية.

إن التطوير لتجاوز الروتين يبدأ بتحديث وتطوير التشريعات والقرارات التي تحكم عمل الجهاز الإداري في دوائر الدولة ومؤسساتها والشركات التابعة لها، لأن التعقيدات الروتينية التي تعيق العمل ناتجة في معظمها عن بعض مواد التشريع المنظمة للعمل، وهذه أي القوانين لو تمت مراجعتها بتزوي سرى أن العديد منها تعود إلى فترات ماضية تتجاوز النصف قرن من الزمان، ومن ثم أصبح تغيير بعضها واجباً لكسر الجمود وإيجاد مساحة مرونة تقتضيها المراحل الحالية، تغييراً ليس على الطريقة العراقية التي تناقش قوانين للاستثمار والنفط والغاز أكثر من خمس سنين ولا زالت تراوح في مكانها والبلد بحاجة إلى النهوض من محنته نهوضاً يعتمد على الاستثمار وموارد النفط التي تشكل عوائده ما يقارب 95% من ميزانية البلاد.

لقد أنتهت السنوات الثمان ولم نسمع أي تقدم في موضوع الإدارة، ولم نشاهد أي نقاش حول أمراضها، أو حوارات وبحوث لطبيعتها، لأن مشكلة الإدارة في العراق هي أنها تقع في الاهتمام متأخرة بالمقارنة مع الصناعة والأمن والدفاع، ويبدو أن واقع الإدارة وأثر الروتين لم يدرك عقباته السياسيون حتى انتهاء الأعوام الثمانية لما بعد التغيير، وهذا ما أكدته تصريح لعضو غرفة التجارة والصناعة العراقية الأمريكية السيد حسين علاوي في شهر آب 2010 الذي كشف فيه أن الروتين الإداري الذي تتبعه المؤسسات العراقية

عطل جلب رؤوس الاموال والشركات للاستثمار في العراق. ومن المؤكد أن عطل جوانب أخرى من عملية إعادة البناء وأثر سلبا على الأمن والاستقرار.

المحسوبية الإدارية

عندما تأخذ من الوقت أسبوعاً لقراءة كتب ومراجعة قرارات اختصاصية، ومن الجهد ساعات النهار وقسم من الليل بقصد الدخول في منافسة على دورة تدريبية خارج العراق، وتصادف شخصا تعرفه يخرج توا من الدائرة المعنية بالإيفاد، وتسأله بعد السلام عن أحواله، فيجيبك فرحاً، أنه جاء بقصد أخذ كتاب إلى بعض الدوائر ذات الصلة، ليكمل معاملة إيفاد له إلى دورة أسماها، هي نفس الدورة التي جئت أنت بالسيارة من البصرة إلى بغداد صيف عام 1968 للتنافس عليها، وجاء آخرون مثلك من الموصل وربما من كركوك لنفس الغرض أيضاً، وعندما تبارك بمجاملة وتساءل بأدب دون أن تظهر غيظك كيف حصلت عليها بهذه السرعة قبل خوض امتحان التنافس؟.

يجيبك بافتخار الواثقين ونشوة المنتصرين أنه قد حظي عليها بالتركية لأن مدير الدائرة المعنية بالإيفاد زوج شقيقته، ستبتس وشتأكد أن محابة الأقارب بسبب قرابتهم محسوبة.

وعندما لا يخجل وزير من ترشيح أخيه إلى منصب عالٍ في وزارته على الرغم من وجود الأقدم منه في التسلسل الوظيفي التراتبي، ويعيد ترشيحه عدة مرات حتى تضطر الجهات العليا الموافقة على الترشيح وإسناد المنصب، ستشعر على الفور أن المحسوبية التي كانت لفظاً معبراً عن الازدراء قد انتهت، أو لم تعد كذلك في الزمن الجديد. وعندما يتم اعتماد الانتماء العشائري والعلاقات الخاصة والولاء الحزبي كمقاييس لتوظيف وتولي المناصب المهمة والعمل في الدوائر الأمنية، ستأكد أن رابطة الدم التي تمتد عميقاً في جذور الماضي البعيد، لم تنته على الرغم من ضعف أواصرها بعد خمسينات القرن الماضي حتى بداية ثمانيناته، وستقتنع أنها قد تنشطت بعد ذلك التاريخ عندما تلاحظ أن العراقيين اتجهوا للتفتيش عن شيخ العشيرة وكبير العائلة ورئيس الفخذ شاعرين بالحاجة إلى تقويتها وسط الجماعات الأخرى التي تسير بنفس الاتجاه، محاولين التآلف فيما بينهم، والالتفاف من حول بعضهم بعضاً، والوقوف إلى جانب كبيرهم باطلاً كان، أو صاحب حق معروف، وتقتنع معها أن المحسوبية قد تنشطت هي الأخرى أضعافاً مضاعفة، لأنها وسيلة تغذية وديمومة لتلك المشاعر، وسط جهل وظلم واستبداد.

إن المحسوبية في السلوك الإداري العراقي موجودة منذ القدم مثلما هي كذلك في العديد من المجتمعات الشرقية، لكنها أصبحت آفة تجسدت صورها واضحة في السنوات العشرين التي سبقت التغيير، لأن الإدارة الحزبية العليا درجت أولاً إلى تفضيل مرديها ومؤيديها في الحصول على الوظيفة، والموقع بعدد الأقرب إلى هيكل حكومتها والأكثر استعداداً لتنفيذ برامجها. واعتادت على منح أولئك المرشحين الثقة في الوقوف بالصفوف الأمامية، لأن الوجود في القارب الواحد لا يثير الشكوك، وكذلك توزيعهم على مفاصل الإدارة العليا في الدولة والحزب، توزيعاً يحكم بواسطتهم ومن خلالها في كل امتدادات الإدارة العامة من أعلى المستويات إلى أدناها، وكذلك الاستعانة بهم ومنتسبي الحزب لتأمين الحماية وتقديم العون وتوزيع المهام والمكتسبات. خاصة وإن صدام في سنيه الأخيرة أدرك أنه مطلوب، وإن هناك خططا للتخلص منه، فزادت شكوكه بمن حوله، وللتخلص من هذه الشكوك جلب أقاربه، وأبناء عشيرته إلى محيط العمل القريب منه، ولأن إدارته مركزية شديدة تتطلب موافقته على أبسط الأمور وأعقدها، تكون بالتدريج تعقيد في الوصول إليه وهو يومياً يتعد عن الأنظار ويغالي بإجراءات الأمن والتخفي، حتى أدرك أن الحل بتوزيع الأقارب والموالين جداً على مفاصل الإدارة المرتبطة به ليتسنى له الالتقاء بهم وقت ما يريد، ويسهل لهم طلب مواجهته عندما يعتقدون أن المواجهة ذات أهمية، فتكونت محسوبية أثبتت وقائع الأحداث عدم جدواها للحماية والمآزرة، إذ أن التأمر الذي أعلن عن حصوله إبان فترة حكمه كان غالبية أبطاله من تكرت، وإن الذي وشى به وهو في حالة التخفي بعد التغيير هو من أولئك المقربين، والذي وشى بأولاده عدي وقصي وحفيده مصطفى، هو من أبناء عشيرته المعروفين. إن تكرار بعض مسارح المحسوبية كون أنواعاً منها حزبية وعشائرية

ومادية، تعززت في السلوك والأداء العام وأصبحت من بين الأمراض الاجتماعية التي تهدد مسيرة العملية الإدارية والحالة الأمنية، وكذلك المشاعر الوطنية التي تعد أحد أهم ركائز العملية الإدارية (2)، لأن إبعاد موظفين لإحلال آخرين مكانهم على أساس المحسوبية، يعني إثارتهم بالضد من الدولة ومؤسساتها، وتآلفهم مع المناوئين لتدمير أسسها.

والقبول في الكليات الأمنية والعسكرية والدراسات العليا على أساسها، يعني شعور بالإحباط بين الشباب غير المقبولين قد يدفعهم إلى الوقوف في صف من يسعى إلى التخريب كنوع من الانتقام والعدوانية.

والإيغال في التفضيل على أساس المحسوبية في الوظائف العليا وفي منح المقاولات، والتعيينات أثار المقت والكره بين النفوس المتضررة، والنشوة بين الأخرى المنتفعة، وخلق شقا أو شقوفاً في المجتمع، تدفعه نحو حافة الانهيار الإداري والأمني في آن معا.

وعموماً كانت المحسوبية موجودة في ذلك الزمان، وأصبحت آفة في هذا الزمان، أو جزءاً من الواقع الإداري، لا يمكن التغاضي عن وجودها من بين الأسباب التي أسهمت في تدني أداء الموظفين والمتسبين، وفي اضطراب الإدارة العامة للبلاد. وهي وإن كانت كذلك فإن متابعة حالاتها في السنوات الثماني تبين أن هناك محاولات، كانت جادة من بعض المسؤولين الجدد، باتجاه التقليل من أثرها، لكن جهودهم كانت كمن ينفخ في قربة مثقوبة، لأن الظروف المحيطة بهم لا يبدو أنها تسمح بذلك حتى الآن.

ولأنهم كانوا، أو وجدوا أنفسهم وسط هموم التغيير وتناقضاته الكثيرة، وحيدون في الميدان، يسبحون ضد التيار الجارف إلى الوراء، فتوقفوا محبطين ومحموا بتوقعهم، لمزيد من التوسع في مجال المحسوبية، واستشراء حصولها أحد أسس الاضطراب في الإدارة والأداء، ووجدوا أن هناك أشبه بالجهل، أو عدم الإدراك للأثار المستقبلية لهذه الكارثة الاجتماعية بالنسبة للعديد من الموجودين قريبا منهم، سمحت بالتمادي في حدوثها بكل المجالات.

ولأنهم أيضا مشغولون من أخص أقدامهم حتى أعلى رؤوسهم بالتطلعات الشخصية، وتحقيق الرغبة في تحقيق الوجهة وجني المال، وبما لا يسمح لهم عمليا بالتقرب إلى هذه المسألة والانشغال بآثارها الحالية والمستقبلية.

ووجد غير قليل منهم في سلم الإدارة والسياسة، أن المحسوبية وإن كانت مشينة، تقدم فرصا مضمونة للفوز في الانتخاب، والتقرب خطوات من الحكم، أو المشاركة به، تسمح وحدها بتحقيق أهداف الحزب، أو الحركة والكتلة" إذا ما كانت عقائدية" وتحقيق منافع ذاتية إذا لم تكن كذلك، فتوسعوا بما دون الأخذ بالاعتبار آثارها الجانبية على الآخرين المحيطين، أو الواقفين بالطرف المقابل.

وعلى هذا الأساس، أو لهذه الأسباب وأخرى غيرها، بقي الرسوخ واستمرت الحال على ما هي عليه، وساءت في بعض الأحيان لتكون عامل تأثير سلبي وراء الكثير من التآزم في العلاقات والسلوك. وإثارة العدوان على النفس والآخرين. والاحتجاج على ما يحصل وعلى ما موجود لمجرد الاحتجاج. والتخبط في الإدارة وفي اتخاذ القرار. والتدني الملموس في مستوى الأداء على المستويين الفردي والجماعي. وكذلك وراء الكثير من التلكؤ والقصور في أمور أخرى يقع بعضها خارج موضوع الإدارة والأداء.

السفه* الاداري

إن الروتين والمحسوبة والتقييد من بين الأمور التي أعطت الإدارة العراقية صفة الاختلال بالحالة وسوء الأداء وتدني الانجاز، وهي عوامل اضطراب لم تحدث من فراغ، إذ ساعد على بقائها ماثلة، أو عزز وجودها في المجتمع، ذلك التجاهل لحدوثها والاستخفاف بالحدوث حد التسفيه، إذ تجاهل عموم المواطنين العراقيين غير المعنيين بالأمر، وغالبية السياسيين والإداريين الحكوميين المعنيين به، تلك الآثار الحاضرة والمستقبلية لهذا النوع من الاضطراب على وضع البلاد وعملية الإدارة والبناء، وإن اعتادوا التكلم جميعاً في جلساتهم الخاصة عنها، وانتقادها عندما يتعلق أمرها بغيرهم وبعيدا عن محيطهم، سلوك اقترن بالجهل والاستخفاف، إذ لو أن الوزير مثلاً قد أدرك أن تفضيله القريب من عائلته في التعيين، استبعادا لكفاءة إدارية يؤدي استبعادها إلى اضعافه والاخلال بالعملية الإدارية ومستوى الانجاز في الوزارة، لما كان قد ألح على أن يقتصر التعيين على الأقارب والمريدين من حزبه.

ولو كان القريب من جانبه قد وعى أن توسطه بإلحاح لأن يحصل على الوظيفة، أو الترقية إقصاءً لغيره هو المناسب لتحمل المسؤولية الأعلى، وإثارةً من الجانب النفسي للأحقاد، والتكتل بالضد وتقليل الإنتاج، لما أقبل على الإلحاح وسيلةً للكسب والتحصيل.

ولو أن الأحزاب قد استشرفت أن قوائمها التي تلف بها على الوزراء والمدراء، لأغراض التعيين على حساب الكثير من المستحقين، ستشوه من سمعتها وستقلل من فرص نموها المستقبلي، لما أعدوا مثل تلك القوائم سبيلاً للاستحواذ على ما موجود من مناصب ودرجات.

ولو أن السياسيين قد فهموا أن المحاصصة في توزيع الوظائف والثروات قيد، يؤدي إلى خسارة كثير من الكفاءات، وسط التوزيع غير العادل للوظائف والمهام والمسؤوليات، لما أصرروا عليها طريقة وحيدة للتوافق على السياسة ومستقبل البلاد.

ولو أن المنتخبين قد أدركوا وفهموا دورهم في إعادة بناء البلاد، لما تورط غالبيتهم في الانتخاب على أساس الطائفة والقومية والعشيرة، وأسهموا من غير ما يعلموا بكل ما يحدث من اضطراب.

بعد أن تبين أن عدداً من المرشحين للانتخابات لم يتقدموا إليها على أساس الرغبة في إعادة بناء الوطن، بقدر مساعيهم لتشكيل قوة ونفوذ إلى الطائفة، أو الكتلة والحزب، وآخرين لأغراض الوجاهة بعد أن أتيح الحصول عليها عن طريق الوصول إلى البرلمان بسهولة، وبعضهم للكسب المالي بعد أن سنت قوانين تمنحهم رواتب عالية جداً، وبعضهم الآخر للأغراض الخاصة، حتى أن أحد المرشحين وفي سياق حديث معه في جلسة خاصة ببيتته كنت حاضراً فيها بالبصرة ليلة 2010/2/25 قبيل الانتخابات قال فيها بالحرف الواحد (أنه سينتقل بعد الفوز بالانتخابات إلى بغداد وأول ما يفعله يستأجر شقة خاصة في الكرادة، لأغراض اللهو وقضاء الوقت الخاص).

إنها عملية جهل سمحت بشكل غير مباشر إلى حدوث بعض الظواهر الإدارية السلبية، ومن ثم تكوين حالة استخفاف: أخلاقي: فيه الوساطة وقبولها مسألة قد تفتشت في عموم البلاد، حتى أصبحت سلوكاً طبيعياً لا يثير الدهشة، أو الاستغراب، يلجأ إليه المحتاج فيعده تسهلاً للأمور ويتجرعه المتضرر فيكيل إليه الاتهام، ويقبله الموظف تحصيلاً حاصلاً.

* أصل السفه في اللغة هو الخفة، ومعنى السفه الخفيف العقل، وقيل أن السفه هو الجاهل، وعمم العرب لفظ السفاهة على ضعف الرأي وعلى سوء التدبير للمال، وتم استخدام لفظ السفه هنا بمعنى الجهل بالأمر والاستخفاف به.

قيمي: حال في المعتاد بين من يلتزم بالقيم الوظيفية وبين فعل التجاوز والخطأ، حتى تأكلت معايير الصدق والفعل الحسن والعفة والنزاهة، وانتهت فاعليتها في أن تكون قيما سائدة تساعد على ضبط السلوك في المجتمع العراقي الحاضر، كما كانت في أزمنة سبقت زمن ما قبل التغيير، قادرة نسبيا على تقويم جزء من الخطأ والحيلولة دون حدوث جزئه الأكبر.

انسحابي: فيه اليأس ترادف مع الشعور بالضجر والميل إلى العزلة والخوف من المستقبل، حالة نفسية أصيب بها المجتمع العراقي والعموم من أبنائه حتى أصبح الكثيرون سلبيين، ينتظرون ما سيحدث، وما سيسببه الحدث من ضرر، أو نفع عام، ميالين إلى الاستخفاف بكل شيء، تجنباً لوجع الضمير.

إيهامي: تأرجح وعدم وضوح لمعلم عمل وحياة بين وقائع الماضي وتطلعات الحاضر، بين ما هو مفيد وما هو ضار، وكأن الجميع واهمون في استخفافهم بما يحصل من حولهم، أنه الطريقة الوحيدة للعيش والبقاء في الوظيفة والعمل، حتى أصبحت المسافة بين الرغبة وتطبيقاتها بعيدة وغير منطقية، فالإخلاص بالعمل الذي يذكر مثلاً في المجالس وينشر في الأدبيات، يفوق ذكره في العراق جميع ما يذكر في دول العالم، إلا أن التقيد بأبسط تطبيقاته يقل بكثير عما يحصل في أي منها، واختيار الأنسب والأكفأ في إطاره، وسيلة علمية لوصول المناسب إلى إدارة المؤسسة والمعلم والدائرة والدولة، يقره الجميع وينادي بضرورته الجميع، وعندما تسنح الفرصة لأن يكون أحدهم طرفاً فيه يسعى إلى الفرض، وكذلك إلى استخدام كل السبل غير الشرعية لوضع أحدهم بدل الآخر، بأي حال من الأحوال.

إدراكي: إذ أن معالم النضج والتحضر التي يكفل وجودها في المجتمع تطوره وتقدمه، قد توقف نموها في العراق، عند الحدود الدنيا منذ عشرات السنين كما مبين في عناوين سابقة، فحصل التخلف دون أن يدرك الأبناء العاديون والسياسيون إن تلك المعالم هي التي تساعد الإنسان على فهم أخيه الإنسان قبل افتراض السوء في سلوكه المقبل وهي التي تؤهل المجتمع للانتقال إلى الأحسن، وإلى قبول العربي أخاه الكردي وتفهم تطلعاته، وإلى تفهم الكردي لحدود تطلعاته دون استثارة التركماني، وإلى التخلص من الشك في الحكم والتقدير.

إنه في العراق ليس كذلك وكأن أهله يعيشون خارج الزمن العالمي، الذي لم يعد فيه إنسانهم قادراً على إدراك ما يحصل، وإذا ما أدرك بعضه يستخف به، لأنه لا يستطيع تحمل آلامه وتبعاته.

تلك حالات من الاستخفاف تسبب بعضها، أو جميعها في زيادة التعقيد في مجال الإدارة والأداء، التفتت، أو تفاعلت مع واحد، أو أكثر من عوامل أخرى مذكورة فكونت إدارة ضعيفة مرتبكة وإنجاز وأداء متدنٍ في معظم المجالات.

إن السفه، أو الاستخفاف إلى حد الإهمال إذا لم يتم الالتفات إليه وإلى آثاره الجانبية، سيؤدي حتماً إلى زيادة مساحة التجاوز والخطأ والتعقيد، التي تتفاعل حتماً مع اتجاهات وتوجهات أخرى للاضطراب، وستعكس سلباً على الدولة والمجتمع، وهما اللذان يعيشان مرحلة انتقال حرجة، يبقيان خلالها واهنين وعرضة إلى التصدع والانكسار.

الفصل الثالث

آثار الإضطراب الإداري

يفترض في الإدارة، أية إدارة وفي أي مجتمع من المجتمعات البشرية، المتقدمة في أقصى الغرب المتحضر كانت، أو المتخلفة في وسط أفريقيا والشرق المتأخر، وفي أي زمن من الأزمنة التي كانت قريبة من الآن، أو بعيدة عنه في غابر الأيام، جميعها لابد أن تكون في عملها نزيهة، إذ أن العملية الإدارية ولكي توفر فرصاً أحسن لديمومة التنظيم والسيطرة وإشعار المعنيين في المجتمع بتوجهات الحكومة ومؤسسات الدولة بإتباع المساواة والعدل، والالتزام بالضوابط والقوانين وتقليل الضرر، لابد أن تكون مستوياتها العليا والادارات المتسلسلة عنها نزيهة، لأن العكس منها، أي عدم النزاهة يعني تدمير لمقتضيات العمل في الضبط والتفاعل، وتخريب للقيم والنفوس التي تمهد إلى إضعاف الإدارة والأداء، ومن ثم إلى هدم المجتمع بأركانه المتعددة.

ولابد أن تكون مخلصه في تأدية مهامها، أي أن موظفيها أينما وجدوا وفي أي دائرة، أو مؤسسة لابد أن يكونوا كذلك ملتزمين بضوابط عملهم، مخلصين له، لكي يعطوا مثالا يقتدى به في الإخلاص والمثابرة والتضحية، ويسهموا في قيادة إدارة الدولة والمجتمع بما يحقق التقدم والرفق، لأن العكس منها تجاوز على الأمانة وخرق لحرمة الدولة وتبذير للمال العام، يقود إلى تشويه طبيعة الإدارة، والأداء ومن ثم تدمير الدولة والمجتمع.

وكذلك لابد أن تكون ملتزمة مهنية وأمانة وطنياً في مجال عملها، أي يفترض بالمعنيين فيها أن يكونوا ملتزمين بالصالح العام، أي يقدموا المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية، حتى يحافظوا على ممتلكات الدولة والمال العام، ويقللوا من نفقات الإنتاج، ويدفعوا بالاقتصاد إلى الأمام، والعكس في مجالها مضر، إذ تؤدي النظرة إلى العمل والمنفعة من الزاوية الشخصية الضيقة فقط إلى:

فتح أبواب التجاوز والسرقة.

السير في طريق الاحتيال.

الإكثار من توجهات وضع الحجج.

التي تسهم في إشاعة الفوضى والخراب في مجالي الإدارة والأداء، وإلى الإخلال بمعايير وقيم المجتمع، التي يفسح الإخلال بها، أو يعطي الإخلال بها المجال إلى ارتكاب كل تلك الأعمال غير المقبولة.

إن خصائص النزاهة والإخلاص والالتزام والأمانة المذكورة، يفترض أن تكون موجودة في معطيات الإدارة الصحيحة، عند النظر إليها في محيط الإدارة العراقية نتلمس أن وجودها قليل وغير كافٍ لتكوين إدارة دولة ومجتمع فاعلة، قادرة على النهوض بالبلاد كما هي الحاجة المطلوبة الآن، ونجد وإياها أن خصائص سلبية أخرى غيرها وسمت بها هذه الإدارة حسبما مذكور في هذا الباب تصب في الاتجاه ذي الصلة بعدم الكفاية لتكوين الإدارة المناسبة، وهي خصائص من خلال رصدها والأحداث التي تجري، وسبل العمل والتعامل في دوائر الدولة ومؤسساتها، يتبين أن غالبيتها قد شاعت في السلوك العام للموظفين، حتى أصبحت عند غير قليل عادة تلازمهم في أثناء العمل وتأدية المهام، لا يرون فيها تجاوزاً أو خطأ، يمكن أن يثير في داخلهم لوم الذات.

ولا يحسون في وجودها خشية من لوم الآخرين.

هي عند بعضهم تحصيل حاصل وفعل واقع ومحتوم وقوعه، لا مجال لمناقشته في الوقت الحاضر، ولا أمل بتعديله في المستقبل القريب.

وهي عند آخرين، استسلام لا فائدة من الوقوف بالضد منه، ولا ضير من البقاء في موقف الترقب وانتظار الفرج من المجهول، ولا يمكن التفكير في مقاومته بأي حال من الأحوال.

هكذا هي الصورة، أو الحالة في جانبها المعتم، لما يتعلق بالإدارة العامة والأداء الفعلي لموظفيها وكم الانجاز، يسمح عرض الشواهد المذكورة في مجالها، بالتأكيد على أن نسبة السلب فيها يزيد كثيراً على مقادير الإيجاب، وهي زيادة تسببت في:

ترك آثار أضرت كثيراً بالإدارة العامة للدولة والمجتمع.

زادت من شدة الترددي في مستويات الإنجاز والأداء.

شكلت عائقاً أمام خطط إعادة البناء المطلوبة لنقل العراق إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية كما هو مطلوب. إنهما على وجه العموم خصائص سلبية، وسمت الإدارة، أو إن الإدارة وسمت بها في السنوات الثماني الماضية، تسببت في حصول إضطراب إداري كانت وما زالت آثاره ماثلة في الجوانب الآتية: فقدان السيطرة، والتبذير في الجهد والمال، والإعياء الوظيفي، وتصدع البناء الوظيفي.

عناوين ستتم مناقشتها بقدر من التفصيل اللازم لإعطاء صورة أوضح عن حالة الإضطراب الحاصل في مجال الإدارة والأداء.

فقدان السيطرة

تحتاج الحكومة في إدارة الدولة والمجتمع إلى قدر من السيطرة على دوائرها ومؤسساتها، وتحتاج الدوائر والمؤسسات إلى السيطرة على منتسبيها لضمان استمرار العمل باتجاه تحقيق الأهداف المرسومة والبرامج المطلوبة، ويحتاج الموظف إلى السيطرة على إنفعالاته ليكون قادراً على التعامل مع محيطه الوظيفي، حتى أصبح من المؤكد أنه إذا ما أختل معيار السيطرة كما حصل في بغداد وعدد من مدن العراق في السنوات الثماني التي أعقبت التغيير، ستكون النتيجة قصوراً في بعض مستلزماتها الكفيلة بدعمها وتسييرها بالشكل الصحيح، أي خلل في الإدارة وتدني مستويات الأداء والانجاز، وكان القصور الأكثر وضوحاً في جوانب السيطرة في وقتنا الراهن ما يتعلق بالجوانب الآتية:

1. الانضباط

عندما تُقطع سلسلة إصدار وتنفيذ الأوامر عمداً، أو من خلال عدم الاكتراث في بعض المفاصل الإدارية، يعني أن هناك ضعف في الانضباط الإداري، وعندما يحصل أن موظفاً يتبع السفر والجنسية في مجمع حدودي لا يبلغ زميله في وجبة العمل اللاحقة بتعليمات الوزارة الجديدة بصدد دخول الأجانب إلى البلاد متعمداً، أو غير متعمد، يعني أن هناك تسبب في المجال الانضباطي سمح بدخول مشبوهين أسهموا بتدمير البلاد، تصادف دخولهم في تلك الساعات عرضاً، أو تنسيقاً عن طريق خلايا لهم تعمل في المناطق الحدودية، ترصد مثل هكذا حالات.

وعندما يؤخر ضابط في مركز شرطة، تنفيذ أمر إلقاء القبض على مجرم خطير، حتى اليوم الثاني، يعني أن هناك عدم إلتزام إنضباطي سمح بهروبه خارج البلاد، وعندما يُسفه موظفون توجيهات الحكومة في الحث على العمل والانجاز، ويثبوا حالة اليأس والإحباط من عدم جدوى التعامل معها، يعني عدم الشعور بالمسؤولية أدت إلى إستشراء الفوضى والاضطراب.

وعندما يقوم موظفون آخرون بتمزيق كتب رسمية، أو إخفائها عن سياق المتابعة ليضعوا دائرتهم والدائرة الأعلى في دوامة التأكيد، والتفتيش عن أسباب عدم التنفيذ، مثل السيد (ح) الذي عمل في قسم التسفيرات في وزارة الداخلية الذي يوم هرب من وظيفته، فتمسك مكتبه ووجدت فيه عشرات الكتب الرسمية المطلوب إتخاذ إجراء سريع بصدها لتسفير متهمين من سجن التسفيرات إلى مراكز شرطة في بغداد وإلى محاكم ومحافظات أخرى، وتبين من متابعة موضوعه لاحقاً، أن علاقات له كانت موجودة مع جماعات إسلامية مناوئة للحكومة، كلفته بمهمة تأخير كل أمر تسفير بما لا يقل عن أسبوع، لقاء مبلغ مائتي دولار أسبوعياً.

لقد عمل على هذا المنوال طيلة عامين متواصلين حتى هروبه إثر التحقيق بأمر التكديس والارتباك الحاصل في السجن. وعندما يتوجه الباعة المتجولون لعصيان تعليمات موظفي أمانة العاصمة والبلديات، ويستخدمون أرضفة الشوارع مكاناً يحقق لهم رغبتهم في البيع والشراء كما يشاؤون، ومثلهم يفعل سائقو سيارات الأجرة في استغلال الساحات العامة مكاناً لوقوف سياراتهم كما يشتهون، وأصحاب المحال التجارية بالنسبة للأرصفة المقابلة لمحالهم كما يريدون، وباعة الخضرة في أستقطاع عدة أمتار من الشارع لبسطيائهم كما يحددون، وغيرها أعمال تفسر ضعفاً، أو خللاً في الانضباط العام قلل من فاعلية السيطرة وأسهم في توفير فرص لحدوث الاضطراب إلى مستوى دخل موضوعاً في الدعاية الانتخابية لعام 2010، ليس بإتجاه منع التجاوز وحسم أمر المخالفة وتنظيم الفوضى، وإنما العكس حيث التوجه من قبل بعض الإدارات إلى إصدار أوامر التريث في تنفيذ أوامر كانت الحكومة قد أصدرتها قبل فترة من هذه السنة لإخلاء بعض أملاك الدولة المتجاوز عليها، كما أعلنت كتل انتخابية ضرورة عدم اللجوء إلى الإخلاء القسري وإن كان بحكم القانون قبل وضع حل للمتجاوزين، الذي لا يمكن جعله حلاً يوفق بين مطالبهم مخالفين ومقتضيات النظام لعشرين سنة من الآن.

2. العلاقة الترابطية

بدأت بعد عام 2004 توجهات ملموسة عند البعض لتخريب العلاقات العامة بين دوائر الدولة والمنتسبين، والإخلال بتوقيتات الدوام الرسمي في البداية والانهاء، فحدث في أيام اتسمت بالتوتر وعدم الاستقرار أن قسما من الموظفين يتأخرون عن ساعة البداية بحجة قطع الطرق وحصول انفجارات. وآخرين يحثون زملاءهم على المغادرة قبل النهاية المقررة للدوام، بنفس الحجج والتبريرات. ومدراء يقومون بفرض ضوابط حضور وانصراف لموظفيهم دون الالتفات إلى مستوى الانجاز، وظروف الوضع الأمني، فيجبرونهم على الغياب وتقبل العقوبة، أو ترك الدائرة بشكل نهائي. حتى ضعفت بالتدريج علاقة الموظف بالمؤسسة وكذلك بالدولة. وبدأت في ذلك العام أيضا مؤشرات تبين كأن هناك دفعا لأن تكون الحكومة معزولة في وادٍ لها، والباقي من الدوائر والموظفين في وادٍ آخر خاص بهم، حتى تكرر قيام وزراء بعدم الاستجابة لتوجيهات الحكومة. ومدراء دوائر وأقسام وشعب، لم يبلغوا منتسبيهم بأوامر مراجعهم العليا المطلوب فيها الشروع بتنفيذ خطط، أو جمع بيانات أو تأخير تنفيذها بحجج متعددة. حتى أصبح من فرط تكراره سلوكا عزل كثيرا من الموظفين عن الدولة، وأضعف علاقتهم التبادلية معها، وأثر في دافعية التنفيذ، أو البت بالعديد من الأوامر والمقترحات التي يفترض أن تنجز سريعا في بعض الأحيان.

3. القرار

لقد أضعفت الأحداث والتجاوزات قدرة الدولة في السيطرة كما مبين في أكثر من عنوان، وقللت من قدرتها في اتخاذ القرار، أو أضعفت قوة قرارها المفروض وجوده للتعامل مع الواقع غير المستقر، إذ جرى في أحيان كثيرة قيام موظفين، في ظل ظروف القلق السائدة للسنوات الماضية واتجاهات الانفتاح والحرية المنفلتة، بعدم احترام توجيهات المؤسسات الأعلى، والتطرق في أحاديثهم الخاصة داخل المكاتب وخارجها إلى الأخطاء والتجاوزات والتوسع في ذكر بعضها وإن كان مشكوكا بحدوثه، ودعم حصوله المؤكد من وجهة نظرهم بالأمثلة والحجج الكثيرة التي يبتدعوها من عندهم، والمقارنات التي يصوغونها بين الحاضر والماضي بشكل مشوه أفضى إلى الطعن بقوة الحكومة وبقدرة على السيطرة، ولأن الناس يعيشون حالة التعب والشد النفسي، فقد توجه الكثير منهم إلى جانب التأييد لما يقال كنوع من التنفيس وبالتكرار تأثروا، أو تأثر قسم منهم به دون الحاجة إلى التحليل والتقصي العقلاني لما يقال، حتى أصبحت الدولة العراقية خلال السني الأولى من الثماني المذكورة في نظر الكثيرين غير الدولة المرسومة في عقولهم، وباتت الحكومة الموجودة في حاضرهم هي غير الحكومة المعروفة في ماضيهم، وأضحت صورة الموظف أحد أهم مفاصل الحكومة في مكتبه مشوهة، قليلة القيمة، يصعب أحيانا أن تنظر إلى وجوده باحترام كما كان معهودا من قبل.

إنها معالم ضعف وإضعاف، تزامنت مع ضعف من نوع آخر، كانت أدواته بعضا من الوزراء وكبار الموظفين، إذ حصل تشخيص وجود موظف في دائرة من الدوائر، يحمل في ثنايا عقله نوايا إعاقة عمل الإدارة، أو حتى تخريب وتقويض أركان الحكومة، دون أن يتمكن ذلك الوزير، أو المعني من تنحيته، أو البت بمصيره بسبب حسابات تتعلق بالخاصة أحيانا، أو لاعتبارات طائفية وحزبية أحيانا أخرى، فتكون بسببها منتصف السنين الثماني الماضية واقعا لخلل إداري وأمني بعض جوانبه كان متعمدا حدوثه، إذ قام بعض موظفين وضباط متعمدين بتجاوز كل المعايير المهنية الأخلاقية، ولفقوا تهما لزملاء لهم في نفس الدائرة والوحدة العسكرية بقصد إقصائهم لأغراض متعددة، وبعض آخر قدموا عناوين زملائهم من الموظفين إلى إرهابيين ومسلحين بالضد من الحكومة، من أجل الضغط عليهم باتجاه ترك الوظيفة، أو اغتيال المهمين منهم، كذلك قدم بعضهم إحداثيات مواقع دوائرهم، أو دوائر أخرى قريبة لتسهيل عملية قصفها بالهاونات، وآخرين سربوا معلومات إلى جهات معادية لقاء ثمن مدفوع، أو تبرع من جانبهم بدوافع طائفية، وغيرها أعمال حيرت ضباطا في وزارة الداخلية عام 2005 من تسرب معلومات عن منتسبيهم ورصد تحركاتهم ومعرفة عناوينهم، وحيرتهم أكثر لنلك الدقة في تصحيح الرمي بالهاونات على بناية الوزارة قريبا من معارض السيارات في النهضة وملعب الشعب،

حتى توصلوا بعد المتابعة على أن عموم تلك الأعمال وبينها التصحيح الخاص برمي الهاونات يقوم به منتسبون مدنيون وشرطة من الوزارة عن طريق الهواتف النقالة، وهم محسوبون على جهة مليشيانية معروفة للوزارة والحكومة بأعلى المستويات. إنها أحداث أضعفت القرار، وجعلت اتخاذه في عديد من المواقف ليس سهلاً، وبحسب لاتخاذ أكثر من حساب.

4. الأمانة

لقد نشط المتشككون، وزاد عدد الراغبين بالتفرد بالسلطة والتقرب من المهمين فيها، فتكون واقع لتسميم سياسي أريك العديد من مؤسسات الدولة وأخل ببعض القرارات، إذ أن موظفين في دوائر مهمة بينها أمنية غير مؤتمنين، نقلوا معلومات وتصورات وتحليلات خطأ، إلى مراجعهم العليا بالتنسيق مع قوى مضادة، أو بالوقوع في فخوخها المنصوبة، أو هموا الحكومة فيها، بقدرات لعدوها هي في الأصل ضعيفة وغير مؤثرة، أو أخرى مغالى فيها، فدفعوها لاتخاذ قرارات خطأ في زمن خطأ، وكان من بين مفردات خيانة الأمانة هذه على سبيل المثال، معلومات قدمت مستعجلة صيف 2006 وتكررت 2009، مفادها أن هجوما لخمسة آلاف بعثي وشيك الوقوع على المنطقة الخضراء، حتى وصلت إلى الجهات العليا في الدولة دون تمحيصها استخباريا، أو التدقيق بإمكانية حصولها فعليا ومناقشتها عقليا، أو الاستفسار من ناقلها شفويا عن:

كيفية إخفاء ونقل الأسلحة والمعدات المفترض استخدامها بالهجوم من مخبئها، التي يفترض أن تكون متفرقة إلى نقاط شروع يفترض أن تكون متقاربة عمليا؟.

كيفية السيطرة من الناحية القيادية على هذا العدد الكبير في شوارع بغداد المسيجة بالكونكريت والمحروسة بنقاط سيطرة لكل مائة متر؟.

إنها معلومات خام رفعت إلى الجهات العليا مصحوبة بانفعالات الخشية والريبة، والحث على إتخاذ قرار بصدها، فقامت بعض الجهات من جانبها، باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر، وتكثيف الحراسات، والبقاء في حالة الشد العصبي لعدة ليال متصلة، وكأن حربا قد قامت من جديد.

إنه حادث عند مناقشته منطقيا يوحى وكأنه عملية تسميم محل بالأمانة الوظيفية، من بين حوادث أخرى سبقته وجاءت بعده، تنبأها رجال أمنيون وآخرون قريبون من السلطة، دفعت الحكومة إلى الاستغناء عن كفاءات علمية وعسكرية وأمنية، لايفترض الاستغناء عنها في ظروف الحرب وإعادة البناء، بحجج الانتماءات السابقة إلى حزب البعث، أو العمل بدوائر حساسة، وكأنهم ليسوا عراقيين، وكأن الحكم حكرا لجهة لا يمر قريبا منها، من كانوا بعثيين نزيهين، أو غير بعثيين عملوا في خدمة دولتهم زمن البعثيين، فكانت هذه نوعا من خيانة الأمانة أضرت بالدولة أكثر من النفع وإن حسنت النوايا.

كما تسجل أيضا أن موظفين كبار خانوا الأمانة، بتفضيلهم المصالح الشخصية على المصلحة العامة لدوائهم، دون أن تتمكن الادارة العليا والجهاز القضائي ونظام المجتمع القيمي من الردع، فتشجع موظفون آخرون على خيانة الأمانة مثلهم، بالتجاوز وخرق القوانين الضابطة، وتشجع كذلك ناس عاديين لاستغلال ممتلكات الدولة للسكن والتجارة، وحصل أن ألغى موظف مرتشٍ ضرائب مستحقة على أصحاب معامل وشركات، وسمح آخر باستيراد مواد تالفة، وباع مواد وأدوات وأنقضا للدولة بالاتفاق مع مقاولين بأبخس الأسعار، وقبل ثالث وثائق مزورة تسمح بدخول إرهابيين إلى البلاد وتهريب الآثار، وأغمض ضابط في الشرطة عينيه لحظة هروب مجرم، أو إرهابي من السجن، وتساهل عسكري مع مسلح ليجتاز نقطة تفتيش، وباع زميله معلومات مصنفة سرى إلى جهة لا يعرف طبيعتها، عدوة كانت أم صديقة بعد أن استلم عدة دولارات، وغيرها معالم سلوك خياني للأمانة الوظيفية أسهم في حصول اضطراب إداري، وجد فيه الإرهابيون مجالا للنفوذ وتحقيق بعض الأهداف، أريك الدولة ومؤسساتها لثماني سنين.

تبعات فقدان

إن الأمثلة التي ذكرت وهناك أخرى غيرها حصلت في السني الثماني من زمن التغيير، وما زالت تحصل في دوائر الدولة بدرجة تقل شدتها ونسب تكرارها عن السابق، وحصولها بطبيعة الحال أضعف من قدرة أجهزة الحكومة في بسط سيطرتها على دوائرها ومؤسساتها على الرغم من رغبتها ومساعدتها في تحقيق ذلك، وشوه صورتها وعملياتها الإدارية في عقول الناس، وقلل في ذات الوقت من التأييد والدعم المطلوب لتنفيذ مشاريعها وبرامجها السياسية والاجتماعية، ووضعها في موقف الدفاع غير القادر على المبادأة في التعامل مع ما يحيط بها من أحداث، وأصاب بعض موظفيها بالإعياء الوظيفي والبعض الآخر بتحول الولاء إلى جهات أخرى بدلا من العراق، مما أعاق خطط الحكومة لتنفيذ مشاريع الانتقال وإعادة البناء، وكون من جهة ثانية مزيدا من الفرقة والتشتت، لأن الموظف في بداية التغيير، توجه إلى صاحب النفوذ لدعم وضعه الإداري وحل مشاكله الوظيفية، توجهها قويت بسببه الأحزاب على حساب القوة المفروضة لسلطة الحكومة في بسط الضبط والسيطرة وتقديم الحلول والإصلاح.

وبالمحصلة قل الإنجاز وضعف الأداء، وبدأ كم الخسائر المادية في زيادة تصاعدية انعكست سلبا على تنفيذ المشاريع التي تعطلت، وزادت البطالة وتصدعت الحالة النفسية والمعنوية للمجتمع، واستمر الاتهام بالفشل الموجه للإدارة كأداة بيد الحكومة لقيادة عملية الانتقال. مما ضاعف من وتيرة التخبط في موضوع الإدارة والسيطرة والعجز في إنجاز المهام، وأبعد المسافة بين المواطن والحكومة، وعزز حدوث الفوضى في أكثر من مجال، وكان كثيرا من مدن العراق، تعيش عشرينات القرن الماضي، بعيدا عن الحضارة ومعالم التطوير والحراك، حتى ظهرت خصائص سلبية، أخذت حيزا من عادات السلوك الوظيفي السلي، التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر بإضعاف سيطرة الحكومة على دوائرها ومؤسساتها.

من يتحمل المسؤولية

إن الخصائص المذكورة، التي تكونت في السلوك الإداري بسعة ليست قليلة، كانت بدايات إتساعها وتأثيرها مع بداية التغيير والاحتلال، الذي يتحمل من جانبه قسما من المسؤولية الاعتبارية في اتساع حصولها من خلال محاولات قامت بها إدارته المدنية للبلاد، مع افتراض حسن النية بنقل قيم وضوابط سلوك وظيفي أمريكي إلى العراق، تجاوزا على العامل الزمني في النضج اللازم للاستيعاب، فتسبب في وقوع حالة من الانفلات.

ومن خلال اعتماد معيار خاص للاختبار إلى بعض الوظائف العليا، قوامه التأييد الظاهري لوجوده كاحتلال، أو الجري الحثيث وراء وجوده دون الاحتكام إلى معايير القدرة والكفاءة والاختصاص، الذي أرسى قواعد تسابق انتهازي، للكسب والتحصيل على حساب المبادئ الصحيحة للخدمة والتكوين.

إن تلك الخصائص السلبية التي استمر وجودها فترة طويلة من السنوات الثماني، تتحمل مؤسسات الحكومة العراقية من جانبها المسؤولية الأكبر باعتبارها المعنية بتشخيص الخطأ، وإيجاد الحل المناسب، بعد أن أفرزت من وقتها وجهدها غير القليل لقضايا الأمن دون غيره من مجالات مطلوب إعطاؤها قدرا من الوقت والجهد والمال، لدفع عجلة التنمية والبناء، وبعد أن فشل مسؤولوها في المستويات العليا أن يكونوا قدوة لغيرهم من أبناء الشعب والموظفين، وبعد أن استحوذت بعض أحزابها على المراكز المهمة والعقود، وغيرها من الأعمال التي عُدت الحكومة مقصرة في مجالها، تقصيرا حملها المسؤولية مع آخرين.

إنها خصائص سلبية متعددة يتحمل الارهابيون والمناوئون للتغيير من جهتهم جزءاً من المسؤولية ذات الصلة بانتشار حصولها، عندما حاولوا استخدامها سلاحا لإسقاط الحكومة داخليا، من خلال عزلها كسلطة ضابطة عن موظفيها كأدوات لها في التنفيذ، وإضعاف قدرتها في السيطرة وإشاعة الفوضى والاضطراب للإجهاد عليها في أول فرصة متاحة.

ومع أولئك الارهابيين، تتحمل العصابات التي تكاثرت في العراق، جزءاً آخر من المسؤولية، بعد أن دخل بعض أفرادها إلى دوائر الأمن والشرطة والجيش ومؤسسات حكومية، لأبتزاز الموظفين ورجال الأعمال، بطريقة لم يجدوا سواها لإضعاف سيطرة الحكومة وتكوين أجواء يتحركون فيها بحرية واقتدار، ومن ثم الدفع باتجاه تكوين مافيات لها سلطة الإثارة تفوق سلطة الوظيفة في التأثير.

إنها عوامل وأوجه خلل وقصور يتحمل حصولها مشاركة مع المذكورين في أعلاه، آخرين بينهم المجتمع العراقي الذي تفرد ببعض الخصائص والطباع، فيها الغنيمة والاستحواذ والترضية أي المحاصصة ما زالت ماثلة في خلايا ذاكرته الجمعية، يعتقد أنها بقيت كذلك لأنه مجتمع زراعي، درج فلاحوه في سقي مزروعاتهم مثلاً باستخدام المحاصصة المائية "المراشنة"، وهي وإن كانت حلاً وحيداً لعذالة السقي، تبعا لمساحة الأرض المملوكة، لكن تاريخه الزراعي، مليء بمحاولات الاستفراد بالحصص المائية، وأحداث القتل الناجمة عن التجاوز على تقنينها، وهي محاولات وأحداث حصلت كثيراً على مستوى الفلاحون وكبار الاقطاعيين، والقادة السياسيين، إذ عندما خصص صدام حسين الرضوانية لمشاريعه الشخصية في الزراعة وتربية الأسماك والتنزه، أستغل كل الحصة المائية من النهر الوحيد الذي يتخلل المقاطعة، وترك مئات الفلاحين دون حصص لهم كانت واقعة قبل مجيئه، متجاوزاً على عادة المراسنة "المحاصصة" الموجودة في الثقافة الزراعية العراقية.

إن المحاصصة السياسية لما بعد التغيير التي جاءت من بين ربوع الأرض ومعايير المجتمع الزراعي، والتي أريد لها أن تكون أساس توافق بين الطوائف والأقوام العراقية، من النوع الذي يُقنع حملة السلاح بالضد والمعارضين لنظام الحكم الجديد من العرب السنة، أن ينخرطوا في العملية السياسية بعيداً عن الشعور بالتهميش الذي اعتقدوا حصوله مذهبياً، بالرغم من استقدام العديد من أبنائهم للمساهمة بالحكم وتسليم المسؤولية خارج الاستحقاقات الديمقراطية في الانتخاب، إلا أن شدة المعارضة المسلحة حتى نهاية عام 2007 لم تقلل منها هذه المحاصصة، والافتناع بالنظام الجديد لم تسهم المحاصصة بتعميمه بين غالبية الطائفة السنية، حتى إن بعض أبناء هذه الطائفة، اتجهوا في آرائهم وأفكارهم مناحي أخرى، يعبرون عنها بعبارات صريحة، لا يتفقون فيها مع الحصة التي أعطيت لهم ولا مع المحاصصين منهم، فمنهم من يقول:

أن هؤلاء الموجودين لا يمثلون الطائفة السنية.

من خول فلان أن يكون ممثلاً للطائفة؟.

وهكذا الأمر لبعض الشيعة التي افقدت المحاصصة علمائهم وأختصاصيهم ومثقفهم، فرص الوقوف في الأماكن التي تناسب تحصيلهم وعلمهم، فمقتوها هم أيضاً، وبمقتها تيقن الجميع من خارج الأحزاب المسيطرة أن لا أمل لهم بالاصلاح وتغيير الخصائص السلبية الموجودة إلى أخرى تنسجم ومستلزمات التطور في الحياة السائدة خلال القرن الواحد والعشرين.

إن المحاصصة وسيلة توافق، قبلها المجتمع السياسي العراقي على الرغم من إدراكه ضررها أكثر من نفعها، وتيقن بوجودها الموظف العراقي أن فيها ظلماً وإستعباداً أستخدم طريقة في التعامل لم تتخلص منها الجماعات الفاعلة في إدارة العملية السياسية، وفيها الرغبة بالتعويض عن طريق الممارسة الحرفية للظلم بمسميات أخرى موجودة، إلى الحد الذي أثرت فيه كطباع وعادات سلبية على إدارة الناس في زمن ما بعد التغيير.

وبصصدها يمكن القول أن بناء العراق الجديد لا يتوقف على حصة محددة، ولا عند توسيع أخرى، بل على مدى القناعة بالنظام الذي تسمح الديمقراطية فيه، أن يحكم العراق من خارج الكتلة والطائفة والقومية والجماعة الخاصة.

ويتحملها معهم أيضاً صفوة المتعلمين الذين لم يستخدم بعضهم علمه وهامش حركته في المجتمع بما يكفي للتحذير والاحتجاج والتدخل المناسب للتقويم والإصلاح. ومعهم التجار والصناعيين، الذين أنحرف بعضهم مسيراً للمنحرفين وربما قائداً للمتجاوزين، بعد أن أستثمروا الفراغ الحاصل بكفاءة متناهية ليزيدوا من كم الربح والتحصيل. ومن بعدهم عموم الموظفين الذين أصابتهم حمى

الحصار وأخطاء الإدارة وفوضى التغيير بأمراض ومعاناة لم يستطيعوا التخلص منها ولم يستطيعوا أيضا شق طريق جديد يبتعدون فيه عن القديم. وقرىبا منهم الطلبة الجامعيون الذين تقسم بعضهم بين الطوائف والأحزاب، مستسلمين إلى ردود فعل المجتمع غير الصحيحة، وصعد بعضهم الآخر إلى قمة تل الفرجة مع غيره من الصاعدين، بانتظار الحل وما ستسفر عنه الأحداث والتطورات وهم الأمل المعوّل عليه في قيادة الإصلاح والمشهود لفعالهم في التأثير على الأحداث كونهم شبابا مندفعين، لم تتلوث نفوسهم بالخطأ الموجود ولا أعباء تثقل كواهلهم في العيش كما هو معتاد. كذلك الحال بالنسبة إلى العسكريين ورجال الأمن، الذين أوكلت إليهم مهام الضبط والسيطرة في أخطر الظروف، بعد أن أنغمس بعضهم في وحل الخطأ مستخدما سلاحه الوطني للابتزاز، وسعى بعضهم الآخر إلى الاستغلال، حتى إن من حاول الوقوف من بينهم ضد التجاوز والسعي للإصلاح، وجد أنه وحيدا في ميدان قتال لا يقوى على تأمين الحماية فيه إلى نفسه المضطربة، ووجد فيه أيضا أنه غير مؤثر بما يجري حوله من أحداث.

ويتحملها وإياهم أيضا السياسيون الجدد، الذين أستلموا إدارة الدولة والمجتمع من سلطة الاحتلال في 2005/7/1، وكذلك الذين عملوا معه لأكثر من عام، والذين جاءوا من بعده في الحكومة المؤقتة والانتقالية والمنتخبة يتحملون منطقيا وعمليا النصيب الأكبر من المشاركة في الخطأ وتبعاته لأن بعضهم الذي جاء من صف المعارضة واستلم وظيفة حكومية قيادية مدير عام، أو وزير كانت أبسط أخطائه مثلا الاخلال بساعات الدوام الرسمي، حيث الحضور في الغالب بعد الساعة التاسعة وأحيانا بعد العاشرة صباحا، والانصراف بعد الرابعة عصرا، لأنه في المجتمع الذي عاش فيه قبل العودة إلى العراق ثانية لم يتعود الذهاب إلى وظيفته مبكرا، أو إنه لم يذهب أليها أصلا، أو إنه اعتاد أيام عمله المعارض السهر والمتابعة ليلا والاستمرار في النوم صباحا إلى ساعات متقدمة من النهار، لذا لم يستطع يوم أستلامه المنصب الجديد في الزمن الجديد أن يغير من عاداته تلك، وبدلا من تغييرها والحضور في الساعة الثامنة كما هو متبع إتجه إلى تعويضها في إبقاء الموظفين في مكاتبهم إلى ما بعد الرابعة عصرا، وقت مغادرته المكتب، دون النظر إلى أجواء العراق الحارة وإلى السلوك الوظيفي العراقي، الذي تحدت فيه ساعات الدوام عبر أكثر من ثمانين سنة ضمن فترة زمنية تبدأ من الثامنة صباحا وتنتهي في الثانية بعد الظهر، وهذا خطأ وإن كان بسيطا بالمقارنة مع أخطاء أخرى، فقد تسبب في غياب العديد من الموظفين عن الدوام الرسمي، أو تأخرهم عليه، ومن ثم أضعف سيطرة الوزير، أو المدير من الناحية النفسية.

ولأن مشاكل المواصلات التي لم يستطع المعني التقليل من تفاقمها، وزحمة الطرق وسدها وكثرة الحواجز التي يتفرج عليها دون تأثير في محيطها، ودواعي الأمن التي أعجزته عن التدخل في مجالها، فرضت واقعا أجبرت فيه الكثير من الموظفين على الانقطاع عن دوائهم ومؤسساتهم، أو مغادرتها مبكرا خارج سياقات التحديد الثابت لساعات الدوام، دون أن يتمكن الموظف المعني، أو الوزير من الحزم في الالتزام كونه غير منطقي.

ولأن مشكلة عدم التجانس في المواقف من الحكومة التي عجز المشرعون والسياسيون من حلها وعجز الموظفون من تجاوز آثارها، جعلت بعض الموظفين الذين ينتمون إلى طائفة معينة يتعرضون إلى تهديد مسلحين من أبناء طائفتهم وإرهابيين لترك الوظيفة، مما جعل المدراء في تلك الدوائر، يتعاطفون مع أولئك الموظفين بالسماح لهم في المغادرة والتأخر عن الحضور لأغراض أمنية، وبالتدريج قدم الدوام الرسمي صورة مشوشة عن الالتزام بضوابطه وتحدياته الزمنية. كما حصل مع موظف شاب من أهل الرمادي يحمل شهادة الماجستير، حضر في أحد أيام شهر آب 2005 إلى المكتب مرتبكا، وعندما سألته عن السبب قال لقد شاهدي وأنا في طريقي للدخول إلى المديرية مارا بالاستعلامات الرئيسية لوزارة الداخلية شاب من منطقتي أعرف مواقفه المعارضة من الدولة جيدا، وقد سألتني بعد أن أصبحنا وجها لوجه عن سبب وجودي هنا، فأجبتني على الفور أنني هنا لأسأل عن مصير ابن عمي الذي أختفى قبل أشهر ولا أحد يعرف مصيره، وهو الذي يعرف بفقدانه فعلا.

لقد أكد أنه الآن في خطر حقيقي، لأن هذا الشاب المشبوه بإرتباطاته مع جهات مسلحة سوف لن يسكت، وعندما سألته عن الحل الذي يراه مناسبا لتجنب الخطر، قال: من الضروري الذهاب الى البيت هذا اليوم حتما، وألقن أهلي الحجة التي قلتها

للشخص المذكور وأجلس معهم وأبقى في المنطقة دون الانتظام بالدوام يوميا. لقد تمت الموافقة على مقترحه بالحضور إلى الدائرة مرة كل أسبوعين وبشكل غير منتظم، فكانت موافقة جنبته الغدر شبه المحتوم، وإن خسرت الدائرة جهده المطلوب.

ولأن المشرعين من أعضاء الجمعية الوطنية ولاحقا البرلمان، وبسبب قلة معرفتهم بالعوامل النفسية للإدارة، وربما بسبب تمتعهم بنشوة المنصب والانتصار، وجهلهم بالتأثيرات المستقبلية للخطأ والتجاوز صعب عليهم أن يعطوا مثالا يقتدى به لباقي شرائح المجتمع العراقي وموظفيه، أو تأسيس قدرة على التأثير في هذا المجتمع باتجاه التهذئة والالتزام، إذ عرف عنهم أنهم يفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح الشعب ومشاكله وحاجاته الأساسية.

إنه في المجمل سلوك تفوقت آثاره السلبية مسألة الفشل في تكوين أجواء شعبية للتفاعل، والانسجام مع ما يجري في العراق، إلى إضعاف قوة الحكومة في الضبط والسيطرة، وابتعاد الجمهور العامل المشترك في معادلتها الاجتماعية.

خلاصة القول إن المسؤولية في حقيقة الأمر جماعية، يتحملها الجميع، ويتحملون سوية أعباءها.

التبذير في الجهد والمال

- ورثت الحكومات التي تولت الحكم في العراق بعد التغيير خراباً اقتصادياً واسعاً فَنَسِبُ التضخم عالية جداً، وقيمة الدينار العراقي هابطة جداً، ومستوى الدخل للغالبية يقل عن مستويات الفقر المعروفة في العالم، حتى لم يعد أحد من العراقيين يتذكر أن دولته، دولة نفطية وإن بلاده كانت زراعية، وورثت مع هذا الخراب أيضاً:
1. آثار حصار اقتصادي زاد على عشر سنوات، تسبب في إيقاف عجلة التنمية والتأخير في مجال التقنية، وزيداً من الفارق الطبقي بين أغنياء متخمين يعيشون كالأمراء العباسيين، وفقراء معدمين مثل العوام أيام الجاهلية.
 2. ديون مستحقة الدفع تزيد عن مائة وخمسين مليار دولار، ومثلها تعويضات حروب ملزمة الدفع وخزينة حكومية خاوية تماماً، إلا من دينار يُطبع محلياً دون تغطية بالذهب، أو العملة الأجنبية.
 3. خراب إداري ومالي في كل دوائر الدولة والمؤسسات، اعترفت الدولة بوجوده وحاولت بعض مؤسساتها التقليل من سعة حصوله، وإقناع نفسها وباقي العراقيين بقلة تأثيره على مشاريعها التنموية.
 4. إنعدام التخطيط وسوء التقدير في كل جوانب الإدارة، إلا ما يتعلق منها بفعل العسكر في القتال الداخلي وأداء الأمن العام في السيطرة وبسط النفوذ في كل مجالات الحياة الداخلية.
 5. خراب قيمي تقلصت في مجاله الاجتماعي تلك المسافة المفروضة وجودها بين:
الحلال والحرام والصح والخطأ.
وبين التجاوز والالتزام.
وانعدمت في حالته المسافة بين قول الحقيقة، والتسويق في طمس الحقيقة.
- موروثات كلها خروقي في القيم وشؤون الحياة وضوابط السيطرة والالتزام، لم يعد فيها الإنسان العادي يفكر في العراق حاضراً، ولا في الدولة حاضراً، ولا بمستقبل العيش فيهما أملاً، حتى حث في مجالها الآباء أبناءهم على الهجرة وترك البلاد وباعت العروس جهازها لتسد تكلفة هروب زوجها من البلاد، وجرى الأستاذ الجامعي والطبيب والمختص ساعياً للحصول على عقد عمل يعينه على مغادرة البلاد، فتصدعت عرى العلاقات الاجتماعية وضعفت إدارة الدولة للمجتمع وتفككت الروابط العائلية تفككا ملموساً، وتغيرت معاني الصداقة والأخوة والأبوة والرفقة في كثير من الأحيان. إذ تنامت إبان حكم الحزب الواحد في الزمن السابق وبسبب شدة العوز وفرص التكريم غير النزيهة، أن يتبرع أب في تبليغ الأجهزة الاستخبارية عن أبنه الهارب من الخدمة العسكرية، فيحصل بسببها على نوط الشجاعة وقدر من المال، ويظهر صدام في أجهزة الإعلام يشيد بموقف أب قتل أبنه الذي أختلف معه في النظرة إلى الحاكم "كما يدعي" وطريقة حكمه، فيمنحه نوطاً رفيع المستوى، وأنواعاً أخرى من التكريم.
- وكثر أيضاً حالات كتابة التقارير من أخ على أخيه، ليحصل الأول على التكريم أو ليتخلص من العقاب، وتتجسس زوجة على زوجها لتضمن التستر على فضيحة، أو تجنب عدم حصولها في بعض الأحيان، وأن يورط صديق صديقه في تجارة خاسرة ليجني منها الربح المضمون، أو يتقاضى الصديق من صديقه الحميم عمولة لتسهيل بيع ثلاجة بيته، ليأكل منها وأفراد عائلته، ويعدها جهداً مبدولاً يستحق عليه العمولة.
- وحدث أن نسي الابن والديه وأفراد عائلته، من الأخوة والأخوات، ونسي الأب أبناءه مرغمين لأنهم يسكنون بعيداً عن بعضهم، ولا مال لديهم يغطي نفقات السفر للمحافظة على ما تبقى من أواصر قرى وعلاقات، وحدث غيرها أشد منها وقعا على الإنسان، فكانت تركة ثقيلة في جانبيها المادي والاجتماعي، حملها العراقيون وجهازهم الإداري، وعبروا بها من الزمن السابق غير المريح، إلى

الزمن اللاحق غير الصحيح، تفاعلت مع معطيات جديدة، لمرحلة جديدة مفتوحة للتأثير والتأثر، في نواح عدة كان الأكثر قدرة على التأثير في إضطرابها هي:

1. التكرار المتواتر لأخطاء الإدارة في الاختيار والتوزيع

إذ شهدت الفترة الزمنية الأولى بعد الإحتلال كما ورد أنفاً، تسارعا محمومًا لإشغال الوظائف دون الرجوع إلى المؤهل والشهادة، فتكررت نفس التجاوزات على حق المواطن والوطن، ونفس أساليب الحكومة السابقة والحزب، عندما عمدوا سوية لتوزيع البعثيين موظفين على كل دوائر الدولة تحت بند الإيفاء بحقوق الأعضاء ومحاولة كسب المؤيدين والأصدقاء، ومد النفوذ بين عموم الشعب والفرقاء، وربما زادوا عليها أصحاب هذا الزمان قليلا في توجهات تعويض المناضلين المعارضين، معاناة الحرمان أيام الشقاء، بمنح بعضهم درجات وظيفية عليا، وهم لا يحملون مؤهلات اختصاصية، وترقية بعضهم الآخر إلى المراتب الأعلى، دون المرور بالتدرجات المهنية.

تكراراً لأخطاء الماضي ونسخاً لتجارب الماضي، قام به أهل الحاضر دون الالتفات إلى حاجة الدولة للكفاءة التخصصية، ومعايير الإخلاص الوطنية ومعالم النزاهة الذاتية، اللازمة للانتقال السليم من المرحلة السابقة إلى الحالية.

2. التجاوز على معايير الخبرة المهنية

في مجال التعامل مع المجتمع أفرادا وجماعات، خاصة في البداية التي صعب فيها التكليف بالمهام على أساس الاختصاص والكفاءة والعزل بين من كان عدو الأمس وصديق اليوم، وبين من لا يشكل خطرا ومن يقف عثرة في طريق الوصول. وصعب فيها التحديد الدقيق، لولاء مطلوب إلى جماعة تريد أن تحكم، وحزب يسعى إلى تحقيق الحكم، في إنتقاله نفسية طغى فيها السلوك الانتهازي على السطح بشكل واسع، أعاق عملية التحديد. وصعب فيها أيضا كف الرغبات العارمة لزيادة النفع، أي الحيلولة دون حصولها من جهة، وتقليل سرعة تحقيقها من جهة أخرى، تحت ذريعة الحماية اللازمة للنظام الجديد، وتوفير الفرص المناسبة لإعادة البناء. وصعبت الحيلولة دون حدوث التجاوز شبه المتعمد، على الضوابط والقوانين ومعايير الترقية والتنسيب، بحكم الرغبة الملحة ملء ما متيسر من فراغ، بعد أن حصل تجاوز كبير على الضوابط المعمول بها في مجال الإدارة، والقوانين السائدة لضبط مسيرتها من سلطة الإحتلال وكذلك السلطة العراقية.

عندما مُنح ضباط ما يقارب السبعة رتبا أعلى، لمرة واحدة خلافا لقوانين تحديد الرتبة الأعلى، كما جرى مع الملازم الأول (ك) الذي منحه سلطة الإحتلال رتبة فريق، وعينته قائدا للشرطة، وهو وإن يشهد له بالجرأة والشجاعة، إلا أن قوانين التراتب والترقية في وزارة الداخلية، قد تحددت باللواء كأعلى رتبة للعاملين في سلك الشرطة.

وعندما رقي موظفون مدنيون عدة مستويات أعلى دون الالتفات إلى التدرج الوظيفي اللازم في مجال الإدارة والعمل، وعين عشرات المدراء العامين ولم يمض على تخرجهم من الكلية بضع سنين، ولم يسجل في أضيابهم خبرة وظيفية ولا حتى بضعة أيام. وصعب كذلك الاستيعاب المعقول، أو المفروض لآلية الفصل المعتادة بين الإدارة السياسية للوزارة والمؤسسة، وبين الإدارة الفنية الواجبة لها، بعد أن خلط البعض بين المعنيين، فأحلّوا بالمحصلة بمطالبتهما سوية.

3. وهن الحصانة الذاتية

إن توجهات المحافظة على المال العام لم تعد موجودة في قياسات التقييم، وأفتراض تنميته لا يحسب لها حساب على وفق الأصول، خاصة في السنوات الأربع الأولى للزمن الجديد الذي أعقب الإحتلال والتغيير، بعد أن تبين أنه في السنتين الأولى من هذه الأربعة قد تسرب إلى مناصب الدولة العليا بمستوى وزير "خاصة في الوزارة المؤقتة البعض من غير المؤتمنين وجدانيا، واضعين نصب أعينهم كيف يمكن الاستفادة من فرصة استيزارهم المؤقتة لتحقيق أعلى كسب ممكن، حتى قال أحد رجال الأعمال بالحرف الواحد أنه يستغرب من رجال الحكومة الحالية "المؤقتة آنذاك" ووزرائها توجههم للمساومة المباشرة على عمولات يطلبونها لأنفسهم من

عقود يودون إبرامها في محيط عمل وزاراتهم، في حين كان الموظفون الكبار والوزراء في الزمن السابق يخشون، أو يستحون من المساومة المباشرة التي يتركونها لأفراد حمايتهم وسكرتارياتهم، ولم يتوقف الأمر عند هذه الحدود إذ تقدم الأخ وابن العم قائمة المستفيدين، وجاهر أفراد السكرتارية والحمايات وبعض مدراء المكاتب بضرورة الاستفادة واستثمار فرصة التواجد المؤقت مع الكبير الذي أوجد التغيير صيغ التبديل الجذري لطاغمه المؤلف من مئات الأشخاص وشاع تداول عبارات بين القريبين مثل (إذ لم نستفد الآن متى يمكن أن نستفيد. إنها فرصة العمر للاستفادة وتكوين أنفسنا. إذا لم نكن أنفسنا الآن متى سنكونها). وغيرها من العبارات ومعالم السلوك التي طوق بسببها الطواقم بعض الوزراء والوكلاء والمدراء بطوق من الفساد وخيانة الأمانة، نوه عنه القاضي العكيلي رئيس هيئة النزاهة في لقاء له مع فضائية الحرة مساء يوم 2010/5/19 عندما قال إن ما يقارب ثلاثة آلاف مفسد لتلك الفترة قد شملهم العفو الذي أصدرته الحكومة، مما كلف خزينة الدولة بمحدود ألف مليار دينار عراقي.

تبعات التبذير

لقد تفاعلت متغيرات التركة الموروثة، مع عوامل الخلل الموجودة وأخطاء الإدارة المقصودة وغير المقصودة، واضطرابات الأمن السائدة مع الحالة المعنوية الضعيفة ومشاعر اليأس من إمكانية الإصلاح العارمة. فكانت نتيجة، أو واقعا إداريا دفع باتجاه التلكؤ والتبذير، ومهد التأخر في إصلاحه إلى عملية تخريب كبرى في الاقتصاد أضرت بمستقبل العراق، مؤشراتها حوادث وتجاوزات عديدة تتكرر يوميا في كل الوزارات ومعظم الدوائر والمؤسسات، كان الأشهر من بينها:

خلل التعاقد: إن شراء معدات، أو خدمات إنتاجه لأن يتأسس على هامش عمولة مدفوع مسبقا، حتى ساد بشكل واسع، وإن حاولت الحكومة الحد منه بتغيير الضوابط الخاصة به وتحديد صلاحيات التوقيع على بنوده، لكنها لم تفلح في إنهاء حالته حتى عام 2010، هذه الحالة التي أدت الى التبذير بالمال العام، بالإضافة إلى تباطؤ تقدم المجتمع وإعادة بنائه من جديد، كما حصل في التعاقد على تأجير وشراء طائرات إلى وزارة النقل والمواصلات، تلك الصفقة المشبوهة التي أتهم بها وزير النقل في تلك الحكومة المؤقتة التي أعقبت مجلس الحكم، وكذلك ما أثارته مفوضية النزاهة حول العقود التي أبرمتها وزارة الدفاع في نفس تلك الحكومة، لشراء طائرات سميّة رفض طيارون وفنيون استلامها لاحقا، لانهاء أعمارها الافتراضية، والتي أتهم بها مدير التسليح والتجهيز في وزارة الدفاع إبان الحكومة المؤقتة أيضا السيد (ز) عام 2005، الذي عُيّن في منصبه هذا مع بداية تشكيل وزارة الدفاع عام 2004، وأثيرت حوله الكثير من الأقاويل الخاصة بالفساد في أروقة الوزارة، حتى ذكر عنه التوجه للتعاقد مع الشركات الأجنبية لتوريد أسلحة دون أخذ موافقة الوزير في بعض الأحيان، وهو المتهم الأول في توقيع عقود وهمية لشراء أسلحة ومعدات وطائرات، وجهت إليه مفوضية النزاهة تهم الفساد، وحملت الوزير المسؤولية التضامنية، وأعلنت أخيرا في وسائل الإعلام أنها طلبته عن طريق الشرطة الدولية، لكن مفارقات موضوعه، هي أنه عندما أتهم رسميا وأعفي من منصبه، بقي عدة أيام يتجول بين غرف ودوائر الوزارة، ويشيع من جانبه أنه مدعوم من قوات الاحتلال، دون أن تصدر بحقه مذكرة توقيف، أو اعتقال، إلا إنه وبالرغم من تلك التهم فقد ترك بغداد إلى خارج العراق، وبعد تركه لهما حاول أن يستخدم إرثه التعاقدي في التعامل مع شركات وأشخاص عراقيين وأجانب حتى جرى التعميم على إنه خارج المسؤولية الوظيفية.

إن ما حصل في وزارة الدفاع، تكرر في وزارة الداخلية للفترة ذاتها، إذ تم التعاقد لشراء أسلحة خفيفة على شكل بنادق ورشاشات، تبين في أثناء التسليم، أن الكثير منها مستعمل ومعاد تأهيله، وقسم مصنوع في فترة السبعينات للقرن الماضي، وهذا أمر كلف خزينة الدولة بطبيعة الحال ملايين الدولارات، وأسهم بشكل مباشر في إضعاف القدرة على الضبط والسيطرة. اختلال الثقة: كثرت الخيانة واختلت الثقة بين الموظفين، بمحدود شكلت أساس الاضطراب وبذرة الخراب الاقتصادي، لأنها مهدت مثلا إلى حصول قصور في عملية فرض وجباية الضرائب، والتوقف عن تحصيل حقوق الدولة من إيجار المحال والساحات والأماكن

العامة، وعن تغيير العقود المبرمة والمزايدات حول أملاك الدولة والعجز عن إبرام أخرى جديدة، حتى إن بعض المعننين في حكومات ما بعد التغيير، عندما حاولوا تحت تأثير ضغط الصحافة وأنتقاد الجمهور أن يضعوا مسألة تجاوز الأحزاب والسياسيين على أملاك الدولة في إطار رسمي، وأقترحوا تأجيرها ببدل رمزي لعشرات السنين، نفذت بعض الأحزاب هذا المقترح، ورفضته أخرى وكذلك سياسيين منتفعين، حتى صار مشكلة تؤشر ضعف السلطة ومقدار التجاوز والهدر بالمال العام. وغيرها أمور كثيرة حدثت وما زالت تحدث في العراق الجديد، بمستوى أثقل كاهل الخزينة العامة للدولة وأعاق نمو وتقديم الاقتصاد.

التمادي: سوء الطعن في شرعية الحكومة وضعف سيطرتها والشعور بالقوة والأفضلية من بعض الموظفين والعسكريين المحسوبين على سياسيين، واستخدامها لزيادة كم التحصيل والنفوذ، الذي ساد في عقول المعننين إبان فترة الثماني سنين، أدى إلى التمادي في تأمين المصالح الذاتية تجاوزاً على القانون، حتى وصل حدا أقامت فيه أحزاب وكتل سياسية ودينية موانئ خاصة بها على شط العرب حتى عام 2007، تُصدّر لحسابها وتستورد لصالحها، تفرض تعريفه جمركية كما تريد وتعفو منها كما تشاء، وكأنها دولة داخل دولة. وتوجهت مليشيات أحزاب وكتل إلى تهريب النفط الخام ومنتجاته المكررة، (3) والبلاد تعاني شحة كبيرة في وجوده، دون أن تتمكن أجهزة الحكومة، وقوات التحالف للسنين الأربعة الأولى من إيقافه ظاهرة في العلن، سمى المواطن العراقي المسؤولين عنها أشخاصاً وأحزاباً وعصابات، ودكرتها الصحف اليومية بالتفصيل.

إنه واقع غير طبيعي، إنعكس سلبي على العملية الإدارية، وأثر كثيراً في قدرتها في الضبط والسيطرة والانتاج، مما أدى إلى عدم تمكن أجهزتها من إدارة المال العام بما يؤمن المحافظة عليه وتنميته لتحسين مستوى العيش والاقتصاد، وإلى تعدد منافذ التبذير التي لم تتوقف على الرغم من جهود تبذلها الحكومة، وخطط تضعها في برامجها السياسية والانتخابية، وإلى إضعاف تأثير المجتمع على وضع الدولة في مجال الإصلاح، والتقويم بعد أن وجد العديد من أبنائه أنهم وسط الخطأ وجزءاً من هذا الخطأ، حدا سلبت منهم قدرات التأثير في مجريات الأحداث.

الإعياء الوظيفي

إن النظر إلى موضوع الإدارة ومستوى الانجاز والأداء الوظيفي الحاصل في العراق، خلال هذه المرحلة الزمنية وإلى الظروف المحيطة به والعوامل المؤثرة عليه، نظرة تحليلية من وجهة النظر النفسية ذات الصلة بمسألتي الطاقة النفسية، والضغط النفسي سنجد في موضوعها أن عموم العراقيين، وبضمنهم الموظفين على وجه الخصوص، قد تعرضوا إلى كثير من الحوادث المثيرة للتوتر، ولفترة زمنية طويلة بينها حروب دولية خاضها العراق لثلاث مرات بفترات زمنية امتدت لعشرات السنين، وحروب داخلية زادت عن الدولية في عدد السنين، وتعرضوا كذلك إلى أزمات عيش في ظل حصار وفاقه وفقر مدقع وعوز وتحلف واستنزاف الحزين وتهديدات أمن ذاتي، وانشغال في سبيل تجنب اتهام الحكومة والحزبيين.

وغيرها من الحوادث والمشاكل والتهديدات التي أستهزفت الطاقة النفسية الافتراضية، للمحافظة على التوازن والاستقرار، ولأن كمها المتاح تحدده عوامل الوراثة، ومقاديرها التي تتبدد للتعامل مع الحوادث الجارية لا تعوض، فإن مستوياتها يمكن أن تقل عند استمرار التعرض للأزمات المثيرة، وهذا ما حصل لعموم العراقيين بسبب كثرة الاستنزاف. ولأن الحوادث المثيرة ما زالت مستمرة في هذه البلاد، فإن الكم المتبقي منها لم يعد كافياً عند الكثيرين للتعامل مع الجديد من المثيرات، وفي حالته أي النقص الحاصل فيها تسبب في إثارة الشعور بالتعب والإعياء، وكذلك إضطراب بعض جوانب السلوك (4).

وسنجد في موضوع الضغوط، أن العيش الطويل لعموم العراقيين تحت الشدائد منها قد أصاب العديد منهم باضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD)، هذا النوع من الاضطرابات النفسية التي تصيب الفرد والجماعة، تنجم عن التعرض إلى حدث مؤلم جداً "صدمة" تتخطى شدته حدود التجربة الإنسانية المألوفة، مثل الحروب التي تعد أقصى أشكال العدوان البشري التي من الممكن أن تكون بمثابة صدمة جماعية شاملة، وكذلك التعرض إلى مواقف التفجير والتعذيب ورؤية أعمال العنف والقتل والاعتداء الجسدي والاعتصاب والكوارث الطبيعية الخ من أحداث، تشكل صدمة تكون أعراضاً جسدية ونفسية تظهر لاحقاً، وهي جملة أعراض تتولد في الأصل من مشاعر التهديد والخوف الشديدين، ومن فواجع الموت والعوز وصعوبات الحياة اليومية والمستقبلية، فتتكون صدمة تملأ النفس رعباً بما حملته من خطر يهدد كيانها على نحو مفاجئ، يشكل صورة ذهنية انفعالية تصبح بمثابة الجسم الغريب في النفس الإنسانية تبرز إلى الوعي، مصحوبة بالحالة الانفعالية الأصلية التي أحدثتها في أثناء الصدمة، فتكون اضطرابات نفسية وجسدية عرفت بالاسم المذكور، أعراضها الرئيسية التجنب والتبدل والأفكار التسلطية واضطرابات النوم والتعرق والخوف والاحتراز وضعف الذاكرة وقلة التركيز كذلك التوتر والقلق وبطء التفكير والحركة، وأحياناً فرط الحركة والتهيج، ومن ثم اضطراب النوم، نتيجة حالة المقاومة المتمثلة في الإبقاء على حالة النباهة، ومن ثم منع حالة الاسترخاء اللازمة للدخول في أول مراحل النوم، تصاحبها أحياناً حالات الاستيقاظ المتكرر من النوم بسبب الأحلام المزعجة.

بالإضافة إلى اضطراب التغذية، حيث فقدان المستمر للشهية، أو الإفراط فيها بعض الأحيان واضطرابات الجسد حيث الشكوى من الصداع، وآلام البطن والتقيؤ والتعرق وخفقان القلب، واضطرابات التعلم بالنسبة إلى صغار السن، حيث فقدان الملحوظ للاهتمام بمتابعة التعليم والتوتر واضطراب التركيز ورهافة الإحساس التي تمنع على المدى القريب، أو المتوسط انتظام القدرة على الاستيعاب.

ومن بعدها الوهن النفسي، حيث الكآبة والشعور بغياب السند النفسي، وتدني مشاعر الاهتمام بالنفس والآخرين (5). إن في مجال هذا الاضطراب لو استعرضنا طبيعة الحياة العامة التي يعيشها العراقيون، وبينهم الموظفين على وجه الخصوص منذ ما يقارب أربعة عقود، وتوقفنا عند التهديدات المباشرة، التي عانوا منها طيلة تلك الفترة الزمنية الطويلة حيث الحروب وكثرة الخسائر،

وفقدان الأمان، يتبين أن الكثير منا في هذا المجتمع يعاني هذا الاضطراب، الذي أفضى إلى الشعور بالتعب واليأس وقلة العائد، التي أثرت جميعها سلبا على كفاءة الإدارة، والأداء.

هذا ولو عاودنا النظرة النفسية في جانبها الأول، والثاني على المجتمع العراقي في عقود عيشه الثلاثة الأخيرة بشكل عام والمجتمع الوظيفي في سنيه الثمان الأخيرة على وجه الخصوص، نرى بعض جوانب الصورة التي تعبر قريبا من واقع فيه نسبة غير قليلة من الموظفين بمعنويات متدنية، يعبر الواحد منهم في أثناء الحوار عن عديد من الهموم، ويشعر في غالب وقته بالحزن والكرب الشديدين، ويرى الأسود في مستقبله، يغطي كل المساحة من أمامه، يؤكد في حواراته أن لا أمل بحل المعاضل الموجودة، وفي جلساته الخاصة مع الأقران والأصدقاء يشكو الحاضر ويتوجس المستقبل المجهول.

وفيه سلوك الكثير منهم أشبه بالمقيد، لا يجدون في مجاله فرصة لإتمام موضوع يبدأونه وإن كان لا يستغرق منهم سوى دقائق معدودات، ولا قدرة لهم على اقتراح شيء يعملونه، ولا المبادأة بفعل يريدونه، لأنهم يعتقدون أن لا جدوى من الاقتراح ولا فائدة من المبادأة، لا هم لهم سوى إنهاء دوامهم الرسمي الذي يمر بشكل طويل وممل، أملا في الانتقال إلى آخر لا جديد فيه سوى التفكير بقضائه سريعا بأي ثمن كان.

إنهم في سلوكهم هذا لا يكتفون بالتوقف عند نقطة الانسحاب من الموقف الذي هم فيه، والاكتفاء بلوم الذات والعزلة عن الآخرين، وعدم التفاعل مع من حولهم من الموظفين، بل وأصبح بعضهم، عامل تعويق لغيرهم في العمل، إذ لا يتحركون ولا يريدون الآخرين أن يتحركوا، لأن تحرك غيرهم يظهر سكونهم وسلبيتهم على السطح، أو قد يدفعهم إلى التفتيش في دواخلهم عن أسباب عدم التحرك، وهذا يزعجهم وهم في حالة الإعياء، ومصدر فاعل لتوجيه اللوم والانتقاد لمن يعمل من حولهم، وكذلك تسفيه الآراء والمقترحات، محاولين جهد الإمكان تكوين أجواء فيها الهروب والتسيب والانسحاب عاليا، ليعيشوا ظروفًا تقل فيها المثيرات من حولهم جهد الإمكان، وأكثر من هذا أصبح بعضهم الآخر مثيرا للإحباط وهادما للمعنويات، لأنهم: يتشكون، والتشكي مثير ينتقل بالعدوى.

يظهرون عدم الرضا عن أنفسهم والمحيط من حولهم، وعدم الرضا في ظروف التوتر، ينتقل إلى الآخرين عن طريق التقليد والعدوى. يبدون الملل سريعا من أي عمل يقومون به، والملل هو كذلك حالة تؤثر على الآخرين. إنه واقع يعبر عن حالة إعياء وظيفي، تكاد أن تكون واسعة الانتشار في عموم المؤسسات والدوائر الحكومية، العسكرية منها والمدنية وأعراضه الشائعة تمثلت في الزمن الحالي:

عدم الالتزام بمحددات العمل الرسمي وضوابطه، وكثر التنقل بين غرف الدائرة والمؤسسة في محاولة للابتعاد عن مقر العمل. عدم البت بأبسط الأعمال ومحاولة تأجيلها إلى اليوم الذي يلي، خاصة إذا ما كانت المعاملة تتطلب الرجوع إلى السجلات والأضابير لتهيئة بعض الأوليات.

الشعور بالكسل وعدم القدرة على انجاز ما مطلوب من أعمال، ومعاملات التي يظن خلالها المعني، وكأنها أكثر من قدرته على الانجاز.

إن الإعياء الوظيفي الناتج عن ضعف الطاقة النفسية، أو الإصابة باضطرابات ما بعد الصدمة، لا تتوقف أعراضه عند تلك التي تظهر خلال العمل، وإنما تمتد أحيانا إلى الحياة العامة، حيث: التقصير في تلبية بعض شؤون الأسرة ومتطلبات البيت.

تعبير مزاج المعني ومن معه في البيت والدائرة، وإزدياد ردود الفعل الانفعالية. لذا يكون هذا الواقع في هذه الحالة قد تجاوز حدود تأثيره الموظفين أنفسهم، لتطال رؤساء دوائرهم في المفاصل الأعلى، بسبب عدوى الإعياء، أو من خلال الوصول إلى قنوات بعدم الجدوى في التعامل مع الحال(6)، إذ أنهم وبعد تكرار اللوم لمعيتم المصابين

بالإعياء، وعدم حصول الاستجابة المطلوبة للتقويم والإصلاح، سيدركون عدم جدواه سبيلا للتوجيه والإصلاح، فيصابون هم أنفسهم بالإعياء، أو عند لجوئهم إلى توجيه العقوبات لموظفيهم المصابين بالإعياء، دون الحصول على قدر من ردع الخطأ وتصحيح السلوك، فإن الأعلى قد يقتنع بعدم الفائدة من توجيهها، ويستسلم إلى حال من الإعياء هو جزء منه، علما أن اللوم والتنبيه والتذكير والرجاء الذي يكثر توجيهها، دونما فائدة للبحث بالاتجاه الصحيح، ستتوقف فاعليتها في حال تكرارها، وقد يتحول من كان جادا باستخدامها إلى من يحتاجها في مواقف الإدارة المضطربة، وقد يصل إلى قناعة بسببها إلى صعوبة التقويم والإصلاح واليأس من إمكانية تحقيقه، ومن ثم يكون هو من يصاب بها وهو مصدر عدوى إنتشارها بين الآخرين.

إن الإعياء الوظيفي مشكلة أمتدت آثارها إلى أبعد من التدني في مستوى الأداء، إذ طالت بضوء إتساعها وأمد فترة أستمرارها، النظام القيمي الوظيفي الذي بدا يتجه إلى السلب في كثير من جوانبه:

فالإخلاص للعمل قيمة، عادة ما تكون موجودة، أو لازمة لإستمرار عجلة الأداء الوظيفي بشكل مقبول، وبوجودها تؤدي المهام بمستوى ينسجم والكلفة من ناحية والحاجة من ناحية ثانية، وهي قيمة تتناقض مع حالة الإعياء، ليس لأن الموظف غير راغب بأن يكون مخلصا، بل لأنه غير قادر من الناحية النفسية على أن يكون كذلك بسبب وقوعه في أتون التسبب واللامبالاة وتكرار الوقوع، الذي يطفئ الإخلاص قيمة عليا لتحل محلها قيم أخرى بعيدة عن تطبيقاتها الاعتيادية.

والمهنية، أو الاعتزاز بالوظيفة قيمة تؤخذ بنظر الاعتبار لتسهم في رضا الموظف عن وظيفته، وتدفعه إلى الرضا عن ذاته وزيادة كم الانجاز، وهي تتنافى وحالة الإعياء التي يجد نفسه الموظف فيها وسط الملل والتشكي والضجر من وظيفة لا يستطيع أن يغيرها من جهة، ولا يستطيع أن يتركها بسبب الحاجة إليها كمصدر عيش من جهة أخرى، الأمر الذي يكون لدى غير قليل من الموظفين المعنيين شعور بالدونية، يزيد وجوده من مساحة الإعياء.

والالتزام المهني قيمة، يشار إليها في سلم القيم المهنية، لا يمكن أن تكون موجودة في تفكير الموظف المصاب بالإعياء، لأن الإعياء بطبيعته يدفع إلى الضعف الذي يبعد الموظف عن الالتزام المهني ويقربه من التسبب. وهكذا نجد أن استمرار الإعياء، يقلل من فاعلية هذه القيمة، ويشكل بدلا منها سلوك ممانعة وتسويق، يسهم وجودها ولو بقدر قليل في الاخلال بالعملية الإدارية. والتكافل قيمة أخرى من قيم العمل الوظيفي، جاءت من كون المجتمع أي مجتمع يتأسس بناءه وأدائه على أساسها والنفع العام، الذي يقدم فيه كل فرد، أو موظف خدمة للغير ونفع للآخر، كما يتلقاها من الآخرين بقدر مقارب، وهكذا تكون سلسلة من المنافع المتبادلة تتعزز في سلوك، وتفكير الموظفين والناس العاديين، فتكسبهم الرضا عن أنفسهم وعن المجتمع الذي يخدمون.

هذه قيم أسهم وجودها البسيط، أو اختفاء وجودها المؤثر في زيادة كم الإعياء الوظيفي، الذي وجد فيه الموظفون أنفسهم وخصوصياتهم ومنافعهم محور حياتهم اليومية داخل مؤسساتهم الوظيفية وخارجها، فتوجهوا إلى تفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح الدولة والمجتمع العامة في الزمن الماضي وكذلك في الجديد. حتى أن الموظف قليلا ما يجد زميلا آخر في الزمن الحالي يقوم مقامه في العمل، إذا ما أحتاج إلى ذلك عرضا، وقليل من يتبرع في أن يمسك خفارة بدلا منه عندما يقتضي الحال غيابه بشكل مفاجئ، "مع بعض الاستثناءات" وإذا ما وجد مثلهم فإن موافقتهم مبنية على علاقة خاصة، أو منفعة محددة "مع بعض الاستثناءات أيضا"، وليس على تكافل بين موظفي الدائرة الواحدة كما يفترض أن يكون.

وإجمالا قليلا ما نجد أعمالا تنجح كما هو مخطط لها في سياق الإدارة العام، إذا ما تأسست على جهد جماعي غير واضحة فيه تفاصيل عمل كل واحد من أفرادها.

اضطراب البناء الوظيفي

هناك معايير للوظيفة، يجري الالتزام بها لصيانة بنائها التنظيمي، ومن ثم إعطاؤها قيمة اعتبارية لتكون مفيدة للموظف من الناحيتين، المعيشية: عائد مالي، والنفسية: تحقيق الذات، ومفيدة للمجتمع من الناحيتين الاقتصادية: تنمية، والاجتماعية: رقي، اللازمة جميعها لتسهيل إدارة الدولة والمجتمع وتحقيق رفاه الإنسان.

وهي في عراق السنوات الثماني أصبحت ولأسباب اقتصادية وأمنية وإدارية غير قادرة على تقديم تلك الفوائد بشكل مرضي، إذ على الرغم من الارتفاع الجيد في مستوى الرواتب لعموم الموظفين بعد التغيير، والذي زاد عن 100% وأكثر بالنسبة إلى بعض الوظائف والدرجات العالية خاصة، فإن مستلزمات العيش قد تضاعفت أكثر من ذلك بكثير، فإيجار شقة من غرفتين نوم يزيد مثلاً عن متوسط راتب الموظف، يضاف إليها منافذ صرف جديدة، أو مضاعفة، إذ إن لتر البنزين الذي كان قبل 2003 بحدود خمسين ديناراً، أصبح بعدها بأربعمائة وخمسين ديناراً، والكهرباء التي كانت تدفع فواتيرها بما لا يزيد عن خمسين ديناراً للبيت العادي، أصبحت تدفع مائة وخمسين ألفاً لعشرة أمبيرات، تتضاعف أحياناً إذا ما تم الاشتراك في التشغيل الليلي، يضاف إليها وقود مولدة صغيرة في البيت، تصل تكاليفه إلى أكثر من خمسين ألف دينار، والمواصلات العامة قد اختفت فتوجه الموظف وأولاده الذاهبين إلى المدارس والكلية بخطوط سيارات لا تقل تكلفة الخط الواحد للشخص الواحد عن خمسين ألفاً، وإذا ما أضيفت إليها فروق أسعار السلع الكهربائية الضرورية، والأثاث وغيرها يتبين أن كلف العيش قد زادت عن دخل الموظف عدة أضعاف في بعض الأحيان، ومن ثم أخذت الوظيفة تفقد بريقها لعيش أفضل، أو تفقد بعض النقاط التي حققتها بعد التغيير لكسب أوفر، وإن بقيت هي المجال الوحيد للحياة بمحدودها الدنيا.

وأصبحت كذلك غير قادرة على تحقيق الذات من الناحية النفسية، إذ إنها وبسبب الفساد وقلة التقدير والاحترام وهوس الكسب غير المشروع قد فقدت، أو أن بعض الموظفين فيها قد فقدوا شرف المهنة، واتجهوا لأن يساومون المراجعين علناً، وتحت مرأى ومسمع الآخرين والزعماء الموظفين، وأحياناً المدراء الموجودين، على دفع بعض المال لتمشية معاملاتهم، لا يحسبون أخذها "من وجهة نظرهم" رشوة، وإن حسبت كذلك من غيرهم، فإن المصطلح لا يشكل إثارة انفعالية سلبية، أو لوم للذات، لذا يمكن القول أن الوظيفة فشلت في تحقيق الذات، فشلاً أسهم في الإخلال بالبناء الوظيفي العام.

كما أصبح حال الوظيفة متردياً غير معول عليه في المساهمة بقيادة عجلة الاقتصاد العراقي، الذي تغير سريعاً من الاشتراكي المقيد، إلى الحر المفتوح، لأن بناءها واهن وأداءها غير كفوء وسياقاتها متخلفة مثقلة بالأخطاء، وطبيعتها تسلطية لم تضع الإنسان غاية، وبهذا باتت أبعد من أن تكون وسيلة تحقيق ممكنة لرفاه العراقيين وأداة إصلاح للنظام، وأقرب إلى أن تكون أداة تدمير لنفسها بنفسها في عملية اضطراب إداري شديد.

من يتحمل المسؤولية

إن عملية الهدم في البناء الوظيفي المشخصة حتى نهاية عام 2010، لم تكن وليدة الحاضر، ولا يمكن إلقاء أحد بتعمد التخطيط لإحداثها قبل حلوله، لأنها في واقع الحال مسألة جاءت عرضية، لحوادث وإخفاقات وأخطاء ذلك الزمان التي ذكرت في أكثر من مجال، أسهمت بشكل غير مباشر بحصولها، فالحروب التي حصلت وتكررت مثلاً أضعفت حالتها مقدرة الدولة وأفسدت موظفيها وحرفتهم كثيراً عن الاتجاه الصحيح، والتعامل غير الصحيح مع الإنسان العراقي أتعبه وأفقره وأبعدته عن الدولة ومصالحتها العامة، وعن مشاريع إنمائها وتطويرها بالشكل الصحيح.

كما إن الجهل الذي ساد غيّب التخطيط في العملية الإدارية، وأزال الاستشراف المستقبلي من القاموس الإداري، وعزز من نهج الحاضر مجالا لتحقيق الغايات المعلنة وغير المعلنة، وما عاد الماضي البعيد يفيد في استلهام المجد والانبعث مادامت مستلزماته غير متوفرة.

بالإضافة إلى الاتجاه القوي للتعامل مع الحياة والادارة بمعايير الثورية الغائبة الذي أعطى فيه القادة الانقلابيون لأنفسهم، الحق بالتدخل في حاضر الإنسان ورسم مستقبله وتفسير أهدافه وإشباع حاجاته العضوية والنفسية، بمنطق الراعي الوحيد والوكيل المطلق.

وأمر أخرى دفعت جميعها أن يكون البناء الوظيفي العراقي ومحيطه الإداري والموظف وسطه واهنا، وكأنه بناء يستند إلى أعمدة قوامها قوة السلطة الحكومية، ويوم انهارت سريريا تلك القوة بعد التغيير، تقوضت غالبية الأعمدة وإنهار النظام انهارا لم يكن واضحا للدولة ومواطنيها في بدايات حصوله، أو أن الإنسان العراقي ذلك المواطن في تلك الأيام التي حصل فيها الانهيار، لم يكن قادرا على إدراك حجم هذا الانهيار وماهيته، لأنه حصل في فترة ذهول نفسي، كان فيها الاعتقاد سائدا بأن الخلاص من شبح الحروب، وبؤس الديكتاتورية، والعزلة الشعبية هي الأهم من كل التبعات والآثار الجانبية، وفيها الأمل بالعيش مثل باقي الشعوب تلغي كل التوقعات السلبية.

أي أنه ذهول كان قد حجب الصورة المشوشة، أو الحقيقة عن الجمهور العراقي آنذاك، وأبعد الحاكم الجديد عن الإحساس بالقلق الذي يفترض أن يكون، وبصده تجدر الإشارة إلى أن معظم حالات الذهول تحجب وتغطي وتبعد، نتيجة الجهد العقلي المبذول لاستيعابها حالة جديدة، وهي بشكل عام قد تقصر، أو تطول تبعا لظروف الاستفاقة الميسورة، وبالنسبة إلى العراق كانت قصيرة نسبيا، لم تدم سوى أشهر معدودات، عاود فيها العقل يفتش في تفاصيل المحيط ومجريات الأمور، عن الأمل الموعود وعن الدوافع والأسباب. عودة كانت هي الأخرى سريعة بسبب:

1. هامش الحرية الذي بدأ في مجاله العراقي، يفتش عن الخطأ وسيلة نقد وتقوم، كأنه يريد تجريئها طريقا إلى الحرية والديمقراطية، فوجد في الإدارة الصورة الأكثر وضوحا، فتناولها بطريقة عرثها تماما.

2. السعي العشوائي لإعادة موظفين سابقين ومتقاعدين ومحكومين بجرائم تقصير، وخلل إداري إلى الوظائف الحكومية بطريقة عاطفية أحيانا، وعلى أساس المحسوبية العشائرية والسياسية والدينية أحيانا أخرى، حتى غصت دوائر ومديريات الدولة بموظفين بعضهم غير أكفاء لتنفيذ أبسط المهام الإدارية، وبعضهم زيادة على الملاك غير قادر هذا الجهاز الإداري المثقل بمشاكله على استيعابهم.

3. تقييد العودة بعد مرحلة حكم برمر ظاهريا بالجانب السياسي، الذي يُعد فيه الضرر من النظام السابق بسبب المواقف السياسية شرطاً لهذه العودة، لأن إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين إلى الخدمة في زمن هذا الحاكم لم تكن مشروطة بالانتماء السياسي، ولا بمقدار الضرر من النظام السابق، وإنما عن طريق السياسيين، وكذلك بالصدفة من خلال معرفة مترجم يعمل مع قوات الاحتلال، أو سياسي عراقي كبير المستوى قريب من سلطة الاحتلال، أو دعوات خاصة من هيئات موجودة في تلك السلطة تقوم بالاختيار، وفي مرحلة مجلس الحكم أعطي لكل عضو، أو حزب مشارك في المجلس عدد من مناصب وكلاء وزارة وسفراء ومدراء عامين، يرشحونهم ويصدر الحاكم أمر تعيينهم، ومن بعده، خول الوزراء بالتعيين إلى مستوى مدير عام، وفي عام 2005 صدرت تعليمات من الحكومة بإعادة المفصولين والمتضررين سياسيا على وفق ضوابط تدقق بها لجان تتمثل فيها بكل وزارة، دائرتها القانونية والإدارية والمفتشية العامة، لكن هذه اللجان وإن أدت مهام جسيمة في النظر بآلاف الطلبات المقدمة، لكن عامل الضرر السياسي بقيت حساباته غير دقيقة، بغياب السجلات وكثرة التزوير، وفي هذا المجال ذكر المستشار القانوني لوزارة الدفاع مثلاً، في جلسة عادية أثير فيها نقاش عن هذا الموضوع أواخر عام 2005 أنه كرئيس لجنة الوزارة، للنظر بطلبات

العودة للسياسيين، وجد طلبا قدمه عقيد في الجيش السابق يدعي فيه أنه محكوم من محكمة عسكرية أيام صدام لأسباب سياسية، وقد تذكره المستشار جيدا أنه كان الحاكم الذي حكمه في ذلك الحين، بجرعة التجاوز على المال العام، ويوم واجهه وذكره بأوليات الحكم سحب طلبه وغادر الوزارة، وهذه حادثة تؤشر وجود أكثر من أخرى جعلت وزارة الدفاع تعيد تشكيل اللجنة الخاصة بالمفصولين السياسيين مرتين أي تتبدل بتبدل الوزير، وجعلت الحكومة أن تشكل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لجنة تحقيق أعضاؤها قضاة، مهامها التأكد من قرارات اللجان المشكلة بالوزارات كافة لتأييدها فنكتسب الدرجة القطعية، أو تنقضها وتعيدها إلى الوزارة المعنية، عليه يمكن الجزم أن شرط السياسة لم يضمن وحده عودة موظفين نزيهين أكفاء يرفدون العملية الإدارية بطاقات وكفاءات تُعين على الانتقال وإعادة البناء.

إن شرط العودة السياسي، على الرغم من كونه حقا مشروعاً للتعويض عن ذلك الضرر، لكن الذي حصل هو أن عددا من الموظفين، سارعوا بالعودة إلى الوظيفة بقصد التعديل المجزي لرواتبهم بطريقة انتهائية لا تمت إلى الضرر السياسي بصلة في أغلب الأحيان، إذ كثرت الطواير أمام مقرات الأحزاب بهدف الحصول على تأييد الانتماء والضرر في أجواء انفتاح شبه كامل لمنحها، وبأسلوب لم تلتزم فيه جميع الأحزاب بشروط منح التأييد والضرر، أملا في أن تضيف أعضاء جددا لتنظيمها يفيدون أصواتا في الانتخابات، كذلك زود مدراء إدارة بعض الأحزاب موظفين بكتب تأييد الانتماء والضرر لقاء رشاي. حتى إنني سألت عام 2008 موظفا في بلدية اليرموك عن كيفية عودته إلى الوظيفة ثانية بعد أن تركها قبل التغيير بخمس سنوات بناء على طلبه، فقال وهو المنتشي بكأس من الخمرة كان قد شربه حتى الثمالة، لقد دفعت خمسة أوراق إلى موظف بذاتية الحزب (س) وذهبت إلى دائرتي السابقة وأعطيت مثلها إلى رئيس اللجنة، فعدت موظفا مضطهدا سياسيا، وأضيفت إلى مدة خدمتي تلك الفترة التي غادرت فيها الوظيفة منذ عام 1998 حتى التحاقني إليها قبل أشهر من الآن. وبعد الكأس الثاني أكد أنه استرجع المبلغ في أول شهر له بالوظيفة مراقبا بلديا، وبعد أشهر من الدوام أشتري سيارة، ومن ثم أخرى لابنه يعمل عليها سيارة أجرة في المنطقة المذكورة.

في هذا المجال يقتضي التنويه إلى أن الأحزاب التي كانت في ساحة المعارضة لنظام صدام حسين التي أخذت على عاتقها تزويد المتضررين بالتأييد وتوصيف حالة الضرر من النظام السابق "باستثناء الحزبين الكرديين ومن بعدهم حزب الدعوة والحزب الشيوعي" لم يكن المنتمين إليها من الكثرة العددية التي تضررت، بحيث تعطي كل هذه المجموع بكتب التأييد، خاصة وإنها كانت تعتمد النخبة القادرة على قيادة الصفوف دون التوسع بالقاعدة، لأن فعل معارضة صدام مجازفة بالحياة والممتلكات لم يكن الكثيرون قادرين على المساهمة في مجاله، بالإضافة إلى أن غالبية الأحزاب المعارضة كانت تتوجه بطبيعتها إلى التدقيق والتفتير في مسألة الانضمام بسبب الخشية من حصول خرق أمني، وعليه سعت ما بعد التغيير مباشرة ولأسباب أخرى إلى توسيع قاعدتها من جمهور ومتنمين جدد كان بينهم أولئك الموظفين الراغبين بالعودة إلى وظائفهم، لكن سير الأحداث أشار إلى أن نسبة غير قليلة من التسجيل كان بدوافع الاستثمار الجيد للفرص المتاحة انتهائيا، وبعيدا عن العقائدية، خاصة بالنسبة للأحزاب غير الدينية إذ أوضحت نتيجة الانتخابات التي حصلت في 2005/12/15 وتلك التي حصلت قبلها بعام أن العديد من هذه الأحزاب العلمانية والقومية قد حصلت على أصوات ناخبين تقل عن عدد المنتمين إلى صفوفها، والذين زودتهم بتأييدات.

هذا وكانت نتيجة هذا التوسع في موضوع التوظيف الانتهازي، دخول آلاف غير المؤهلين إلى الهيكل الوظيفي، قسم منهم عطشنى إلى تعويض ما فات، بطريقة أيضا انتهائية فأضافوا أعباء على ما موجود من أعباء، وسعت من قاعدة الهدم والتخريب في البناء الوظيفي.

إن مرحلة ما بعد التغيير القصيرة زمنيا والمليئة بالأحداث عمليا، وعدم التحسب لعوامل إدارتها نفسيا، كونت بعض التناقض في الرؤية للصحة والخطأ في جوانب السلوك والأداء الوظيفي والتعامل مع أوامر الحكومة وتوجيهاتها، تأسس بطبيعة الحال على

مورثات انفعالية وأفكار سابقة ومواقف من الحكم وخصائص في الشخصية غير السوية، وهو تناقض كان واضحاً في كل جوانب الإدارة، قصصه كثيرة واستدلالاته على الهدم والانهيار أكثر، شمل كل أطراف العملية الإدارية.

ففي المؤسسة العسكرية مثلاً، فإن الملازم (ج) من الجيش العراقي، سبق أن أحيل على التقاعد عام 1969 لتجاهاته القومية المعادية لحكومة البعث آنذاك. حضر إلى مركز التطوع في مطار المثنى، يتكئ على عصا مطالباً بإعادته إلى الخدمة العسكرية برتبة أفرانه المستمرين بها، لأسباب سياسية، في وقت تعمدت فيه الكثير من دوائر الدولة ومؤسساتها عدم تنفيذ قرارات مجلس الحكم والحكومة المؤقتة، الخاصة بإعادة الشباب والعلماء والمختصين المفقولين من وظائفهم الحكومية لأسباب سياسية فعيلة.

وفي المؤسسة الشرطية، مثلاً فإن ضابطاً مارس العمل طويلاً في شرطة المرور، وفصل منها قبل التغيير لسوء سلوكه هو العقيد (ز) وأعيد إليها فيما بعده، يعي جيداً أنه مكلف من قبل الوزارة التي يمثلها طبقاً للقانون، أن يكافح المخالفة في هذه الظروف الصعبة، ويضبط التجاوز على قوانين المرور، قد شوهد يوم 2004/4/17 يقود مفرزة من عدة سيارات، يجلس في إحداها على انفراد، وقد كلفَ شرطي معه باصطياد السيارات التي لا تحمل أرقاماً، وهي تمر قريباً منه في طريقها إلى إكمال عملية التسجيل، وعندما جُلِبَ أحد أصحاب السيارات المتهم بالمخالفة إلى سيارته الكامن فيها، ألقى عليه أي الضابط المذكور محاضرة، عن مخالفته تعليمات المرور في التجوال بسيارة دون أرقام، وأمر الشرطي بتحرير المخالفة، وقبل تحريرها أظهر ذلك الشرطي تعاطفاً مع الضحية، في تمثيلية رجا فيها الضابط بحسم الأمر لقاء عشرة آلاف دينار، دون أن يفكر يوماً أن فعلته هذه إخلال بكل قوانين المرور.

وفي المؤسسة العلمية، أستاذ مادة الباطنية بكلية طب بغداد هو الدكتور (غ)، درج على انتقاد الوضع الحاصل بعد التغيير في كل جلساته مع الأهل والأصدقاء مؤكداً بانفعال وعصبية أن التزدي قد وصل حداً لا يحتمل وخاصة في مجال الفساد، وهو مستمر بإعطاء دروس خصوصية لطلبته، مشيراً عليهم ضرورة وضع الواحد منهم إشارة متفق عليها في مكان متفق عليه من ورق الإجابة، مع التنويه إلى حتمية الالتزام بذلك، مؤكداً أنه إذا ما زاد عدد الإشارات على عدد الطلبة الحاضرين محاضراته الخصوصية، سيهمل كل الدفاتر الإمتحانية التي تحمل تلك الإشارات، دون أن يؤمن ولو مرة أن ما يقوم به وهو الطبيب الاختصاصي والأستاذ الجامعي قمة الفساد.

وفي المؤسسات غير الحكومية، موظفة شابة هي الآنسة (س)، ر) توسطت مدير شركتها، على تعيين صديقتها في أحد أفرع الشركة، مروجة لها جودة الخبرة وإجادة اللغة الانجليزية ومدعية أمامها، أنها تفعل ذلك تحت بند الإخلاص، فوافق المدير على تعيينها بعد مقابلة قصيرة واختبار نجحت فيه بسهولة، وفي أول يوم دوام جاءت الصديقة، إلى صديقتها الموظفة حديثاً، مهتنة بإياها بالمباشرة، مشيرة إلى الدور الذي أدته وإلى حقوق الصداقة، مذكرة إياها في نفس الوقت، أن لا تنسى هديتها، وهديتها في الحالة هذه ربع الراتب الذي ستستلمه أول الشهر لمدة عام، مؤكدة أن هذا هو العربون الفعلي للصداقة، وغيرها أمثلة كثيرة، تكرر حدوثها كثيراً في كل مؤسسات الدولة ودوائرها، تؤشر وجود تناقض في جوانب السلوك الوظيفي، يرى خلاله الفرد، أو الموظف، أو يحاول أن يقنع نفسه على أن ما يقوم به هو الصحيح، الذي لا حياد عنه، ويرى مثيله عند غيره هو الخطأ الذي لا يغتفر، وشيوع الانتهازية الوظيفية، التي يرى فيها الموظف مسعاه المحموم للترقية وتحقيق المكاسب خارج الاستحقاق أمر مشروع، وعدم حصوله للزميل الموجود ضمن حدود الاستحقاق هو غير المشروع، وشيوعها بسعة كما هو حاصل في السنوات الثماني فقدان للوفاء المهني، مهد إلى حصول:

اضطراب في البناء الوظيفي.

استشرى الجشع الوظيفي، التي يحاول فيه الموظف أن يكسب من الظرف القائم، ويزيد من كسبه بكل ما أوتي من قوة، لأن الفرصة من وجهة نظره محدودة وسوف لن تتكرر، واستشراؤه بالمستوى الحاصل في هذه السنوات، تخريب في البناء الوظيفي.

إنها مؤشرات باتت ملموسة، يدركها الشخص العادي ويفهمها السياسي، تتكرر في السلوك بنسب ليست قليلة، أدى استمرارها بنفس المنوال هذه السنوات إلى إشاعة الفوضى والاضطراب وتصعد البناء الوظيفي للدولة والمجتمع.

الفصل الرابع

تصدع النظام الإداري

يصعب وضع وصف دقيق ومحدد إلى حالة الإدارة العراقية في السنوات الثماني الماضية، ويصعب معها أيضا تقديم وصف لتبعات انتقالها من حال المركزية المنضبطة التي كانت عليه في الزمن السابق إلى حال الديمقراطية المنفلتة التي آلت إليه في الزمن الحاضر، ويصعب كذلك الفصل في أثر هذا الانتقال في وضعها المضطرب الذي أصبحت عليه، مما أثار عددا من الأسئلة حولها، بينها على سبيل التوضيح:

إن الانتقال الذي جرى كان انتقالا تقليديا، حتمته ظروف التغيير، أم إنه انتقال محسوب أريد السير على خطاه للوصول إلى ما تم الوصول إليه؟

أهو إنتقال يتعلق بنظام إدارة كان سائدا يلائم ظروف العراق وشخصية أبناء العراق، أم هو أنتقال يَكُون نوعَ إدارةٍ تتلائم وشكل نظام حكم مطلوب أن يسود؟

والإجابة الصحيحة، أو القريبة من الواقع عنهما تتمثل في عدة اتجاهات بينها:

الأول: إنه انتقال ليس تقليديا، وإن حتمته الظروف التي سادت في الحرب والتغيير.

الثاني: إنه من غير المعقول أن يكون انتقالا لنظام مطلوب أن يسود، بنتائجه السلبية التي يصعب تحقيقها، حتى في حالة مرورها في أكثر المختبرات الإدارية قدرة على التحوير وإعادة التشكيل.

الثالث: إنه انتقال صدمي، يقترب وصفه من حدود الاضطراب، تمتد جذور أسبابه وبعض أعراضه إلى ظروف التوترات في العراق وتعدد الصدمات، التي أثرت في وضع الإدارة، وأنتجت إستجابات تقترب من الإضطراب.

وهي إجمالا صدمات من نوع خاص، لم تكن محسوبة وإن أُلِفَ العراقيون بعضها في تاريخهم المتقل بالأحداث، فكانت قبل الحروب وقبل مجيء صدام بسيطة، لا تغير كثيرا بنتائج العائد العام، لكنها في حروبه كانت معجونة بقلق شديد من الموت والتعويق، وموسومة بقسوة العقاب، لمن يهرب من الموت خارج سوح القتال، أنتجت حالة عدم إتران في الإدارة يتقلب فيها رئيس الدائرة، وعموم الموظفين في المواقف والرغبات ومساعي التخلص من سطوة الأعلى على الدوام، ويقدم فيها الموظف أي ثمن كان. ومع ذلك كانت حروب صدام، طويلة تتوزع فيها الضغوط على مساحة زمنية أوسع، تعطي المجال إلى العقل لأن يَكُون آليات مناسبة للدفاع، تقلل في المعتاد من التوتر والانفعال التي تسببهما الصدمة وفيها، أو كانت فيها الحكومة موجودة في الذاكرة الشعبية، قوة ردع مخيفة وسلطة تأثير فاعلة، تتدخل عندما تريد وفي الوقت الذي تريد في عمليات:

ترقيع ودفع معنوي يقللان من الزخم النفسي لأزمة التعامل والعلاقة والأداء.

تعديل وتصحيح أخطاء واضحة، لتبديد الانفعالات المصاحبة للأخطاء.

استعراض للقوة، بقصد إشعار الجمهور الراغب في الامتثال للقوة، بوجودها المادي والنفسي، وللحزب المستمر باستمرارها، سعيًا منها للسيطرة على إرهابات الأخطاء.

إن إجراءات الحكومة آنذاك وطول فترة الحروب والقدرة الميسورة نسبيا على التحمل، لدى المجتمع في حينه أسهمت بتجزئة التأثيرات الصدمية التي أصابت الإدارة بالمستوى الذي أبقتها فيه وعلى الرغم من الوهن الذي أصابها والتردي في مستويات أدائها، قادرة على تأمين ضبط بقدر مقبول في حينه حتى إنه مكّن الحكومة آنذاك من تمشية أمورها الأساسية، وساعد على تلبية بعض حاجات المجتمع الرئيسية، ومن ثم دفع إلى أن يستجيب الموظف، والإدارة إلى أوامر الأعلى بشكل سمح بالتنفيذ المقبول وأمن سيطرته على الأدنى بقدر معقول، وهذه عوامل تمكين:

كونت فرص لإدامة العمل بحدوده الدنيا.

حالت دون حصول الانهيار التام.

أما حروب اليوم، أو الحرب الأخيرة على وجه التحديد، وشكل الاحتلال عام 2003 كان فيها الأمر مختلفا من حيث المثيرات الفعلية للصدمة التي لم تكن بسبب الخوف من فقدان، كما هي حال الحروب التقليدية، ولا من قلق الخسارة التي عادة ما تصاحب الحروب ومعاركها الاعتيادية، وإنما من التأثيرات المباشرة لعملية التصارع التي وجد فيها العديد من العراقيين، أنهم وسطها في مواقف غير مألوفة، فيها الميل إلى تحقيق المرغوب مع الخشية من النتائج اللاحقة لحصوله، في حالة عاطفية لم يتمكن الغالبية من المزاجية بينهما نقيضين، فأصيب الكثير بالصدمة السريعة كأفراد أي موظفين في موضوعنا، وإدارة هم عمادها. صدمة امتلكت قوة دفع وتأثير، على الإدارة والأداء، تناسبت وتطورات الحرب، وسرعة خطواتها في بسط النفوذ، وإعادة ترتيب الإدارة العامة للدولة والمجتمع على وفق فلسفة تعد جديدة، أو حتى غريبة بالنسبة للعراقيين على الرغم من تطور بعض جوانبها، واستخدامها التقنيات والأساليب الحديثة، بإشراف دولة تعد الأكثر تقدما في عالم الإدارة هذا اليوم، فكانت صدمة خطيرة وذات تأثير عال الشدة من الناحية النفسية، على وضع الإدارة في الأيام، أو الأسابيع الأولى التي كان التناقض الوجداني على أشده في مواقف غابت فيها الحكومة المرغوب غيابهما، بسبب اليأس من إصلاحها وشدة ظلمها، وبسبب الأمل في العيش الأفضل لما بعدها الذي ملأ عقول العراقيين. ذلك الغياب الذي حدث سريعا في موقف تناقض أثار الخشية من الذي قد يحدث لاحقا على يد أجنبي، صنفته الثقافة السابقة عدوا بامتياز.

لقد غابت الحكومة وانتهى الظلم الماثل في العقول، وبرز الأجنبي المخلص محتلا حسب الأصول، أدار البلاد بأسلوب حاول العراقيون في البداية استيعابه وإدراك أبعاده بصعوبة والتهوؤ للتعامل معه بصعوبة أكبر. حتى إنهم لم يتوقعوا وصول جنرال أمريكي متقاعد يحكمهم دون تمهيد، هو جاي مونتغمري غارنر الذي وصل بغداد في 2003/4/21، ذلك الصديق القريب لدونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي، الذي شغل عددا من المناصب قبل تقاعده، كقائد للدفاع الاستراتيجي والفضاء في القوات البرية الأمريكية، والنائب لرئيس أركان القوات البرية، والمسؤول عن أنظمة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، في حرب الخليج الثانية، ذو الخبرة في التعامل مع بعض قضايا العراق بينها متابعة وضمان عودة اللاجئين الأكراد إلى كردستان العراق بعد أحداث الانتفاضة عام 1991.

وإنهم لم يتوقعوا أيضا سرعة تبديله بآخر مدني بدرجة سفير بأقل من الشهر، هو بول بريمر، الذي عينه الرئيس الأمريكي رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة أعمار العراق في 6 / 5 / 2003 وهو الحاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بيل، وشهادة من معهد الدراسات السياسية التابع لجامعة باريس، ودرجة الماجستير من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، والذي رأس من قبل شركة استشارية للأزمات، تقدم خدمات في مجال التعامل مع، أو التعافي من أي أزمة يمكن مواجهتها مثل الكوارث الطبيعية، والعنف في مكان العمل والإرهاب، وهو الذي عمل في السلك الدبلوماسي عام 1966، مسئولا سياسيا وأقتصاديا وتجاريا في سفاري بلاده في أفغانستان ومالاوي، ومن ثم نائب سفير، وقائم بأعمال سفارته بأوسلو في النرويج، ومساعد تنفيذي وخاص لسته من وزراء الخارجية الأمريكيين، وسفيرا لبلاده في هولندا، لمدة ثلاث سنوات، وكذلك سفيرا في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون مكافحة الإرهاب، حيث كان معنيا بتطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب، التي تتبعها الولايات المتحدة، ومن بعدها كبيرا لمستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون الإرهاب لثلاثة أعوام.

ولم يحسبوا أن مع هذا الحاكم، ستنشأ إدارة عراقية عليا للبلاد، تسمى مجلس الحكم، يحتفظ في مجالها هو بحق الفيتو، بصيغة عمل تقترب من شكل الفرعة، وإفراغ المضمون.

لقد جاءت معطيات الاستغراب هذه في ظروف تناقض، فُقدت فيها أدوات الضبط والسيطرة، باستثناء عسكر أمريكي، يُنظر إليهم في الأيام الأولى قادمين لتقديم العون في إزالة دكتاتور ومخلصين من شره وكل أصول الاستعباد، ويلمس منهم أنهم يسرون في

الشوارع، والطرق، دون أن يفعلوا شيئا يحول دون التخريب. فكان وجه صراع وتناقض من نوع ثقيل، أسهم في انتاج الصدمات التي، أسهمت في تغيير شكل الادارة وطبيعتها جذريا.

إنها الحرب التي لم تكن تشبه تلك الحروب التي اعتادها وجربها العراقيون، وإنه التناقض الذي لازم بدايتها واستمرارها، حيث لم يتمكن الغالبية من إدماج مشاعر صراع تكونت في مجاله بين التخلص من خوف التسلط وبين القلق من المستقبل المجهول. كذلك بين حقيقة السقوط وبين وقائع المستقبل غير المعلوم.

لقد كانت صدمة تحول، مهدت مع غيرها من عوامل أخرى في إحداث حالة الاضطراب الإداري والتخريب القيمي الإداري، يصعب إصلاحها لعشرات قادمة من السنين، بجهود التشخيص والمتابعة الشحيحة حاليا، وبالجهود البسيطة للإصلاح والتقويم التي تبذلها الدولة ومؤسساتها الآن، وفي ظروف سياسية وأمنية غير مواتية في وقتنا الراهن. وعموما لا يمكن إجراء الإصلاح على وفق أسس علمية معترف بها إذا لم يكن هناك جهد علمي على مستوى الجامعات في اطاريح طلبة الدراسات العليا، وبحوث الأساتذة والمختصين في مراكز البحوث، وهذه أسس وتوجهات غير موجودة بشكل مؤثر حتى نهاية عام 2010، كذلك لا يمكن إجراء الإصلاح إذا لم يتعمم سلوك القدوة بالنسبة إلى السياسيين وسلطات إصدار القرار، وهي أيضا غير متاحة في وقتنا الراهن، مما يدفع إلى التأكيد على أن الإصلاح قد يستغرق عشرات السنين منذ الوقت الذي يتم الشروع في تحقيقه فعليا، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار شدة التصدع الحاصلة والمتمثلة في حالة:

النفور الوظيفي

التفكك الوظيفي

الاغتراب الوظيفي

التي سيتم عرض تفاصيلها في هذا الفصل من الكتاب.

النفور الوظيفي

تلك التناقضات وأمر أخرى مثيرة سبق التطرق إلى بعضها في أعلاه، أدت إلى حصول نوع من النفور، أضافت إليها حوادث الحرب وسلوك المعنّين في التعامل مع جوانبها مثيرات نفور أخرى، تسببت حالاته الشديدة في وجود إتجاه لدى البعض إلى تجنب العمل قد يكون مؤقتاً، ومقت له قد يستمر طويلاً وشرود للذهن في أثناءه، وتضخيم في العقل الجمعي لهول المصيبة، وإضطراب أو ضعف الإرادة (7)، حصل بعضها لدى قسم من العراقيين في تعاملهم مع بعض جوانب الحياة، وحصل بعضها لموظفين في علاقاتهم وتعاملهم مع دوائرهم والمؤسسات، وبمستويات يمكن أن يستدل عليها المتخصصون ببساطة ويتمس بعض آثارها الظاهرية المتابعون دونما عناء، بعد أن تبين للموظف العراقي، أنه على غير المعهود يقف بمواجهة مواقف جديدة فيها: الإرادة والقدرة على اتخاذ القرار: غير موجودة، بعد أن تعددت العوامل المؤثرة في اتخاذه خارج إمكانية الفرد والجماعة في التحكم بها.

الأوهام: تملأ المجال عن الحاضر المشرق والتغيير والديمقراطية والرفاه. الحقائق: تتجاوز المعقول عن وزارات انتهت ودوائر سرقت وأخرى حُرست ومصارف نُهبت وآثار هُربت، وعجز شبه تام في جوانب الضبط والسيطرة الإدارية.

تلك كانت الأيام الأولى بتناقضاتها التي توقفت فيها العجلة عن الدوران، بطريقة لم تكن معهودة من قبل، بعد أن ترك مع صدمة الحرب وملابساتها، كل موظف وظيفته ومكانه وتوجه إلى بيته، يخالجه إحساس فيه:

ارتياح بالتخلص من هم حرب انتظر حدوثها، وخوف من مستقبل يؤشر المجهول فيه هامشاً يتزايد بالدقائق والساعات. أمل بحياة أفضل يُعدُّ بها الاحتلال ويتقف السياسيون بقرب حصولها في العراق الجديد، بعد ضنك العيش لعشرات السنين. عديد من الأسئلة التي ليس لها جواب منطقي، أو مقنع وأحداث وتجاوزات لم يجد لها تفسير، حتى أوقعت شدة الصراع في مجالها وكثر التفكير بصدها موظفون في حالة نفور من الوظيفة يقترب من أن يكون عند بعضهم مرضياً مثل السيد (ح) الشاب خريج الجامعة المستنصرية، الساكن في حي الأعظمية، والموظف بدرجة معاون ملاحظ في أمانة العاصمة. لقد جاءني إلى البيت في بداية شهر مايس 2003 أي بعد أسابيع من حصول التغيير، طالبا المشورة النفسية بمرافقة والده الصديق الذي عملنا سوياً كضباط في الفوج الثالث لواء المشاة الخامس عشر عام 1967.

جاء يشكو عدم مقدرة الذهاب إلى الدائرة التي كان يعمل بها إلى أسبوع مضى، على الرغم من حاجته إليها للمحافظة على وضعه العائلي والصرف من راتبها على زوجة كان قد تزوجها قبل عام، شارحاً وضعه قائلاً في بداية حديثه:

أنه ينوي الذهاب إلى عمله ويتفق مع زوجته ليلاً على الذهاب، لكنه في الصباح يغط بنوم عميق وكأنه من الأموات، تحاول الزوجة إيقاظه دونما فائدة، إذ عندما يكلمها ويعدها إنه سينهض لأمحالة، سرعان ما يعود بنوبة نوم أعمق من الأولى، لكنه بعد ساعتين من محاولات الزوجة ويأسها من إمكانية ذهابه للعمل وتخليها عن اللحاح، ينهض نشطاً مرحاً، يصف حالة مرحه كمن أعفي من حكم بالإعدام، مسترسلاً في الحديث:

هكذا استمر الحال للأسبوع الماضي حتى ذهبت زوجتي قبل يومين إلى الوالد الذي يسكن في زيونة، تشكو حالي طالبة المساعدة في وضع حل لأمر قد يخرب بيتها حسب تعبير لها، فوعدها بالحضور ليلاً في نفس اليوم.

لقد حضر إبي إلى الأعظمية حيث نقيم في بيته القديم، فتح الموضوع وعرضت زوجتي المشكلة بالتفصيل، وكالعادة ألقى علينا محاضرة عن العمل وضرورة الالتزام بتوقيتاته بداية وعند الانصراف، وكأنه تذكر أيامه عندما كان أمر سرية مشاة، وكان الوقت ليلا ولا مشكلة عندي من اعطاء الوعود بالنهوض المبكر والذهاب حسب الأصول، لكن زوجتي تدخلت هنا قائلة:

كلام الليل يحويه النهار، لا تصدق هذه الوعود يا عمي العزيز، لأنني أعتدت أسمعها كل ليل، فرد الأب إنه سيكون عندهم في الساعة السابعة صباح الغد، وفعلا حضر بالوقت المحدد، ولما دخل البيت قصد غرفة نومنا فوجدني نائما، وتكرر المشهد أمامه مثلما كان في الأيام السابقة، حتى إني لم أعر اهتماما لوعده قطعه أمامه وأنا الذي أخاف غضبه بشدة، مما تسبب في انفعاله غضبا حتى جلب وعاءً مملوءاً بالماء وسكبه على رأسي وأنا أغط بسابع نومة، عندها صحت مرعوبا فرعا، وبدلا من أن أحتج وأسأل، أو حتى أهر زوجتي كما تعودت في الأيام السابقة عندما تلح عليّ بالنهوض، دخلت في نوبة بكاء شديدة كأني عدت طفلا يوم كان أهلي يجبروني دخول الماء الذي أخافه بشدة، وبقيت على هذا الحال حتى جاوز الوقت الساعة التاسعة والنصف، عندها ربت أبي بيده على كتفي محاولا تهدئي، وحثي على التفكير بالأمر جديا للذهاب يوم غد، وغادر البيت حزينا على غير عادته وهو القوي الذي أعرف أنه لا ينكسر، يدمدم مع نفسه سأعود غدا أيضا.

لقد جاء الغد وزادت الحالة سوءاً إذ وعند إلحاحه عليّ بالنهوض في اليوم الثاني أيضا أصبت بنوبة قيئ وآلام في المعدة بالإضافة إلى البكاء والحزن الشديد استمرت حتى نهاية الوقت التقريبي لبداية الدوام، بقيا طوال وقتها أبي وزوجتي جالسين بمواجهتي تتملكهم الحيرة، وأخيرا بدلا من أن يلحا عليّ بالذهاب إلى الدوام نصحاني باستشارة أخصائي نفسي.

لقد حضر الشاب مع والده الذي استأذن بالمغادرة بعد دقائق عارفا بالحرج وضرورة الانفراد في مثل هكذا مواقف، وبدأ بعرض حالته ومشاعره ومعاناته في كره الوظيفة التي تبين في نهاية أمرها أنه واجه عدة صدمات متكررة في محيط عمله، كانت المرة الأولى يوم ذهب مع موظفين آخرين للدوام بعد انقضاء الأسبوع الثاني ما بعد التغيير، الذي وجد فيه أن قسما من أثاث الدائرة قد سرق، وفي تحوالة بين غرفها على ممر طويل، سمع مساومة بين فراش الدائرة العم(ك) وشخص غريب لم يره من قبل، عرض فيه الفراش أن يترك الأبواب مفتوحة بعد انتهاء الدوام ليدخل ذلك الغريب وجماعته لأخذ ما تبقى من الأثاث والموجودات لقاء مائتي ألف دينار، لقد سمع ما جرى لكنه لم يصدق، أو لم يرد أن يصدق في وقتها. وفي اليوم الثاني حضر وفي ذاكرته ذلك الحديث الباهت، أو المساومة الدنيئة، فوجد أن الاتفاق الناجم عنها قد نُفذ، ولم يبق شيء في الدائرة سوى ورق وبقايا معاملات متناثرة على أرضية مكاتب قبيحة.

يتذكر أنه قد ذهب على الفور إلى المدير العام، فوجده واقفا في غرفة مكتبه التي أفرغت تماما مثل الأخريات، يتطلع إلى الشارع العام المليء بالفوضى، ويتذكر الحوار الذي دار بينهما بالتفصيل:

أستاذ هل شاهدت ما جرى للدائرة؟

نعم شاهدت ألم ترني واقفا لا أعرف ما أعمل؟

نعم أراك، لكنني أعرف الشخص المعني عن الذي جرى، إنه الفراش (ك)؟

أعرف ذلك قال المدير العام، مؤكدا أن لا أحد يعملها غيره، ولا أحد يبقى بعد انصراف الموظفين غيره، هو يغلق الأبواب بمفاتيح عنده ويأتي قبلنا ليفتحها.

وماذا ستعمل أستاذ؟

لا شيء أعمله، أرجع أنت إلى غرفتك، أو اذهب إلى بيتكم أحسن، أي غير قادر على تحمل المشاكل، سنعتبرها سرقت بسبب الحرب مثل كل السرقات الأخرى.

هنا عاد الشاب إلى وعيه وتذكر كيف خرج من غرفة المدير العام ينتحب باكيا مثل امرأة فقدت عزيزا، متجها إلى بيته ماشيا وكيف كان الناس ينظرون إليه نظرة أطفال إلى شخص فقد عقله، حتى وصل بيته قريبا من نهاية النهار، وفي اليوم الثاني شعر أنه يكره العمل والدائرة والمدير العام والفراش والدنيا والبلد وكل شيء حتى نفسه، وأحس أنه غير قادر على الذهاب إليها ومواجهة أحد من المنتسبين.

لقد كانت ظروف حرب، فقدت السيطرة الإدارية خلالها، وأبعد أصحابها عن التعامل مع فقدان على وفق الاقتراب من المركزية، وإخلاء الساحة مؤقتا إلى الجندي الذي يحسم وحده الموقف على الأرض في ميدان الفوضى والاضطراب، حتى يمهّد تدريجيا للإدارة المدنية في أن تتولى شؤون البلاد، لكنها في العراق لم تكن هكذا، وكانت مختلفة مثل إختلاف أمزجة أهل البلاد وخصائصهم الشخصية، ومثل حروبهم السابقة التي يكونون فيها مجبرين على القتال بالقوة، أو مستقبلين لأطراف تتحارب على أرضهم وهم ليسوا طرفا فيها، مثل حربهم الأخيرة، التي لم يحسبوا في ترحيبهم حصولها إحتلال الأرض من المحررين، ولم يأخذوا بالاعتبار إدارة شؤونهم باستخدام القوة، ولم يفكروا قبل حدوثها أنهم سيدفعون ثمنا من أي نوع كان. فكانت جميعها ملابسات وإرهاصات تسببت في حصول حالة نفور منها ومن تبعاتها تعززت بتطورات المعركة التي كونت مشهدا بعد 2003/4/9 غير مألوف ترك فيه جميع الموظفين دوائرهم، ومقرات عملهم وتوجهوا إلى البيوت في حالة شد وتوتر، وكأنهم يشيّعون عزيزا إلى مثواه الأخير، وتسلس القليل منهم وآخرون إلى مقرات الوحدات العسكرية للحلفاء، عرضوا خدماتهم في حالة قلق ورغبة في الحصول على الأمان، وكأنهم طرف خاسر يريد كسب ود الطرف الرابع وإن كان لا يأمنه في الأصل، كما اتصل بعض ممن أتيحت لهم فرص الاتصال بالترجمين العراقيين، والعرب العاملين مع قوات الاحتلال ليحصلوا على فرصة تقديم أنفسهم داعمين ومؤيدين ونافعين مع مشاعر لا تخلو من قلق الترقب والانتظار، وكأنهم أدركوا طبيعة القادمين وأسلوبهم في توزيع مغامر أهل البلاد على بعض من أبنائها وحرمان الآخرين. ومن ثم فتح بعض اليسوريين بيوّهم لأغراض التعبير عن الترحيب، وعرض جهود المساهمة في رسم صورة العراق الجديد، بمساعي أقتناص الفرص أحيانا، والرغبة في التخلص من احتمالات الاتهام أحيانا أخرى، وكأنهم يعترفون بحق المحتل في الاحتلال، بل ويحيونه عملا يكبرونه في عقل المقابل لزيادة كم التحصيل.

كان المشهد مشوشا، ومرتبكا حتى مجيء الحاكم الأمريكي بعد أقل من أسبوعين من سقوط بغداد، ليعلن أن إدارته تخطط لإعادة تشغيل الخدمات الوزارية خلال أسبوع مع محاولة إضفاء صبغة دولية على الخدمات في الوزارات، حيث التوجه إلى تنسيب منسق أجنبي في كل وزارة، فكانت تبشير أخطاء ارتكبتها سلطة الاحتلال أهمها تأخير تفعيل الإدارة العراقية، ولو بشكل غير مقصود يتعلق على الأغلب بسير العمليات العسكرية كما ورد في أعلاه، وكذلك بالخشية من إثارة مشاكل لها عند الشروع بممارسة العمل الاعتيادي في الدوائر والمؤسسات، فكان تأخيرا، أو تماهلا في العودة إلى العمل لم تحسب تلك الإدارة، أنه عود قد أشعر العديد من الموظفين بعد التحاقهم، أنهم في وضع كمن دخل مكانا غريبا يثير النفور مثل قصة الشاب (ح) المذكورة وعشرات القصص الشبيهة.

إن وجود منسق أجنبي ومستشار، أو مجموعة مستشارين في بعض الوزارات بينها الأمنية والعسكرية أربك الإدارة وأضاف عوامل نفرة جديدة لأن الرؤية إليهم كانت متناقضة إذ وفي الوقت الذي نظر فيه الحلفاء إليهم وسيلة تنسيق ضرورية مع الإدارة المدنية للبلاد، تقتضيها ظروف الانتقال إلى الديمقراطية. وأداة نقل مناسبة للمعرفة والتجربة الأمريكية الاوربية المتطورة، إلى عراق يعد متخلفا في مجالها. نظرت فيه الإدارة العراقية القلقة والكثير من الموظفين على أنهم أداة تدخل لمحتل في شؤونهم، لا يعرفها مستشار أجنبي، تكون ثقافته ومعرفته مختلفة. ووسيلة تعويق لخطوات الإدارة الملائمة لظروف وخصوصيات البلاد. ونظر إليهم المشككون والواقفون بالضد من عملية التغيير في أيامها الأولى على إنهم:

مشروع هدم لما تبقى من العراق.

استبعاد واستعمار من نوع جديد.

فكان موضوعهم إجمالا مثيرا للنفرة، أو خسارة أكثر من النفع المأمول إذ لو تم حساب النفع منه ومقدار الخسارة نجد أن النفع فيه قليل، يمكن الإشارة إلى واقعه من تجربة وزارة الداخلية في هذا المجال لمعرفة الكاتب بتفاصيلها، والتي تعطي مؤشرات قوية تؤيد وجهة النظر الخاصة بقلّة النفع والاسهام في إحداث النفرة، إذ عندما نقلت السلطة إلى الحكومة المؤقتة في نهاية حزيران 2004 كان هناك أكثر من مستشار في الوزارة، يصل أحيانا إلى مستوى بعض المديریات، مهامهم أو من بعض مهامهم تقديم مقترحات لهياكل تنظيمية لدوائرها، تقارب التنظيمات الأمريكية، وهي بطبيعة الحال متطورة، محسوبة جيدا على البيئة الاجتماعية الأمريكية والاستجابة البشرية الأمريكية أيضا، وهي كذلك إقتصادية، لكن الذي حصل هو أن التعامل معها قد اختلف من وزير إلى آخر لأربعة وزراء وأربعة طواقم وزراء، من مرحلة مجلس الحكم حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

إذ في الوقت الذي اهتم بها الوزير الأول على أساس الحاجة الملحة في ظروف إعادة تشكيل الوزارة وعدم الوضوح في جوانب العمل والتشكيل، وجد فيها الوزير الثاني فرصة للانفتاح على الخبرة الأجنبية، وحاول جادا مع طاقمه المتناسق مع توجهاته تطبيق الملائم منها، والاستماع إلى ما يقدم في مجالها. في حين حاول الوزير الثالث الاستماع والاستفادة من جانبه شخصا، لكن طاقمه بأصوله العسكرية الممتدة إلى خبرة سابقة، لم يكن منسجما ومسألة المشورة، عراقية كانت أم أجنبية، لذا توجه وبتأثير طاقمه هذا إلى إعادة النظر ببعض التنظيمات والسياقات، والابتعاد عنها عمليا، مع الإبقاء على وجودها نظريا بتجاهات أربكت وأزعجت وربما أخلت بواقع الادارة والاداء. بينما اختلف مع طبيعتها الوزير الرابع، تبع لواقع التجربة الأمنية التي تتطور سلبا، وغير في العديد من معالم التنظيم وتسمياته المتفق عليها سابقا، تأسيسا إلى نظريته المؤجلة للخبرة والمشورة الأجنبية، التي ابتعد عنها وطاقمه القريب منه بالتدريج، لتبقى في زمنه المشورة، مجرد وجود، يحاول أن يقدم شيئا، دون أن يسمعه في أحسن الأحوال، فإزداد الحال سوءاً. وبالنتيجة أصبح التنظيم الذي اقترحه، أو أرسى قواعده المستشار الأجنبي، خليطا غير متجانس بين التجربة العراقية غير المتقدمة، والخبرة الأمريكية المتطورة، عندها بات النفع المتحصل من الاستشارة في هذا الجانب، يقل عن الضرر الذي نتج عنها، على الرغم من أن عموم المستشارين كان سلوكهم في الأغلب حياديا، أقرب إلى المنطق العلمي في تقديم الاستشارة، دون التدخل في مسألة التنفيذ من عدمه، كما إنهم لا يقتربون من تفاصيل إدارة الوزارة والمؤسسة ولا يحاولون التقرب أيضا من النقاط التي يمكن أن تفسر على أنها تدخل في شأن الوزارة.

ومع ذلك فإن وجودهم، أو فرض وجودهم في البداية بصيغة الأمر، أو القرار، إذا ما وضع مع ثقافة العداء للأجنبي والنفرة منه، التي عززها الحكام السابقون في العقلية الإدارية العراقية، تسببت في أن يكون هذا الوجود في واقع الأمر غير مرحب به من عدد من الوزراء، وإن لم يعلنوا عنه، وكذلك الحال بالنسبة إلى عموم الموظفين وإن لم يفصحوا عنه، لأن غالبيتهم يرى، أو يعتقد أن الخبرة الوظيفية العراقية في مجال الإدارة لم تكن قليلة، أو معدومة وإن ما لديهم منها يكفي لإدارة شؤون مؤسساتهم دون الحاجة إلى وجود الأجنبي، الذي قد يشعر البعض اتجاهه بالدونية ولو دون قصد، لذا تسبب عدم الترحيب هذا والشعور المذكور بازدياد نسبة النفور في داخل النفوس المتعبة، ومن ثم قلة المنفعة.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن العديد من المستشارين الأجانب، لا يمتلكون معرفة جيدة بالشخصية العراقية وبالمعايير القيمية السائدة، فوقع مشورة أعطيت بسبب تشويه في التقدير وعدم دقة في المعلومات، أو حتى تضليل من موظفين يعملون قريبا منهم ومترجمين عراقيين يعملون معهم، فكانت النتيجة قليلا من النفع، وكثيرا من الخسارة النفسية، التي أزدادت سعتها تدريجيا، بدعم من دعاية مضادة أخذت من موضوع المستشارين معطيات لنشاطها المضاد، وصاغت على أساسها العديد من القصص والأقوال التي تصب في تقليل النفع وزيادة الخسارة وتوسيع هامش النفور.

إن حالة النفور التي أصابت العملية الإدارية ومنتسبيها من الموظفين، لا تتعلق فقط بالابتعاد عن الدائرة الذي حصل فجأة وتناقض الأفكار حول الصحيح والخطأ في التعامل، ومنظر العسكر الأجنبي يجوبون الشوارع، ويتجولون داخل الدوائر والمؤسسات، بل وبحصول بعض الحوادث التي لم يعتد عليها العراقيون، ولم يستطع عقلهم إستيعابها منطقيا. مثل حادثة قيام السيد الزبيدي بتنصيب نفسه محافظا لبغداد في تلك المرحلة الزمنية أي مع غارنر، وقيامه بتعيين أحد زملائه اثبا له، وقيامهم سوية بجعل فندق الشيراتون مقرا لهم، معلنين أنهم يعملون لإعادة الخدمات.

إن هذه الحادثة وعدم اتخاذ الادارة المدنية الأمريكية إجراءات عقابية رادعة بالصد من السيدين المذكورين، والاكتفاء من جانبها بظهور مسؤول عنها في وسائل الاعلام معلنا في حينها، أنهم لا يعترفون بالشخصين المذكورين لأنهم غير منتخبين من الشعب، حتى تأكلت سلطتهما سريعا، وغادرا البلاد بعد فترة من عملية التنصيب الذاتي المذكورة في أعلاه مثقلين بعدد من الاتهامات. حادثة ومثيلات لها تسببت في زيادة كم النفور الموجودة، بعد أن فكر الناس في حينها وتساءلوا:

كيف يمكن أن يحصل هذا مع قوة الأمريكان التي تصوروها لا تقهر؟

كيف يسمح الأمريكان بحصوله، وهم الأقوى في ساحة قتال هم فيها المسيطرون؟

هل يعقل في ظل كل هذه القوة، أن يبرز شخصان عاديان، حضرا في الأصل مع قواتهم أي الأمريكية المتوجهة لاحتلال البلاد، ويسلكان هذا السلوك غير المنطقي ويدخلان في نقاشات وحوارات وجدل وتبادل اتهامات، بعمليات أستحواذ على ملايين الدولارات مع قوى سياسية، كانا في أحد الأيام جزءاً منها؟

لكن هذه الأسئلة التي لم تجد إجابة مقنعة، تسببت مع غيرها من حوادث ومعالج سلوك خطأ في التعامل مع الواقع إداريا وعسكريا واجتماعيا من توسيع حالة النفور الحاصل، وأضررت بالعملية الإدارية، وكذلك بمستوى الأداء والانجاز.

التفكك الوظيفي

واقع حال، يتأسس في بعض جوانبه على النفور، وفي جوانبه الأخرى على ظروف إنفعال أحاطت بالمجتمع والعملية الادارية، فكونت في موضوع الإدارة تفككا، يقصد به ضعف روح الجماعة داخل المؤسسة الادارية، وارتباك العلاقات العامة، فيما بين أفرادها، وتدني فرص تحقيق أهدافها، ودافعية الاستمرار في عضويتها. وهو نوع من التفكك، مؤشرات في السنوات الثماني الماضية من الزمن الجديد كثيرة وآثاره على السلوك الإداري متعددة، بينها على سبيل المثال:

1. التوجه إلى الفردية الذاتية

كان السعي واضحا داخل المؤسسة والدائرة، لأن يكون الواحد من منتسبيها خارج توليفة مشاعرها الجماعية، أو ما يمكن تسميته بفقدان روح الجماعة، إذ يصعب على سبيل المثال خلال تبادل الحديث مع أحد الموظفين، في هذه المرحلة الزمنية أن تسمع منه كلمة نحن، وإن سمعتها منه عرضا، تجده واضعا نفسه في مقدمة من يقصدهم بالنحن، هذا وإن قلة سمعها، أو تداولها دفعت إلى اختفائها مفردة حل محلها لفظ الأنا، في التداول والتعامل.

كما غابت في مجالها معالم التنسيق المطلوبة بين الأعضاء لما يتعلق بتحقيق الأهداف العامة، بعد أن سعى كل واحد لتحقيقها بطريقته الخاصة، وما يضمن تحقيق أهدافه الشخصية ضمنا، وهذا مع الخلل الذي تكوّن في خصائص الاعتزاز والفخر بالانتماء إلى الجماعة "الدائرة" تسبب في حصول قدر من التفكك غير قليل في وحدة الجماعة، ومعها لوحظ بروز تسابق محموم للاستهلاك بمستوى قتل، أو ألغى اتجاهات المساعدة والإعانة بين الموظفين، كما كان حاصلا في السابق، فتضخمت الفردية بين العموم إلى مستوى لا يلتقي الموظف مع زميله الآخر في وحدة عمل جماعي إلا ما ندر، فكانت هذه وقائع وإعاقات أشرت تفككا وظيفيا ملموسا وتأثيرا ملموسا في الأداء في كل المجالات وصفه أحد كتاب جريدة الصباح في عددها الصادر بتاريخ 2011/1/15 إثر خسارة المنتخب العراقي في بطولة آسيا أمام المنتخب الإيراني عندما كتب قائلا (لا يستغربن أحد مما يجري مع لاعبي منتخبنا الوطني في الدوحة، أقصد هذه المشاكل الداخلية التي تحيط بهم وتجعل منهم "أبطالا" لا في التلاعب بالخصوم وهم قادرون على ذلك، إنما في نشر غسيلنا الوسخ عبر الإعلام لدرجة أن وجوهنا أحمرت خجلا من فوضى التراشق الكلامي خلال الأيام الماضية. فجأة، وبعد مباراة لم يوقفوا فيها، انتابت البعض حمى تصريحات لا تتقدم إلا الخصوم: باسم عباس يفتي بمستوى المدرب فيقول إنه غير مؤهل لقيادة المنتخب، كرار جاسم ينفجر فيقول نحن باقون وهو زائل، ناظم شاكر يختار التوقيت الخطأ فيعذر عن مهمته كمساعد لـ"سيدكا" ثم يظهر في هذه القناة وتلك ليوصل رسالة ملخصها: لو آتي لو هو ! حين رأيت هذه الفضائح تذكرت فوضانا التي نعيش فيها وبراعتنا في فضح بعضنا الآخر في السياسة وغيرها. ثم إنني استدركت باحثا عن علة هذه الخصيصة، أقصد الميل إلى الفوضوية وغياب روح الجماعة. وإذا وصلت إلى هذا المفصل تذكرت أن اللاعبين والساسة والمثقفين والشعراء وباعة (البلي) وربات البيوت ليسوا سوى نتاج ثقافة اجتماعية واحدة. أجل هم أبناء منظومة القيم نفسها التي نبهنا إليها علي الوردي، أعني المنظومة المتمركزة حول "الأنا" الأعرابية المتضخمة. العراقي، أيها السادة، هو هذا الذي ترونه أمامكم يلهث وهو يجادل، وليس مهما أن كان على حق أم باطل. المهم أن يختلف ويسقط الآخرين بلسانه الباشط بمجرد شعوره انه مغبون، وخارج الحقل. أعرف مثقفا عراقيا "كبيرا" كان جاء بعد سقوط النظام السابق بأيام مملوءا بنفسه بالحصول على منصب رفيع. صفق للأمريكان وراهن عليهم. لكنه، وبمجرد إشعاره بـ"عدم أهميته" غادر بغداد إلى غير رجعة وصار بوقا من نحاس ضد كل شيء في العراق الجديد. المئات بل الآلاف منا يشبهون هذا الرجل وينطلقون في موقفهم من الآخرين تبعا لـ"تقدير" الآخرين لمواهبه. لا على من "نوع" هذا الأنموذج إن كان لاعبا أو سياسيا أو شاعرا. الحق أن أمثال هؤلاء يتصرفون وفق شعار نعرفه جيدا: لو ألعب لو أخرج الملعب. والدليل

هو فضائح بعض لاعبي العراق في الدوحة ممن لم يقدر المدرب مواهبهم حق قدرها. لكل هؤلاء أقول: لقد فضحتهمونا والله وجعلتمونا " سافلة بملك اليسوه والما يسوه .. " ولعنة الله على فوز نخسر فيه صورتنا كما جرى ويجري).

2. الشعور بالابتئاس

مشاعر، تعد من بين أهم مؤشرات التفكك، يمكن في مجالها الإشارة إلى إنها بين الموظفين في الثماني سنوات خاصة الوسطى منها، كانت بأعلى المستويات، بعد أن واجه الموظف إحباطا في مستقبل يتهدد بالفقدان، وفي حاضر وظيفي بقي على كف عفريت، فرييس الدائرة من الطائفة الأخرى يشكل تهديدا، واجتهاداته في منح الترقية للقريين من أبناء الطائفة، وحجبها عن البعيدين من الأخرى نوعا من التهديد، ورغبته الخاصة في توسيع الدائرة لتستوعب أبناء الطائفة هو أيضا نوعا آخر من التهديد، أو تقليصها لإقصاء أبناء الطائفة الأخرى ليكون هو الآخر تهديدا، كثرت مصادره وبكثرتها شعر العموم باليأس والابتئاس وزاد العزل النفسي بين الموظفين الجالسين في غرفة واحدة بمستويات أكبر، فنأى الموظف عن المشاركة وأبتعد عن تقديم الاقتراح. وبقي كما يقال في المجتمع العراقي، لا يحرك ساكنا ولا يسكن متحركا، وبقيت الكثير من مشاكله دون حل والكثير من أهدافه دونما تحقيق، فأدت إلى انحرافه باتجاه التفكك أكثر من تقربه نحو التفاعل والانسجام.

3. الانحراف المهني الوظيفي

انحراف، أو تحول في مشاعر انتساب الموظف إلى دائرته باتجاهات متعددة إلى خارجها، كانت وستبقى لا علاقة لها بعمله وعيشه واستمرار بقائه في الحياة، محاولا تقويتها على حساب دائرته المفروض دعم وجودها، مثل الطائفة التي توجه البعض إلى توسيع تأثيرها.

والمليشيا التي رغب البعض بتقوية قدراتها.

والعصابة التي أراد البعض توسيع وجودها.

وفي أثناء جريه هذا شعر الموظف لأول مرة أنه سني، أو شيعي وأنه بعيد عن مديره غير المسلم، وشعر الموظف الشيعي لأول مرة أنه غير متفق في الرأي مع مديره السني والعكس حاصل أيضا، وتذكر الجميع لأول مرة أيضا، أن في النظام الديمقراطي مجالا للكردي، ففتشوا عنه على سبيل المجاملة وتوازن التهدة بين الأطراف المنفعلة، فلم يجدوه إلا في بعض المراكز العليا التي حتمت المحاصصة وجوده فيها، ووجدوا في تفتيشهم المستمر عنه وأمر أخرى أنهم في وهم يثير الغضب والانفعال وإنهم منقسمون: بعضهم مع أهل هذا الزمان دون نقاش، وبعضهم الآخر بالضد من خطواته دون جدال، فابتعدوا بانقسامهم جميعا عن مركز الدائرة المهني مؤسسين نوعا من التفكك.

كل ذلك جرى على حساب الدائرة والمؤسسة التي لم يعد أحد يلتزم بضوابطها، أو يدين بالولاء إلى واقعها، إلا القليل من المهنيين والاختصاصيين الذين يتساقطون يوما بعد آخر في حرب تدافع وضع مستقبلهم الوظيفي من بين أهدافها، كل هذا مع توفر ولو قليل من فرص الكسب خارج الدائرة أوجد تناقضا في اتجاهات الأعضاء وتوجهاتهم، نحو الدائرة، زاد من شخ التفكك الموجود. إن هذا الانحراف أضعف الإدارة، حتى أصبحت غير قادرة على إجتذاب موظفيها، لأن يبقوا أعضاء فاعلين فيها، يحسون بالانتماء إليها، ويعتزون بالبقاء في صفوفها، وغير قادرة أيضا على تقديم ما يعين موظفيها، كما كان في الزمن السابق عدد من مؤسسات الدولة ودوائرها يسعى إلى تقديم بعض التسهيلات في السكن وتوزيع الأراضي والحصول على القروض بشكل مباشر منها، أو عن طريق جمعيات تُنشئها الدولة، أو تلك المؤسسات، وهي تسهيلات توقفت بعد الاحتلال مباشرة حتى حلول عام 2009 التي بدأت بوادر منها للظهور ثانية بشكل محدود بينها قروض من المصارف.

إنها أسباب قطع تعود في الغالب إلى اضطراب الإدارة وغياب مساعي إعادة تأهيل الدوائر والمؤسسات، والأهم من هذا وذاك إن القائمين الجدد على الإدارة العامة للدولة، والمجتمع خاصة المفصولين منها في السابق والبعيدين عنها لفترة زمنية طويلة لم يكونوا

متحمسين، أو مدركين لضرورة تأمين عوامل الدعم والتجانس الإداري للدوائر والموظفين لأسباب معظمها نفسية تتعلق بأفكار تكونت لديهم، أو مشاعر حرمان علقت في ذواتهم جعلتهم يقفون بالصد من أية مشاريع من هذا القبيل، أو يسعون على حرفها باتجاه ضيق يهم بعضهم والقريبين منهم كما حصل إبان أول حكومة "المؤقتة" التي وزعت فيها جرارات زراعية بنفس ضوابط منح الهدايا إبان حكم صدام، ووزعت أراضي سكنية على درجات وظيفية محددة من منتسبي مجلس الوزراء، وما بعد تلك الحكومة، حيث وزعت شققاً سكنية داخل المنطقة الخضراء بطريقة ضمنت حصول ملاحظ في دائرة معينة على شقة، دون حصول مديرها العام.

إن الأمر لم يتوقف عند هذه الحدود إذ فقدت دوائر ومؤسسات كانت لموظفيها بيوت مثل النفط والسكك الحديدية، بيوتها عن طريق التجاوز والاستحواذ، الذي عجزت الحكومات المتعاقبة من حل مشكلته، كما حصل في نفط الجنوب بالبصرة وبطريقة أوحث بضعف سلطة الحكومة المحلية، وعجز الدائرة في أن تقدم ما يحول دون حصول التفكك بين جدرانها ونفوس موظفيها. إنه فقدان للدعم والاسناد تجاوزت آثاره إضعاف القدرة على العطاء، إلى تدني مستويات القدرة على الإصلاح، والتخلص من المسبيين والفاسدين. وكذلك على تكوين الاتصال والتواصل اللازم للحيلولة دون حصول التفكك كما هو مطلوب.

4. التعمية وعدم الوضوح

إن الأداء العام للمؤسسات الدولة والمجتمع "الإدارة العامة" يوشر بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، وجود نوع من التعمية وعدم الوضوح، أي غياب التخطيط لأغراض المستقبل، وكأن الجميع بحالة تيه فيه التكهن بما سيحصل غداً، أمر غير ممكن. والتخطيط لبضع سنين في المستقبل القريب، غير وارد "مع استثناءات بسيطة". وهذا دفع بطبيعة الحال إلى التخطيط الذي أحس في محيطه المدراء والموظفون: أنهم غير قادرين على تأدية المهام المطلوبة كما يجب.

إن عملية اتخاذ القرار لا تجري بالسياقات الاعتيادية المعروفة كما هو مطلوب.

إن الغد غير مضمون كما هو مأمول.

إن الخطط التي تنظم جهد الحاضر وتحسب المستقبل قليلة أحياناً غير واضحة وأحياناً أخرى لا تجد من يفكر في تنفيذها كما هو دارج ومعروف.

فأصبحت بعض الدوائر والمؤسسات بداء التعمية والغموض، الذي لا يعرف ولا يريد أن يعرف المنتسبون إليه، عن أهداف دوائرهم سوى موقفها من بقائهم ورواتبهم، وهذا أدى إلى الابتعاد عن مركز الدائرة باتجاهات مختلفة، وسبب نوعاً من التفكك بدرجة ليست قليلة.

مستويات التفكك

إن التفكك الذي يقاس بمدى ما تفقده الإدارة، أو تتخلى عنه من تلك الوظائف والأهداف المذكورة في أعلاه، يمكن أن يكون متعدد الدرجات على وفق سلم يبدو عليه التفكك شديداً، أو بسيطاً تبعاً لذلك التخلي والفقدان، الذي بدأت أولى معالمه المؤثرة تتضح مع بداية الحرب الأخيرة يوم زادت خلالها أجهزة الدولة من إجراءات التعبئة المنفصلة لأغراض التهيئة التي بدأتها هذه المرة بفترة قليلة قبل حدوثها، وبطريقة كأنها لم تكن واثقة من حصولها أي الحرب أو امتداد معاركها إلى العاصمة بغداد، بأسلوب الاجتياح الشامل لأغراض التغيير، وهي إجراءات أوجدت قلقاً وزادت من القلق الموجود بين العسكريين والموظفين المدنيين، وكأنهم كانوا يدركون نتائجها بطريقة تختلف عن تلك التي تدرك فيها الحكومة طبيعتها، وبسبب هذا القلق وتوجهات الحرب النفسية الشديدة، انقسم المجتمع نفسياً، بين رعية منهكة لا حول لها، وبين حاكم لا مجال له في بسط القوة وإدامة التواصل والاتصال، فابتعد الجميع عن مركزه، بمسافة كانت للإدارة بمؤسساتها وموظفيها الحصاة الأكبر في الابتعاد، وهي مسافة كانت كافية لإشعارها بالانفصال عن

جسم الدولة، وهي التي تعودت لأكثر من ثلاثين سنة أن تكون جزءاً من هيكلية السلطة، التي يقترب فيها الرئيس نفسها من كل مفاصلها، بمقدار يكون فيه مؤثراً، يفرض الأقتراب المتواصل قسراً، بطريقة الحث والاتصال، فكانت الضربة الأولى لوحدة الإدارة المبنية على القوة وبدرجة أشعرت منتسبيها أن القاعدة التي تركز عليها في العمل، والأرض التي تقف عليها من أجل الاستمرار في العمل، قد اهتزت واقتربت من حالة التفكك، المقلقة. شعورٌ أخذت شدته تزداد بشكل مضطرد، كلما تم الإقتراب من يوم التغيير، فزادها ضعفاً على ضعفها الموجود أصلاً.

إن القبضة الحديدية التي كانت تمتلكها السلطة، فقدت قدرتها تدريجياً وبعد تنازلي، حتى شلت حركتها قبل حصول الحرب والتغيير، إلا من تبليغات تُعبر بين مفاصلها بطريقة بدائية وخفراء في بعض الدوائر المهمة، يحاولون الابتعاد جهد الإمكان عن مكامن الخطر التي تحيط بهم من كل الجهات، وقد أدركوا أن نهاية السلطة أصبحت وشيكة.

مشاعرٌ أحسها العراقيون سريعاً بفطرتهم المعروفة في الاقتراب والابتعاد عن مركزها، وفي خضم هذا الاحساس، تيقنوا إن وجهة الحرب هذه المرة بغداد، غايتها الفعلية تغيير النظام. وتناجىها البيئة نهاية سلطة الضبط القسرية. عندها بدأ التسرب من الدائرة والمدرسة والجامعة والمؤسسة، حتى وصل سبيله قبل أيام من سقوط بغداد إلى:

العسكريين. الذين تركوا مواضع قتالهم، إلا القلة من وحدات الحرس الجمهوري والحرس الخاص. الشرطة. ومن ثم رجال الأمن، كآخر سلطة عرفت بقدراتها العالية على الضبط والسيطرة. فسلخوا جميعاً في تسريحهم، طرقتهم عبر الجمهور الذي وضع نفسه على تل الفرجة، وكأنه من قوم غير قوم السلطة التي حكمت العراق، وأدواتها التي تجمعت حركتها تماماً يوم 2003/4/9، وكأنها تلملم أذيالها إبتعاداً عن العراق.

إن ما جرى من فوضى التسرب، أنبأ بمزيد من التفكك، استمرت وقائعه حتى نهاية الشهر الرابع وقليل من الشهر الخامس من العام المذكور، يوم استفاق الناس من حالتهم، وتوجه بعضهم إلى دائرته، فوجد من عثر عليها غير مدمرة، أنها أشبه بمقهى عتيقة، يتجمع فيها المنتسبون، يتأملون الخطوة الثانية ويحسون الكيفية التي سيحصلون فيها على رواتبهم، وبداخل العديد منهم إحساس بالغرابة في المكان الذي عملوا فيه لعديد سنيناً عديدة، وغيرهم بقي منتظراً حتى أدرك الضياع، عندما سمع أن وزارته قد حُلّت بقرار من سلطة الاحتلال، ولم يبق له من بد سوى التسكع، ولعن اليوم الذي ولد فيه واليوم الذي عاش فيه مع دولة سقطت دون عناء، واليوم الذي انتظره فرجاً على يد الأمريكان.

عندها فاق الغالبية من صدمة التغيير ووقفوا في صف طويل يتربعون معاً حالة التفكك، وما سيحصل في الخطوة اللاحقة من أمر البلاد. ووقوفٌ كان هو التفكك بحذاته والضياع. حتى مجيء برمر الذي لم تكن أيامه لما يتعلق بموضوع الإدارة العامة، أحسن من الذي سبقه بعد تبديل سريع لا يتعلق بالنجاح في جوانب الإدارة، أو الفشل فيها، لأن الذي مسك أولاً لم يتجاوز فترة التجريب التي يثبت من خلالها أنه فشل بالفعل، ليستحق التبديل السريع، وإنما بسبب طبيعة الصراع التقليدي في الإدارة الأمريكية بين الخارجية والدفاع، وربما بسبب التحسب لاحتمالات فتح الساحة العراقية لمقاتلة الارهاب، والسفير برمر أختصاص في مجاله. هذا وأي كان السبب فقد نجي جاي غارنر العسكري التقليدي، لصالح بول برمر الدبلوماسي العتيق، وبقي الموقف على حاله لعموم العراقيين، فيه الترقب والأنتظار على أعلى المستويات، وفيه الإدارة تتفكك كذلك على كافة المستويات.

ولم تكن أيام برمر أحسن حالاً من أيام مجلس الحكم، الذي أمر هو بتشكيله في 22 تموز 2003 كهيئة إدارية ضمن سلطة الائتلاف الموحدة برئاسته، من خمسة وعشرين عضواً، ومنحه بعض الصلاحيات لإدارة شؤون البلاد، وإبقاء بعض الصلاحيات إلى سلطته حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة، علماً إن صلاحيات هذا المجلس قد امتدت منذ تشكيله في 22 تموز حتى 1 تموز 2004 موعد حله ومجيء حكومة عراقية مؤقتة (حكومة علاوي)، وهو مجلس مثلت فيه أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة كانت في السابق معارضة لنظام حكم صدام حسين.

إنها صيغة حكم لفترة محددة تم بعدها الانتقال إلى صيغة أخرى لمرحلة كانت فيها العملية السياسية متقدمة، لأن المجلس قد شكل بطريقة لا يمكنه فيها إدارة البلاد إدارة فاعلة، ولم يمتلك صلاحيات التدخل في الشؤون التي يمكن أن تعدل، أو توقف حالة التفكك، وأسلوب تعامله في تقسيم الوظائف والمسؤوليات على أساس الحصة الطائفية والقومية، عززت مشاعر الفرقة والانفصال وأضعفت الإدارة في أن تقوم بمهامها، فأرسي دون أن يعلم أعضائه أنهم قد عززوا معالم التفكك الحاصلة وأعطوها بعدا خطيرا، سحب الإدارة إلى كثير من الأخطاء، وزاد من درجة تصدعها في المراحل التي أعقبت وجوده شكلا من أشكال الإدارة الملائمة لحصول تفكك لم يتم التخلص من آثاره حتى نهاية السنوات الثماني.

الإغتراب الوظيفي

أشعر وكأنني في دائرتي وحيد، بعيد عن زملائي وإن تواجدت بينهم، لا علاقة لي مثلما كانت حميمة بمن يجلس حولي، أو قريباً مني من الموظفين، أرفضهم غرباء وأحس أنهم كذلك يرفضوني غريب، لا أفهم ما يريدون عندما يتركون العمل ويدخلون في خلاف يطول ساعات عن طريقة الموضوع، وهم لا يفهموني عندما لا أشارك معهم في الخلاف، أسأل نفسي وأنا أجلس بجانب أحدهم أين ذاك الاندماج الذي كان موجوداً؟، ولماذا حل بديلاً عنه هذا الشعور بالعزلة والتجرد؟.

وأين ذاك الدفء العاطفي الذي كان سائداً، والتواصل الاجتماعي الذي كان موجوداً، ولماذا ساد بدلاً عنه هذا الفتور والتباعد؟ مهما أجبت مع نفسي عن هذه الأسئلة وغيرها التي تراودني، أو تقتحم تفكيري متكررة طوال ساعات الدوام حد الازعاج، لم أجد جواباً ولا أرى قيمة لعملية ومستقبلي ودولتي، ووحدتي بين جدران مكنتي، لأنني أسير وحدي في طريق، وباقي الموظفين في طريق آخر يسرون، ولأنني لا أستطيع أن أسأل واحداً منهم كيف يفكرون، ولماذا هكذا يختلفون وإلى أين هم يسرون، وبالنتيجة أسلمت أمري لمشاعري هذه وقررت أن أبقى هكذا طوال عملي لوحدي أسير.

كانت هذه مشاعر موظف كيرلائي يبلغ من العمر أربعين عاماً، ومن التحصيل شهادة البكالوريوس في الإدارة، ألتقيته صدفة في بيت صديق صيف عام 2004 عبر عنها مداخلة منه في وقت كان فيه المجالسون يتكلمون عن هموم السياسة والعمل ومستقبل البلاد، متفائل بعضهم وآخرون متشائمون.

مداخلة، وصفت بطبيعتها ذلك الإغتراب الحاصل في الإدارة، لكنه إغتراب لا يتطابق تماماً مع الإغتراب عند هيجل، الذي عده فلسفياً انفصال الإنسان عن ذاته وأفعاله وعن الآخرين، انفصالاً تصبح معه كل الأشياء غريبة عنه، لأنه وإن حصل لهذا الموظف وآخرين مثله نوع من الإغتراب في العمل لغالبية السنوات الثماني، بقي عديد منهم مالكين ذواتهم، لم تضع منهم مع ما ضاع من أصول البلاد، لذا يمكن أن يكون إغتراب أقترب في القصد من ماركس الذي يرى في حصوله، اكتمالاً لأربعة أشياء تتعلق بالعامل الذي يغترب عن عمله وعن ناتج عمله وعن نفسه وعن الآخرين. لأنه في موضوع الإدارة التي نحن بصدد إغتراب ابتعد فيه الموظف عن وظيفته، ولم يعر اهتماماً لناتج عمله الذي قل كثيراً، ولم يتفاعل مع زملائه الموظفين في محيط دائرته، بعد أن أصبح العمل فيها يهدد ذاته، بمعركة غير مضمونة النتائج، فالطريق من منطقة العامرية في بغداد الكرخ مثلاً إلى دائرة موظف في مصرف الرافدين فرع الأعظمية بالرصافة خلال الأعوام الممتدة بين 2005 . 2008 يتطلب أن يبذل جهوداً جبارة في اجتيازها حتى الوصول، تبدأ خطواتها الأولى بالخروج من البيت الذي قد يكون مراقباً من مسلحين مناوئين للحكومة، لا يريدون انتظامه في الدوام، وفي حالة خروجه من الجهة الأخرى للبيت غير المراقبة، عليه أن يجد سيارة تنقله إلى منطقة ثانية، لأن الخروج بسيارته يجلب الانتباه، وعند السير بالسيارة العامة، عليه أن يتهيأ للإجابة على أسئلة متواترة لنقاط السيطرة التي تُقيمها المليشيات في الطريق، خاصة لما يتعلق منها بالاسم الذي يفصح انتماءه الطائفي، على العكس من الانتماء الفعلي لأفراد السيطرة الذي لا يكون معروفاً من قبله بدقة في بعض الأحيان، مما قد يتسبب في مقتله، وإذا ما توافقت الانتماء، أو ادعائه مع القائمين عليها "السيطرة"، وسار حتى الطريق المفتوح من الكرخ إلى الرصافة، قد يجد الجسور مغلقة، فيتأخر عن الدوام، أو يعود أدراجه في مغامرة أخرى لا تقل مخاطرها عن الأولى، فتوصله إلى البيت منهكاً من الناحيتين النفسية والبدنية، فلا يخرج منه حتى اليوم الثاني إلا لظرف طارئ.

إنه تهديد شبه يومي، وتهديد من هذا النوع وعيش تحت التهديد والخطر المستمر، يثير الاشتزاز من الوظيفة، ويبعد الموظف عنها تدريجياً باتجاه الإغتراب.

ونائج العمل كشكل للاغتراب وضعه ماركس، موجود أيضاً، إذ لا علاقة للموظف كثيراً بنتائج عمله، لأن بعض من الموظفين يحسون أنهم ليسوا جزءاً من هذه الدولة ومجتمعها، وإنهم مفصولين عن وجودها، ومن ثم لا تعنيهم زيادة، أو قلة الإنتاج، ما يهم البعض منهم عد الأيام للوصول إلى نهاية الشهر، وما يهم البعض الآخر كيف يمكن أن يكونوا عائقاً أمام الإنتاج، لإفشال الحكومة التي يريدون إفشالها ويسعون.

والموظف الأحسن حظاً من ذاك المذكور، يقطع يومياً من وقته بما يزيد عن ساعة ذهاب وسط التهديد والأخطار ومثلها في العودة، وأكثر من ست ساعات يكون فيها داخل دائرته مطوقاً فيها بمعالم التهديد من عصابة تقتحم المصرف بلباس الشرطة ورجال الأمن، أو من سيارة مفخخة لإرهابي وضع من بين أهدافه تدمير الدائرة الحكومية على رؤوس موظفيها، أو بقنبلة هاون يطلقها مسلحون، أو مليشيا اختلفت مع الحكومة وسلطة الاحتلال، سيكون هذا الموظف وغيره من الموظفين مضطرباً كل الوقت كارها نفسه، شاعراً بالانفصال عن محيط دائرته وعن إنتاجها ودورها في البناء مقرباً من حالة الاغتراب.

إن الموظف لا يعيش وحده في الدائرة والمؤسسة، فهناك مثلاً المدير الذي قد يختلف معه في الرؤية وفي التفسير، اختلاف يثير الشك والريبة، وهناك موظفون أصبحوا بين ليلة وضحاها بعيدين عن فهمه للحياة وعن أفكاره، ومعتقداته بمسافة تشعره بالتهديد، كما حصل للسيد صلاح الموظف في مصرف الرافدين الذي دخل نقاشاً مع زميله محمود في شباط 2005 عن شرب الخمر ومسألة التحريم في مجاله والذنب الذي يرتكبه من شربه، ومن حضر جلسته، وقد زاد النقاش حدةً إلى مستوى حلل السيد محمود دم الشارب وماله الذي أرعب صلاح في كرسيه ودفعه إلى أن يستأذن مديره بالخروج لوعكة أدهاها صحية، لأنه وكما قال لاحقاً لم يتمكن أن أنظر بوجه محمود الذي شعرت أنه مستعد أن يجعلني قرباناً لأفكاره المتطرفة، ولم أستطع أن أهضم الموقف الغريب والتغير الشديد لصاحبي الذي كنت وإياه نشرب الخمر سوياً في بيته، قبل الاحتلال، مؤكداً قوله:

لقد اتسعت مخاوفي حتى شملت سائق السيارة الذي يقلني في خط النقل الخاص بالموظفين، والشرطي الذي يفتشنا في الطريق وصاحب المحل الذي أقصده لشراء حاجاتي والجار الذي اكتشف فجأة أنه من غير ملتي، وأمور أخرى وضعتني وغيري في دوامة العتب والاحتجاج والعدوان على الآخرين، ومن ثم الابتعاد عنهم والشعور بالاغتراب.

إن اغتراب الموظف العراقي، وإن أقترب في القصد من ماركس، فإنه اغتراب من نوع خاص فيه تعصب لطرف دون آخر، وفيه اضطراب سياسي دفع جمهور الموظفين إلى أن يتجهوا إلى عشرات الاتجاهات الوهمية والوصولية التي أصبحت نهجاً في التفكير، والمجاعة التي زادت شدتها في العقل بعد أن كانت موجودة فيه بدرجات مقبولة، وفي مجاله أصبح العديد من الموظفين لا يحسون بفعاليتهم ولا بأهميتهم ولا بوزنهم في الحياة، وعلى العكس من هذا يشعرون فقط بانعدام تأثيرهم على المواقف الاجتماعية التي يتواجدون فيها، والافتقار إلى موجه للسلوك، وغموض أنساق القيم التي يخضعون لتأثيرها، ويشعرون كذلك أنهم لا يحققون ذواتهم، ولا يحسون بالسعادة، ويتجهون تبعاً لذلك إلى مقت الوظيفة والابتعاد عن الموظفين الآخرين والناس المراجعين(8).

إنه اغتراب بالمعنى النفسي للاغتراب، حيث العزلة واللا جدوى، وانعدام المغزى الذي يشكل خطأً من التجربة التي يعيش الإنسان غرابتها، ليصبح غريباً حتى عن نفسه، أو افتقاده المغزى الذاتي والجوهري للعمل الذي يؤديه، وما يصاحبه من شعور بالفخر والرضا(9). نسي في مشاعره الحقيقية وتفصيلاته واعتراضاته ومعتقداته، إنه اغتراب روحي أفتقد فيه البعض روابطهم العقائدية التي ينطلقون منها في تفاعلهم الإنساني، بعد أن توجهوا أو قسم منهم إلى التمسك بعقائد فرعية طائفية وأيديولوجية خاصة، والتعنصر لها على حساب العقيدة العامة للعيش والتفاعل الاجتماعي السليم.

إنه اختفاء مغزى العيش في ظروف العراق طيلة السنوات المذكورة، كون شعوراً بالاغتراب عن النفس وعن المحيطين في دائرة العمل إلى مستوى أخذ بسببه عديد من الموظفين منعطفاً أيديولوجياً جديداً، تبنوا فيه توجهات وأفكاراً لم تكن مؤثرة من قبل، أدت إلى إضعاف علاقاتهم الاجتماعية وتواصلهم مع بعضهم بعضاً، وفقدانهم القواسم الفكرية المشتركة، التي أدت إلى تقلص عناصر

التفاهم والانجذاب الذهني والعاطفي المتبادل، واتساع المسافة الفكرية بين العاديين منهم والمثقفين والمختصين الذين حوربوا، وخضعوا لعمليات العزل والتهجير والاعتقال المنظم.

كما ساد التوجه عند البعض من الموظفين مثل عراقيين آخرين إلى الدين أملاً وتعلقاً بجل المشاكل، من خلال الرغبة في حل ما يتعلق منها بالذات، وذلك بكثرة التذرع إلى الله للتوبة، وطلب الغفران في طقوس من الماضي وأفكار سلفية، غالى البعض في مجالها بالنظرة السلبية إلى عديد من وسائل التقنية الحديثة، فأدرجها في صنف غير المستحب، أو المكروه لمخالفتها تعاليم الدين، أو عدم وجودها في سالف الزمان، مثل الحاسوب والتلفزيون والراديو وغيرها، وهذا بطبيعته هروب من الحاضر، وانشداد فكري بالماضي أضعف التلامس الانفعالي مع الحاضر، وأشر قدراً من الاغتراب بين الوسط الوظيفي والمجتمعي في غالبية السنين الثماني من هذا الزمان، أمتد إلى الجانب القيمي بعد أن تفتشت مسألة اللا معيارية، أو تأكلت سيطرة بعض المعايير الاجتماعية السائدة على السلوك الوظيفي، ودفعت إلى اتساع هامش الخطأ، إذ وبسببها أصبحت بنية المجتمع الإداري عاجزة عن ضبط وتنظيم علاقات الموظفين، وتحقيق أهدافهم الشرعية في الكسب والترقي والاعتزاز بالذات.

إنه اغتراب متعدد الأوجه، عاشته الإدارة العراقية، وأحسه الموظفون العراقيون غالبية سنوات الزمن الجديد، أنتج تراجعاً عن مستويات التكيف للمجتمع الوظيفي، التي يفترض أن تكون موجودة وعجزاً عن تحقيق المكانة الاجتماعية. ودفع ببعض الموجودين ضمن الدائرة والمؤسسة بدلاً من التفتيش عن الحل بضوء الانفتاح الحاصل والاطلاع على خبرة الآخرين، الذين مروا بنفس الظروف إلى اغتراب بإتجاه التمسك بالقيم التقليدية والمغالاة بالشعائر الدينية. والذهاب إلى المساجد النوعية. والتوجه إلى الملابس الشرعية. إنه سلوك اغتراب، خفف نفسياً وطأة الإحباط، وحول الإخفاق المادي والاجتماعي الحاصل في الوظيفة من خلال آليات نفسية دفاعية، إلى نجاحات في جوانب أخرى غير وظيفية، أغلبها دينية طقوسية، لأنها مطلوبة مرحلياً. وأخلاقية قيمية، لأنها مواد تبرير جيدة لمواقف رفض شديدة إلى واقع مرير يعيشونه، وهم عاجزون عن تغييره في ظروف فوضى عارمة وقيم اجتماعية مضطربة وخروقات أمن شديدة، وحالة ضعف لعموم مؤسسات الدولة، مما تسبب في:

1. إنحدار الأداء الوظيفي في الدولة العراقية، وتدني مستوى الانجاز بحدود تفوق في تدنيها تلك التي كانت لمرحلة ما قبل التغيير.
2. كَوْن قدراً لا يستهان به من المقاومة المبطنة في جسم الدولة العراقية، غايتها التدمير من خلال التخريب والارباك الوظيفي ونشر الفوضى والفساد.

3. عطل مفعول الشعور الوطني والردع الذاتي في العقل الوظيفي.

وهي عوامل تفاعلت مع الأخرى المذكورة، ومهدت إلى حصول قدراً من الإضطراب الإداري أقترب من حالة الانهيار لغالبية السنوات الثماني.

الفصل الخامس

عوامل حصول التصدع الإداري

الإدارة فن في الانجاز، وإنجاز للأهداف المطلوبة، وقدرة حصول لأعلى أداء، تتطور وتتألق وتتصدع وتصاب بالترهل والوهن وتضطرب مثل غيرها من مجالات التنظيم ذات الصلة بالإنسان والحياة، هي في العراق وبضوء التمحيص في وظائفها الخمس الأساسية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة، وعلى أساس ما ورد من تفصيل لخصائص سلب عن بعض جوانبها التي وردت في الفصل الأول من هذا الباب، يمكن وضعها في خانة التصدع قريبا من الاضطراب، تعود أسبابه إلى مجالات، أو عوامل:

السياسية، المعنية بإدارة البلاد.

الاجتماعية، التي تنمو في بيئتها العوامل.

الأمنية، الأداة الضابطة.

والإدارية، الأداة الذاتية للتنفيذ .

إنها تتفاعل مع بعضها لتكوين عوامل التأثير السلبي والإيجابي في العراق وغيره من المجتمعات البشرية المتحضرة منها والمتخلفة، أو الأقل تحضرا، لأن الاستعراض البسيط لأوجه الخلل ومحاولات التعامل مع موضوعها، يؤكد بشكل لا يقبل الشك، أن هناك عدة أسباب تتعلق بالجوانب المعيشية والنفسية، والعوامل الداخلية والخارجية، تكون بمثابة مثيرات "عوامل تأثير" تستلزم ردود فعل "استجابات" تحدد الأداء ومستوى الانجاز في الزمان والمكان المحددين، وهي أسباب تتداخل فيما بينها، أي تتفاعل لتكون النتيجة إنجازا أو ضعفا في الانجاز، لأنه من غير المعقول، الجزم في بحث، أو القول في سياق الحديث العام مثلا، أن العوز المعاشي يدفع وحده إلى الفساد، الذي هو أحد جوانب الاضطراب الإداري، في حين أن حصوله ينتج في الغالب من وجود حاجة لدى الفاسد مادية، أو نفسية، يصاحبه ضعف في الأجهزة الحكومية الضابطة، واضطراب في النظام القيمي، وكذلك الحال لما يتعلق بمستويات الإنجاز على مستوى الدولة، والخاص بموظفيها الذي لا يمكن التأكيد في مجالها على أن عامل التنفيذ الذاتي، أو الظروف البيئية المحيطة هي التي تحدد مستوياته، فيما إذا كانت جيدة أم ضعيفة، وعلى نفس الأساس لا يمكن القول إن الحكومة وحدها المسؤولة عن تدني حدوده، أو تطويره. لأن الانجاز يعود إلى شكل الإدارة وطبيعة النظام وخصائص الإنسان والمجتمع وماهية النظام التعليمي، مما يدفع عمليا إلى مناقشة الأسباب التي أدت إلى وجود تصدع في الإدارة العامة، وتدني في مستويات الأداء والانجاز تحت عناوين رئيسية ذات صلة بالعوامل السياسية والاجتماعية وتداعيات الأمن والعوامل الذاتية.

العوامل السياسية

عند التكلم عن موضوع السياسة وأثرها على الإدارة العامة وعلى مستويات الانجاز والأداء، لابد والحالة هذه، تناوله من جانبين أو مرحلتين زمنيتين، تتعلق الأولى بفترة الحكم السابقة، وتتصل الثانية بالمرحلة اللاحقة، بهدف تقديم صورة أكثر وضوحاً، تُسهّل للقارئ المقارنة والاستنتاج، وتحديد الأسباب والمسببات.

الزمن السابق

كانت الغاية المعلنة للسياسة العامة للدولة العراقية في الزمن السابق، كما ورد في الأدبيات ونشرات الإعلام، هي تشكيل مجتمع عروبي قوي، يتخذ من مساعي إقامة الوحدة العربية بنظام اقتصادي اشتراكي خاص، طريقاً لإعادة انبعث الأمة، وتكوين مجدها من جديد بأدوات تنفيذ قومية عربية، كانت بالنسبة إلى المجتمع العراقي في حكم الحزب للعقدين الأخيرين في واقع الحال: حزبيون "بعثيون"، ومنتمون إلى الحزب، يتسابق بعضهم إلى تحقيق الذات، قبل التحقيق المفترض لأهداف الأمة في إعادة الانبعث.

حزب منظم تنظيماً جيداً بأفكار قومية، لم تأخذ بالاعتبار تركيبة المجتمع العراقي القومية، وقيادات كانت في السنين الأخيرة تسلطية، لم تضع في الحسبان تطورات العالم الاجتماعية والسياسية.

جمهور مؤيد مبال إلى التصفيق، وتقديم الولاء إذا ما حُكم بقبضة الحاكم وقوة السلاح. واستمرت قيادة الحزب في طريقها لتحقيق تلك الأهداف، في ظروف غير مواتية وإدارات غير مناسبة حتى اصطدمت، أو وقعت في صراع بين أهدافها النظرية هذه، في إقامة وطن كبير يجمع العرب في جغرافية محددة من المحيط إلى الخليج، يكون متجانساً، فيه الرضا يكفي لصيانة تلك الأهداف وإدامتها.

لكن التجانس الذي إعتقده البعث أنه موجود لمن سكن المنطقة الجغرافية التي حددها من المحيط إلى الخليج، ولجناحه الشرقي أي العراق الذي حسبه مجتمعا مصغراً لمجتمع الأمة، وصورة معبرة لصورة الوطن الأكبر المطلوب انبعثه من جديد، أو قاعدة الانطلاق لذلك الانبعث كما مخطط له أن يكون، تبين للمنظرين البعثيين في محاولاتهم للتطبيق، أن داخل العراق عراقيون غير عرب، من الأكراد والتركمان لا تعنيهم أهداف الوحدة العربية، وتثير مشاعرهم بالصد الشعارات القومية، وجل أهدافهم حتى الآن تتحقق من وجهة نظرهم في عراق متنوع وليس في دولة الوحدة، التي يمكن أن تضع فيها حضارتهم كأقليات.

فكان في واقع الحال أو تشكل في أثناء التطبيق في الواقع صراع لم تحسن السياسة البعثية في العراق إدارته، إذ إنها بدلاً من التفتيش عن سبل الحل الصحيح، من خلال الدعم المفروض للوطنية العراقية، سبيلاً للتجانس بين هذه المكونات الفرعية، والعرب المكون الرئيسي، تجانس حضاري يسمح بمناقشة أهداف الوحدة بضوء الضمانات العملية لعيش أفضل لتلك المكونات، لجأت إلى التدوين القسري في الإطار العروبي من خلال الحث والتشجيع والترغيب على تغيير القومية أحياناً، أو السعي إلى فرض التغيير بالقوة، وعن طريق الإكراه أحياناً أخرى، فأسهمت من حيث لا تتعمد، بتفتيت المجتمع العراقي، دون الحصول على التعبئة الكافية لتعزيز أهداف الوحدة العربية، تفتيتاً قد يكون من بين أكثر الأسباب تأثيراً، في العملية الإدارية، وعلى جوانب الحياة الأخرى بينها الأمنية والاجتماعية التي سحبت العراقيين بالتدريج، إلى موقف التناحر العنصري قومياً، وإلى مثله طائفاً على حساب وحدة العمل التي تقوي الإدارة وتدعم حال الاستقرار.

إنه خلل في نهج التفكير الخاص بتحقيق أهداف السياسة، في توحيد الأمة العربية، اختلط مع أهداف الحاكم الشخصية "صدام" في تحقيق المجد، إذ إن الوحدة العربية التي طرح فكرتها البعث كسبيل للانبعاث وتوعية الجماهير بضرورتها، ضمن أطر التنظيم الشامل للحزب جماهيريا، وجد جمهوره ومريدوه زمن صدام، أنهم في مأزق فكري فلسفي لتفسير مسألة الانبعاث وطريقة التوحيد عندما هجم الرأس المنظر على جاره الكويتي العربي المستقر، ويدعم القيادة المساندة، التي حاولت تفسير الغزو بطريقة الإيهام الفكري، بوضعها أهداف الحرب والغزو، ضمن فلسفة وجهود التوحيد، ليخرج صدام من صفوفها معلنا للجمهور، أن الحرب يمكن أن تكون من بين سبل جمع الأمة وتوحيدها. عندها، أخل تماما بما تبقى من النظام الفلسفي للحزب، ووضع الجمهور في حرج الاستيعاب، وهم خيارى بين نقيضي الرفض المنطقي والقبول المصلحي، كانت نتيجته الابتعاد عن الدولة والحكومة والحزب، والتوجه إلى تقوية الوضع الخاص، على حساب الصالح العام، ممثلا بالوطن الجريح.

لقد أخطأت السياسة البعثية في مجالات أخرى للتطبيق، عندما تأثر قادتها بالولاء القومي على حساب الولاء الوطني، وعزلوا الأكراد مع بدايات توليهم الحكم عام 1968، ومن بعدهم التركمان عن المسؤولية القيادية في الإدارة، وتصرفوا في التفضيل على أساس العرب أولا ومن بعدهم باقي الأقوام، فخسروا غير العرب عناصر ضبط إداري وتنمية وتطوير اجتماعي، وتكون بالتدريج عزل نفسي، بين العرب وغيرهم من باقي الأقوام، وعلى أساس هذا العزل جرى:

الشك بكل ما يقوم به المعزولون من إنجاز يتعلق بالدولة والحزب، ومستقبل القائد والقريين.

توجيه الاتهام للمعزولين، قبل تيسر الأدلة الكافية للاتهام، حتى شعر الواحد منهم أنه متهم طول الوقت حتى يثبت براءته.

فرض العقوبة وسيلة تأديب، لا أسلوب تغيير للسلوك غير السوي، وكذلك مجالاً للانتقام، لا طريقة تقليل للخطأ الموجود.

بسببها وبسبب عوامل أخرى، ترسخت أفكار في العقول ومشاعر في النفوس، عن ظالم ينتسب إلى قومية لم يكن أبناؤها بوجه العموم مسئولين عن ظلمه، وإن لم يتحركوا بالضد من هذا الظلم لخوفهم من بطشه في غالب الأحيان، وإلى طائفة لم يكن أبناؤها معنيين بظلمه، وإن لم يتكلم أحد عن طبيعة هذا الظلم بما يكفي لوقف تداعياته، لنفس السبب المذكور. إذ أنه من المعروف في الزمن السابق، أن لا أحد من الحزبيين والمسؤولين القريين من الرئيس والبعيد عن محيطه الضيق، يمكنه مثلا أن يتكلم معه عن حيف وقع على شخص في دائرة حكومية، أو في مؤسسة عسكرية، خاصة إذا كان مصدر هذا الحيف يعود إليه، أو إلى أحد أفراد عائلته، وفي زمنه أيضا لا يمكن لأحد من المذكورين أن يصحح فكرة سلبية صدرت منه عن التركمان، أو غيرهم، ولا يمكن لأحد أيضا أن ينهاه عن القيام بفعل عقاب جماعي ضد قرية كردية، أو مدينة جنوبية، حتى أن عدنان خير الله وزير الدفاع المعروف بشجاعته آنذاك والقريب منه عائليا، عندما كان يراجع أحد الضباط الواصلين ببراءته من تهمة وجهت إليه كان يقول له خاصة إذا ما كان هذا الضابط من أبناء دورته، أو أصدقاءه قولته المشهورة: (الله كريم ننتظر ساعة رحمن) أي إنه سيحاول طرح موضوع الإعفاء، أو الترحم عندما يتيقن أن صدام بمزاج فرح.

وفي المقابل لا سبيل للمظلومين من القومية غير العربية، سوى الاستمرار في القتال، لإيقاف هذا الظلم سيفاً مسلطاً على الرقاب، ولا حل لأبنائها سوى التفكير بالخلاص، والعمل على إحداثه، لتخفيف هموم الظلم عن النفوس والمساهمة في تعجيل السقوط طريقة وحيدة لإزالة الحيف وإعادة الحقوق.

وبالتدريج انسحب الموظفون والمدراء والمسؤولون إلى خانة العزلة عن الدولة ودوائرها، وانتقل بعضهم إلى خانة وضع العصي في عجلة المسيرة، وأحيانا قليلة إلى التخريب العمدي، كانت واضحة المعالم في الأيام الأخيرة لحكم صدام على وجه الخصوص، تفاعلت مع عوامل تأزم أخرى فأرست قواعد تصدع أشبه بالمنظم لعموم العملية الإدارية.

إن الحكومة آنذاك وُضعت نفسها في دائرة الطوق الأمني، فزادت من عملية العزل، إذ لم تكتفِ بوضع الأكراد خارج هذه الدائرة ومن بعدهم الشيعة من سكنة الوسط والجنوب، وتوسعت لتشمل أطرافاً مهمة من السنة، مثل سكنة الرمادي بعد

حادثة المرحوم محمد مظلوم، وبعض المناطق المحيطة بمركز تكريت في محافظة صلاح الدين بعد محاولة بعض الضباط من عشيرة الجبور اغتيال صدام، وهكذا ضاق الطوق الخارجي النفسي، وتوسعت معالم العزل الإداري والاجتماعي والسياسي، لتشمل عوائل وأطرافاً من تكريت نفسها، مثل عائلة مولود مخلص وراجي التكريتي، وغيرهم آخرين حتى وجد نفسه أي النظام ممثلاً برئيسه، محصوراً في محيط دائرة عزل، يقتصر الدخول إليها على عشيرته والمقربين منه، وبعض القياديين المواليين ولاء محسوماً وغير مشكوك فيه. إن حالة العزل دفعت الحكومة والحزب آنذاك إلى إيجاد نظام إداري تُوزع فيه الوظائف العليا فيما بين الموجودين في الدائرة المِطْمَنة للرئيس، وكذلك المكارم وسبل العيش. ويقسم على أساسه المواطنون خارجها إلى درجات، تصل إلى الرابعة والخامسة عشائرياً وطائفياً وقومياً، وبطريقة امتدت تقسيماتها غير المعلنة إلى دوائر الدولة ومؤسساتها، فكانت قاعدة تجاوز واخلل، واضطراب انتقلت معالمها وآثارها الجانبية سريعاً إلى المرحلة الثانية، أي الزمن اللاحق ما بعد الحرب والتغيير، بسبب التفاعل الاجتماعي والانتقال غير السوي.

الزمن اللاحق

لقد أنتقل إلى هذه المرحلة الثانية كثير من معالم التصنع الإداري وبعض من المشاعر المكبوتة، ومعها تعددت غايات السياسة المبطنة منها والمعروفة، وتشعبت وسائلها لتحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة، تبعاً لتعدد الأطراف المساهمة فيها ومديات قربها من عملية صياغة القرار.

وارتكبت في مجال إدارتها العامة أخطاء جسام، تجاوزت أخطاء الماضي، بقيت ماثلة في الذاكرة، مؤثرة على سبل الإدارة وإعادة البناء خاصة ما يتعلق منها بالآتي:

1. إنهاء دور الجيش والأجهزة الأمنية والإعلام

الذي خسرت بإثرائه الدولة العراقية منافذ دعاية مجانية، تعود أن يسمعها ويقرأها ويشاهدها العراقيون، وأن يخضع العديد منهم لتوجهاتها المركزية وكأنهم مخدرون، على الرغم من ضجرهم من طوقها المركزي، وتجاوزها على ذكائهم الاجتماعي، وخسرت أيضاً قوة ضبط كفاءة لسيط الأمن وفرض السيطرة اعتاد العراقيون الخوف منها والانقياد خنوعاً لضوابطها وكأنهم متعسكرون، وإن احتجوا ضمناً على أساليبها ومقتوا منتسبها. فكانت بخطئها هذا:

بطالة واسعة الانتشار لأشخاص لا يجيدون سوى مهنة القتال.

قاعدة معارضة مسلحة، تتركز في مناطق كان المنتسبون لتلك المؤسسات من القادة والضباط بالرتب العالية من بين أهلها.

اصطفاف بالضد وتكتلات سياسية، لا تتفق غالبيتها مع النظام الجديد.

فتكونت على إثرها معارضة مسلحة وأخرى سلمية تسببت أساليبها في القتال والوقوف بالضد بتدمير العملية الإدارية وتقويضها من الداخل.

2. الاستمرار بتعميم فلسفة المحاصصة

أسلوب إدارة بدأت الأحزاب السياسية اضطراباً، أو تماشياً مع المشاعر والتمنيات، ورحبت به طوائف قوى فاعلة، لأنها في تلك الفترة الحرجة للانتقال، حاولت إشباع حاجات الكثيرين من منتسبيها وتعويضهم تعويضاً سريعاً عن ما فاتهم في سني الحرمان، كحق يعتقدون أنه مشروع لعموم المناضلين بعد الانتصار، وحققت غاية رؤسائها في زيادة عرى الارتباط بين جمهور مستفيد، وحزب يخطط لزيادة هامش الاستفادة، وسيلة تأثير في المجتمع الجديد، وهو سعي يكاد يكون شاملاً لكل الأحزاب لا يمكن استثناء أحد من بينها، وإن كان مستنكراً لما يجري في العلن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب المحاصصة في توزيع المناصب، لم تكن الأحزاب والكتل السياسية، مسؤولة عن حصوله مسؤولية مباشرة وكاملة، وإن توجهت إلى تطبيقاته بشكل يقترب من أن يكون حرفياً إلى المستوى الذي يحاول البعض التمسك بالمنصب الذي يحال شاغله المحسوب لفئة معينة، أو كتلة محددة على التقاعد ويعترض على تنصيب أي واحد جديد إذ لم يكن من بينها، كما حصل بالنسبة إلى منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الذي بقي شاغراً خمسة سنوات لهذا السبب، وكذلك مدير عام الاستخبارات العسكرية لما يقارب السنة، ورئيس جهاز المخابرات لما يزيد عن السنتين. إنها حالة ومسؤولية تتحملها تضامناً مع الكتل والأحزاب والحكومة سلطة الاحتلال، وقبلهم في مسألة التحمل، أو يتقدمهم في تحمل المسؤولية المجتمع العراقي غير المتوافق، الذي تتسابق جماعته السياسية وغير السياسية إلى إثبات ذاتها والاستحواذ على ما متيسر بطريقة السيطرة على تركه خلفها عراق، وكأنهم أدركوا موته سريراً.

3. تعطيل قوانين وتشريع أخرى في غير أوانها

غطت سلطة الاحتلال بعض القوانين التي كانت سارية وفاعلة في ضبط مجتمع صعب، وغير مستقر مثل الأحكام الخاصة بالإعدام، لمن يدان ببعض الجرائم الخطرة على المجتمع والدولة، وأوجدت قوانين أخرى تحتاج وقتاً وجهداً مضافاً لتمهيد تطبيقها، وربما إلى توافق ونضج حضاري وسياسي لتأكيد تطبيقها، مثل القانون رقم 92 الخاص بحل الميليشيات الذي أصدرته سلطة الاحتلال في 2 حزيران 2004 والذي يقضي بحل تلك الحزبية التي أسهمت بمقاتلة صدام حسين، وأسمت تلك الأحزاب (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومنظمة بدر في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي والحزب الإسلامي العراقي وحزب الله في العراق وحزب الدعوة والمؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني، ووضعت آلية لتطبيقه من خلال لجنة برئاسة وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والمالية والدفاع ومجلس الأمن الوطني وقوات متعددة الجنسيات، في ظروف لا يمتلك فيها وزير الداخلية سلطة على ممثلي تلك الوزارات، ولا على الأحزاب التي رفض بعضها حتى تسمية منتسبيها المطلوب دمجهم بالميليشيات وحاول البعض الآخر الاستفادة من القانون لأغراض المكاسب الخاصة بالتوظيف والتقاعد، ورفض الجميع الإفصاح عن الأسلحة الموجودة لديهم، ولا حتى إرسال قوائم بمنسبيهم، فكانت صياغة معقدة وغير قابلة للتطبيق تسببت في تفاقم مشكلة الميليشيات لتكون أحد عوامل الفوضى والاضطراب.

4. القفز على متغيري الزمن والنضج في عملية الانتقال

إن الإدارة العامة للدولة والمجتمع في بداية مرحلة التغيير، لم تراع الزمن والنضج في عملية الانتقال إلى المرحلة الجديدة، إذ إننا ولو افترضنا وجود الرغبة الصادقة في تأمين مستلزمات الانتقال إلى الديمقراطية من قبل جهة الاحتلال، إلا إنها في الواقع الذي لا يقبل الشك قد ارتكبت أخطاء في محاولاتها الانتقال، لم تحسب فيها حساب التدرج الحضاري اللازم لاستيعابها عملية انتقال، كما هو الحال في اللامركزية أسلوباً في إدارة المحافظات العراقية، والتي أحس فيها المحافظ ورئيس مجلس المحافظة والشرطة أنهم سلطة مستقلة عن بغداد المركز، وبدأوا بالتصرف على هذا الأساس في التعامل مع مواضيع تتعلق بمسؤولية الدولة المركزية، مثل توزيع الكهرباء حيث رفضت محافظات مثل البصرة والناصرية تمتلك محطة كهرباء رئيسية عدة مرات من تزويد بغداد بالكهرباء، على وفق أسلوب التوزيع المركزي. وتمردت بعض الجهات، أو امتنعت من تنفيذ الأوامر الصادرة إليها من الجهات العليا، كما حصل في شرطة البصرة التي رفض مديرها تنفيذ أمر النقل الصادر بحقه من وزير الداخلية عام 2005. واجتهدت جهات رسمية في التعامل مع مواضيع أمنية مركزية خارج الضوابط الدستورية والقانونية، مثل قيام محافظ النجف في العام المذكور، بتشكيل وحدات شبه عسكرية خارج خطط وزارة الداخلية في تشكيل الوحدات الأمنية، حتى أصبحت مشكلة للدولة بعد تركه المحافظة.

5. المغالاة في التطبيق

لقد اتجهت بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها في بداية التغيير خاصة إلى المغالاة أسلوباً في تطبيق بعض إجراءات الديمقراطية، فتكونت حالة انفلات سلوكي، وكذلك في بعض الجوانب القانونية التي دفعت إلى حالة التمرد، دون النظر إلى الظروف السائدة وإلى الطبيعة العراقية، إذ إنَّها وعلى سبيل المثال توجهت في مسائل الجريمة والانحراف، إلى الالتزام الحرفي المطلق بالحصول على الدلائل الجرمية، أساساً لتوقيف متهم شوهد يزرع عبوة ناسفة على الطريق العام، فكان تأكيد مفاجئ لمجتمع اعتاد مخالفيه ومجرميته التحايل على القانون وإخفاء الأدلة واللف والدوران وأداء القسم الغليظ، وهذا وإن كان التزاماً قانونياً وأخلاقياً صحيحاً وملزماً في النظم الديمقراطية، إلا أن المغالاة في تطبيقه تسبب في زيادة سعة الخطأ وتقوية موقف المجرمين بعد أن فسروا ما يحصل ضعفاً، أو ثغرة يمكن النفاذ منها، حتى يتنا نرى في الأشهر الأولى والسنة الأولى مثلاً:

ورود معلومات عن وجود عصابة في بيت من بيوت الفضل مثلاً، لا يكفي وحده للمداخلة وإلقاء القبض على أفرادها المنتشرين في كل أزقتها وفي عديد من البيوت.

وتداول معلومات عن قيام أحدهم بنقل رسائل بين بعض تنظيمات القاعدة وعراقيين مرشحين لتنفيذ أعمالها، لا تكفي وحدها لاعتراضه في الطريق والتحقيق معه.

وهذه ومثيلاً مسألة وإن كان التقيد بضوابطها مطلوباً في مجتمع مستقر ومتحضر مثل المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية الذي يلزم السلطة عند توجيه الاتهام، تقديم الأدلة الملموسة التي تدفع وحدها الجهة القضائية المخولة بإصدار أمر القبض والاعتقال والمداخلة، لكنها ليست كذلك في مجتمع مضطرب مثل العراق الذي لم يتفهم فيه المسؤولون الأمنيون والعسكريون حقيقتها، ولم يدرك الأمريكيون أنفسهم أبعادها، واستمروا في سياقاتها حتى تكررت شواهد عن مشبوهين سلّموا إلى قوات التحالف عند إلقاء القبض عليهم يراقبون أهدافاً يراد تفجيرها وشخصيات يراد اغتيالها وأعمالاً يراد تنفيذها، تم إطلاق سراحهم لعدم كفاية الأدلة الخاصة بالانتماء إلى القاعدة، بينهم أبو عمر البغدادي أمير دولة العراق الإسلامية الذي اعتقله الجيش الأمريكي عام 2006 وأطلق سراحه بعد عدة أشهر من اعتقاله لعدم كفاية الأدلة، وهذا أمر وإن لم يُشبه غبار من الناحية القانونية كما أسلفنا، إلا إنه وفي تلك الأيام المضطربة وفي حالة الحرب، لا يمكن قبول المبالغة في تطبيقه، خشية التوسع في ارتكاب أعمال التخريب والمخالفة والتجاوز على القانون، إذ إن تقريراً قد نشر عام 2008 ورد فيه أن المعتقلات ونهج الاعتقال العدائي والشرس في العراق تسببتا بخلق المزيد من الإرهابيين، وإن الإرهابيين والمتمردين يستفيدون من تلك المعتقلات لإيصال تعليماتهم وأساليب عملهم الناجحة، وزرع تعاليم الإسلام المتطرف وتجنيد عناصر جديدة من بين المعتقلين، وإن لدى المتمردين في أحد تلك المعتقلات برامج تدريب على المقاومة لتهيئة من سيطلق سراحهم ليتحولوا إلى قنابل انتحارية، وزارعي عبوات ناسفة متطورة (IED) وتنفيذ عمليات خطف وتعذيب لأغراض تلك الجماعات.

كما يبين التقرير أن المتمردين والإرهابيين والمقاتلين الأجانب وقادة المقاومة الذين اعتقلتهم، أو احتجزتهم قوات التحالف وأطلقت سراحهم، قد يتحولون إلى أخطر مما كانوا عليه قبل اعتقالهم، مؤكداً أي التقرير على أن ما ورد أعلاه حقائق مرعبة إذا ما عرفنا أن 75% من المعتقلين يطلق سراحهم بعد ستة أشهر من اعتقالهم، بما فيهم عناصر إرهابية ومتمردة خطيرة ومعروفة (10).

6. البطء في عملية تنفيذ القانون

لقد تمت إعادة تفعيل بعض القوانين كسبيل سار على هديه المسؤولون في السلطة التنفيذية والتشريعية بعد تسلمهم إياها بعد حقبة برعم، إذ وبعد إدراكهم وجود مصاعب جدية في ضبط المجتمع والسيطرة عليه بضوابط وقوانين أمريكية، عاودوا تفعيل قوانين عراقية سابقة وبشكل سريع أيضاً ومفاجئ، فأصيب بسببها النظام القانوني بالفوضى وعدم القدرة على التأثير في المحافظة على مسارات العملية الإدارية، وكمثال على ذلك ما يتعلق بقوانين الضبط والتدرج الوظيفي، وغيرها قوانين كثيرة كان بعضها انتقائياً أي يلجأ إليه المسؤول الأعلى عندما يرى من جانبه ضرورة تفعيله والرجوع إلى اعتباراته في التعامل مع خلل، أو تجاوز يراه هو مؤثر، مما

تسبب في إحداث تخطيط في مجالها زاد من شدة الفوضى والارتباك في تطبيق القوانين ومن ثم التأخير في التنفيذ، أعطى رئيس مجلس الوزراء مثالا عنها في ندوة مع الجالية العراقية في الإمارات بنيت على فضائية الفيحاء يوم 2006/7/5، عندما أشار إلى إن المحكومين بالإعدام لارتكابهم جرائم كبرى وأعمال إرهاب، بلغ عددا كبيرا ولم ينفذ الحكم سوى بالقليل وعزى السبب إلى التداخل بالمسؤوليات بين العدل والقضاء وقوات متعددة الجنسيات، وبعض أجهزة الحكومة، وكحل لهذا المأزق أكد أنه قد شكل لجنة تأخذ على عاتقها تقديم الحل، دون أن يأخذ المعنيون بهذا التداخل والتأخير بالاعتبار أن تأخير التنفيذ يقوي الإرهاب ويزيد من فاعلية ارتكاب الجريمة لأسباب جنائية عادية، أو سياسية.

عوامل مساعدة لتعزيز الخطأ في الزمن اللاحق

مع تلك الأخطاء كانت هناك عوامل مساعدة، لتعزيز أثرها على الإدارة والأداء في هذا الزمن، أي في السنوات الثماني لما بعد التغيير مثل:

1. ضعف القناعات

إن لقادة هذه المرحلة أهدافهم، ولهم غاياتهم في السياسة والإدارة وباقي المجالات، غايات منها أساسية للتغيير وإعادة البناء الجديد، لم يستطع المجتمع في الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية أن يهضمها، أو يقتنع غالبيتهم بضرورة تحقيقها، مثل الفيدرالية التي عدت أساسا في شكل النظام الجديد دستوريا، والتي وقف بعض من العراقيين على سبيل المثال، بالصد منها خاصة أبناء مثلث الجزيرة، في الوقت الذي سعى البعض للتوسع في تطبيقاتها، لتشمل الجنوب العراقي، ويجهل غير القليل من السواد الأعظم من العمال والفلاحين وبعض الموظفين سبل تطبيقاتها، فأثار موضوعها مشاعر بالصد انعكست سلبا على الإدارة والأداء. كذلك الحال بالنسبة إلى موضوع شكل نظام الحكم الذي تـكون بعد التغيير، وغيرها أمور أحدثت عدم الاقتناع والتباين في مستويات الاقتناع بها بين الطوائف والأقوام شرخا في إدارة الدولة والمجتمع ونكسة في مستوى الأداء.

2. الافتقار إلى المعرفة المهنية

تميزت الإدارة لهذا الزمن وكما مبين سابقا، بالافتقار إلى المعرفة المهنية الكافية لإدارة كفوءة بالنسبة إلى بعض السياسيين الذين تسلموا المسؤولية، إذ أن غالبيتهم كانوا من بين معارضين أما فصلوا من وظائفهم السابقة وانقطعت خلالها خبراتهم للتواصل والاتصال، أو لم يسبق لهم العمل بدوائر الدولة التي رفضتهم، ليعيشوا سنين طويلة خارج العراق، وعندما استلموا المسؤولية وجدوا أنفسهم، بلا معلومات كافية، ولا أية معرفة تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة والتعامل الصحيح مع ما مطلوب، أو إن البعض منهم متأثر بالمعرفة الغربية التي اعتقد أنها الأحسن في جوانب الإدارة وتمشية الحال، ويوم حاول تطبيقها اصطدم بمعوقات لم تضعها المعرفة الغربية بالحسبان، وعموما لا يمكن التعميم على أن جميع السياسيين الذين استلموا مناصب رفيعة بعد التغيير لا يمتلكون المعرفة الكافية، لأن مثل هكذا تعميم سيكون بحاجة إلى إحصاءات دقيقة، وهي غير متيسرة في العراق، لكن نوع الأخطاء التي ارتكبت والتلكو في اتخاذ القرارات ضمن دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية وقلة حصولها في القطاع الخاص تؤثر خلا حاصلًا في جوانب الإدارة بشكل واضح، مما يعني وجود أسباب وراء حصولها بينها نقص المعرفة لعددٍ من شاغلي مناصبها.

وعموما فإن تلك الغايات السياسية، ومشاكل عدم الوصول إلى تأمينها إداريا، والتداخل الحاصل في المسؤوليات بين عدة جهات غير قادرة على التنسيق في إدارتها ميدانيا، أصاب العملية الإدارية العليا للدولة والمجتمع بالاضطراب وبمستوى انتقلت آثاره إلى المفاصل الدنيا في السلم الإداري، وتسببت بالمزيد من تردّي الإنجاز.

العوامل الاجتماعية

إن المنطق في تناول الأسباب ذات الصلة بموضوع الخلل الحاصل في الادارة والاداء، وفي بيئة مثل البيئة العراقية القلقة، وظروف يتوزع الاضطراب فيها على غالبية معالم الحياة، يصعب الجزم على أنها أسباب تنصف بالتنوع فيما يتعلق بالجوانب السياسية البحتة، أو الاجتماعية الخالصة، أو الذاتية الشخصية، أو الأمنية المتفردة، على هذا الأساس ستنم مناقشة العنوان من خلال تناول موضوع البيئة العراقية، ومدى ملاءمتها للتغير إلى مجتمع، يراد أن يكون فيه الإنجاز الإداري، عالٍ ليتواءم مع الحاجة إلى الاسراع بعملية إعادة بنائه ديمقراطياً، أو على الأقل أقرب إلى الطبيعي بمستويات الأداء التقليدية، لتأمين متطلبات التغير، غاية سياسية واجتماعية منشودة، وهي بيئة غير مواتية في الأصل، أو غير ملائمة، زاد عدم ملاءمتها متغيراً وقائع الحرب وضعف التوافق الاجتماعي، وكما مبين في الآتي.

واقع الحرب

إن العراق بلد جرى التغير فيه، من النظام الشمولي القديم غير المرغوب إلى النظام الديمقراطي المطلوب تحقيقه دولياً وشعبياً، عن طريق الحرب أي باستخدام القوة، وللحرب بطبيعة الحال قوانينها وضوابطها التي تدفع الرابع إلى فرض التحقيق الأمثل لأهدافه الاستراتيجية والتعبوية "المنافع"، وتُلزم الخاسر بتطبيق كامل الشروط المعلنة وغير المعلنة للخسارة التي تؤمن تحقيق تلك الأهداف. لكن الحرب في العراق لم تكن مثل باقي الحروب، إذ تميزت ببعض الخصائص التي أدى وجودها إلى زيادة اضطراب هذه البيئة الاجتماعية وعدم مواتها لاستيعاب عملية التغير بأقل الخسائر، لأنها حرب:

1. غير تقليدية

إن الحرب التي جرت على أرض العراق لم تكن حرباً تقليدية بين دولتين متكافئتين في القدرة، بعد أن حشدت أمريكا تحالفاً دولياً بالضد من دولة تعد نامية بالمقاسات النوعية للتحضر والنماء، تفوقت فيها بشكل حاسم، لا مجال للتفكير خلالها بالمقاومة والدفاع لتعديل التوجهات والأهداف وكذلك النتائج المتوقعة، وأمنت قوة صدمة أسقطت الحكومة وأذهلت عموم العراقيين.

2. ليست بين شعبين

إنها حرب لم تكن بين شعبين عدوين متربصين لبعضهما بعضاً، حمل كل منهما عداءً انفعالياً نحو الآخر، كما هو حال العديد من الحروب الشائعة، فالشعب الأمريكي ومعه شعوب الدول المتحالفة، لم يحمل أي منهما عداءً بالضد من العراقيين، وكذلك الحال بالنسبة للعراقيين، الذين لا يضمنون العداء البين إلى جميع تلك الشعوب "بالرغم من توجسهم من بعضها، بسبب ثقافة الاستعداد التي كانت سائدة ما بعد مرحلة الحكم الملكي"، يضاف إلى هذا، أن مشاعر العدوان التي استثارها الحرب وعلى قتلها، لم يستطع العسكريون العراقيون إخراجها إلى الخصم، في ساحة القتال بسبب قوته الهائلة وتفوقه العسكري الكبير، وبسبب عدم وسمه بالعدو نفسياً في أثناءها، ارتدت إلى الذات العراقية، بقوة تدمير انسجمت والصدمة التي سببتها هذه الحرب في أيامها الأولى التي بدأ فيها الحديث، بلوم واضح المعالم للحكومة والنظام السابق كجزء منها، وتحميلها مسؤولية ما آلت إليه البلاد، ووضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي، وبعد فترة قليلة استفاق الناس من صدمة المعركة، وانتقل الحديث مع كل تطور سلبي في إدارة البلاد، إلى لوم الجزء المقابل من الذات الجمعية، فالسنة يلومون الشيعة ويحملوهم مسؤولية التأيد الحاصل للاحتلال، والشيعة يلومون السنة بالمقابل في احتضان الإرهاب وجر البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، ويتهم العديد من أبناء الطائفتين الأكراد في صمتهم وعزلتهم الأمنية، وهكذا اتسعت مجالات الاتهام مع المزيد من الانحدار الأمني والانحطاط الاجتماعي، إلى الاتهام الشامل للذات

الجمعية، ازدادت شدته إلى مستوى الجلد الشديد لها بحال فيه عصاب الاكتئاب الجماعي بات شديداً، يرى من خلاله اللائمون لأنفسهم أن النفق على طوله مظلم، ولا أمل فيه لبصيص من الضوء، وإن الإصلاح شبه مستحيل، فمهدوا بمشاعرهم هذه ولومهم إلى اتساع حالة الضرر في العملية الإدارية والأداء، ومهدت إلى إشاعة الاضطراب في كل جوانب الحياة.

3. استهدفت الحاكم والحكم

إن الحرب في هذه المرة، حُوِّرت من وجهة نظر المهاجم "الغرب والأمريكان"، وبجهد دولي لأن يُفَرَّد الخصم فيها "الحاكم" أي أن يُعزل القائد الأعلى في توجهات الحرب النفسية استهدافاً عن الشعب المحكوم، فكان الحاكم صدام ومن معه من البعثيين والموالين القريبين هم الأعداء المطلوبون، دون جيشه الذي استوعب الموقف الاستهدافي هذا قبل القتال، وآلى غالبية أفراده نفسياً أن يكونوا محايدين، يتفرجون على ميدان قتال من خارج ساحته مثل غيرهم من المتفرجين، إلا القليل الذين لم يكن بقاؤهم فيها نافعاً في تحقيق نتائج كفيلة بإخراج ما تبقى من عدوانية في النفوس. وكذلك دون شعبه، الذي تمنى غالبية العظمى رحيله والنظام، وزوال الغمة التي جثمت على الصدور ثلاثة عقود متتالية، فألت هذه الغالبية على نفسها قبل القتال، أن لا تتعاون معه في دعم مشروعه في القتال، وآلت الأقلية على نفسها أن تبقى متفرجة من هول الصدمة، فزاد عدد المتفرجين بانتظار ما ستسفر عنه تطورات القتال.

4. تشعب أهدافها

إن أهداف الحرب المعلنة تتعلق بمنع العراق من صناعة وتطوير أسلحة دمار شامل صفق لها العالم في كل مكان، وأيدها الشرق والغرب إلا القليل منهم صنفوا خارج هذا الزمان، وتتعلق كذلك بتحرير الشعب العراقي من سلطته القسرية، وإقامة النظام الديمقراطي بطريقة عرض نفسي مؤثر أيدها مع تطورات الحرب غالبية العراقيين وتحفظ عليها البعثيون.

وهذه أهداف كانت متشعبة ظاهرها مختلف عنها داخلياً، كونت ظروفها خاصة ومواقف متناقضة للعراقيين أصحاب الشأن في ساحتها وكذلك للجيران والقريبين المتأثرين بشظاياها، حتى لوحظ في مجالها وجود تناقض في بعض المواقف منها. أدى إلى زيادة شدة التعقيد في مجالها، وهي مواقف متناقضة كانت عديدة منها على سبيل المثال:

دعم وتأييد دولي من الكبار والمؤثرين في ساحة السياسة والاقتصاد مثل الأمريكان، والانجليز واليابانيين والهولنديين وآخرين أعطوا الحرب قوة دفع وتأثير عالمي.

تحفظ من القلة الكبار "الروس والفرنسيين والألمان"، غير قادر على التأثير في تأخير وإيقاف قوة الدفع الدولية الموجودة. قبول شعبي عراقي أنفقت مصالح غالبية الانفعالية مع أهداف الحرب المعلنة، فلم يكن طرف معادٍ فيها للمهاجمين في أيامهم الأولى "مع القليل من الاستثناء".

5. ضبابية شروطها

إنها حرب، بتناقضاتها الدولية والمحلية المذكورة، لم تسمح كما هي حال الحروب الأخرى، بفرض شروط الرابح على الخاسر مكتوبة وموقع عليها من طرفين، أو أكثر، لأن المحتلين لم يصنفوا طرفاً في حرب ضد شعب من الشعوب، ليفرضوا على أساسها شروط الرابح في الحرب، والحكومة التي دخلت الحرب معهم أزالوها، ولم يبق لها كيان رسمي قادر على التوقيع، كما إن المواطنين العراقيين لم يصنفوا طرفاً فيها، ليلتزموا بالشروط التي تفرض في العادة على الخاسرين، لذا بقيت الحال متأرجحة، أو ضبابية رغم أن المنطق يؤكد وجود:

رابح، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت التحالف في التهيئة للحرب، وفي القتال الفعلي على ساحتها العراقية، وهي وإن لم تفرض شروط الرابح بسبب ما ذكرناه، فإن أحداً لم ينكر عليها التمتع بميزات في جوانب السياسة والاقتصاد والأمن وإن لم تَبْدُ طافية على السطح في الوقت الراهن.

خاسرٌ، هو العراق، قبلت حكومته التي كانت الأمم المتحدة والعالم، يتعاملان معها أصولياً، تحدي الحرب ومن ثم المنازلة على أرض دولتها الخاوية.

حكومات جديدة متعاقبة من بعد الحكومة التي قبلت الحرب وخاضت غمارها، وإن لم يضعها أحد في خانة الخاسرين، لكن منطق التمتع بميزات الربح سوف يلزمها بدفع ثمن للخسارة من استقرارها بسبب اختيار البلاد ساحة قتال بالضد من الإرهاب الدولي السلفي واسع الانتشار. ومن توازنها الإقليمي لتحديد قدرات جيشها بعدد قليل من العدة والعدد، لا يمكنه تأمين أبسط أنواع التوازن مع أي من جيرانها والأعداء المحتملين. وكذلك من حريتها في التعامل مع الجيران والأشقاء والأعداء بسبب وجود قوة عسكرية ذات تأثير كبير في الأرض العراقية.

6. تقييدها للتحرك الحكومي

إن التناقضات التي حصلت في الأهداف والضبابية في فرض الشروط والتمن الذي يفترض أن يدفع وإن لم يكن مكتوباً، عوامل قيّدت حركة الحكومات العراقية المتعاقبة في التصرف بقضايا جوهرية مثل حدود التعامل مع القوات الأجنبية، أو قوات متعددة الجنسيات، كقوات احتلال، كما عرفتها الأمم المتحدة، أو قوات تحرير كما أعلنت هي. وعملت على أرض الواقع بإزاحتها صدام حسين. وتوصيف المقاومة التي حصلت بعد الانتهاء العملياتي للحرب وأهدافها في القتال وأساليبها للتنفيذ، فيما إذا كانت مقتصرة على القوات الأجنبية التي مازالت موجودة في الساحة، أو باتجاهها والقوات الحكومية العاملة معها في نفس الساحة، وتلك التي أدخلت المدنيين أهدافاً وسط عملياتها.

وتوجهات إعادة البناء التي تحقّق في قسم من جوانبه النجاح، مثل بعض خطوات العملية السياسية والانتخاب والدستور، وحصل في بعضها الآخر الفشل مثل الأمن والخدمات وغيرها.

ومجالات مكافحة الإرهاب وجوانب التنسيق بين قوات الحكومة وقوات متعددة الجنسيات التي تحققت فيها نجاحات وحصلت بالمقابل إخفاقات، وجري في بعضها تنسيق على مستوى جيد، وتفرد في بعضها الآخر، إذ عندما يحدث عملاً تخريبياً في السنين الأولى مثلاً، أو صداماً مع جماعات مسلحة في بغداد، أو إحدى المدن العراقية ويصادف أن تلقي القوات العراقية القبض على أحدهم تسارع القوات متعددة الجنسيات إلى سحبه إلى معتقلاتها والتحقيق معه من قبل دوائرها الاستخبارية، وتحتفظ به لحين البت في قضيته تماماً، بحجة أن الجهات الأمنية العراقية قد تطلق سراح مثل هؤلاء لقاء ثمن مدفوع "وهذا يحصل بالفعل أحياناً"، كما إن التنسيق في مجال المعلومات وأساليب التحقيق والمتابعة وإن يتم على المستويات العليا من خلال غرف العمليات المشتركة، فإنه غير موجود على المستويات الميدانية الدنيا.

إنها خصائص حرب من نوع خاص، وتخط في التعامل معها بشكل خاص، وعدم وضوح في أغلب مجالاتها على نحو خاص، انعكس سلباً على عملية إعادة البناء، وعلى مجمل العملية الإدارية ومستويات الإنجاز ونوع الأداء في جميع مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية وشبه الرسمية أوقع البلاد في حالة الاضطراب.

ضعف التوافق الاجتماعي

العراق وكما ورد في أكثر من مرة في هذا الكتاب مجتمع يشكو من ضعف التجانس والتوافق الاجتماعي منذ تأسيسه حتى الآن، وأن على الرغم من أن الملكية قبل عام 1958 قد حاولت تقوية هذا التجانس، وكذلك الجمهورية الأولى عبد الكريم قاسم لكنهما لم ينجحا كما كان يجب أن يكون، أو كما هم يريدون واستمر الحال، ضعفٌ إزداد تدريجياً منذ ستينيات القرن الماضي وما بعدها بسبب أخطاء الإدارة العامة للدولة والمجتمع، التي دفعت المكونات الرئيسية لهذه التركيبة باتجاهات متباينة، كل منها تحاول تحقيق أهدافها وإن كان باستخدام القوة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يلاحظ أن العراق منذ زمن العثمانيين، إذا ما استثنينا بعض حكومات الملكية، وجمهورية عبد الكريم والسنيين الأولى من حكم البعثيين، فيه التفرقة الطائفية والأثنية وقد استخدمت سبيلا لكسب الولاء المطلق إلى الحاكم والجهة الحاكمة، حتى أبقت الطائفية مشاعر ولاء مجتزأ، مغلف بغلاف بسيط، يمكن التلاعب به لصالح الأمن العام للحكومة والحاكم، والضغط من خلاله على بعض المحكومين لمصلحة الحكومة، وهو غلاف نفسي وإن تلمسنا زواله السريع بعد التغيير عند انتهاء فاعلية السلطة، التي كانت تحافظ عليه بالقوة، إلا أن بعض تأثيراته استمرت فاعلة لتبعد المكونات الاجتماعية من أن تتوافق بسهولة لمصلحة الجميع، وعدم توافقها أسهم مع غيره من عوامل أخرى في زيادة تعقيدات الإدارة على المستويات العليا امتدادا حتى أدنى المستويات.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد حصل قدر من التحرر السريع من قيود الماضي المكبلة للفكر والنشاط الطائفي، الذي سار عليه النظام في الزمن السابق يوم لم يتعامل مع موضوع الطقوس الشيعية مثل "السبايات والزيارات والقراءات الحسينية والمشى" بشكل صحيح، وبدلا من الصحيح اتجه إلى تضيق الخناق ثم المحاسبة، والمنع السريع غير المتدرج، حتى تكونت أفكار لدى غالبية الشيعة أن هذا الموقف مقصود بالصد وهو طائفي، وبالمقابل بدأ التضيق على بعض الحركات الدينية السنية وطقوسها أيضا مثل "الدروشة" حتى تكونت أفكار لدى مثل هذه الحركات أنه تجاوز على الدين مقصود بالصد منها، وعندما أدرك الحزب وجود مازق حقيقي بعد حصار عام 1991 وانتشار التوجهات الدينية الإسلامية، ارتكب خطأ آخر بمحاولته ركوب موجتها آملا في تسخيرها لصالح حكمه من خلال، حملة لإيمانية أطلقها وسط فكر وتوجهات علمانية، أخذت منحى سنيا في غالبية بسبب إشراف وزارة الأوقاف والقائمين عليها من الطائفة السنية، وتحسسا شيعيا من الحاكم والحزب وإجراءاته الدينية الإيمانية، لم يستطع التنظيم الحزبي البعثي الخاص لرجال الدين في النجف وكرلاء من تسويقه وإن ضم بعض رجال الدين بدرجات حزبية تصل إلى عضو وعضو قيادة فرقة، فكانت إجراءات متطرفة ومنحازة كونت انفعالات كُبتت مع سابقتها، وعندما وجدت فرصة مواتية للخروج بعد التغيير، خرجت بقوة لتأكيد التوجهات الطائفية، فأسهمت في حصول العزل الطائفي الذي وضع البلاد في أزمة توافق حقيقية طيلة ثماني سنوات.

وكذلك حصلت أخطاء في توزيع المسؤولية الوطنية بين جماعات وكتل سياسية محسوبة على هذه الطائفة والقومية، أو تلك، وحصل تجاهل غير متعمد من بعض السياسيين والمسؤولين الحكوميين بتبعات هذا الموضوع، عندما وجدوا أنفسهم في بحر فرص متاحة لاكتساب القوة وركبوا موجتها العارمة، دون أن يكتشفوا أنهم قد ركبوا الموجة الخطأ التي لا يمكن أن توصلهم وباقي العراقيين إلى الساحل بأمان، وإن امتلكوا كل مستلزمات القوة، لأنهم موجودون في بحر فيه من الأمواج التي لا يستطيع قهره إلا الأقوياء في العالم الآخر الذين هم ليسوا من المسجلين في نواديه السرية.

إنها رغبات في اكتساب القوة زادت من الفرقة وأضافت عوامل تعقيد إلى مسألة التوافق انعكست سلبا على الإدارة العامة للبلاد.

كما إن المجتمع العراقي في المرحلة الزمنية منذ العام 1980 حتى التغيير عام 2003، الذي عرف بقوة السلطة التي كونت مشاعر قلق شديدة في نفوس الشعب والموظفين ومنتسبي قوى الأمن المنفذة، حتى بات هذا القلق سلطة قهيم، أو تسيطر على السلوك بكافة إشكاله، وبات الاعتياد عليه أمرا مقبولا من العموم لتفادي الخطر، وحصلت بموجبه تلك الأجهزة على كف مقبول لسلوك التآمر على الحكومة ومعارضتها في العلن، لكن القلق الشديد الذي يؤجل الحدث ولا يلغيه، بقي أحد عوامل إشاعة الفوضى، بعد التغيير في المجال الإداري وغيره من باقي المجالات، إذ بعد انتهاء سلطة الحكومة أي سقوطها، سقطت معها فجأة السلطة النفسية للقلق وكذلك الخوف، وزال من العقل ذلك الغلاف، أو القيد الذي حكم مخارج السلوك، فتحرك المنفعلون في

الشارع والبيت والدائرة والحلة والحقل والمصنع باتجاهات مختلفة دون ضابط، أو قيد ينظم السلوك، وهو تحرك هستيري أسهم بإشاعة فوضى أبعدت البعض عن بعضهم الآخر، فأخلت بوحدة العمل الإداري، وأثرت سلباً على مستويات الإنجاز.

كذلك فإن العراق، وبعد عام 1979 على وجه الخصوص سيطرت عليه الهرمية الشمولية فيها:

حاكم له كل شيء، وقادر أن يعطي كل شيء.

مريدون من الأقارب والحزبيون، لهم الحصص الأكبر في ذلك الشيء.

وفيها شعب أرهقت عيشه الحروب والحصار وأتعبته مستويات النظر والانتظار، وأحياناً سبل التملق للكبار، أملاً في الحصول

على ما يسد به رمقه من قليل ذلك الشيء.

لذا وبعد الاختفاء السريع لأعلى الهرم، ذلك الذي كان يُتخَم ويفقر، أحس كثير من العراقيين وبينهم عدد من الموظفين العيش في حالة انفلتات، وكأنهم يسرون باتجاهات مختلفة، وأحس بعض السائرين معها أنهم بحاجة إلى تعويض مجدٍ لسني الحرمان الطويلة، فتصرف بعضهم بغياب المعايير والقيم الضابطة، تصرفاً أضر بالعملية الإدارية، وبإجراءات الحكومة في التطوير والسيطرة في مجالها.

إن تلك الأسباب الفرعية في جوانب الفرقة الاجتماعية، أو اللا توافق التقت مع بعض الخصائص السلبية للعمل الوظيفي العراقي "المبينة سابقاً" فكانت مواقف ابتعاد، فيها المسافة النفسية واسعة بين المكونات داخل الدائرة والمؤسسة الواحدة خاصة في منتصف السنوات الثمان، ومن ثم أضعفت السلوك الوظيفي وأخلت بالأداء والإنجاز، وأسهمت في تكوين إدارة غير متوازنة، أو غير كفوءة لتصحيح وتلافي هذا الخلل غير البسيط، وكذلك غير منتجة، يبين موضوعها ما أعلنته قناة الجزيرة في تعليق لها يوم 10 تموز 2006 التي ذكرت بصدده أن الدراسات تشير إلى أن إنتاج العامل العربي بما يقارب 800 دولار سنوياً، وإنتاج العامل الغربي يصل إلى حدود 160000 مائة وستون ألف دولار(11).

هذا وإذا ما كان الفارق في الإنتاج بين العامل الغربي والعربي بهذا البون الشاسع، والعربي يعيش في بلدان مستقرة، وخطتها للمستقبل موجودة، فما بال الإنتاج الفعلي للعامل العراقي الذي يعيش وسط حرب مستمرة، واضطراب شبه دائم، مما يؤكد الاستنتاج الذي يشير في هذا العنوان على إن الإنتاج العام للعامل والموظف العراقي بات متسماً بالتدني والضعف العام.

تداعيات الأمن

إن عموم الأعمال والاجراءات التي تبدأ بسيطة وبما يشعر المواطن في الدولة بعدم التوتر خوفا على سلامة حياته وحرية وماله، وتنتهي بما يشعره بالاطمئنان على مستقبل الدولة هي في مجملها حالة أمن، تعد من العوامل التي تؤثر في العملية الإدارية على مستوى الإدارة العليا للدولة والمجتمع، نزولا إلى مستويات إدارة القسم والشعبة والمدرسة والمركز وغيرها وكذلك على مستوى الإنجاز والأداء الوظيفي:

سلبا في حال تدني مستوياته، أي اضطرابه.

أو إيجابا عند استقراره.

لأن الأمن بطبيعته حالة متشعبة تتداخل إجراءاته مع كل مضامين الحياة، وبسبب هذا التداخل وسعة موضوعه من جهة ومناقشة مسائله وتداعياته بقدر كبير من التفصيل في الباب الثالث من هذا الكتاب من جهة ثانية، سنحاول مناقشة ما يتعلق بتأثيراته السلبية على العملية الادارية من باب سلطة الدولة الضابطة أمنيا، هذه السلطة التي تدير عملية فرض تطبيق القانون وحماية المجتمع وإلزام المنتسبين في التعامل والعمل على وفق ضوابط إدارية ومعايير قانونية، تؤمن أعلى قدر من الانجاز ومن الشعور بالأمان، بأقل ما يمكن من التكاليف، التي يؤدي الموظفون واجباتهم وينجزون مهامهم، تحت خيمتها وفي محيط إداري يتطلب مستوى متقدما من الالتزام بضوابط ومعايير إدارية تصب في أهداف الدولة للحصول على أعلى قدر من الإنجاز، بأقل ما يمكن من التكاليف.

سلطة الدولة الضابطة

بينت وقائع الأحداث أن الأشهر الأولى لما بعد التغيير، كان الاضطراب الأمني بمفهوم التفجير في الشوارع العامة والتجمعات البشرية والقيام بأعمال القتل والاعتقال والتهجير غير وارد بشكل ملموس، وإن وجدت بعض أعماله العرضية، فإن مستويات تكرارها كان قليلا، وحدوثها في الأماكن محدودة، وكانت أهدافها تقتصر في الغالب على تكبيد قوات الاحتلال بعض الخسائر، أو لفض نزاعات قديمة وأخذ ثارات مؤجلة.

إلا إنه بعد الخروج من إرهابات الحرب، والحصول على فرصة مناسبة لإعادة تنظيم الجهد المعارض للعملية السياسية، ولملمة صفوف ما تبقى على قيد الحياة من المقاتلين العرب بعد انتهائها ميدانيا، وتضميد الجراح لمن أراد تضميدها من منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السابقة وتنظيمات حزب البعث المتفرقة، بدأ الشروع في تأزيم الأمن من خلال الدخول في مصادمات مباشرة مع قوات الاحتلال، وعندما لم تحقق تلك الاصطدامات الأثر الكافي لإجبارها على تغيير سياستها، أو الانسحاب وشدة الردع التي أظهرتها في الاستجابة، بدأت أهداف الساعين إلى الإخلال بالأمن تتبدل من الاستهداف المباشر لقوات الاحتلال إلى تعميم الاستهداف ليشمل:

الحكومة، بكافة دوائرها ومؤسساتها وموظفيها.

المتعاونون مع قوات الاحتلال والحكومة من موظفين ومترجمين وتجار وغيرهم.

أساتذة الجامعات والأطباء والمختصين والعلماء والباحثين.

رموز البلاد السياسية ورؤساء الأحزاب والكتل والوجهاء.

أدوات الدولة في الضبط والسيطرة، أي الجيش والشرطة.

لقد حصل الاستهداف قبل بناء القدرة القتالية المناسبة والاستخبارية اللازمة لتأمين التفوق على خصم يتغلغل في كل مكان، وهو بين الناس في جميع الأوقات. وقبل توفير الدافعية العالية بمستوى يفوق ما لدى الخصم من إرادة قتال تأسست على مفهوم الجهاد، ومعنويات عالية استندت إلى الرغبة في الوصول سريعا الى الجنة. وكذلك قبل تحديد أهداف قتال واضحة وملائمة للمرحلة الجديدة، وبما يحول دون تأثير أهداف الخصم القتالية التي حددها واضحة في العودة إلى العهد السابق حكما ديكتاتوريا فرديا، أو إقامة جديد، حكما إسلاميا سلفيا.

إنه استهداف اتسع تدريجيا، وبتساعه ونجاح خطواته بعد عام 2005 وصل الاضطراب والتهديد الأمني، إلى عتبات الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في بغداد خاصة، وتسبب في:

1. إظهار عجز الدولة

إن الدولة بتنظيماتها الادارية العامة رمز، يسعى الجميع من خلاله إلى تقويتها وإعلاء شأنها، وهي بقدراتها المهنية والعلمية والمؤسسية سلطة نفسية، تفرض على الجميع أن يعملوا بجد، وإخلاص لتطويرها ودعم بقائها، لتحسين واقع العيش وإدامة استمرار الحياة، بمستوى مقبول من الرضا، وهذا لم يُؤْمَن ولو بقدر قليل بعد أن شهدت دوائر الدولة ومؤسساتها وأدواتها الضابطة ضربات مباشرة، وتكبّدت خسائر كبيرة، حتى إن كثرت وضعف الرد، أو عدم قدرتها على تكوين الردع الكافي بالمقارنة مع فعل المهاجم وضعها أي الدولة وأجهزتها المتعددة في حالة الدفاع السلبي، وأظهرها في مواقف عديدة، وكأنها عاجزة عن القيام بما هو مطلوب، وبالتدريج زاد الشعور بعجزها، وهو شعور أثر سلبا في الدافعية بالعمل وكذلك في الأداء ومستوى الانجاز.

2. الحد من قدرة الحكومة على المبادرة

بدأ الإرهابيون والمسلحون مؤثرين بالضد من الدولة ومؤسساتها الادارية والخدمية والتشريعية وكذلك في المجتمع وتكويناته الشعبية، خلال العام المذكور وما بعده بسنتين، وبسعة تفوق قدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية على الرد في بعض الأحيان، إلا إنهم وبعد أن فشلوا في أساليب قتالهم الدفاعية عن تنظيماتهم الادارية ودولتهم الاسلامية التي أنشأوها في الفلوجة والرمادي وأجزاء من دىالى والموصل، تحولوا باتجاه توسيع الهجمات الإرهابية وتوزيعها، لتشمل أكثر المدن العراقية مع التركيز على بغداد التي فيها الحكومة، ومقرات أجهزتها القيادية وعقلها المفكر ولسانها الإعلامي الناطق، وقد حققت بتوسعها نجاحات ميدانية آنية بسبب:

عدم اكتمال الجاهزية بالنسبة إلى الدوائر والأجهزة والوحدات العسكرية كما هو مطلوب إذ بقيت قريبا من عام 2010 تقاتل الضاربة منها بأسلحة خفيفة، قياسها البندقية الآلية كلاشنكوف، دون أسلحة ثقيلة سائدة وقوة جوية داعمة. وأصابمت منظومة القيادة والسيطرة بالوهن والتصدع، إذ أمتنعت وحدات عسكرية عن تنفيذ بعض الأوامر القتالية الصادرة من الجهات العسكرية العليا، كما حصل في مدينة العمارة عام 2005 عندما أمتنع أمر قواتها العسكرية عن تنفيذ أوامر قيادته الأعلى بالهجوم على منطقة هو من بين سكانها، ومثل التهديد الذي وجهه صيف عام 2005 منتسبو اللواء في الناصرية بترك الخدمة فيها، إذا ما تم الاصرار على نقل أمرهم الذي ينتسبون إلى عشيرته خارج اللواء.

وكذلك بسبب قلة رعاية المنتسبين وعدم احترامهم والتجاوز على حقوقهم إلى مستوى سرقة رواتبهم وأرزاقهم، والمتاجرة بالمعلومات الأمنية لصالح جماعات إرهابية وغيرها.

إنه ضعف للقدرة القتالية والجاهزية العامة، شائك ومعقد زاده ضعفا وصعوبة، تشتت جهد الحكومة الاداري بعد عام 2005، واستنزف كل طاقتها لأغراض الجهد الأمني والتوافق لتعزيه، حتى أهمل قطاع الموظفين وأهمل أداؤهم وإدارتهم مما مهد للإرهابيين اختراق جدار السلطة وضربها في أكثر من مكان، نفسيا وماديا حتى تضاعفت الأعمال التي قام بها الإرهابيون والمسلحون وتضاعفت الخسائر البشرية الناجمة عنها خاصة في عام 2006. وكذلك تشتت الجهد الاستخباري، الذي هو ضعيف في الأصل طيلة الأعوام

التي سبقت عام 2008 إلى مستوى عدم قدرته من التعرف على أساليب تحديد المسلحين والإرهابيين لأهدافهم وتوقيتات عملياتهم وأماكن الحشد وقواعد الانطلاق لتنفيذها التي تعد الأساس في العمل الاستخباري في ساحة مقاتلة الارهاب.

تشتت، أضاف ضغوطا لم تتمكن أجهزة الحكومة ومؤسساتها الإدارية التقليل من شدته لصالح موظفيها والعاملين بعد أن وسع الإرهابيون استهداف كل الناس:

مدنيين، أو عسكريين.

فقراء ينتظرون في مسطر لكسب قوت يومهم، أو متسولين يجوبون الشوارع ارتزاقا لتأمين عيشهم.

عمال كهرباء حضروا لإعادة التيار إلى سلك مقطوع، أو عمال بريد جاءوا لإعادة هاتف لم يعمل منذ خمس سنين.

وبعد أن طال أثر التفجير بالعبوة الناسفة من كان ماشيا في الشارع العام والسيارة المارة به وباقي الشوارع الفرعية، ويسقط قنبرة على سطح بيت لأهل السنة، أو مئذنة حسينية لأهل الشيعة. وبعد أن أحتار الناس بهوية السيطرة المنصوبة فيما إذا كانت من الجيش والشرطة، أم من إرهابيين اختلسوا الهوية الرسمية لتلك المؤسسات الرسمية، أو من منتسبي تلك الأجهزة انخرفوا عنها ليعملوا إرهابيين بالوكالة. كما حصل للعميد الدكتور خضر مزهر مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة الداخلية وكالة عام 2006، يوم استوقفته على الجسر المؤدي إلى الغزالية وهو عائد إلى بيته، نقطة سيطرة ترتدي ملابس الشرطة، أحتار في موضوعها وهو المنتسب إلى مرجعيتها أي وزارة الداخلية، حتى سألهم قبل أن يبرز هويته عن الجهة التي إليها ينتسبون، فتقدم صوبه ملازم شاب يوحي مظهره أنه ضابط بالفعل، أجاب أنه من شرطة النجدة، وتأكيدا على انتسابه هذا اتصل في جهاز له اتصالا وكأنه بآمر دوريات النجدة في عموم المنطقة، عندها اطمأن الدكتور الذي تصاحبه زوجته وإحدى بناته العائدة من الكلية، فأخرج هويته الرسمية الخاصة بالوزارة على أمل أن تسهل له الدورية المحسوبة على جهته الوظيفية المرور بسرعة، بعد أن ازدحم الطريق بالسيارات المطلوب تفتيشها، فلما قرأها الملازم قال له تفضل سيدي للوقوف جانبا، وأشر إلى سيارتين كانتا متوقفتين في القرب لتكون إحداها أمامه والأخرى خلفه، وهو حتى هذه اللحظة لم يشك أن في الموضوع إشكالا سيكون ضحيته، فسار معهم ربما راضيا، أو فرحا أن الشرطة تقدر موقعه، وتسهل له المرور لتجاوز الاختناق الحاصل، وبعد خمسمائة متر من السيطرة المنصوبة توقفت السيارتان المصاحبتان ونزل مفوض شرطة وأمر الزوجة والابنة بالنزول والذهاب إلى البيت، لأن الوزارة بحاجة الى الدكتور في عمل رسمي، مؤكدا أنه سوف يعود إليهم لاحقا، فنزلتا مذعورتين، أو مصدومتين لا تصدقان الموقف، لا سبيل أمامهما سوى السير بإتجاه البيت مشيا، ينتظران الزوج والوالد عدة أيام كانت سنين في تقديرهما لعملية الانتظار، لكنه لم يعد حتى تم التعرف على صورته مدفونا في مقبرة للمجهولين في النجف من قبل موظفي دائرته، الذين أخبروا الزوجة المفجوعة بالأمر، فأبقت في تلك المقبرة مجهولا دون التفكير بنقله إلى مقابر العائلة في الفلوجة التي اعتادوا الدفن فيها، ومن ثم هاجرت وبناتها محبطان جميعهم إلى دمشق ليستقروا فيها مثل آلاف المهاجرين والمهجرين.

وبعد أن أحتار الموظفون بدوام دوائهم، وعطلها وصيغ التواجد فيها، وأساليب الدخول إليها والخروج منها حيرة، وصفها موظف في عقار العامرية، أو وصف معاناته من مسألة الانتظام بالدوام من خلال مثل يقدمه العراقيون وصفا لطريق يسلكونه غير مضمون عندما يعبرون عنه قائلين (درب الصد ما رد) يوم يبدأ رحلته في هذا الدرب من حي القاهرة الذي يقيم فيه، مؤكدا أنه يتشاهد ويعيد الشهادة كلما سار عدة أمتار في طريق يحسه طريق أشباح أحيانا، وعندما يصل إلى دائرته منهكا خائفا يجدها مقفلة، فيعود إلى بيته يتشاهد بنفس المقدار، حتى تكررت الحال لثلاثة أيام متتالية في شهر تموز 2006، كان اليوم الأول ترك فيه الموظفون الواصولون الدائرة لحصول انفجار بالقرب منها، وفي اليوم الثاني لم يصل أحد إليها بسبب غلق الطرق المؤدية إليها إلى الساعة الثانية عشرة، وفي اليوم الثالث جاءت مليشيا واقتحمتها لاختطاف موظف منها مع بداية الدوام، فترك الموظفون مقرها، مما جعله يغيب عنها أسبوعين، وبعد العودة إليها وجد حالها كئيبا وكأنها بيت رعب وليس دائرة رسمية، فقرر بعد ذلك الذهاب إليها مرة في الأسبوع

حتى أُنْتَهَاء عام 2007، مُؤَكِّداً في نَهاية وصفه لِحال دائرته هذا، أَنه لو حَسَب مقدار عمله لِفَترَة شهر يَتَبَيَّن أَنه لم يَنجِز ما يَوازِي مِقداره سَاعَتَيْن من العمل الروتيني.

3. مِدارَة النفس والانشغال بِحِمايَتها

إِنَّ المِوظَفينَ الِذين أَحسَوا التَهديد قَريبا مِنهم، سِواء في بيوتهم، أو في طَريق ذهابهم إلى الدِوام والعودَة مِنه، أو في أَثناء سَاعات العمل الاعتيادية، باتوا مِنشغَلين جَل وقتهم بِكيفية التَعامل مَعَ التَهديد، أي التَخَلص مِنه وَحِمايَة أَنفُسهم، وَالعمل جَاهِدين في أَثناء سَاعات العمل وَخارجها في التَركيز على كِيفِيَة التَخَلص مِن تِلْكَ التَهديدات، الِتي لم تَقْتَصِر على مِستوى مُحدد مِن بَينهم بَعد أَن شَمِل فِعل القِتل والَاغتيال مِوظف الذَاتِيَة في الدَائِرَة الحُكُومِيَة والمِدير العام في الوِزارات الأَمْنِيَة، وَاسْتَهْدَفَت مِشاريع القِتل المِوظف المِسيحي في الدِوائر الرِسمِيَة وَالكردي المِوجود في القِطاع الخَاص والدِوائر شَبه الرِسمِيَة، مِمَّا دَفَع بالمِوظَفينَ إلى حشد كل الجَهد المِتاح لِترتيب أوضاعهم الخَاصَة وَبِاتجاهات أُخرى غَير المِهام الوِظيفِيَة، على حِساب العمل الفِعلي الِذي بَقِيَت أَهمِيَتُه والاهتمام بِهِ في المِرتبَة الأَخِيرَة.

إِنَّه انشغال عِزَته قِوى الإِرهَاب عِندما تَوَجَّهَت وقِوى مِسلِحة، طِيلَة تِلْكَ السِنين الصَعْبَة بَين 2005 – 2007 إلى تَوجيه تَهديدات مِكتُوبَة، أو هَاتِفِيَة وَأَحيانا شِفُويَة مِباشِرَة للمِوظف مِن أبنَاء الحِلَة والمِنطِقة والقَريَة والعِشِيرَة، لِأَن يَتَرك وِظيفَتَه في حُكُومَة يَقاتِلونها، بِسَبَب مِوافَقَتهم غَير المِنسَجِمة مَعَ أَصُولها، وَيَضْطَر المِوظف تَحْتَ جَدِيَة تَنفِيز التَهديد أَن يَنشغَل بِحالِه وَقَد يَتَرك وِظيفَتَه أَيّا كان دَخلُها، مِمَّا تَسبَب في اسْتِنزاف مِستمر لِبعض الوِظائِف في بعض المِناطِق الساخِنة بَينها بَغداد، وَلو إِنْ حِصولُه فِيها كان بِمِستوى يَقل عَن تِلْكَ المِناطِق الساخِنة في المِوصل والرِماذي وَصِلاح الدِين وَأَجزاء مِن دِيايَ، وَهذا انشغال دَفَع إلى حِصول حِالات تَسَرِب مِستمر مِن وِظائِف مُحدِدة لِأبنَاء الطائِفَة السِنيَة، اضْطَرَّت الحُكُومَة إلى إِملائِها مِن أبنَاء الطائِفَة الشِيعِيَة الِتي لم يَكُن أبنائُها آنذاك يَخضَعون إلى الِابتِزاز خَاصَة في بَغداد، وَدَفَع بِالْحِصْلَة إلى شَل عَمَل الدِوائر والمُؤَسَّسات في مِناطق مِثلَت الجِزِيرَة، دُونَ أُخرى في أَنحاء العِراق، وَتَسبَب في زِيادَة مِشاكِل ضَعف التِوافِاق، حِيث الشُعُور بِالظَلَم المِعكُوس، وَالتَفْضِيل بِالمِواطِنَة لِمِجامِعة دُونَ أُخرى وَكَذلِكَ اِزْدِياد مِشاعِر الِاحتِقان، وَتَوجيه الاتِّهامات وَالاِتِّهامات المُتبادِلَة، وَتَنفِيز مِخطَطات مِشبُوهَة مِن قَبْل أَشْخاص يَنتمِونَ إلى جِهاَت حُكُومِيَة، إلى المِستوى الِذي أَتَمَّ فِيهِ رِئيس مِجلس الوِزراء العِراقي بَوسائِل الإِعلام يَوم 10 تَمَوز 2006 قِوات حِمايَة المِنشِئات بِاسْتِخدام سِلاحهم وَاسْتِغلال صِفَتهم في القِتل وَطَلَب إِعادَة هِيكَلَتهم (12) لِأَن وَجودهم أَصَبَح خَطِرا على الأَمِن العام. وَبِالْحِصْلَة ضَعف الجِهاز الوِظيفِي الحُكُومِي، وَشَعَرَت الدَائِرَة والمُؤَسَّسَة أَنها عاجِزَة عَن الرَد، أو القِيام بِالْفِعل المِطلُوب.

4. الخِسارة المِنظَمة لِلِكِفائات

لَقَد وَضَع الِارهابيُون، وَبعض الحِركات المِسلِحة، وَمُخابِرات أَجَنِبِيَة تَقِف بِالضِد مِن الدِولَة، أو تَجِد الفِرسَة مِناسِبَة لِإِبقاء العِراق ضَعيفا بِالنِسْبَة لَها، وَضَعوا جَمِيعهم مِن بَين أَهْدافهم المِهمَة إِفراغ البِلاد مِن الكِفائات، وَالسَعي لِتَنفِيزِها مِن خِلال تَنظِيم عَمَلِيات اِغْتِيا لِلأَساتِذَة وَالأطباء وَالعِلماء وَمِوظَفي الدِولَة الكِبار حَتَّى ذَكَرَت تَقارِير أَن عِدَد الضَحايَا مِن الأَساتِذَة وَالعِلماء قَد ارْتَفَعَت لِغايَة 2006/4/19 بِحدود زادت عَن 153 أَساتِذا جامِعيّا بِحَسَب إِحصائِيَة لِرابِطَة الأَساتِذَة الجامِعيين العِراقيَة، وَالقائِمَة مِستَمِرَة بِالازْدِياد حِيث قَدِرت مِصادر غَير رِسمِيَة إِنْ العِدَد الإِجمالي لِضَحايَا العِنف مِن الِاكادِميِّين وَالاخْتِصاصِيِّين مِن كافَة المِجالات قَد فَاق الرِقم المِذكُور بِما يَزِيد عَن الضَعف.

وَذَكَرَت إِحصاءات مِن جِهاَت أُخرى أَنَّ 331 مِدرِسا قَد قُتِل خِلال أَرْبَعَة أَشْهر مِن النِصف الأَوَّل لِعام 2006 فَقط. وَقُتِل في يَوم واحِد بِالْمِوصل 9 مِمرِضين وَمِوظَفين صَحِيَّين في آذار 2006.

وَأشارَت نِشْرَة لَوِزارَة التَعلِيم العِالي وَالبَحْث العِلمي في نَفْس الفِترَة الزِمَنِيَة المِذكُورَة على أَنَّ 200 أَساتِذ تَعرِض لِلخُطف وَالَاغْتِيا ل.

وأكدت نقابة الأطباء العراقية إلى أن 10% من إجمالي الأطباء المسجلين بالنقابة غادروا العراق، وعلى نفس الغرار أكدت اليونيسكو من جانبها أن ما يقارب من 180 أكاديميا عراقيا قتلوا بعد التغيير (13).

إن الأرقام المذكورة وإن جاء بعضها، متناقضا مع تقارير ذكرتها جهات حكومية، فإنها تؤثر خسارة فادحة للخبرة الإدارية والأكاديمية العراقية المتراكمة، كما أن استمرار مثل هكذا حوادث أيا كانت أعدادها تسبب في:

توقف البعض عن العمل.

ترك البعض دوائريهم ومؤسساتهم نهائيا.

انقطع البعض الآخر عنها مؤقتا.

وبمحصلتها خسرت واستخسر مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية والعلمية خبرات، وكفاءات لا يمكن تعويضها على المدى المستقبلي القريب، وأخلت وستخل بالأداء العام لتلك الدوائر والمؤسسات.

لكنها خسارة هنا لا تتوقف على الغياب من العمل بسبب القتل، أو ترك الوظيفة والبلد، إذ أن هناك خسارة من نوع آخر تفوقها من حيث الخطورة والتأثير، تتعلق بالعطيل الوظيفي ذي المنشأ النفسي بسبب العيش في ظروف التوتر والاضطراب الأمني والإداري، حيث التعرض إلى الإصابة باضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية المبين تفاصيلها في الاعياد الوظيفي الوارد في الفصل الثالث من هذا الباب. إصابة أنعكست سلبا على الأداء العام، خاصة بين الأكاديميين والاساتذة والأطباء والمتقنين الذين كان نصيبهم من المشاكل والاستهداف هو الأكبر من بين شرائح المجتمع العراقي، حسب دراسة قام بها الدكتور طارق الكبيسي والدكتور ناطق الكبيسي شملت (60) أستاذا وطبياً بينهم (17) أنثى، 43 ذكورا تراوحت أعمارهم ما بين (25 – 79) عاما بينت أن جميعهم قد تعرضوا إلى أحد أنواع الحوادث الصدمية الشديدة والمتكررة، تركت آثارا تصل حد إصابتهم باضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية بدرجات متفاوتة بين البسيط إلى الشديد، وهي دراسة اتفقت مع دراسات لهما أجريت في المجتمع العراقي من قبل بينت، أن 174 فردا من بين 196 تعرضوا لحوادث صدمية قد عانوا الإصابة من هذا الاضطراب(14).

إنها إصابات تؤثر أعراضها في الأداء والانجاز، خطورة حصولها بين أبناء هذه الشريحة مضاعفة بالمقارنة مع باقي الشرائح الاجتماعية، لأنهم يديرون العملية التعليمية التي تنتج موظفين وقادة إداريين، وخطورتها تتجاوز الادارة والأداء إذ أن الإصابة بهذا النوع من الاضطراب إذا لم تعالج في المرحلة التي تعقب حصولها وبما يقارب الستين يمكن أن تؤدي إلى المزيد من اضطراب الشخصية المستديم (Enduring personality disorder) الذي يتسم جزء من أعراضه بظواهر العنف والتهيج السريع، وهذا ما يفسر بعض جوانب تزايد العنف بعد التغيير من شباب غير قليل منهم عانوا من هذا الاضطراب ولم يتعالجوا منه (15).

من هذا يتبين أن العامل الأمني، كان مؤثرا تأثيرا سلبيا على عموم العملية الإدارية. وعلى أداء الموظفين بوجه عام. ومستويات الإنجاز بشكل شامل. وعلى ضبط وتطوير السلوك الوظيفي.

العوامل الذاتية

إن الإدارة مثلها مثل البيئة البشرية التي يشكل فيها الانسان وحدة متكاملة يؤثر ويتأثر، وهي جزء من قانون الكون الذي يؤكد تبادل التأثير والتأثر، على وفق حقيقة أن كل شيء يؤثر في ويتأثر بكل شيء، فالأسباب التي تؤثر على طبيعة الادارة وعلى مستوى الانجاز والأداء الوظيفي، تتأثر من جانبها بحالة الإدارة وطبيعتها، أي أن الادارة تنتج أسباب ضعفها، أو قوتها، لأن التأثير والتأثر المتبادل يحصل ذاتيا. من هذا وبالعودة إلى العوامل التي أثرت سلبا في مستويات الإدارة والانجاز والأداء، لابد والحالة هذه التعرّيج على طبيعة الإدارة الحالية كأحد العوامل "الذاتية" التي أدت إلى اضطرابها، أو تأخير زمن إصلاحها على أقل تقدير، منها وبالنظر إلى التفصيلات المذكورة في أعلاه، يتبين أن الإدارة العامة للدولة والمجتمع العراقي لمرحلة ما بعد التغيير ليست بالمستوى الذي تمناه العراقيون وأراده قادة الدولة والسياسيون، بعد أن أصبحت صورة تعكس إرهابات الماضي وأخطاء الحاضر، وبمستوى من التدهور، حال دون إمكانية ضبط الجهاز الحكومي وتطوير الأداء الفردي والجماعي لموظفي الدولة طيلة الثماني سنوات.

ويتبين أيضا أن الادارة واجهت في الزمنين مشاكل ذاتية عديدة واحدة منها بدأت من ذلك الزمن السابق، كانت تتعلق بضعف الاستجابة للتنفيذ ولتقدير ومتابعة المردود، حتى أن المعنيين بالادارة العليا لذلك الزمان لجأوا للتعامل مع موضوعها بإتباع نهج تحذير وعقاب غير تقليدي مثل إلزام الوزارات بالإجابة عن طلبات الرئاسة خلال ثلاثة أيام ومعاينة من لا يستجيب بالوقت المحدد بعقوبات قاسية حتى عاقب صدام أحد مدراء الاستخبارات العسكرية العامة (ف.ر.خ)، بتنزيله إلى رتبة أدنى، بسبب التأخر في الرد على أحد استفسارات الرئاسة هو في الحقيقة غير معني بمحصله. وبالإضافة الى ذلك الإلزام اتجهت الرئاسة آنذاك إرسال بعض منتسبي مكاتبها وأفراد حماية الرئيس إلى بعض مواقع العمل، في إطار عملية المتابعة وتقدير، أو تقييم المردود.

ومع ذلك كانت الإدارة آنذاك معروفة بالمراوغة والتسويق وتشويه الحقائق، عندما تضطر أحيانا إلى الرد، أو إلى تزويد الوزارات والرئاسة بمعلومات لا تعبر عن الواقع، أو تصيغها بطريقة التأمل باحتمالات التحسن والالتزام بالتوجيهات، فكان هذا اضطرابا اجتماعيا أستمّر في الزمن الجديد، وبسبب تجاوز الإنسان العراقي مسألة الخوف من السلطة وعدم وجود سلطة ضبط قوية، أصبح موضوع تقدير أي قياس المردود من أصعب المسائل التي تعانيتها مؤسسات الدولة ودوائرها، وأصبحت المتابعة من الأمور المعقدة. وعلى وجه العموم فإن المتابع لوضع الإدارة في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، على مستوى الدولة العراقية لهذه السنوات الثماني باستثناء منطقة كردستان، يرى فيها عوامل ذاتية كانت من بين أسباب اضطرابها، وعدم إمكانية إصلاح ترديها بينها:

1. عدم القدرة على التعامل مع المواقف المتداخلة

إن شكل الادارة التسلطي الفوقي في الزمن السابق وكما ورد آنفا، ضَمِنَ في الغالب تقدير ومتابعة للمردود بقدر مقبول، مَكَّنَ متخذ القرار من تعديل خططه ونواياه، ووفر فرص تدخل حاسم للرئيس، أو من يخوله شخصيا، في كل شؤون الدولة والمجتمع وكما يريد وبالوقت الذي يريد. وضمّن أيضا قوة دفع عالية للتنفيذ، خوفا من الرئيس ومجموعته الممتدة لمستوى الإدارات الوسطى في غالب الأحيان.

وفي هذا العرض لهذا الجانب من الموضوع، لا نريد مناقشة صحة هذه الإدارة من عدمه، لكنها إدارة بشكل عام كانت نتاجا لحكم تعسفي ومرحلة ضعف ووهن، بنيت على معطيات تدخل الأعلى واستخدام سلطته القاسية في تنفيذ مهام الإدارة بالقوة. حالة، لم تستثمرها الإدارة الجديدة ولم تكن مهياً نفسيا وديمقراطيا لاستثمارها المؤقت ولو إلى حين تنبّيت أقدامها، وبسببها وعوامل أخرى وقعت هذه المفاصل في ورطة التساهل وتأجيل الحلول والتداخل بين رؤى السياسة والمتطلبات الفنية في المواقف المطلوب حلها، إذ لو أخذنا بعض القضايا الادارية لوزارة الدفاع مثلا على هذا التداخل، وركزنا على إحداها التي تتعلق بإعادة بعض أبنيتها

ومعسكراتها التي مُلِكتْ إلى وزارة المالية حسب قانون سنه الحاكم المدني الامريكي إبان إدارته للبلاد بعد الحرب مباشرة، نجد أن الوزارة في سعيها إلى ذلك أصبحت طرفا في عملية إدارية على مستوى الدولة تتداخل فيها كثير من المتغيرات التي يصعب حلها بالأسلوب الديمقراطي المتبع لإدارة الدولة حاليا، إذ نلمس فيها على سبيل المثال أن الوزارة طرفا يريد جيشها معسكرات ومقرات لوحداته ودوائره التي أعيد تشكيلها. ووزارة المالية المالك الجديد بحكم القانون أصبحت طرفا في الحالة، تتمسك بالسيطرة على أملاكها الجديدة على وفق فلسفة عند بعض السياسيين المسؤولين عنها، أن لا حاجة لجيش ينتشر في كافة مدن العراق. والمحافظة "شبه المستقلة" التي يقع في محيطها الجغرافي المعسكر، أو البناية والمقر المطلوب استعادته، لا ترغب بالإعادة بعد أن وضعت في حسابها توزيع ما تم الاستحواذ عليه تركة، أو ضمن مخططات جديدة للمحافظة تقتضي عدم الإعادة. وبعض الأحزاب السياسية، التي استولت على بعض المقرات هي طرفا في العملية لا تقبل حتى التفكير بالإعادة. والأهالي الذين استوطنوا تجاوزوا على تلك المعسكرات والمقرات هم أيضا طرف فيها يقاتلون أحيانا بالضد ممن يريد ترحيلهم منها. وشيوخ العشائر المطلوب منهم عُرفاً، دعم المتجاوزين من أبناء عشيرتهم طرفا داعما في التمرد والقتال بالضد من الذي يريد الإعادة.

وهكذا كانت مسألة معسكر يريد الجيش استغلاله وتريد الوزارة تأمين إساكنه اللائق والأمين في معسكر هو في الأصل من أملاكها، وتقتضي الضرورة ذلك دعما لأمن الدولة، والمجتمع بأقل التكاليف المالية، قد تحولت إلى عملية متداخلة معقدة، قد لا تحل على وفق سياقات الإدارة المتبعة والتي تتأسس على إقناع جميع الأطراف ديمقراطيا، وهي طريقة لا يمكن فيها استخدام القوة كما تعودت السلطة من قبل، لأن استخدامهما في الوقت الراهن يزيد التأزم، ولا يمكن كذلك الاستعانة بالقانون الذي وصف في الأربع سنوات الأولى بشبه المعطل، ولا بالرضا الذي يصعب تأمينه عندما تتقدم المصالح الشخصية. يضاف إليها أن المعني بهذا الموضوع في مفاصل القرار العليا في الغالب لا يمتلك:

القدرة على التحرك.

الخبرة الكافية لتقديم الاقتراح إلى صاحب القرار، وإن بدأ في امتلاكها بحكم التراكم الكمي للخبرات المتكررة مهنيا، نجد أنه يتبدل مع تبدل الحكومة، لأنه عُيِّنَ في منصبه محسوبا على أحد الأطراف السياسية للحكومة التي تضطر إلى المغادرة بأوامر القادم الجديد من الحكومة اللاحقة.

هذا بالإضافة إلى أن البعض ممن يمتلكون الخبرة الجيدة، وهم من نفس الحزب الذي ينتمي إليه صاحب القرار يكونون في العادة مقيدون فيما يتعلق بتقديم اقتراحات الحل، مثل هكذا مشاكل متداخلة بمعضلة التوافق والتسيس التي لا يجرأ على أساسها هذا الموظف وغيره من إغضاب حزب متجاوز خشية أن يبدأ بالعرقلة والاعتراض، أو جمهور متجاوز خشية أن يفقد أصواته في الانتخابات إذا ما كانت قريبة.

وهكذا تحولت مسألة بسيطة اقتضت حلا سريعا لدعم الأمن في ظروف حرجة إلى مشكلة معقدة خلقت عدة معاضل إدارية في أكثر من جهة حكومية أسهمت في إضعاف حال الدولة من الناحية الادارية.

إنها متغيرات إذا ما وضعناها مع متغيرات جمهور قسم منه محتاج فعلا يضغط على السلطة الحكومية والقسم الآخر متعطش للاستفادة منها، يضغط هو أيضا عليها، نصل إلى تصور يعكس واقع مفاده أن الجهاز الإداري الحكومي وبكافة المستويات، كان غير قادر خلال الثماني سنوات على التعامل مع المواقف والمواضيع المتداخلة بكفاءة وسرعة، تتطلبها المرحلة الحرجة لهذا الزمن الجديد.

وهي حالة من التداخل وعدم القدرة، لا تتوقف عند مفاصل الإدارة العليا، ولا تقتصر على نوع من الإدارة دون أخرى، لأنها تمتد إلى جميع المفاصل الإدارية، وعلى كافة الأصعدة والمجالات، بضمنها الإدارة الأمنية التي تُصنف الأهم والأخطر خلال هذه السنوات، والتي تشهد هي الأخرى تداخلا في أعمالها على مستوى المقر العام، وتعقيدات إدارية أمنية على مستوى الميدان، مثاله

العملية الأمنية لعام 2008 التي ارتبطت بطرفين رئيسيين هما وزارتا الدفاع والداخلية، اللتان قُسمتا مناطق العمل في بغداد وأخرى خارجها فيما بينهما، فأصبحت الرصافة للجيش، وأجزاء من الكرخ للداخلية. تقسيم آثار بطبيعته تداخلا أخل بالأداء الأمني، لأن:

طبيعة العمل الإرهابي الذي كان سائدا في بغداد آنذاك، لا يتوقف في تحركه على منطقة دون أخرى. وإن توزيع المهام بين الإرهابيين، لا يقتصر على خلية في هذه المنطقة وخلية أخرى في المنطقة الثانية من مناطق بغداد. كما إن توزيع واجبات المداومة مناصفة بين الجيش والشرطة لم يؤمن الغاية المبتغاة في الرد السريع والردع الكافي، بالرغم من أهميته فيما يتعلق بالحركات وتحديد المهام التنفيذية في بعض الأحيان.

إنها عوامل إذا ما وضعنا إلى جانبها التسابق لتحقيق المآرب الخاصة، تؤثر أن التوزيع كان تداخلا أدى إلى نوع، أو قدر من التخطيط في تنفيذ المهام أحيانا وأثار في حينه احتجاج عدد من القادة الميدانيين، على تعقب وتوقيف ومداومات ضمن ساحة عمل لا يعلمون عن طبيعتها لمقتضيات الأمن، فكون بالحصلة خلاا بالمسألة الأمنية كعملية إدارية. وإن كان تداخلا وشكوى من حصوله قد خفت حدتها في عام 2010 بعد أن اكتسب القادة الميدانيون المعينون خبرات مقبولة للتعامل مع موضوعهما ميدانيا، وأنشئت غرف عمليات مشتركة ووسائل اتصال وتنسيق مقبولة، وبعد أن فرضت قيادة عمليات بغداد سيطرتها على ساحة القتال بشكل مقبول أيضا.

2. تدخل السياسيين في مهام الفنيين

في بدايات تشكيل بعض مؤسسات الدولة التي حُلّت، والتوجه إلى تغيير الإدارات العليا للدوائر التي لم تحل، واجهت الإدارة وما زالت تواجه عدة معاضل واضحة في هذا المجال بينها على سبيل المثال:

أ. التدخل المهني، بعد ثماني سنوات من التغيير يلاحظ عدم اكتمال بناء مؤسسات الدولة ودوائرها، ووضع سياقات وضوابط العمل، كدليل يسترشد به الجميع، وعدم وجود جداول مضبوطة بالصلاحيات، في وضع إداري يصعب فيه فهم طبيعة الخيط الرفيع الذي يفصل المهام السياسية عن المهنية التنفيذية، بعد أن وجد الوزير، أو الإداري الأعلى أنه قادر على التدخل في كل التفاصيل الخاصة بوزارته دون أن يأبه بردود فعل الآخرين، والأخطاء التي يمكن أن تحدث بسبب هذا التدخل، حتى أصبح من الواضح بعد التغيير وحتى وقتنا الراهن توجه العديد من الوزراء في وزارات فنية مثل الداخلية والدفاع والكهرباء والزراعة وغيرها، إلى التدخل في التفاصيل الفنية التي تكون من مهام الموظفين المهنيين "غير السياسيين" وبسببها تشوه القرار، أو ضعفت معالم تنفيذه، ويمكن أن تكون وزارة الدفاع المثال الأوضح للتدخل والتداخل بين الجوانب السياسية والمهنية، إذ بعد أن نادى السياسيون المعارضون في السابق، بضرورة إبعاد الضباط عن العملية السياسية، واقنعوا الأمريكيين بذلك بدعوى تأملات التآمر، وتخريب العملية الديمقراطية وتنفيذ الانقلابات، وتأسيسا على هذا، استوزروا للدفاع في الحكومة المؤقتة مدنيا على الرغم من حاجة الوزارة إلى عسكري متخصص في مرحلة إعادة تشكيلها من جديد، وقيادتها للمساهمة مباشرة في الحرب الدائرة بالضد من الإرهاب، وبعد أيام من استلامه مهام عمله بدأ الوزير في أحداث النجف يتكلم عن التعبئة والانفتاح، ويوجه في قضايا التدريب التي تكون في العادة مقصورة على المهنيين في الوزارة أي الضباط، إذ عندما يتطرق وزير الدفاع "المدني" على سبيل المثال إلى موضوع تعبوي ويخطئ في تسمية الحاضرة ومصطلح إعادة التنظيم، ستكون توجيهاته في مجالهما غير ذات قيمة من الناحية النفسية، وسيقل فيها الاندفاع إلى التنفيذ بين المنتسبين، وستقل كذلك قيمته الاعتبارية بينهم قائدا يفترض أن يبقى مقامه هو الأعلى باستمرار.

ب. الرغبة في بسط السيطرة، إذ إن السياسيين الموجودين في الجهة الإدارية الأعلى، الذين جاءوا من الكتلة، أو الحزب وبالمعنى الدقيق بعضهم غير القليل طالما فكروا بمد توجهاتهم في السيطرة شخصيا وحزبيا إلى أكبر قدر ممكن من الدوائر والمؤسسات التي يمارسهم، حتى اتجه عديد منهم إلى التدخل غير المشروع في تفاصيل فنية، وإدارية تؤمن ذلك التوجه المطلوب كلما كان ذلك ممكنا.

إنها توجهات ومحاولات لم تتوقف في واقع الحال عند حدود السياسي، إذ في هذه السنوات شاهدنا شيخ عشيرة أحيانا في مكتب السكرتير الخاص بالسياسي والوزير، أو على الكرسي المجاور لطاولة أحدهما الذي ينتمي إلى عشيرته، يتحين الفرص لاستثمار هذا الانتماء إلى العشيرة، أو الفخذ، موجها أحيانا وناصحا أحيانا أخرى، وكأن العشيرة هي الدولة وشيخ العشيرة المصون هو رئيس الدولة. وشاهدنا رئيس الكتلة المنتخب، يضع نفسه بمنزلة تفوق الوزير الذي رشحه، محتفظا بحقه الدائم للتوجيه وبسط السيطرة في أكثر من وزارة ومؤسسة ناصحا مرة وأمرا مرة ومتدخلًا مرة أخرى، بطريقة رأى فيها الوزير، أو الإداري وكأن سلطته الإدارية تُسلب منه، أو تُضعف تدريجيا نتيجة هذا التوجه متعدد الأطراف، والمشكلة أن الوزير قبله إذ لا حول له إلا قبوله، فكان شكلا للإدارة أضعف الوزير نفسيا وأخل بالعملية الادارية الممتدة إلى آخر موظف في الوزارة.

ج. التدخل السلبي المسيس سجل عدد من المواقف لسياسيين وأحزاب فاعلة حاولوا فيها التدخل لشل عملية إدارة الحكومة للعملية الأمنية، سعيا منهم لوضعها في الحرج، أو حتى التمهيد لإسقاطها، وهناك أمثلة كثيرة في هذا الجانب منها ما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ، الذي عارضه العديد من السياسيين وأعضاء الجمعية الوطنية حتى ولد في 7 تموز 2004 قانون لهذا الغرض تحت إسم قانون الدفاع عن السلامة الوطنية، فجاءت ولادته متأخرة بعد طول عناء ومزيد من التدهور في جوانب الأمن، وجاءت ضعيفة لم يتلمس منها الجمهور أي تأثير يذكر. ومنها أيضا ما يتعلق بقانون مكافحة الإرهاب، الذي نادى به القادة الأمنيون، بعد اشتداد فعل المقاومة المسلحة وأعمال الإرهاب، وأكد على أهمية بعض الناس العاديين، بعد أن تلمسوا التهديد قريبا من عتبات دورهم ومكاتبهم ومدارس أبنائهم ومقاهيهم ومطاعمهم، وطالب بتشريع أعضاء متنفذون بالجمعية الوطنية لعام 2005 بعد أن رأوا أنفسهم في زوايا الحرج من جمهور ناقد ينشد الأمن بكل وسيلة ممكنة وأعضاء حكومة ضاغطين، يسعون إلى تحقيق الأمن جهد الإمكان ومن إرهابيين ومسلحين معادين ومناوئين من الخارج والداخل، يعملون ليل نهار لتعطيل فاعلية الأمن وإفشال مشروع التغيير وإقامة الديمقراطية في البلاد. وهي مناداة ومواقف أثمرت عن قيام الجمعية الوطنية، بالتشريع في نفس العام المذكور، دون أن تتمكن الحكومة من الشروع بالتنفيذ، وعند الاستفسار عن أسباب عدم تطبيقه، تعطى إجابة واحدة قوامها، عدم موافقة قوات متعددة الجنسيات على التطبيق، في هذه المرحلة الزمنية دون أن تعطي الحكومة توضيحا عن الموضوع، ودون أن تقدم تلك القوات، تبريرات تقنع الجمهور العراقي الراغب بالتطبيق عن دوافع عدم الموافقة هذه، مما أضعف الحكومة بنظر الجمهور، وأثار في نفس الوقت العديد من علامات الاستفهام حول سلوك تلك القوات، هذا وقد أنتهت حقبة الحكومة وفترة البرلمان عام 2010 ولم يشرع قانون ينظم جهاز مكافحة الارهاب.

من هذا يتبين أن هناك تدخلات تعد سلبية متعددة الجوانب، تعطي صورة واضحة عن العبء الذي تتحمله الإدارة العامة لشؤون البلاد، وعن الضعف الذي تسببه في ثناياها، مع إن المرحلة وضرورات الانتقال تتطلب، إدارة بلا أعباء قادرة على تجاوز الآثار السلبية للماضي، وقيادة التقدم وإعادة البناء لما فيه خير العراق.

3. مصاعب تأمين الدعم المطلوب للتنفيذ

إذ لو أخذنا إدارة العملية الأمنية على سبيل المثال، لتوضيح هذا القصور نجد أن أعمال الإرهاب خلال السنوات الثمانية من الزمن الحالي انتشرت في مدن عدة من العراق، صاحبها أعمال مسلحة وعمليات سطو وتحرك عصابات وقهريب، وغيرها أعمال أخرى، أدى استمرارها إلى تدهور الأوضاع، وبما لم يبق للحكومة من خيار سوى الاستخدام المنظم للقوة، من أجل:

الحيلولة دون حصول فعل الانهيار.

تكوين قوة ردع تحول دون القيام به.

الشروع بالتنفيذ بسرعة تفوت الفرصة على الخصم من التملص والهروب.

خاصة في ظروف السياسة الشائكة والتعقيدات الاجتماعية والأمنية الشديدة والانفتاح الواسع على الإعلام مما يتطلب تكوين القوة، أو توجيه الضربة الشديدة، لكن هذا لم يكن سهلاً تأمينه لأنه يستوجب الحصول المسبق على موافقة قوات متعددة الجنسيات للتحرك في بعض المناطق التي لم يكن قد أستلم فيها العراقيون الملف الأمني من تلك القوات حتى نهاية عام 2009، وقد لا تحصل الموافقة أحياناً، إذا ما كانت مجرياتها تتقاطع مع تحركات عسكرية لتلك القوات في ذات المنطقة. ويستوجب الابتعاد جهد الإمكان عن الإعلام، الذي يقحم نفسه بطريقة يرى فيها القادة والأمرون، أنهم غير قادرين على إخفاء تحركاتهم عن العدو، حيث يكون أي الإعلام وسيلة شرح للتفاصيل. ويتطلب جهداً عالياً من الحكومة للحيلولة دون حصول عمليات شحن انفعالي، وتحريض بالضد من القوات العسكرية والأمنية، إذ يتدخل قسم من الإعلام بشكل مقصود لتوجيهه بالضد من أهدافهم في التنفيذ، كما حصل في معارك الفلوجة والرمادي والنجف والبصرة من قبل عدد من القنوات الفضائية المعروفة. ويستلزم الابتعاد جهد الإمكان عن تدخل بعض منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، التي تحاول أن تقحم نفسها في كافة التفاصيل الخاصة بإدارة المعركة والتوقيف والتحقيق، وبعض منها لم يفهم حدوده المهنية، والبعض الآخر مشبوه بتشكيلته التي تعود إلى جهة سياسية هي بالضد من نهج الدولة والعملية السياسية، وأخرى طائفية تسعى إلى الكيل بمكيال الطائفة في التعامل مع الوقائع والأحداث حتى أصبح تدخلها "رغم ضرورته المهنية في مجتمعات العالم الأخرى" عائقاً أمام التنفيذ السريع والصحيح لإدارة الأمن ومستلزمات توفير الاستقرار.

4. خطأ التعامل مع تراكم الخبرة

توجهت إدارة الاحتلال في البداية إلى تنحية المفاصل الأعلى في إدارة الدولة ومؤسساتها، المحسوبة على الزمن السابق، وهو توجه طبيعي وثمن أولي لا بد أن تدفعه تلك الإدارة وامتداداتها في الأعلى، بعد أن قبلت النزال غير المتكافئ، كما إنه شأن من شؤون الاحتلال في كل زمان ومكان، عادة ما يتم اللجوء إليه أسلوباً لتسهيل عملية إدارته للمجتمع المحتل وبسط سيطرته على مقاليد الأمور، وإن كان بالضد من رغبة أهل البلاد.

وتوجه مجلس الحكم من جانبه بوضع المواليين لأحزابه في المفاصل العليا للإدارة واتخاذ القرار، وهو توجه يقترب من أن يكون طبيعياً من الناحية المنطقية أيضاً، لأن سياسة التحول تحتم إيجاد قيادات جديدة موالية تنسجم وأهدافه والمشاركين في عملياته السياسية، وهكذا شأن جميع القائمين على التحول والتغيير في كل الأزمنة والأوقات.

لكن عدم المنطق في كل ذلك، جاء من المغالاة في الإلغاء والإزاحة والتسقيط، أسلوباً مميزاً، استخدمه المشاركون بالحكم، ومن العودة لاستخدام قوانين المساءلة والعدالة وسيلة منع وتغليب طرف على آخر عند اقتضاء الحاجة، استخدمه السياسيون المعنيون بالحكم، ومن التفاوضي عن بعثرة الأسلحة والمعدات، وهنا تؤثر بعض الوقائع أن المحتلين خلال مرحلة الاشتباك بالقوات العراقية وما بعدها بقليل تركوا مخازن عتاد ومشاجب أسلحة لوححدات عسكرية دون حراسة، أو سيطرة من جنودهم مما أثار الاستغراب، إذ لا يعقل أن يترك هذا للعصابات وتجار السلاح، وفي العراق خبرة سابقة عام 1991 بعد حرب الخليج الثانية، يوم هجمت العشائر والأفراد على بعض المخازن ونهبته، وأعادت بيعها إلى الدولة العراقية، والأغرب من هذا بعد هذه الحرب هو ترك بعض الأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ وقطع المدفعية والدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة في شوارع المدن بينها بغداد عدة أشهر، بعد أنتهائها بوضعية فسررها البعض، على إنها مقصودة لإهانة الجيش العراقي وتقليل من قيمته في عقول العراقيين، وفسررها آخرون بعد اشتداد العمليات المسلحة، بالضد من قوات الحكومة والاحتلال، أنها متعمدة بقصد عرضها في سوق يسهل فيه لمن يريد أن يقاتل الحصول على السلاح، بغية خلق أجواء اضطراب، هذا وأياً كان التفسير الذي يحمل في طياته أحياناً مواقف بالضد، يبقى العمل من هذا النوع أي فقدان كل هذه الترسانة من الأسلحة والمعدات كأدوات كان يمكن الاستفادة من وجودها، لأغراض بسط الأمن والاستقرار مثيراً للاستغراب.

إن العودة إلى ذلك النهج الخطأ في الازاحة والتسقيط ضمن مجريات الإدارة العامة يبين إنه نصح سارت عليه الإدارة الجديدة في بدايتها، فدفع البعض إلى الاختفاء والبعض إلى ترك العمل والبعض الآخر إلى تغيير نوع العمل في مفاصل الإدارة الوسطى وحتى الدنيا في بعض الأحيان، مما تسبب في إرباك الإدارة وتدني مستوى الانجاز وإنتاج المزيد من الخلل والتعويق في العملية الادارية، فباتت مشكلة تعدت حدود المنطق، عندما رافقها استنزاف شبه منظم للخبرات، والقدرات جرى بوسائل وأساليب متعددة بينها على سبيل التوضيح:

5. تسييس عملية الاجتثاث

كل الحكومات العراقية ما بعد الملكية لجأت إلى الاجتثاث دون أن تُشرع قانونا محددا، لتُشمل في عملياتها الخاصة به شخصيات عسكرية وأمنية وديبلوماسية وإدارية وصممتها حكومة قاسم 1958 بالرجعية والعميلة إلى الغرب آنذاك، وراح ضحية هذا الاجتثاث غير الواسع بعض الكفاءات المقتدرة إداريا ومهنية، وفعلها من بعده البعثيون عام 1963 عندما اجتثوا القاسميين والشيوعيين والقوميين، بتعميم أوسع من الاجتثاث الذي حصل قبل اجتثاثهم، فأخرجوا من دوائر الحكومة ومن جيشها وأجهزتها الأمنية الكثير من الكفاءات والاختصاصات، حتى سقطوا على يد عبد السلام عارف، الذي توجه سريعا لاجتثاثهم اجتثاثا واسعا وصل طلبة الكلية العسكرية بدورتها "43،42،41".

هكذا سار الحال، باستثناء حكومة عبد الرحمن عارف "1966. 1968" التي لم تحت أحد، فدفعت ثمننا من حالها، بسبب عدم اجتثاثها الضباط البعثيين الذين قادوا انقلابا عليها عام 1968، وبدأوا فور نجاحهم بعملية اجتثاث منظمة، شملت الحلفاء المشاركين معهم في الحكم "عبد الرزاق النايف، وعبد الرحمن الداود"، ومن ثم المشكوك بولائهم حتى المستقلين، بطريقة متدرجة وغير مكتوبة توجت بفلسفة للتبعية، كونت في المحصلة مجتمعا عراقيا، يعتقد القادة البعثيون متوهمين، أنه المجتمع الذي سيحقق أهدافهم في توحيد الأمة العربية من جديد، وأحسه عموم العراقيين قبل 2003 بقليل، أنه المجتمع غير القادر على البقاء صامدا أمام التهديدات التي تستهدف العراق جزءاً من الأمة. وهكذا كانت رؤية الحكام العراقيين، اجتثاثا لخصومهم السياسيين، عند تناولها من قريب، يتبين أنها قد جاءت من رحم الثورات والانقلابات، فلسفة ثورية وخاصة نفسية في الشخصية العراقية الحاكمة المصابة بداء الشك الاضطهادي والميل الى التفرد في الحكم. ويتبين أيضا أن شدتها قد تزايدت مع السنين، لتصل في عام التغيير، إلى أن تكون مؤثرة تأثيرا شديدا في المجتمع وإدارة الدولة ومستمرة في التأثير، حيث القانون الخاص بالاجتثاث الرقم (1) الذي شرعه الحاكم المدني الأمريكي في 2003/5/16، ذلك القانون الذي تكونت له آثار سلبية جانبية من خلال:

آ. التطبيق الذي لم يأخذ القائمين على تنفيذه بالاعتبار، سعة التبعية التي أنضوى بسببها، تحت تنظيم الحزب كل المدراء والضباط ورجال الأمن وغالبية أساتذة الجامعات وعلماء تصنيع وباحثين وإعلاميين ومعلمين يشكلون عصب الإدارة العامة للبلاد، وعمال وفلاحين يمثلون قاعدتها العريضة.

ب. المسطرة العامة للتنفيذ، أي القواعد القانونية التي وضعت لتشمل بالعزل، من مستوى عضو قيادة فرقة في الحزب فما فوق وكذلك منتسبي الدوائر الأمنية وبعض الأجهزة الخاصة، مما تسبب في عزل الكثير من الخبرات المطلوبة لإعادة بناء البلاد إداريا وأمنيا.

ج. الافتقار إلى المرونة، إذ أن الحكومة ومعها الجهة المعنية بالتنفيذ، "هيئة الاجتثاث" يوم أدركوا أن المسطرة التي وضعت للاجتثاث امتدادا واسعا، وحاولوا التصرف بمرونة من خلال إعطاء فرصة لبعض المشمولين من مستوى عضو قيادة فرقة فما دون بالاستثناء، وجدوا أن عقبات تحول دون التنفيذ الصحيح لمعطيات هذه المرونة، يتعلق بعضها بمشاعر العدوان بالضد أحيانا وبالغرق في الروتين أحيانا أخرى وبقلة الخبرة والجهل بالقوانين أحيانا ثالثة، مما تسبب في تأخير البت بمعاملات أشخاص مشمولين قدموا طلبات تمييز لما يزيد عن السنة، على الرغم من أن الدائرة المعنية قد بتت في آلاف المعاملات، وأعلنت نتائجها بالصحف المحلية.

د. عدم الدقة، إذ شُيِّل البعض بالاجتثاث وهم مفصولون من الحزب قبل أكثر من عشر سنين، مثل حوشي المكصوسي الذي رشح نفسه إلى منصب محافظ الكوت نهاية عام 2004، وُرفِضَ ترشيحه، بسبب شموله بالاجتثاث، على أساس إنه عضو قيادة شعبة سابق، وتبين من أوراق عَرْضِها، أنه فُصِّلَ من الحزب منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وإن إدراجِه في قوائم الاجتثاث جاء حسب اعتقاده لأغراض كيدية وخلافات شخصية بتقارير رفعها أشخاص من مدينة الكوت، كذلك الحال بالنسبة الى فارس حسين الذي أعيد الى الخدمة الدبلوماسية كسفير، حسب قانون المفصولين السياسيين، ويوم سعى لإكمال تقاعده لبلوغه السن القانوني، واجه كثيرا من المصاعب، بسبب إصرار بعض أطراف الإدارة المعنية على كونه عضو مكتب عسكري سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين أنه كان مفصولا من الحزب ومسجون بتهمة التآمر على الحزب والثورة في عام 1979. كذلك إدراج آخرين في قوائم الاجتثاث لم تنطبق عليهم قواعده القانونية، أي بمستوى أعضاء وأحيانا أنصار في الحزب المجتث. على هذا كان التطبيق الخطأ من بين مسارب التبذير بالخبرة العراقية التي تحتاجها البلاد في محتتها لترسيخ مبادئ التحول إلى الديمقراطية، وإرساء قواعد صحيحة لبناء وطن تخدمت كل أركانه.

6. التراجع لإشغال الفراغ

يحصل في الدول التي تكثر فيها الثورات، والتغييرات لأنظمة الحكم غير الديمقراطية، أن يتجه الثوريون والانقلابيون إلى سلوك يصاحب عملية التغيير طبيعته الغالبة، التراجع الشديد من المعنيين، أو القائمين على الثورة والسياسيين في المستويات الوسط والأقل منه في التحرك إلى إشغال الفراغ الوظيفي المتاح بطريقة غير منظمة. والإقبال الواسع على الوظائف العليا في البلاد، كثنمن للمجازفة في تحقيق التغيير إلى النظام الجديد المحسوب نصرا، وهذه توجهات في السلوك الثوري، تعد شائعة يضعها السياسيون غالبا في خانة التحقيق السريع للذات والتقييم الاعتباري لمن ضحى بنفسه، وعائلته في سبيل الوطن حسب اعتقادهم، لكن الأمر في مثل هكذا تحولات فوضوية مثل التي جرت في العراق، لم تقتصر توجهات التعويض وميوله، عند المضحين الحقيقيين، ولم يكن وجودهم مبوبا تبويا عادلا في سياق حسابات معقولة للأعداد الفعلية، من جهة مركزية شرعية مخولة في الإحصاء والتبويب، ولم تكن التضحية قيمة شائعة بين السائرين في درب التغيير، وبسببها وأمر لازمة، أو ضرورة لأغراض الضبط والسيطرة، أخذ الأمريكان كجهة محتلة على عاتقهم توصيف التضحية وتبويب المضحين وتحديد طريقة التعويض، واختارت على أساسها سبع مجاميع، أسمتهم السبعة الكبار "المذكورين في عنوان المحرضين في الساحة" بالإضافة إلى شخصيات مستقلة أشركتهم في مجلس الحكم، وقسمت فيما بينهم الوزارات، والمؤسسات المهمة، وأعطتهم حق الاستفادة من شواغر الوظائف، على وفق حصص مقننة أيضا، ولأن هؤلاء "باستثناء الحزبين الكرديين" قواعد قسم منها تضخمت بدوافع الانتهازية واقتناص الفرص، بدأت تضغط باتجاه السيطرة على ما متاح من وظائف، وفرص استفادة من تركة وكأها معروضة للبيع في سوق التصفية الموسمية، فكانت نتيجة الضغط تدافع، أجبر وزراء ومسؤولي أولئك السبعة، إلى السعي لإيجاد طريقة ترضي المتدافعين، المعول عليهم في الدعم لتكوين المؤيدين والمريدين، فكان التوسع في عملية إزاحة الموظف الموجود في المنصب، وإحلال آخر بديل عنه من المحسوبين على المجموعة، أو على شخص الوزير، وكانت إزاحة خسر فيها العراق الكثير من الخبرات المهنية والعلمية التخصصية، وخسر المزارحون أمزجتهم النفسية، بعد أن أحسوا جرحا معنويا أقنع بعضهم للوقوف بالضد، أو التكلم بالضد، فمهدوا لحصول فوضى واضطراب إداري وأمني غير مسبوق.

لقد كان هذا السلوك سيطرةً، ومصادرةً لأبطاله الحقيقيين الذين يستحقون التعويض المنطقي ورد الاعتبار القيمي، من أولئك المستفيدين واللاهئين وراء المنصب والجاه وعدد من أتباع الزمن السابق، الذين تركوه سريعا ليلة 2010/4/9 وبدلوا اتجاهاتهم صوب الحاكم الجديد، وغيروا من مظاهرهم لتتوافق مع الأحزاب الدينية المشاركة في الحكم. إذ تنقل بعد التغيير مباشرة أشخاص بمستويات علمية ورتب عسكرية عالية، بين الأحزاب السياسية التي فتحت لها مقرات في أماكن متعددة عارضين رغبتهم في الانتماء، ومن خلال النقاش معهم يفصح بعضهم، أو يساوم بعضهم الآخر عما يمكن كسبه من هذا الانتماء ويحدد بعضهم الآخر مطلبه من

أحزاب "غير تلك التي في المقدمة" عضوا في الأمانة العامة للحزب، أو درجة وظيفية يسعى لتحصيلها، وكأن الانتماء السياسي سهم يتم تداوله في بورصة الأوراق السياسية، يصعد ويهبط تبعا للحاجة إلى جمهور من المنتمين.

هذا وتبين في سياق التزاور بين الأحزاب في تلك الفترة الزمنية على وجه الخصوص أن يلاحظ الزائر، أن من ساومه على الانتماء قبل ساعة جالس في استعلامات حزب آخر، وعند الاستفسار من الشخص المعني في قيادة ذلك الحزب عن ذلك الجالس، يتبين أن الموضوع لا يتعدى المساومة على تقديم الولاء، أو طلب الانتماء، كما هو حال العميد الركن (م) الذي كان وجهها ظاهرا في الاعلام ومقدرة جيدة في الاقتناع، في زيارته مقر الائتلاف الوطني الديمقراطي في مدينة اليرموك مجاملة لأمينه العام الذي ينتمي وإياه إلى العشيرة ذاتها كما كان يدعي في حينه، إذ بعد الانتهاء من مقدمات المجاملة نوه عن قدراته الاعلامية والفكرية وعلاقاته الاجتماعية مع الجيش السابق والأدباء والإعلاميين، وإنه حاضر لحشدتها إلى صالح الائتلاف الديمقراطي، فيما إذا دخل فيه كعضو مكتب سياسي. وبعد أن طرق طرقته المفاجئة هذه خرج مقبلا كل الموجودين عدة قبلات على الطريقة العراقية التوددية. وبالصدفة خرجت بعده بربع ساعة متوجها إلى مقر حزب من الأحزاب السبعة المذكورة للتنسيق في أمر كان مطروحا بيننا، وعند توجهي إلى مكتب المسؤول الذي تربطني معه علاقة صداقة وعمل سياسي منذ أيام المعارضة، شاهدت العميد المذكور جالسا في الاستعلامات، ومن باب الفضول السياسي وبعد أن أتممت ما جئت من أجله سألت الصديق فيما إذا كان يعرف العميد الجالس في الاستعلامات منذ ساعتين، فأجاب نعم إنه يحضر إلى مقرنا بين فترة وأخرى يعرض خدماته الاعلامية وكذلك الرغبة بالانتماء إلينا، ومشكلته أنه يريد أن يطفر طفرات في السياسة، يأخذها سبيلا إلى العودة إلى الخدمة في الجيش الجديد، أو الحصول على منصب في الدولة، وفي ختام تقييمه وصفه بالانتهازية الواضحة. ومع هذا الوصف الذي اتفقنا عليه سوية، عاد المذكور إلى الجيش الجديد بعد أقل من سنة من مجيئه إلينا ورفي إلى رتبة لواء ركن وحظي بتقدير عالٍ في الوزارة، وبالألقاب عدة "سلبية" يتداولها عنه الضباط والمنتمون بجلساتهم الخاصة.

وحصل أيضا شيوخ لبس المحابس التي ترمز عادة إلى التدين في الوسط العراقي والجنوب، وإلى مستوى قيام البعض، بإخراج يده المملوءة بها من زجاج السيارة في أثناء وصوله نقطة السيطرة في الشارع كنوع من التعريف بالهوية، وهي ذات الطريقة التي كانت تستخدم فيها بدلة الجيش الشعبي "الزيتوني" للتعريف بالحزبين البعثيين في الأيام الأخيرة للزمن السابق.

إنه في الجمل سيطرة واستحواذ، قبلته جميع الأحزاب وشجعت حصوله في طريقها لتكوين جمهور، ينفعهم يوم يريدون ونفذه وزراء ووكلاء وزارات، لم يجدوا سواه سبيلا لاستيعاب الجمهور الضاغط والمحتاج إلى التوظيف، حتى تكونت بسببه مشاكل كانت أبسطها، أنهم قد ارتكبوا بالإضافة إلى الإزاحة أخطاء إدارية أخرى أثرت في طبيعة الإدارة والأداء، بينها التوظيف خارج سياقات الحاجة والملاك، بدعم من الأحزاب والجهات السياسية، وكأننا عدنا إلى أيام البعث التي كان فيها التقديم إلى إشغال بعض الوظائف والانتساب لبعض الكليات، مشروطا بالانتماء إلى الحزب المذكور، دون أن يدرك أولئك الوزراء والسياسيون مقدار الخسارة، التي تحصل في جانب الخبرات المتراكمة، ومقدار إسهامهم غير المباشر بتخريب الأداء.

6. التهجير والهجرة

كان من بين أهداف الإرهاب المنظم في العراق، كما ورد سابقا، الضغط على العلماء والمختصين وكبار الموظفين، لأن يتركوا أماكن عملهم لغيرهم من الجهلة وقليلي الخبرة، لتعم الفوضى ويكثر الفساد ويُهدد لحصول الانهيار، وشرعوا بحملة تهديد نجحوا في تنفيذها وسط عدم تقدير المعنيين لعواقب الأمور، وبسببها حصلت هجرة تكاد أن تكون جماعية للعقول والخبرات بالإضافة إلى الخسارة التي حصلت من أعمال القتل والاختطاف، فوجهت إلى ميدان الخبرة ضربة قاسية مهدت لمزيد من الضعف الحاصل في الإدارة والأداء وكم الانحياز. وتوجهت جماعات طائفية وأخرى يتداول الحديث عن ارتباطها بمخابرات أجنبية إلى تصفية العلماء والأطباء والخبراء على وفق خطة مدروسة راح ضحيتها آلاف من الأساتذة والمختصين والضباط والطيارين، إذ نشر موقع ويكيليكس

في شهر كانون الأول 2010 معلومات عن السفارة الأمريكية في بغداد قدرت عدد الطيارين الذين اغتيلوا بحدود 182، محملة جماعات موالية إلى إيران مسؤولية اغتيالهم. وهي كانت تصنيفات واسعة إلى مستوى دفعت رئيس الجمهورية السيد جلال الطالباني لعقد اجتماع مع شرائح من المذكورين نهاية عام 2005 عارضا عليهم نوعا من الحماية في مدن كردستان ودعما ماديا بسيطا، لمعيشتهم كحل مؤقت، أو بديل لعجز الدولة عن تقديم الحل المناسب، والممكن للحماية والمحافظة على الثروة العلمية والمهنية للبلاد. إن عملا من هذا النوع وهجرة قسرية واسعة، تسببا في أن يكون هناك غياب شبه جماعي للعلماء والمختصين عن ساحة البناء العراقية، وفراغ واسع في جدار الخبرة، لا يمكن سده لعشرات السنين، تلك الخبرة، أو الخبرات المتعددة التي كان العراق طيلة المراحل السابقة من البلدان التي تمتلكها خاصة بعد منتصف سبعينات القرن الماضي، عندما تحسن دخل الدولة جراء الارتفاع الحاد بأسعار النفط، حتى أصبح العراق آنذاك من بين البلدان العربية المصدرة للخبرات بعد مصر مباشرة، وهذه خبرات وبسبب طول سني حكم البعث، وتوجهه للتبعية الذي حتم أن يقتصر السير باتجاهها، أو الحصول عليها على المنتمين إلى الحزب فقط، فأصبحت وبمرور السنين توسم مثل غيرها من المجالات التخصصية بالبعثية، لكن بعثية كواردها في واقع الحال وتبعا لسلوك غالبيتهم، لم تكن عقائدية كما يريد الحزب، أو بنفس الدرجة لباقي البعثيين لأن:

الطبيب والباحث والأستاذ الجامعي على سبيل المثال، يمتلك مقدرة على إدراك الخطأ أكثر من غيره، وعند الإدراك الصحيح، ستقل حتما دافعيته لكي يكون جزءاً من الخطأ، بالمقارنة مع غيره، من غير المدركين الذين يتصرف بعضهم غريزيا. ولأن العالم والمختص يحتاج إلى القراءة والمتابعة المستمرة في مسيرة حياته الأكاديمية، والمهنية ليطور نفسه، ويواكب متطلبات التطور في مجال تخصصه، وفي حالته هذه لا يجد وقتاً لقراءة أدبيات الحزب والحضور إلى الاجتماعات الحزبية والالتزام بالخفارات والندوات التي يعد الحضور فيها أحد معايير التقييم إلى الترقى في التدرج الحزبي، وبالنسبة يكون تدرجه إلى المستويات الأعلى، أقل من غيره من أصحاب التحصيل الأقل.

كما إن نظرة الحزبيين البعثيين العقائديين في المستويات القيادية إلى سبل الإدارة والتنفيذ بشكل عام تختلف عن نظرة المهنيين والاختصاصيين إليها في كثير من الأحيان، حتى في المسائل المهمة وربما المصيرية، إذ في عام 1986 وفي الحرب العراقية الإيرانية في قاطع الفيلق السادس بمنطقة قلعة صالح مثلا، كان النقيب (ك، ع) أمين سر فرقة قيادة فق 32 التي تشغل موضعا دفاعيا أماميا في القاطع، يشكو إلى قيادة شعبته في تقارير عدة، قلة حضور الاجتماعات الحزبية من قبل ضابط الركن الأول في الفرقة العقيد الركن فؤاد حسين، وتركيز جهده على العمل العسكري الميداني دون العمل الحزبي العقائدي، مما دفع أمين سر الشعبة العميد (ح، ق) باستدعاء العقيد الركن فؤاد، مع عضو الشعبة كاتب التقرير وبحضور بعض أعضاء الشعبة بينهم العميد الركن (س، ع) ضابط استخبارات الفيلق و العميد الركن (ع، ع) قائد الفرقة 25 في صيغة تقترب من التحقيق، وأول سؤال وجه إليه هو، هل حقا أنه يركز على الجانب المهني وإنه قليل الحضور إلى الاجتماعات الحزبية؟

فرد السيد فؤاد بالإيجاب، الذي أثار استغراب الجالسين، فوجهوا له سؤالاً آخر سريعا عن الاسباب التي تدفعه إلى عدم الحضور؟ فقال وهو الذي تميأ جيدا للاستدعاء، أن مهامه العسكرية تلزمه أن يكون مسؤولا عن أمور الحركات في القاطع في ظروف حرب حرجية، وهذا يتطلب تحركا دائما له في المواضع الدفاعية، وت دخلا من قبله في القضايا التعبوية، بما يحول دون سقوط ولو موقع دفاعي لحضيرة مشاة واحدة، لأن سقوطها قد يتوسع ويتسبب في سقوط العراق لا سامح الله، بينما عدم حضور اجتماع حزبي لمرة واحدة، أو مرتين متتاليتين لن يؤثر في مسيرة العراق المستمرة. فكان ردا وإن أعتمد على قدرة عالية في المناورة، فإنه يؤثر كم هو البون واسعا في المسافة بين الحزبيين القياديين والاختصاصيين المهنيين، في المجال العسكري وكذلك في باقي المجالات، أو بعبارة أخرى أن الحزبيين في وادٍ والاختصاصيين في وادٍ آخر، ومع ذلك كان ردا وإن جنب العقيد المسألة الآنية، فإن تفاصيله وثقت في إضرابته الحزبية فحالت دون إسناد مناصب أعلى له فيما بعد، ومهدت إلى إحالته على التقاعد بعد الحرب عام 1989، على الرغم من

مهنيته المعروفة وحصوله على المركز الأول في فحص كفاءة ألوية المشاة آنذاك ونجاحه في مناصب القيادة والركن طوال خدمته العسكرية، مما يدل أن المهنية والمهنيين كانوا ضحايا التبعية بطريقة يجب أن لا تتكرر من جديد.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يعد أصحاب التأهيل العالي بطبيعتهم السائدة "مع وجود استثناءات" أقل تمثلاً للمسؤول الحزبي، الأقل تأهيلاً، أو الأدنى في مستوى التحصيل، وهم أيضاً أقل انسجاماً مع سلوك القتل، الذي يتوجه إليه الحزبيون الآخرون بمستوياتهم الحزبية، على هذا الأساس سيتأخرون في الصعود إلى السلم القيادي الحزبي عن أقرانهم من الحزبيين الآخرين، وسيكونون مصدر لوم وعدم انسجام مع مسيرة الحزب، وعقائديته بالمقارنة مع الآخرين. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، إن العديد من أبناء هذه الشريحة قد انضموا إلى حزب البعث بهدف الحصول على بعثة دراسية، وُضع الانتماء الحزبي شرطاً للمفاضلة في الحصول عليها كما ورد في أعلاه، أو الفوز بمنصب يقرب خطوة من المفاصل العليا في الدولة والحزب ويزيد من العائد المالي الموجود، أو ضمان ترقية وظيفية توسّع هامش المكارم والهبات التي توزع على الإدارة والحزب حسب درجات محددة وبمستويات مقننة، أو تفادي اللوم والنقل خارج الاختصاص، لأن التعليم مغلق للبعثيين والتدريس الجامعي مغلق للمنتسبين ودوائر الرئاسة والأجهزة الأمنية مغلقة أيضاً للموالين من البعثيين.

وهكذا الحال منه نصل إلى قناعة منطقية مفادها أن بعثيين كهؤلاء لم تكن عقيدتهم البعثية مثل آخرين غيرهم، وهم بطبيعتهم لم يكونوا مثل غيرهم من عديد من البعثيين، مخلصين تماماً لفكر وسلوك الحزب. لكن هذه القناعة المنطقية لم يدرك حقيقتها المنطقية المسؤولون الجدد حتى الآن، ولم يحاول إدراكها المحتلون بعد انتهاء الحرب، مما دفع بالسياسيين على وجه الخصوص، للنظر إلى غالبية الخبراء والمختصين الذين سبق إن عملوا في دوائر ومؤسسات ومراكز بحوث الزمن السابق على إنهم نتاجه. ومع ذلك فإن هذه استنتاجات لا يمكن تعميمها بالمطلق إذ أن الساحة العراقية شهدت انتهازية مذلة لأكاديميين وتحافت متسارع لعلماء متخصصين ومداينة ظاهرة لضباط كبار، تفوق الأقل منهم في مستويات التحصيل، لكنهم بمستويات عديدة أقل من أقرانهم الأقل في التحصيل". إن تعميم الذنب ومن ثم الإقصاء والتهميش والتهديد دون المرور بالسلوك المرتكب والقانون، وإحداث فعل الإزاحة عن المنصب والمكان دون التفكير بالعواقب، والتعامل مع القليل الذي بقي منهم في الدوائر، والمؤسسات على إنهم بقايا النظام السابق، عزل العديد عن المسيرة، وأوقف تفاعلهم معها وعزلوا أنفسهم عن تطوراتها فضاعت خبرتهم المتراكمة، وأصبح المتبقي منهم، أو غالبيتهم مثل غيرهم، يعملون بضوء المثير والاستجابة، يقدمون ما يطلب منهم، وما يمكن أن يفهمه الآخرون، وإن كان يقل كثيراً عن معنى ما يستطيعون تقديمه للتطوير وإعادة البناء، فكانت خسارة مضافة لخسائر الخبرة سوف يدرك السياسيون أثرها ولكن بعد حين، وعند إدراكهم ليس القريب من الآن سيجدون أن تلك الخبرات قد ضاعت بالموت المحتوم، أو بالنسيان شبه المحتوم، أو إنها قد شاخت، وأصبحت غير ذات فائدة تذكر، عندها سيفوت الأوان.

المصادر العربية

2. إبراهيم الحمود ، الجزيرة، العدد 12102 في 16 ت2 2005.
3. تقرير الأزمة العراقية رقم 232 الصادر عن معهد صحافة الحرب والسلام في 7 سبتمبر/أيلول 2007.
4. صلاح مخيمر (1968) سيكولوجية الشخصية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
6. الحجار ، محمد . تشخيص الأمراض النفسية . الطبعة الأولى . دار النفائس ، دمشق 2004 م .
7. طلعت منصور: الدافعية بين التنظير والنمذجة، دراسة تحليلية مقارنة. الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس. المجلد الخامس. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر 1978.
8. ك. سيفيرين: علم النفس الانساني (ترجمة طلعت منصور، عادل عز الدين، فيولا الببلاوي) القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1977.
9. حسن محمد حسن (2004) الاغتراب عند أريك فروم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
12. قناة العراقية الفضائية 1 تموز 2006.
14. الكبيسي طارق والكبيسي ناطق، إضطراب ما بعد الضغوط الصدمية لدى ذوي الكفاءات العراقية في خارج العراق، دراسة قدمت إلى المؤتمر النفسي الأول لجامعة الدمام والجمعية الطبية النفسية السعودية 5- 7 / 10 / 2010.
15. الكبيسي طارق والكبيسي ناطق، مصدر سابق.

مواقع ومصادر أجنبية

1. www.islamtoday.net 2005/4/21 جاد سامح
5. Etat de stresse post-traumatique chez l'enfant et l'adolescent. Ed. Masson. Paris.1999.
10. Bob Woodward. The war within. Simon& Schuster,London, 2008
11. www.aljazeera.net
13. www.rezgar.com كاظم المقدادي

الباب الثاني

اضطراب الأمن

أن الديمقراطية والأمن قطبا التقدم والاستقرار، يؤثر كل منهما ويتأثر بالآخر، يضمن حصولهما، الرضا الذي تنشده البشرية عن أحوالها.

الفصل الأول

الأمن الوطني العراقي

إن الأمن اصطلاح يعني العيش في حالته المستقرة أو المستتبة بأقل ما يمكن من التهديد، أي خفض التوتر لمستوى الشعور بالاطمئنان الذي يزيد الرضا عن الحال، وهذا واقع عند حصوله يدفع إلى العمل والتعامل بقدر مقبول من التوازن يسمح باستثمار المعنيين جل طاقتهم المتاحة لتأمين حاجات الحياة الرئيسية تحت أقل المستويات من الضغوط، فيكون سلوكهم في معظمه مؤطر بالتوجه للعمل والاستعداد للتضحية وارتفاع المعنويات والأمل بمستقبل أفضل، أي استعداد معقول لتحقيق فعل الإنجاز الذي تتوقف عليه بعض جوانب الحياة. والعكس صحيح إذ أن الإخلال بالأمن أو اضطرابه يدفع إلى القلق والتشتت وعدم الرضا التي تستنزف جل الطاقة والاحتياطي الموجود منها في بعض الأحيان، لتجاوز ما ينتج عنه من ضغوط، فيكون السلوك في حالته مضطربا، والتركيز قليلا وبما ينعكس سلبا على الأداء ومن ثم على فعل الانجاز.

إن الأمن مفهوم إذا ما حاولنا التقرب من خلاله إلى حاجة العراق إلى إعادة بناء ما تهدم في عموم البلاد إثر الحرب الخليجية الثالثة "الأخيرة"، وما قبلها من معالم هدم وتخريب، سنجد أنه العمود الفقري لهذه العملية، وهو الساند لها والحافظ لاستمرارها، لأن الجهد الذي يبذله العراقيون عملا في الداخل، وذاك الذي يقدمه الآخرون استثمارات من الخارج على سبيل المثال، يرتبط تنفيذه بشكل داعم لحصول هذه العملية، أي إعادة البناء بوجود فاعل لشركات، أو فروع منها في الداخل وكذلك بتعدد المصارف ورؤوس الأموال، وحرية العمل والتنقل في عموم البلاد وبتيسر الخبراء وفتح الأسواق وتقبل الناس في الداخل لمن يأتي من الخارج، وغيرها التي لا يمكن أن تكون موجودة، إذ لم يكن هناك أمن مقبول يسهم بطبيعته في الحفاظ عليها أشخاصا وأموالا وممتلكات، ويبعد العراقيين في مجال عملها عن الخطأ والتجاوز الذي يخل بعملها، إذ لوحظ في هذا الجانب أن ممثلي الدول المانحة المجتمعين في طوكيو بداية شهر تشرين الأول عام 3004 مثلا، وقَّعوا في حيرة التردد من الإيفاء بالتزاماتهم المالية تجاه إعادة البناء في العراق بسبب تردي حالة الأمن، لأن الواحد منهم لا يقبل المجازفة بصرف أمواله منحا، أو قروضا، أو استثمارات ولا بأرواح ناسه الذين سيشرفون على بعض جوانبها في مجتمع مضطرب غير آمن، وهم في عدم قبولهم هذا محقون، وإن كانت الحاجة من وجهة النظر العراقية ملحة إلى الأموال بهدف الشروع في عملية الإعمار التي توفر فرصا مناسبة للعمل وإنعاشا وافرا للاقتصاد، اللذين يخفضان من التوتر والاضطراب. والعكس من ذلك صحيح أيضا، إذ أن التلكؤ في عملياته يعني بقاء العراقيين تحت ضغوط العوز المالي، والانفعالات النفسية السلبية والشك والإحباط والعدوان وعدم الرضا، ويحول دون مجازفة أصحاب رؤوس الأموال في القدوم إلى العراق الذي تحوّل صوب اقتصاد مفتوح للسوق، لا يمكن أن يتطور مجتمع مثله مخرب دون وفرتها. من هذا وفي مجتمعنا هذا، يمكن تأشير وجود معادلة من الناحية النظرية أحد طرفيها الأمن وطرفها الآخر إعادة البناء والإعمار، يصعب تحقيق أحدها دون الوجود الفعلي للآخر، وبمعنى أبسط أن هناك علاقة ترابطية بين الطرفين، بسببها يكون البناء الصحيح منتجا للأمن، ويكون الأمن الأساس في تحقيق البناء. انعكس الخلل الحاصل فيهما معا على عموم وضع العراق ومكانة العراق وحاضره والمستقبل.

هذا على المستوى العام وإذا ما انتقلنا في موضوعه إلى المستوى الخاص، إلى الجانب الإجرائي، وإلى دور الإنسان وتفاعل السلطات المعنية، نجد أن المسألة أكثر تعقيدا، وإن نتيجة المعادلة لم تحل حتى انتهاء السنوات الثماني ما بعد التغيير، ولنأخذ في حالها مثلا قريبا من الواقع الذي عاشه البغداديون في هذه السنوات، عجزوا فيها من أن يُسمعوا أصواتهم المنادية بالحد من الكتل الكونكريتية التي خنقت شوارع عاصمتهم وأزقتها وجميع الساحات العامة، بسبب عدم التفاعل لطرفي المعادلة المذكورة، إذ على النقيض من مطالبهم هذه، سارع المعنيون في الدوائر الأمنية، وبعض المقرات العسكرية ومراكز الشرطة إلى نصب المزيد منها في منتصف الشوارع مؤكدين رغبتهم في القضم والتجاوز حتى على الشارع العام، لتزيد من بشاعة المناظر المفزعة، وتضاعف من الازدحام القتال، وتعزز الحقد والنقمة في النفوس التي تعد جميعها من دعائم خرق الأمن العام.

وبنفس الاتجاه حلم العراقيون طيلة السنوات السبع بحياة أكثر أمنا، لكنهم ولنفس السبب المذكور عجزوا من أن يحولوا بكوابيس أحلامهم دون إصرار أفراد حمايات الخاصة، وجنود الحرس الخاص على فتح الطريق بالرمي العشوائي لدوريتهم العائدة

من تنفيذ بعض المهام، أو إلى موكب وكيل وزارتهم والمدير العام، وربما إلى مجموعتهم العائدة إلى البيت بعد انتهاء الدوام، وكاستجابة لأوامر وتوجيهات وزيري الداخلية والدفاع بمنع الرمي العشوائي والاصرار على معاقبة المخالفين، بادر الرماة المهرة إلى تغيير عتلة الرمي في بنادقهم الآلية من المفرد إلى الصلي ليزيدوا من كثافة النار، ويقللوا شدة القلق الذي يعيشونه في داخلهم، ويرفعوا في ذات الوقت خوف الآخرين من حولهم، وكذلك من استخفافهم وعدوانيتهم، التي تعد أحد مؤشرات اختلال الأمن والاضطراب. وأقرب مثال إلى هذه الحالة ما حصل في 15 شباط 2007 عندما ملأ صوت صفارة تحذير من سيارة نقل حمولة 1 طن نهاية شارع النضال من جهة المسرح الوطني، سبب أزدحاما شديدا في السير، على أثره نزل بعض العسكريين من سيارتين كانت واحدة أمام سيارة الحمل المذكورة وأخرى خلفها لفتح الطريق ملوحين بأسلحتهم الرشاشة، وعند النظر بتمعن إلى السيارة المحمية تبين أنها تحمل ثلاثة عشر تحرسها سيارتين عسكريتين، يبدو أنها ثلاثة عشر مشتراة إلى أمر أو جهة عسكرية نقلت وحملت بهذه الطريقة المثيرة للعدوانية والاستخفاف!.

وعلى نفس المنوال عجز المتفائلون منهم في بغداد عاصمة السلام من أن يمهّدوا بتفاهلهم أنسيابية الشوارع وتقليل الزحمة، وصفقوا كثيرا لقرارات الحكومة بتحديد سير المركبات فرديا وزوجيا، وبأوامر المرور في منع سير سيارات الحمل خلال ساعات الدوام، وبمحاسبة المخالفين وسائقي السيارات التي لا تحمل أرقاماً، وكاستجابة لرغبة هؤلاء المتفائلين ضاعف السياسيون وموظفو الدولة وكذلك المعنيون بشؤون الأمن وحفظ النظام عدد سيارات الحماية من حولهم لتكون على شكل مواكب، تطلق الصفارات المثيرة للازعاج، وتقطع الشوارع وتوقف حركة المرور، وتسير في الاتجاه المعاكس، في منظر يصوب فيه منتسبو الموكب عسكريون كانوا، أو مدنيون، أو منتسبو شركة حماية، أو مليشيا حزبية بنادقهم، ومسدساتهم إلى القريبين في الشارع، فأصبحوا بتصويهم وصفارات سياراتهم، وزعيق بعضهم مصدر تهديد لكل المتفائلين وغير المتفائلين، وأشاعوا الفوضى وزادوا من شدة الاضطراب.

من هذا يتبين أن مشكلة الأمن في بغداد، وباقي محافظات العراق لا تتعلق بالأوامر الصادرة فقط، على الرغم من أهمية صدورها من أعلى سلطة قرار أمني، أو عسكري، وإنما بطبيعة التنفيذ الذي شهد خلافاً يتحمل تبعاته على حد سواء، ذلك الأمر المباشر الذي يتغاضى عن تجاوز رجل في معيته على المواطن والأمن العام. وكذلك وكيل الوزارة الذي يسكت عن عملية قطع السير وغلق مداخل ومخارج الطريق الذي يسلكه، وعن عدد الاطلاقات النارية التي يطلقها أفراد حمايته منذ البداية حتى الوصول بسلام. ومعهم في المسؤولية السياسي والموظف الكبير الذي ينتعش بسير موكبه في الاتجاه المعاكس خرقاً للنظام، نزولاً إلى آخر مسؤول في السلم القيادي الذي لم يلتزم بالتعليمات والأوامر الصادرة بالنظام، ويتحمل المسؤولية الأكبر معهم في جميع الأحوال: المواطنون الذين يحققون وحدهم أمن بلدهم ويرسمون مستقبل أجيالهم بالتعاون والالتزام والنقد والرفض الموجب وعدم السكوت عن الخطأ الحاصل.

إن الأمن حاجة نفسية تقع في أعلى سلم الحاجات الإنسانية، لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات القسرية المتبعة في الشارع أحياناً، وإنما بالحد منها ومن إجراءات وقائية أساسها تنفيذ المعنيين لأوامر قادتهم، وفهم السياسيين لطبيعة مسؤولياتهم وتقيدهم بالنظام، ومساهمة الموظفين والناس العاديين وتعاونهم مع أجهزة الدولة، وسعيهم الحثيث لتحديد مستقبلهم في مجتمع ديمقراطي هم فيه القاسم المشترك الأعظم للضبط والنظام. وإذا ما انتقلنا في عرضنا لموضوع الأمن من مجاله الميداني إلى الوطني ومن ثم القومي العام، نجد في إطارها أن فكرة الأمن القومي ليست جديدة، فهي في الأصل قد جاءت وتطورت بتطور النظم الاجتماعية وتطورت معها، أو تكونت مصطلحات تعبر عن ماهيتها، مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية، حتى ظهر مصطلح، أو مفهوم الأمن الوطني ليعبر عن: قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها ومعتقداتها، من التهديدات الخارجية، وهو مفهوم تطور هو الآخر بتطور وتغير مفهوم قدرة الدولة ليعبر عن: القدرة الشاملة للدولة على حماية مصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية (1). من هذا وفي ظل الواقع السياسي الدولي، ومعايير التوازن واتجاهات الصراع، يتبين أن مشكلة الأمن الوطني تجاوزت الدول

والحكومات، لتمتد إلى الشعوب، حيث النظم القيمية الاجتماعية، والأعراف والتقاليد الشعبية والمشاركات الاجتماعية ومستويات العيش وغيرها، التي يمكن أن تكون أهدافا تتعرض إلى التهديد من قوى خارجية، أو داخلية. وإن مصادر خرق الأمن الوطني للدولة، تتعدى استخدام القوة " الحشد العسكري " أو التهديد باستخدامها، إلى جوانب حياة الإنسان التقليدية في المجتمع المحدد، ذات الصلة باستقراره النفسي والأمني والاقتصادي وغيرها، الذي يعني استهدافها مصدر تهديد، بعد أن حتم التطور وسبل العلاقات العامة وتقنيات الاتصال والإعلام والعولمة، دخول مصادر تهديد أخرى متنوعة ومتعددة، وبمستويات مختلفة ذات علاقة مباشرة بجالته المادية والنفسية. وتمتد أيضا إلى المشاعر المتصلة بالوطنية والإخلاص والتكافل الاجتماعي والثقة بالنظام القائم لإدارة الدولة والمجتمع وغيرها، الذي يعد السعي للتأثير فيها نوعا من التهديد. وإلى مساعي إقامة التحالفات وعقد الاتفاقيات وإحكام الحصار وخنق التجارة وغيرها الذي يعني العمل على تطبيقها سعيًا إلى التهديد. وكذلك إلى الاستخدام غير المعلن لمعطيات الحرب النفسية لصياغة رفض، أو كسب تأييد، أو حرف مجتمع عن الطريق وغيرها، الذي يعد العمل على وفقه مصدرا من مصادر التهديد. بالإضافة إلى الاستخدام المنظم للقوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، بقصد فرض الإرادة التي تحسب إحدى مصادر التهديد. وهذا ما سيتم تفصيله في عناوين هذا الفصل.

مفهوم الأمن الوطني

للأمن الوطني مفهومه الذي يتلاءم مع تطورات الزمن والحاجة الى التجديد، أي مفهومه المعاصر، الذي يشمل عموم الأعمال "الاجراءات" والأفعال "السياسات" التي تقوم بها الدولة، أية دولة بقصد حماية مصالحها البنيوية الأساسية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يهدد النيل منها، وجودها الفعلي كدولة.

وهو مصطلح تم استخدامه بشكل أوسع في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، نهاية الحرب العالمية الثانية، عند ظهور جهد فكري في الأدبيات السياسية والعسكرية، يبحث في كيفية تحقيق الأمن على مستوى الدولة، وتلافي وقوع الحروب التي أصبح وقوعها مكلفا من الناحيتين المادية والبشرية (2)، حتى أنشئ في هذه الدولة مجلس لهذا الغرض، امتدت الكثير من اهتماماته إلى خارج حدودها التي تمتلك مصالح واسعة في الخارج، ليكون مجلسا للأمن القومي للغرض المذكور.

ومنذ ذلك التاريخ وعندما امتد الجهد إلى خارج حدود الدولة أصبح مفهوم الأمن قوميا وأصبحت التهديدات شاملة حتى لا يكاد للمرء تيسر الفرصة في أن يحصي الثغرات التي يمكن أن تأتي منها مصادر التهديد، وهو من ثم أكثر شمولية في معالجة الحماية، ليتضمن جميع نشاطات المجتمع، ومؤسسات الدولة في الداخل والخارج، وكذلك سبل التهيئة المناسبة لتنفيذ خطط استراتيجية التنمية الشاملة للدولة، بعيدا عن التهديدات الداخلية والخارجية، وبالمستوى الذي يؤمن حياة مستقرة "آمنة" قادرة على استثارة جهد الإنسان وطاقته اللازمة للتقدم والرفاه. وأصبح من جهة أخرى يمثل العلاقة التفاعلية الإيجابية بين السلطة والمجتمع، وبما يفضي إلى إجراءات مناسبة للمحافظة على الاستقرار.

هذا وإن مفهوم الأمن القومي ومع كل الجهد الذي بذل في مجال التنظير والبحث الخاص به، فإن بعض مجالاته مازالت غامضة، أو فيها قدر من الغموض خاصة لما يتعلق بالتعريف، الذي بقي عصياً على الصياغة الدقيقة، على الرغم من أن بقاءه هذا وفر ويوفر هامشا واسعا للنخب السياسية والعسكرية، للتنظير الاستراتيجي ولاستخدام القوة (3). إلا ان هذا القدر من الغموض لم يكن حائلا دون انتشار هذا المصطلح واتساع استخدامه في القرن العشرين، حتى أصبح معلوما في عقول الكثير من قادة دول العالم والسياسيين والعسكريين في الوقت الراهن، وبرزت تصورات له عن أمن قومي أمريكي وآخر أوروبي ومصري وروسي وباكستاني وهندي ومن ثم عراقي لم يتبلور بشكل واضح حتى وقتنا الراهن، على الرغم من أن إدارة برimmer قد أنشأت إدارة أسمتها مستشارية الأمن الوطني، وحددت لها مهام ضمن حدود العراق الداخلية تنحصر في تنسيق الجهود الأمنية، وتقديم المشورة إلى مجلس الوزراء لما يتعلق بقضايا تؤثر في أمن البلاد، منها يبدو أن المهام والتسمية كانت باتجاه تكوين أمن وطني عراقي، وليس قومياً كما كان سائدا في الزمن السابق. إلى أن يتكون ويتبلور بحكم الحاجة واكتمال خطوات البناء، لا بد من تسليط الضوء على

بعض التعاريف المتداولة أكاديميا وسياسيا لهذا المفهوم، ومن وجهات نظر مختلفة، يمكن أن تساعد القارئ لاستيعاب الموضوع بقدر معقول، بينها:

دائرة المعارف البريطانية: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية (4).

هنري كسينجر: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء (5).

روبرت مكنمارا: التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة من وجهة نظره، ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها (6).

التعاريف العربية: فهي على شحنتها، فإن تعريف الدكتور زكريا حسين، هو الأقرب إلى الواقع، إذ يرى فيه القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب مع الاستمرار المؤمن لتلك القوى، في الحاضر والمستقبل (7).

إن التعاريف المذكورة وأخرى غيرها لم يتم ذكرها تبين أن للأمن القومي أبعادا هي:

البعد السياسي: حماية كيان الدولة السياسي.

البعد الاقتصادي: تأمين ظروف موثوقة لديمومة كيان الدولة وتأمين حاجات المجتمع "الشعب" من أجل التقدم والرفاه.

البعد الاجتماعي: توفير مستلزمات الأمن المادي والنفسي للمواطنين وبالمستوى الذي يعزز من ارتباطهم بالوطن والولاء له والانتماء إليه، ويقوي تماسكهم الاجتماعي، ويزيد من إخلاصهم في العمل لبناء الوطن الآمن المستقر، ويحافظ على القيم والتقاليد الإيجابية، والمعتقدات النبيلة والعادات الحسنة.

البعد البيئي: تهيئة الأجواء المناسبة لوضع بيئي سليم، تقل فيه مسببات التلوث، وتتوفر فيه حياة أفضل من الناحية الصحية.

وتبين تلك التعريفات أيضا أن الأمن بشقيه الوطني والقومي، يتأسس أو يرتكز على عدة ركائز هي:

1. إدراك التهديدات: القدرة على تحليل ما يجري، واستشعار ما سيجري من توجهات خارجية وداخلية، يمكن أن تصنف تهديدات.

2. وضع استراتيجية تنموية: قدرة مناسبة لإدامة قوة الدولة وتمتين العلاقات وتأمين استقرار المجتمع.

3. تأمين ردع كاف: قدرة عسكرية كافية، تحول دون حصول التهديدات الخارجية، وقدرة أمنية داخلية "شرطة وأمن داخلي" تكفي لمكافحة التهديدات الداخلية التي تفسح المجال لنفاذ التهديدات الخارجية.

4. التحسب لحصول التهديدات: وضع الخطط والإجراءات اللازمة للتعامل مع التهديدات المحتملة، التي تتصاعد فاعليتها طرديا مع تصاعد حدتها أي التهديدات.

الأمن الوطني العراقي

عند التحدث عن أمن وطني عراقي، لابد من التحدث عن مسألتين مهمتين:

1. المسألة الأولى: واقع الأمن القومي العربي

الذي يعد الأمن الوطني العراقي جزءاً منه حتى عام 2003، وفي مجاله يمكن القول أن العرب حديثي العهد في هذا المجال حتى إن الأبحاث والدراسات التي بدأت في تناول موضوعه منتصف سبعينات القرن الماضي، لم تتفق على مفهوم واضح بصده حتى يومنا هذا. كما إن الجامعة العربية التي أنشئت عام 1945 لم يرد في ميثاقها أي تنويه عن مصطلح الأمن، وبدلاً منه تحدثت عن الضمان الجماعي، ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة "والذي لم يطبق عملياً"، إذ أنها أي الجامعة العربية لم تستطع في الحقيقة توفيره بشكل قادر على فرض واقع أمني عربي معقول، وبدأت عاجزة عن توفيره أكثر من مرة، كانت فيها الحاجة مهمة لوجوده، كما حصل في عملية غزو حكومة صدام للكويت، واحتلال قوات التحالف عام 2003 للعراق، والتدخل الحاصل في شؤنه الداخلية بعد ذلك التاريخ. كما إنها لم تشرع في تناول موضوع الأمن القومي العربي، إلا في دورتها المنعقدة في أيلول عام 1992، التي طلبت فيها إجراء دراسة عنه خلال ستة أشهر، جاءت هذه الدراسة غير موثقة أي لا تلي الحاجة كما هو مأمول، وهذه عوامل إذا ما وضعت مع عوامل أخرى خارجية وداخلية كما مبين في أدناه، يتبين كم هي الصعوبة ماثلة أمام تحقيق أمني العرب في تكوين أمن قومي لعالمهم الممتد من الخليج إلى المحيط مثل:

الظروف الدولية: التي لا تسمح بوجود مفهوم واضح للأمن القومي العربي يعزز وحدة الجهد العربي، لأن العرب في الأصل أمة قُسمت إثر حرب عالمية خسر فيها العثمانيون حكام المنطقة، إلى دول فيها عدد من يؤر التوتر يمكن استثمارها بسهولة، وعدد من مناطق نفوذ بين الكبار الذين كسبوا الحرب يسهل الدخول منها، وفيها غير القليل من المصالح التي لا يمكن التوفيق بينها ببساطة، وهي ظروف حالت وستحول دون تحقيق أمن قومي عربي يساهم وجوده في نخوض العرب أمة يمكن أن تضاهي باقي الأمم التي تعيش معها زمن التطور والنهوض، وبدلاً منها سيكون هناك مفردات لأمن محلي لدول ومناطق وأقاليم، تحول دون سيادة المفهوم الشامل للأمن العربي، وتقف بالضد من حصوله دون أن تعتمد ذلك من قريب، أو بعيد، وكان هذا مفهوماً واضحاً في الجهد الدولي في التعامل مع وضع العرب وقوتهم العسكرية والموقف من صراعاتهم شبه الدائمة مع إسرائيل وبعض الدول المحاذية لحدودهم. الظروف الإقليمية: التي لا تقبل أطرافها المنتفذة "إسرائيل" المدعومة دولياً، تعديل ميزان القوى معها للصالح العربي. إذ أنها تعي تماماً أن تمتع العرب بأمن قومي شامل سيفضي إلى تطوّرهم وتمتعهم بالقوة علمياً وتقنياً واجتماعياً، بما يؤثر على مشاريعها في فرض هيمنتها وشروطها واستمرار بقائها بالقوة.

الظروف المحلية: التي تغيب فيها الاستعدادات الحكومية العربية الذاتية لصياغة أمن قومي، قادر على دعم الوجود العربي الجماعي، على حساب الشعور بالقوة الذاتية المتفردة. إذ إن السياسيين الذين يديرون الحكم في عموم المنطقة العربية، وبسبب طبيعة نظم حكمهم التي غالبيتها غير ديمقراطية، يكونون في الأعم قلقين أمنياً، غير واثقين بدعم مجتمعاتهم لهم أمنياً، ومن ثم أصبح العديد

منهم غير قادرين على صياغة أمن قومي لدولهم والمنطقة العربية، وبدلاً منه توزعوا بين أكثر من اتجاه، يحاولون فيه ربط أمن بلدهم القومي بالأمن القومي لبلدان أخرى من خارج المنطقة وبعيدة عنها في أغلب الأحيان.

التخلف الحضاري: السائد في عموم المنطقة العربية، حالٌ منذ قرون عدة ويحول في وقتنا الراهن دون إدراك العرب حكاما ومحكومين لمشاكل أمنهم القومي، ولطبيعة الحلول التي يفترض السير على هداها لإيجاده، قوةً للجميع واستقراراً لحاضرهم ومستقبلهم.

إنها عوامل، أبقى تفاعلها السليبي، العرب بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي، حتى الآن (8). ومن ثم أثر سلبي على العراق الذي يعد جزءاً من هذه الأمة التي تؤثر أحداثها فيها، ويتأثر بأحداثها، بصيغ لا تنم عن وجود أبسط مقومات الأمن القومي.

2. المسألة الثانية: ظروف العراق السياسية والأمنية

هذه الظروف التي تتعلق مرحلياً بفترتين زمنيتين مختلفتين، ونظامين للحكم باتجاهين متناقضين، حاول حكام الفترة الأولى التي سبقت الاحتلال والتغيير صياغة أسس رصينة لأمن قومي عراقي مستمدة بالأصل من فلسفة حزب البعث العربي الاشتراكي في وحدة الأمة، حيث السعي إلى توحيدها بأي ثمن كان، حتى انتقل في رؤياه للوحدة من ثورة الجماهير وانقلابها على الحكام سعياً لتأسيس قاعدة انبعاث للأمة الموحدة، إلى استخدام القوة في عملية التوحيد وإن أخلت بأمنه وأمن المحيط الإقليمي والعربي، كما حصل في غزو الكويت وضمه إلى العراق. ومن خصائص صدام حسين النفسية السلطوية في قيادة الأمة، حيث الاستخدام المنظم للقوة في تحقيق الأهداف، مع اعتماد الغاية لتبرير الوسيلة في التعامل مع الأعداء والأصدقاء وصولاً إلى الأهداف المطلوب تحقيقها، وإن لم تكن متوافقة مع أهداف الغير في نفس المحيط، كما حصل في مسألة الرفض القاطع للانسحاب من الكويت التي عرّضت أمن جميع دول المنطقة العربية إلى التصدع بمستوى يصعب رتقه لعشرات مقبلة من السنين.

إنها أسس غير سليمة عملياً، أدت إلى الإخلال بالأمن الوطني العراقي، وفتحت أكثر من ثغرة في جداره الداخلي والخارجي، وبمستوى من السعة نُفِذَتْ منها التهديدات بسهولة، وأُخْطِئت نظاماً سياسياً غير قادر على حماية أمنه الوطني عملياً.

كما لم يخطُ حكام الفترة التي أعقبت التغيير، أية خطوة باتجاه تكوين مفهوم، أو صيغة أمن قومي عراقي، وإن خطى الحاكم المدني برمر خطوة مهمة في هذا المجال، إذ عين على رأس مستشارية الأمن الوطني، سياسياً معارضاً في السابق، ووضع لها تنظيمات يعتقد أنه يلائم العراق، وأرسل ضباطاً وموظفين لدورات في أمريكا وأوروبا، واستقدم خبراء أمريكيين عملوا كمستشارين تعليميين للعراقيين، لكنها مستشارية وجدت في ظروف انتقال صعبة لم يكن هناك استعداد لدى السياسيين لضمها والاستعانة بها، ويوم انتهى عقد عمل رئيسها المذكور، لم تجد له الحكومة العراقية ولم تعين بديلاً عنه، واكتفت بتكليف وكيل لإدارة شؤونها.

إن عدم تقدم الحكومة في مجال صياغة أمن قومي، يعود إلى أن البلاد قد مرت ومازالت كذلك تمر بمراحل انتقال وتحول اتسمت بتداخل الأهداف الوطنية الساعين إلى تحقيقها، بالرغبات الحزبية المطلوب تأمينها. وانفتاح الأبواب على مصاريحها لتدخلات خارجية مؤثرة يصعب مقاومتها. وكذلك غياب أجهزة التحليل والاستشعار، بعد أن ألغيت دوائر ومؤسسات مهمة، وحصول تلكم موضوع تشكيل دوائر أخرى مهمة أيضاً، ليس من السهل تعويضها.

تلك مراحل أو عوامل كانت مع شحة المعرفة الأمنية والعسكرية لدى عدد من السياسيين الذين تحملوا مسؤولية إدارة الدولة واجتمع في ظروف صعبة، من بين عوامل تعطيل الجهود التي تأسست بعد التغيير لتكوين أسس فاعلة لأمن وطني عراقي، يتلاءم مع توجهات الديمقراطية المطلوب تحقيقها في البلاد، وينسجم مع الانفتاح والتوجهات الدولية.

واقع الأمن الوطني العراقي

إن بناء أمن وطني في العراق يبدأ في خطواته الأولى من تحديد مفهوم الأمن الوطني العراقي ومن ثم صياغة ملامحه العامة، وخطوات لاحقة تشمل حشد القدرات العامة للدولة والمجتمع وإمكانياتها المتاحة لتأمين المرتكزات الرئيسية له ومرونة التحرك آنياً ومستقبلياً. إنها حقيقة علمية يبين الأخذ بها أن الدولة العراقية على الرغم من مرور ثماني سنوات لما بعد التغيير، لم تتمكن حتى الآن من تحديد مفهوم واضح المعالم للأمن الوطني العراقي، يمكن التأسيس عليه في تأمين الحماية اللازمة للدولة والمجتمع كما هو مفروض، ولم تتمكن من تفعيل دور له ينسجم وحاجة العراق الحالية، يؤهلها إلى حشد القدرات العامة المتاحة، بسبب عوامل حالت دون ذلك بينها:

1. حادثة التجربة الحزبية: إذ أن عموم الأحزاب التي وصلت إلى الحكم كانت حديثة في تجاربها معه، وغالبية قادتها لا يملكون الخبرة الكافية والتصور الوافي لإدراك موضوع الأمن الوطني، وبسبب هذا النقص أسهمت مثلاً في إبقاء باب التدخلات الخارجية مفتوحاً، وبما يخل بمبدأ الأمن الوطني، وهذا أمر كان واضحاً في سلوك جميع الفائزين في إنتخابات عام 2010 الذين توجه جلهم إلى المحيط الاقليمي لحل أزمتهم، يوم صعب عليهم تشكيل الحكومة برئاسة أحدهم لتسعة أشهر، وكأنهم في مسعاهم هذا هم من شجع على استمرار هذا التدخل. وعلى وجه العموم فإن الحكومات العراقية المتعاقبة ما بعد بربر وبجميع المكونات السياسية التي شاركت فيها، قد أبقت هامش العلاقات الخارجية مجهولاً، والمصالح الوطنية غير واضحة، مما حال دون تفعيل أية صياغة لأمن وطني عراقي ملائم.

2. حرف اتجاهات المشورة: مع شدة الانفعال الطائفي العدائي الذي سيطر على الدولة والمجتمع للسنوات الخمس الأولى من الزمن الحالي، وبقياه الممتدة لما بعدها، جعلت المشورة التي تقدم في مجال الأمن الوطني من قبل المستشارية ناقصة، أو حتى محرفة، واخذ المقابل بما ضعيف في بعض الأحيان، إذ أن في أقسامه في البداية وعلى ضوء سياسة التوافق، كانت فيها حصصاً للسنة والأكراد والشيعية مثل باقي الدوائر والمؤسسات المهمة، وبسببها صعب على موظف كردي في المستشارية خلال فترة العزل الطائفي "2005 - 2007" وما بعدها بقليل مثلاً، أن يتكلم أو يكتب عن تحديد محتمل للأمن الوطني العراقي، يعود إلى تعاطف شعبي كردي عراقي "طبيعي" مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي في الجبال العراقية المحاذية الى تركيا، وإن كتب غيره عن الموضوع، فسيجد التقرير المكتوب معارضة لتجنب مناقشته، وما ينطبق على المستشار الكردي، يمكن تعميمه على ما يتعلق بتهديدات التدخل الإيراني السعودي، بالنسبة إلى الشيعي والآخر السني، بعد أن امتدت الهوية الطائفية العراقية إلى داعم لها في الخارج، وبسبب هذا الامتداد النفسي يرى بعض الشيعة أن التكلم عن إيران سلماً مس بشيعتهم، وفي نفس الوقت بعض السنة يرى أن التكلم بالضد من السعودية مس بسنيتهن، فحال كلاهما دون التعامل الصحيح مع التهديدات حتى زادت بشكل مغل بالأمن الوطني، وبات إصلاحه يفوق إمكانيات الحكومة العراقية آنذاك.

3. توجهات الترضية وعدم المجابهة: إن طبيعة الشخصية السياسية الحاكمة في العراق بعد التغيير امتازت في بعض جوانبها بتجنب المجابهة والميل الى الترضية في حال الشعور بأزمة المواجهة، وهي خصائص أظهرت في بعض المواقف سلوك القبول الاضطراري على حساب المصلحة العامة، والمحابة على حساب الأمانة، والتغاضي على حساب المنافسة. ومن ثم تسببت في الدفع بإتجاه تسييس كل القضايا بينها قضية الأمن الوطني، مما أسهم بالحيلولة دون الالتزام بمفهوم محدد للأمن الوطني العراقي، وكذلك دون الالتزام بعدد من الاستشارات التي تقدمها المستشارية، إذا ما جاءت في غير الاتجاه الذي لا يرضى عنه البعض في الجهات المعنية، ومن الطبيعي أن لا ترضى الجميع.

4. عدم إدراك الأهمية وحساب التأثير: إن عموم المجتمع العراقي لا يدرك أهمية الأمن الوطني، وحساب تأثيراته على حاضر العراق ومستقبله، كما إن الخلل الحاصل في جوانب الادارة والأداء للمرحلتين، أو الزمنيين تسبب في إهمال الموضوع وتركه على الرفوف شبه مركون، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدى التخلف في الجوانب المهنية إلى وجود خلل في وحدة توزيع المهام الأمنية والاستخبارية كإحدى ركائز حشد الجهد اللازم لتكوين الأمن الوطني، إذ أوكل في البداية إلى جهاز المخابرات الوطني مثلاً مهام تتعلق بإيران أسبقية أولى، وإلى استخبارات الدفاع مهام تتعلق بمتابعة الارهاب، ولمديرية الشؤون الداخلية قضايا مثلها وأمن عام وهذه مع التلكؤ وضعف الأداء والشك بالارتباط، أصبحت قاصرة على أن تكون ركيزة متينة لأمن وطني واضح المعالم. فكانت عوامل أسهمت متضامنة في تأخير تحديد مفهوم أمن وطني والحيلولة دون حشد الجهد المتاح لتحقيقه على أرض الواقع كما هو مطلوب.

مستقبل الأمن الوطني العراقي

لقد تم توظيف جهد كبير في قضية الأمن الوطني العراقي، يتلاءم مع وضعه السياسي الجديد، وديمقراطيته المؤمل تحقيقها دوليا وشعبيا، وما زالت المساعي موجودة للتطوير على الرغم من عوامل الإعاقة، لكنها مساع مرهون مستقبلها بعدد من عوامل التأثير، بينها، أو أهمها العامل السياسي، وتم تشكيل تنظيم لمستشارية أمن وطني يتكون من عدة أقسام لكل واحد منحى تخصصي ترتبط بالمستشار الذي يقدم استشارة إلى رئيس مجلس الوزراء، وهذا هو الصحيح النافع، لكن نفعه في الوقت الراهن مشكوك فيه، أو يصعب الجزم على تأثيرها في اتخاذ القرار بالمفاصل العليا لاتخاذها، لأنها استشارة مرهونة في الأصل بمدى إدراك المؤسسات المعنية بالدولة لأهميتها، إدراكا هو غير ميسور، ويمدى جدية تلك المفاصل في دعم هذا الجهاز، ماديا لتغطية جهود الدراسة والمتابعة والتحرك، ومعنويا لتعزيز الشعور بالإنجاز، جدية هي الأخرى غير ميسورة، وكلاهما ستبقى غير ميسورة إلا بعد أن تغير الدولة وأجهزتها النظرة الاعتبارية إلى الأمن الوطني، وتدرك أهمية إرساء قواعده على أسس وطنية عراقية بعيدة عن التطرف والانحياز.

من هذا يمكن التأشير إلى أن موضوع الأمن الوطني العراقي، مثل غيره من باقي المواضيع باتت فاعليته مرهونة بتطورات السياسة وحالتها، وrehنا هنا يدفع إلى طرح سؤال جوهري عن إمكانية تحقيق أمن وطني عراقي؟

سؤال تتطلب الإجابة عليه التأكيد على أن العراق كمجتمع هو على المستوى الوطني غير مؤمن، أي إنه مخترق:

1. خارجيا. حيث التدخلات التي كثرت توجهات حصولها والتهديدات التي اتسعت مصادرها، من المحيط الإقليمي وامتدادات النفوذ التي ترسخت، من دول قريبة وبعيدة ونوايا الإفشال العمدي لعملية إعادة البناء الديمقراطي التي تعددت من الجار القريب، مما جعل العراق مجتمعا مفتوحا لنفاذ التهديدات التي تصنف خرقا لأمنه الوطني.
2. داخليا. حيث التصدعات الداخلية التي تكونت بسببها علاقات الكتل والأحزاب مع الغير، علاقة تصارع وتسابق فيها الخارج داعم ومعوق بشكل معلن، وفيها الردع الأخلاقي والقانوني غير موجود، إذ لا قانون وطنياً للأحزاب، ولا معايير قيمية تقيد قادة وقواعد الأحزاب، عوامل سلبية هيأت فرصاً جيدة لنفاذ التهديدات المخلة بالأمن الوطني.
3. شعبيا. حيث الإحجام عن التفاعل مع إعادة البناء شعبيا، وازدياد العزلة والانعزال وبقاء الشحنات الانفعالية السلبية قادرة أن تفتح ثغرات أمام التهديدات التي تخل بالأمن الوطني، بعد أن أبقت غالبية العراقيين في موقف الفرجة على ما يجري، فخرس الأمن الوطني جهدا كبيرا، كان يمكن أن يكون تدخله إيجابيا لصالح وجوده الفاعل.
4. عسكريا. عدم كفاية القدرة العسكرية للدفاع عن الحدود، لعدم اكتمال الجاهزية حتى نهاية عام 2010، بالمقارنة مع أضعف جيران العراق. وهذا تقييم نوه إليه ضمنا رئيس أركان الجيش العراقي نهاية شهر آب 2010 حيث موعد انتهاء الفعاليات القتالية الأمريكية وانسحاب غالبية القوات المقاتلة منها إلا ما يقارب خمسين ألفا، عندما أشار بتصريح له أن جاهزية القوات العراقية لن تكتمل قبل عام 2020، وهو تنويه وإن لم ينسجم وتصريحات باقي المسؤولين الحكوميين حول جاهزية القوات العسكرية، وقدراتها على فرض الأمن والاستقرار، إلا إنه يعبر عن واقع حال لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار في جوانب التقييم لموضوع الجاهزية. وهنا يجدر القول إلى أن ضعف القوات المسلحة العراقية في هذه الفترة أغرى ومازال يغري القريبين من حدود العراق بإبقاء تهديداتهم لأمنه الوطني ماثلا.
5. شرطيا. هيكلية لأجهزة الشرطة اتسمت بالهشاشة، واستعداد للوقوع في الخطأ، لمستوى أصبحت فيه غير قادرة على تحقيق الحماية الأمنية للمجتمع من اتجاهات الجريمة التي انتشرت كثيرا كما هو مفروض، وبقيت على الرغم من إخراج ما يقارب سبعين ألف منتسب من تشكيلاتها، في عملية تطهير منظمة في السنوات الاربع الأخيرة (9)، فيها قدرٌ من الفساد وبقايا عصابات

ولبعض منتسبيها ارتباطات بأحزاب سياسية نافذة، ومخابرات أجنبية مؤثرة، وهذا واقع حال لجهاز أمني شرطي لا يمكن أن يلي متطلبات الأمن الوطني كما هو مطلوب.

وبالعودة إلى السؤال السابق عن إمكانية تحقيق أمن وطني، تتطلب الإجابة عليه بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، التأكيد على أن وجوده بقدر معقول، أو فاعليته تعني توفر قدرة لدى أجهزة الدولة ونظامها لحماية وجودها والاستقرار ووحدة المجتمع ورفاهه، وهي قدرة غير متيسرة في الوقت الحاضر، وخارج إمكانية العراق المتاحة لتأمينها وحل بعض المشاكل الداخلية ذات الصلة بها، التي تحدث حالياً وستحدث مستقبلاً، ضمن إطار التهديدات العامة لأمنه الوطني، خاصة في مجال العلاقة الفيدرالية بين إقليم كردستان والمركز، ومسألة كركوك والمناطق المختلف عليها التي لم تصل الأطراف بصدد حلها إلى تفاهم لحلول ترضي الجميع.

والإشكالات الدستورية التي وضعت البلاد في أكثر من أزمة واستلزمت تعديلات اتفق الجميع على ضرورة إجرائها دون توفر إمكانية التعديل، لأن قيوداً وضعت في الدستور تحول دون ذلك بينها شرط عدم ممانعة ثلثي ثلاث محافظات على إجرائه، شرطاً سيضع عقبات أمام حصول أية تعديلات.

وكذلك في مجال المشاكل العالقة مع الكويت التي لم تتوفر النوايا لحلها عند الطرف الكويتي وعدم وجود رغبة لدى الطرف العراقي في قبول الحلول التي فرضت بسبب عقوبات الغزو والاحتلال.

ومن ثم الفساد والأمية والفقر والتدين السياسي الذي يتسارع في مجرى التطرف فيه غلاة المذهبيين الرئيسيين. ومن ثم المياه التي تشح بتقادم الزمن من مصدرها تركيا التي تمسك بعدد من الأوراق المؤثرة، التي لا يمسك أياً منها العراق. خلاصة القول أن موضوع الأمن الوطني بطبيعته موضوع شائك ومعقد، لتباين مفاهيمه وعمق امتداداته، وهو في العراق أكثر تعقيداً، لأن بعض ركائزه الأساسية قد انتهت تماماً في 2003/4/9 لما يتعلق بمتغيري الجيش والأجهزة الأمنية، التي تشكلت ناقصة، كثرت في مجالها الأخطاء مما جعل حالها في بعض الأحيان من بين التهديدات المخلة بالأمن الوطني، ولأن الديمقراطية التي تعد ركناً من أركان الأمن الوطني، أو عاملاً مساعداً لتحقيقه في المجتمعات الغربية، التي أريد للعراق أن يتحول إليها، تحولاً كان غير صحيح تسبب في صدمة نفسية كونت سلوكاً منفلتاً بين الناس، أخل بالأسس السليمة للديمقراطية، ومهد إلى زيادة ارتكاب أفعال المخالفة والتجاوز وعدم الالتزام، حتى أضحي السلوك المجتمعي المخالف سائداً ومهدداً للأمن الوطني.

تلك أمثلة، وهناك أخرى كثيرة تؤثر هشاشة الأمن الوطني العراقي في الزمن الحالي، وتؤشر في ذات الوقت الحاجة إلى جهود كبيرة لتكوين أمن وطني عراقي ذاتي، سيبقى بحاجة ماسة إلى دعم ومساعدة الآخرين، خاصة أولئك الذين أخذوا على عاتقهم القيام بفعل التغيير وإرساء خطى الديمقراطية التي يريدون.

الفصل الثاني

السياسة الأمنية الدفاعية

كانت أهداف الدولة في الزمن السابق لما يتعلق بالمسألة الأمنية والدفاعية، قد وضعت بين أعلى أولوياتها بناء قدرة عسكرية متفوقة وأجهزة أمنية قوية، تتمكن من تحقيق أهدافها في الردع والسيطرة واستعراض القوة ومد النفوذ، سعيًا منها إلى تحقيق وحدة عربية من المحيط إلى الخليج، يكون حزب البعث هو القائد الفعلي لها تحت أي ظرف من الظروف(10)، ولتنفيذ هذا الغرض افتعلت الحكومة، خاصة بعد تنحية البكر من الرئاسة والحزب عام 1979، أزمات مع الجيران اعتقدت أن بافتعالها ستكون قادرة على تغيير الجغرافية السياسية لمنطقة يكون فيها العراق مركز القوة والاستقطاب، وهي اعتقادات تطلب السير على طريقها الوعر، سياسة أمنية رصينة، قادرة على تأمين الأهداف المطلوبة على المستويين الداخلي والخارجي، واستمرت مؤشرات قوة حتى تاريخ احتلال الكويت وحصول الحصار عام 1991. لكن أهداف الدولة قد تغيرت تمامًا بعد تغير نظام الحكم في نيسان عام 2003، وفرض الواقع الجديد لما بعد حصوله مباشرة، بدرجة أثرت على مفهوم الأمن الوطني وسياساته لتكون أهدافاً مبنية على قناعات بعدم جدوى الحروب، ورفضها بالمطلق، ونشوء بدل عنها مفهوم جديد للسلام والأمن يؤسس نظريًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشر الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. أهدافاً وقناعات تتواءم خطوات السير على طريقها مع توجهات المجتمع الدولي الذي أدار العراق مباشرة في السنة الأولى، ومع مصالحه بنشر السلام في المنطقة كما هو معلن، وتغير جذري في مجالها ألزم أن تكون للعراق سياسة أمنية دفاعية جديدة، تتماشى مع قدرات البلاد المادية والإمكانات البشرية التي بقي الانفاق في مجالها قاصراً لمحدودية الموارد والحاجة المالية الملحة إلى تلبية متطلبات البناء وإعادة الأعمار، وبقيت مستويات العيش بسببها منخفضة، وكان العراق لم يتغير في هذا الشأن وإن تغير في جميع المجالات الأخرى، إذ يلاحظ أنه على الرغم من الصعود غير المسبوق في كم العائد من النقد الأجنبي من بيع النفط الذي ارتفعت أسعاره بعد فترة من التغير، إلا إن متطلبات العيش والترهل الوظيفي ومضاعفة الرواتب، ودفع التعويضات، وتبديد الأموال أرهق كاهل الميزانية، مما حال مع عوامل فقدان الإرادة دون توفير الأموال اللازمة لتأمين سياسة أمنية دفاعية مقتدرة، تنفذها قوات مسلحة وأمنية متمكنة. على هذا الأساس أصبح النقص المادي من محددات السياسة العسكرية الأمنية الجديدة في الزمن الحالي، كما كان من قبل من بين عوامل الإخلال بالسياسة الأمنية القديمة في الزمن السابق، وإن اختلفت القناعات واتجاه السياسات في الزمنين. تحديدات ستتم مناقشتها وعناوين أخرى ذات صلة في هذا الفصل وكما يأتي.

تحديدات السياسة الدفاعية العراقية

تشير المصادر العلمية السياسية والعسكرية الدارجة، بأن التحديد السائد للسياسة الدفاعية يأتي من القواعد والمبادئ التي تنظم استخدام جميع إمكانيات الدولة المادية والمعنوية والبشرية والثقافية والعسكرية، لضمان أمنها وحماية وتحقيق مصالحها الوطنية(11). وهذا تحديد يدفع إلى ضرورة التعرّيج على مصطلحين آخرين.

يتعلق الأول بالسياسة العسكرية، أو بالمعنى الأدق الإجراءات العسكرية "فعاليات الجيش" في الدفاع التي تتحكم بضمان تنفيذها المؤسسة العسكرية من خلال دورها المحدد في سياسة الدولة الدفاعية، والتي تعني مجموعة الاتجاهات والسياسات الفرعية المحددة بنطاق السياسة العامة للدولة، التي تسهم في تحقيق أهدافها باستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها.

ويتصل الثاني بالسياسة الأمنية "فعاليات الأجهزة المختصة" في حماية المجتمع من التهديدات الداخلية التي تنظمها في المعتاد وزارة الداخلية من خلال دورها في السيطرة وضبط الأمن العام. وفي الاجمال يقسم البعض من المتخصصين والمهتمين، السياسة الدفاعية إلى سياسة دفاعية ساكنة تستخدم فيها الدولة القوة استخداما دفاعيا خالصا، والسياسة الدفاعية الوقائية المتحركة، التي تستخدم فيها القوة استخداما وقائيا استباقيا ونشطا(12). وبغض النظر عن هذه التقسيمات، أو تلك فإن النظر إلى سياسة دفاعية عراقية في الزمن الجديد وبضوء المفاهيم المذكورة في أعلاه، تلزم المعنيين في أن يضعوا نصب أعينهم حقيقة، أو جملة حقائق سيكون لها تأثير كبير فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية قوامها أن العراق دولة تبدل فيها كل شيء ذو صلة بالقدرات الموجودة والامكانيات المتاحة، تبدلاً حدث عن طريق الحرب والاحتلال، أفقد الدولة الجديدة أجهزتها الأمنية الضرورية وقدرتها العسكرية الفاعلة والاقتصادية اللازمة، لتأمين سياسة دفاعية مناسبة، وهو في ذات الوقت تبدلٌ امتد ليشمل الأهداف السياسية العامة للدولة، مما غير حال العراق وأساليب التعامل معه دولياً وإقليمياً.

وتغيرت معها مصادر التهديد لواقعه الجديد، ليكون عراقاً من مثير للتوتر إلى آخر مبدد له من خلال اختياريه ساحة نشطة لمقاتلة الإرهاب يمكن أن تخفف التوتر لدى الغرب وغيره من القلقين. إن هذا النمط من التغير الجذري والتبدل الدراماتيكي، وضع العراق بمواجهة العديد من المشاكل، التي وصل بعضها إلى مستوى عال من التأثير في أمنه واستراتيجيته المقبلة في رسم سياسة دفاعية وأمنية فاعلة، منها:

1. تغير شكل الصراع من الحكم وعلى الحكم

لقد أسهم أسلوب حكم العراق في السابق واختلال الولاء في إيجاد صراع في المشاعر بين اتجاهين متعاكسين لما يتعلق بالمواطنة والحكم، أسفرت نتيجته في ابتعاد الغالبية عن دعم الحكم، بقي كامناً في النفوس حتى انتهاء حكم البعث، ليظهر ثانية بقوة وبتحريف شديد، ليكون صراعاً بين الأحقية في الحكم والخشية من فقدان الحكم، أسس على أفكار اختلاف عن الفقه والشرعية وحقوق الحكم وغيرها، مما كان مدفوناً في العقول بسبب الخوف وشدة العقاب، وكانت نتيجة هذا الصراع تدافع نحو الحكم، وتوجه من مركز الدولة التي تحكم بتركيباتها السياسية التوافقية، ودون دراسة مسبقة إلى التقريب من مركزها أولئك الأكثر ولاءً لها. والتوظيف في دوائرها، من تعتقد أنهم كانوا إبان الحكم السابق مظلومين بسببها. وكذلك إبعاد آخرين تظن أنهم قد أخذوا فرصاً كثيرة من النظام السابق، بسبب انتماءاتهم إليها. والإيجاء بضرورة ترك المجال لمن جاء في مقدمة النظام الجديد داعماً لوجودها. إنه صراع تضخم في عقول البعض، واتجه لأن يتغذى على مشاعر الإجحاف التي تكونت في النفوس القلقة، إثر البطء في حل المشاكل المالية والتقاعدية لآلاف المسرحين العسكريين ورجال الأمن والموظفين الكبار في الدولة السابقة، حتى تكونت ظروف أكدت أن جلوسهم بالبيت والشارع خسارة لوظائفهم ومواطنتهم الأولى التي طالما تمتعوا بها من الناحية النفسية، فزادت حدة الصراع بينهم ومن يقابلهم من

الموجودين في الحكم. وإثر الفتح الواسع والسريع لأبواب رفع الحيف والظلم الذي تسببه النظام السابق لمنتسبي الأحزاب والحركات السياسية الجديدة، حتى وجدت الدولة أنها تحت ضغط آلاف المفصولين والمُسجونين والمعاقين وعوائل الشهداء والمهاجرين والمهجرين، الداخلين من تلك الأبواب المفتوحة أفواجا، غالبية منتسبيها من الشيعة والأكراد والتركمان، جميع مطالبهم في التعويض عما فات لا يمكن تجاهلها. وجل رغبتهم الخاصة باستعادة حقوقهم في التعيين وقيادة عملية التغيير لا يمكن القفز من فوقها. وهي وإن كانت محاولات استحقها البعض وغالى في الحصول على مكاسبها البعض، إلا إنها فُسرَت من البعض الآخر "المقابل" على أنها تهديد لوجودهم وأحقيتهم، أو حتى مواظنتهم الأولى التي فقدت ولن تعود، فزادت بسببها شدة الصراع ليكون مشكلة أمنية، أثرت في تحديد السياسة الأمنية الدفاعية، أو بمعنى آخر أنها سحبت أجهزة الدولة وجهدها المتاح إلى أرض قتال داخلي استنزفت فيه كل الجهود المتاحة لحماية الأمن، دون أن يبقى منه ما يكفي لرسم وتنفيذ سياسة دفاعية تحول دون التدخل الخارجي والإخلال بالأمن.

2. تطورات العمل الإرهابي

لقد وجدت قوى إرهابية في ظروف العراق فرصة لتحقيق أهدافها، وقبلت بل ورحبت في القدوم إلى أرضه دون أن تضع في حساباتها أنها استدرجت للقدوم بقصد القتل في ساحة ملائمة لجميع أفرادها وكشف مريديها وتعرية أهدافها، (13). واستعجلت تحقيق الأهداف بانفعال أشاعت بسببه الرعب بين السكان العراقيين، وأحدثت خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوفهم وبنيتهم التحتية التي منها يعيشون، أملا في دفعهم لاتخاذ مواقف بالضد من الحكومة وقوات الاحتلال وعموم العملية السياسية، ووجدت تلك القوى في بعض أهل البلاد أدوات تنفيذ سهلة لمخططاتها الميدانية، أو إسناد لعملياتها لفترة زمنية زادت عن خمس سنين. بالنتيجة تكونت ساحة إضراب داخلية أثرت في خطط الأمن والدفاع الحاضرة، وستؤثر كذلك على الخطط المستقبلية، وستترك آثارا سلبية في كل مناحي الحياة، قد لا تنتهي آثارها من على الأرض، ولا تمحى انفعالاتها من الذاكرة لعشرات مقبلة من السنين، إذ بسببها هجر أصحاب معامل خاصة معاملهم حتى صدمت، وترك صناعيون العراق وأسسوا لهم مصالح في دول أخرى يعيشون فيها برفاه غير موجود في العراق أكثرهم لا يعودون. وكذلك فعل أطباء ومهندسون وأساتذة جامعات، هم أيضا بالعودة لا يفكرون، وإن عاد بعضهم سيكونون من بين المتقاعدين الذين لا ينفعون. وهناك آلاف من الشباب في عمر الانتاج هاجروا إلى الغرب وأمريكا، وجدوا فيها ضالته، لا يمكن أن يعودوا. وفوق هذا وذاك استمرت فترة التردّي والاضطراب وبدرجات متفاوتة ثماني سنوات في الزمن الجديد، حصل فيها فراغ علمي لا يمكن سده لثمان أخرى من السنوات، واستنزفت فيها القدرات واندفعت البلاد إلى الوهن بدرجة، لن يعود العراق بسببها إلى سابق عهده عراقا قويا موحدا كما كان، وبلغت السياسة الدفاعية سوف يبقى العراق ملعبا بعد أن كان لاعبا قويا من قبل، ويبدو أن هذا هو المطلوب!.

3. مشاكل الوهن الإداري

لقد ضعفت كثيرا السلطة الإدارية كما هو مذكور، وانتشرت معالم استغلال الوظيفة العامة في دوائر الدولة العراقية ومؤسساتها، بشكل واضح أواخر الزمن السابق كما هو معروف، حتى أصبحت حالة تقترب من الاضطراب، استمرت فصولها إلى ما بعد التغيير، بمستويات تفوق كثيرا ما كان موجودا في السابق لاعتبارات ذكرت في الباب الثاني من هذا الكتاب. فكانت حالة خطيرة في التعامل وفي المعاملات والعلاقات العامة مع الأفراد والجماعات وفي مختلف قطاعات الدولة في المرحلة الزمنية الجديدة، حتى أصبحت مثار قلق من زوايا الحجم الهائل لحصولها واتساع دائرتها وتشابك حلقاتها، وذات تأثير سلبي على سياسة العراق العامة والدفاعية (14).

4. توجهات السلوك الإجرامي

تؤكد الوقائع العامة وما ينشر في أجهزة الإعلام أن الجريمة في العراق قد انتشرت بشكل واضح، لتشمل عموم العراق "باستثناء كردستان الذي حافظ مجتمعه على تكرار للجريمة ضمن الحدود التي كانت سائدة من قبل التغيير"، وقد استمر هذا الانتشار حتى انتهاء السنوات الثماني، وكان شاملا لكل أنواعها:

السياسية. التي قطعت أنواعها شوطا كبيرا في الحياة اليومية، وما زالت كذلك فاعلة حتى نهاية عام 2010، بعد أن أصبح الاغتيال والقتل لأغراض سياسية ملموسا والانتقام، أو الاختلاف في الرأي السياسي سائدا، لم تتوقف عمليات التصفية في مجاله على البعثيين السابقين، أو العسكر المحاربين وبعض المسؤولين، وإنما امتدت لتشمل سياسيين مؤيدين لعملية التغيير ومعارضين للنظام السابق، بل حتى صغار الموظفين.

العرقية. التي انتشرت كذلك بشكل كبير طيلة هذه السنوات، فسجلات الشرطة مليئة بالعديد من الأمثلة على الحوادث التي يمكن تصنيفها جرائم عرقية.

الجنائية. التي ازدادت حتى أصبحت بعض المناطق في العاصمة، مثل شارع الرشيد والجمهورية وأخرى عديدة، مناطق يصعب دخولها، أو المرور فيها ليلا وأحيانا في النهار إلى منتصف عام 2007، لانتشار العصابات فيها وتماديهم إلى مستوى الخطف والقتل والتفاوض بمعرفة بعض أفراد الشرطة وموظفين حكوميين، وازداد عدد جرائم الثأر والانتقام والسرقه والتسليب والتزوير والشرف وغسل العار. وغيرها أخرى بشكل لم يسبق له مثيل، شغل القوات المعنية بالأمن وأخذ كثيرا من جهدها ووقتها وميزانياتها المفروض تخصيصه لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأثر دون أدنى شك على قدرات الدولة في تكوين سياسة دفاعية مناسبة.

مصالح العراق العليا دفاعيا

العراق مثل غيره من دول العالم المتقدمة، أو تلك النامية أي المتخلفة، لشعبه مثل شعوبها مصالح يتمثل بعضها بمجموعة القيم والحاجات والموارد والثروات التي يطلب من أجهزة الدولة وعلى رأسها الحكومة حمايتها مهما كلف الأمر، لكن العراق ورغم التغيير الذي حصل بشكل الحكم وطبيعة العلاقات بين الشعب والحكومة، فإن المصالح الأساسية التي تتعلق بكيان دولته الجمهورية المستقلة غير المنحازة على سبيل المثال بقيت كما هي، ومصالح أخرى استجدت مثل الهوية القومية للعراق التي تؤثر بعض الخصوصية، وحكم القانون الذي يفترض أن يكون، وحرية الرأي والتعبير التي لا بد أن تكون، والفصل بين السلطات التي لا يمكن التكلم عن الديمقراطية دون أن تكون، وممارسة الطقوس والشعائر الدينية والعدالة والملكية الخاصة وحرية التنقل، مصالح عليا للإنسان والمجتمع، لا يمكن الاكتفاء بالقول أنها يجب أن تكون، بل وينبغي وضعها أولويات تدافع عنها الحكومة بقوة بكل الاتجاهات بكل السبل. وعموما فإن المصالح العليا للعراق في الوقت الحاضر والمستقبل القريب تنحصر بمحاور معينة، وبأسبقيات متفاوتة تبعا لحاجات الإنسان العراقي النفسية والبيولوجية وظروف البلد وأسلوب إدارة الدولة، وإنها محاور جرى الحديث عنها بالتفصيل في أبواب وفصول الكتاب الأخرى، سنحاول تناول ما يتعلق منها بتأثيرات وجودها على السياسية الأمنية الدفاعية في هذا الفصل، لأنها متداخلة يؤثر كل منها بالآخر، ويكمل بعضها بعضاً، وهي في الزمن الحاضر تتمثل بالآتي:

1. تثبيت أسس استقرار أمني

الأمن، حاجة يضعها الإنسان في أعلى السلم المعروف للحاجات ويسعى إلى تحقيقها(15)، وهي على وفق مفهومها الشامل، حاجة يتجاوز الحديث عنها مسألة التهديد المادي الذي يحسه الفرد والجماعة، من احتمالات حصول القتل، أو الاختطاف والعزل والسرقة، وغيرها إلى الحال النفسي والاجتماعي، ذي الصلة بإجراءات الدولة والمجتمع في المحافظة على المشاعر بمستوى لا يتسبب في وجود إحساس بتهديد الوجود وخذش المواطنة، وتشويه الانتماء (16). وإلى إجراءات الحكومة لضمان العيش المستقر اقتصاديا وإدارة الشؤون العامة، بما يؤمن قدرا مقبولا من الرفاه.

وهي في حال العراق على هذا الأساس شاملة لكثير من جوانب العيش والحياة، تمثل قسم منها في السنوات الثماني من الزمن الجديد بخطط إعادة بناء البلاد التي رصدت لها من خزينة الدولة ومن المساعدات العالمية مليارات الدولارات، وتوقفت في أغلبها بسبب مهاجمة المشاريع والمقاولين والمستثمرين، خاصة الأجانب منهم الذين يضعون أمنهم فوق كل اعتبار. ومن ثم خطط الحكومة في إعادة بناء هيكلها الإداري والمالي والاجتماعي، الذي صعب السير فيه قدما في السنين الأولى وسط الخلل الحاصل بسياقات العمل والتسيب الحاصل في عموم دوائرها ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا خلل في الأمن من الناحيتين المادية والنفسية كلف العراق ثمنا باهضا، وأعاق خطط الحكومة للسيطرة وبسط النفوذ، لذا يصبح تأمينه أي فرض الأمن هو الحل الوحيد لبناء العراق ديمقراطيا، وتعميم حالة الاستقرار والرفاه، ويصبح موضوعه من مصالح العراق العليا، وفرضه على عموم أرض العراق من أولويات هذه المصالح حاليا وفي المستقبل على حد سواء.

3. تحقيق الرفاه الاقتصادي

عند تناول موضوع الاقتصاد، أو ما يتعلق بصلته في رسم السياسة الدفاعية لا بد من ذكر حقائق بينها أن الوضع الاقتصادي للعراق استمر متدهورا لعقدين سبقت التغيير وآخر لما بعده وإن بمستويات أقل كثيرا من ذاك التدهور الذي كان حاصلا. وإن العراق مكبل بديون والتزامات وتعويضات مالية تفوق قدرته على الايفاء وإعادة الاعمار لفترة زمنية مقبلة إذا لم يحدث تغيير بشأنها، وإنه بلد فيه من الثروات ما يجعله في مصاف الدول الغنية، لكنها غير مستغلة، أو إنها مستغلة بطريقة خطأ جعلت ما يقارب من

نصف مجتمعه معوزا، ومحتاجا بدرجة شديدة. وإن نظامه الاقتصادي في السنوات الخمسين الأخيرة شهد تقلبات عديدة من محاولات تطبيق الاشتراكية إلى تطبيقاتها المقيدة، ثم الخليط غير المتناسق بينهما، وأخيرا إلى اقتصاد السوق في الزمن الجديد، دون وجود بنية تحتية قادرة على الإيفاء بالتزاماته، وهذه عوامل وضعته في تناقض وفوضى سببت له مزيدا من الارتباك والتأخير في النمو والتطوير. وإن الاقتصاد العراقي إذا ما تم حث الخطى في تحقيق نموه من خلال إحكام عملية التحول إلى اقتصاد السوق بشكل صحيح وبلاستفادة من خبرة الآخرين ودعمهم، دون تدخلهم، سيكون عامل تأثير إيجابي في الأمن والاستقرار لأن النمو الذي تدعمه التجارة الحرة يحقق مدخولات عالية نسبيا، ويخلق فرص عمل جديدة، العراقيون بحاجة ماسة لها لتحسين مستويات معيشتهم، والاستناد إليها في مكافحة الفساد والإرهاب، مع الأخذ بالاعتبار، أن العوز يدفع الإنسان إلى ارتكاب الخطأ والجريمة وأحيانا المشاركة في أعمال الإرهاب. وإن الثروة الطائلة للنفط والغاز والزراعة والسياحة الاعتيادية والدينية، يمكن أن تُستثمر بشكل جيد لتكون عامل دعم للاستقرار فيما إذا أديرت شؤونها بشكل صحيح، لأن الاقتصاد العراقي بالوقت الحاضر بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات الضخمة للنهوض به خطوات يكون فيها قادرا على تلبية رفاه المواطنين، وعنصرا فاعلا في تحقيق سياسة دفاعية تحول دون المزيد من الخراب والتدمير.

كما أن موقع العراق جغرافيا وتاريخيا يمكن استغلاله بنفس الاتجاه الإيجابي الداعم، إذا ما أتبعته دولته سياسة خارجية متوازنة تساعد على جعله جاذبا وليس منفرا كما كان، تتجه إليه المنطقة والعالم من أجل تبادل المنفعة والتعاون والتنمية على وفق سياسة انفتاح على العالم بقوانين وضوابط جديدة ومرنة تسهل التعامل مع الاقتصاد العالمي، وتشجع الآخرين على الاستثمار. وهذه جميعا عوامل مهمة للنهوض والتنمية والبناء، التي تحسن مستوى العيش وتدفع إلى الرفاه الذي يعد بطبيعته من بين مصالح العراق العليا في هذا الزمن.

4. الرشد السياسي

العراق دولة، موقعها وسط بين الشرق والغرب، وفي الطرف الشرقي للوطن العربي، موقعٌ يعطيه أهمية من الناحية الجيوسياسية، وهو دولة أسست علاقات جيدة مع الغرب والمحيط الاقليمي في بدايات إقامتها عام 1920، اضطربت منذ التغيير الذي حصل عام 1958 وبداية زمن الجمهورية الأولى وما بعدها حيث السعي الحثيث إلى الاستعداد القطعي للغرب "أمريكا وبريطانيا"، لمستوى الحد من النفوذ وقطع علاقات وفك ارتباط وتقليل التبادل الثقافي والبعثات، وفي ذات الوقت التقرب النفعي صوب الشرق "الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية"، لمستوى توسيع نفوذ وعقد اتفاقات صداقة وتعاون ثنائية وإقامة مشاريع تصنيع عسكري وتدريب كوادرات وكفاءات. ومن ثم الابتعاد الموقفي عن بعض دول أوروبا، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها، لمستوى القطيعة مرة والانفتاح تقنيا وتسليحيًا مرة أخرى تبعا للظروف والمواقف والأهواء. وكذلك التآرجح الواسيلي مع الدول العربية حيث المحاولات الأولى لتكوين استراتيجية عراقية شبه مستقلة في جمهورية عبد الكريم ومساعي الوحدة الاندماجية في جمهورية عبد السلام، ثم العمل ضمن مفهوم الكتلة العربية التي يحاول العراق أن يكون مركزا لها في جمهورية صدام.

وهو دولة أبقت الحرب الأخيرة وتوجهات الاحتلال والتغيير ذاك الاضطراب الحاصل في علاقاته الدولية، بعد أن عكست صيغ علاقات جديدة على العكس مما كان موجودا في السابق وبنفس طريقة التطرف في التقرب والابتعاد حيث السعي إلى إقامة علاقات تحالف مع أمريكا ومن بعدها بريطانيا، لمستوى الاستعداد لتعزيز صيغ الدفاع المشترك، ودعم كفة التوازن مع المحيط الإقليمي التي يحتاجها العراق في الزمن الحالي وتوقيع اتفاقات ثنائية ومنح قواعد عسكرية، وتوثيق العلاقات مع دول أوروبا الغربية لمستوى تقديم الدعم والإسناد في إعادة البناء وتقوية البنية التحتية، وفك ارتباط مع المحيط العربي إلى درجة الابتعاد والعزلة بالتأسيس على رؤية لا تخلو من المغالاة والرواسب الايديولوجية في أن بعض المواقف العربية تستهدف حاضرا العراق ومستقبله وتحاول التدخل في شؤونه

الداخلية تدخلا لا يمكن قبوله. قابلتها محاولات تقرب من المحيط الاسلامي الايراني على وجه الخصوص تقرب مثير، أنقسم فيه المجتمع العراقي بين مؤيد ومعارض وحذر.

وبصددها يمكن القول، إن استعراض علاقات العراق بالعالم البعيد والمحيط القريب بضوء ما ورد أعلاه تبدو غير مستقرة، قامت في السنوات الخمسين الأخيرة، على معايير الانفعال والمنفعة الذاتية والسياسية الثورية المؤجلة، بعيدا عن مفاهيم التوازن المتبادل والمصالح المشتركة، وهي علاقات تحسب قلقا في معظمها، لابد أن تتغير باتجاه الوضوح والتوازن والاستقرار الذي يجعلها سياسة وطنية رشيدة ناضجة، يمكن الدفاع عنها كونها إحدى مصالح البلاد العليا في الزمن الحالي.

5. النفع الخدمي

لقد تضررت في العراق إبان الزمن السابق الخدمات الصحية، إذ بسبب الحصار الاقتصادي تم إغلاق مصانع الدواء، أو تقليل إنتاجها، وهاجر العديد من الأطباء المختصون والكوادر الصحية، وتحلف الباقي عن أقرانهم في العلم واستخدام التكنولوجيا للأغراض الصحية عشرات السنين، وأدى ذلك إلى تدني مستوى العلاج والتأمين الصحي. كما أصيب قطاع التعليم والتربية بالضرر هو الآخر، فزادت نسبة الأمية والتسرب من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لأغراض توفير لقمة العيش وبسبب عدم الإيمان بفائدة العلم لهذا الغرض. وبصدده ورد في تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء عام 2010 هو إن خمس العراقيين خاصة من الأعمار بين (10 - 49 سنة) هم أميون، على العكس مما كان العراق عليه سابقا عندما حصل على جوائز تقديرية، عام 1990 في مؤتمر جوستبان لتقييم البلدان ثقافيا عندما كان آنذاك في مقدمة الدول التي قلت فيه نسبة الأمية إلى حد كبير. (17). كذلك ترك العراق خيرة علمائه وباحثيه وحُجب الانترنت عنهم إلا في حدود ضيقة، وتوقفت الدورات العلمية وتبادل الأبحاث بين الباحثين والجامعات منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، فوجهت هذه الأسباب مجتمعة بالإضافة إلى أسلوب إدارة العملية التربوية غير الصحيح ضربة قوية إلى هذا القطاع الذي يعد ضروريا لبناء الإنسان وقدراته الفكرية والبدنية.

أما الجانب الاجتماعي فلم يكن الضرر فيه أقل مما كان عليه في قطاع الصحة والتربية والتعليم ليؤشر انتكاسة واضحة المعالم، إذ تصدعت في مجاله معالم القانون المدني وتعطل النمو وتبدلت الكثير من القيم الاجتماعية حتى ضاقت المسافة بين الحلال والحرام، أو الصحيح والخطأ، وبسببها تكون جيل:

يرى تحقيق مصالحه الخاصة أسمى من التحقيق المفترض للمصالح العام.

يسعى بعضه بكل قواه إلى خدمة من يدفع له، ولو القليل دون أن يتذكر العراق.

يهول بعضه الآخر للتآمر بالثروة الوطنية تهريبا إلى الخارج، وبالمخدرات لتدمير أبناء الداخل، وبالمعلومات لمن يدفع من الخارج.

إن الخلل في جوانب الصحة والتعليم والتربية والقيم الاجتماعية أضعف الإنسان والمجتمع، ووقف حائلا دون تحقيق الدولة لأهدافها في إعادة البناء، وحال دون إمكانية قيام الحكومة برسم سياسة مناسبة للدفاع وتحقيقها على أرض الواقع، إذ عندما حاولت بعد التغيير على سبيل المثال، تكوين شبكة حماية اجتماعية لرعاية العاطلين عن العمل والأرامل وكبار السن تقترب فيها من تلك السائدة في الغرب، واجهت مصاعب أهمها آلاف الأسماء الوهمية التي دُرجت في القوائم. وفي التربية والتعليم مازالت هناك مدارس من الخيم، أو الطين وطلاب فيها يجلسون على الأرض، وما زالت مستويات التحصيل كما ونوعا ضعيفة بالمقارنة مع دول المنطقة والحوار.

إن المصالح العليا المذكورة أعلاه للدولة، اللازمة للسياسة الدفاعية، لا يعني أنها المصالح الوحيدة في حال العراق، إذ أن هناك أخرى قد تقع في التسلسل الذي يلي في التأثير والأهمية، أو أنها قد تبرز إلى السطح تبعا للظروف السائدة، وهي كذلك سوف لن

تكون دائمة للسنوات المقبلة إذ أن البعض منها يمكن أن تتغير أهميتها بالزيادة، أو النقصان تبعاً للمتحقق منها وظروف العراق غير المستقرة لسنوات مقبلة.

أهداف العراق الوطنية في السياسة الدفاعية

تحدد السياسة الدفاعية للدولة بضوء الأهداف الوطنية، وطبيعة التهديدات الخارجية، والامكانيات المتاحة كما مذكور، لكن الحكومة العراقية على ما يبدو لم تضع حتى العام الثامن لما بعد التغيير أهدافا استراتيجية للسياسة الدفاعية، مع بعض الاستثناءات لمحاولات قامت بها مستشارية الأمن الوطني لم تكن مؤثرة في إلزام مؤسسات الدولة للسير على نهجها، وتوجهت بدلا عنه إلى وضع أولويات، وبعض الأهداف التعبوية ذات الطبيعة المرحلية التي تتسجم والنهج الانتقالي لإدارة الدولة والمجتمع، والتعامل مع تطورات الموقف الأمني والسياسي، وهي أهداف لم تنجح كما ينبغي في تأمينها ميدانيا وبالشكل الذي يؤشر وجود سياسة دفاعية رصينة. إن قائمة الأهداف على المستويين الاستراتيجي والتعبوي تمتد بطبيعة الحال لتشمل الكثير مما يتعلق بحياة الانسان والدولة، لكن وضع العراق في الوقت الحاضر لا يتحمل التمدد والاتساع، لذا يمكن إجمال أهم أهداف اللازمة للمرحلة الحالية الحرجة في الآتي:

1. حماية المجتمع العراقي من التدخلات الخارجية

لقد اختل التوازن الذي كان عاملا في تنظيم العلاقات الخارجية للعراق مع جيرانه ودول الإقليم، وصعب الانتقال إلى الديمقراطية وتأثر هن العراق، وحصل التدخل في شؤونه الداخلية كما مبين في مقدمة الكتاب وبعض عناوينه، وهو تدخل انعكس سلبا على السياسة العامة للدفاع وزاد من صعوبات وضعها وتنفيذ بعض فقراتها، إذ أن بعضه الذي جاء من باب المساعدة غير المباشرة للمقاومة المسلحة مثلا، أسهم في نشر الإرهاب وأبقى العراق دولة ضعيفة وأخل بتوازنها مع الآخرين عسكريا واقتصاديا، وأبقى الجانب الحليف في وضع الدفاع غير القادر على دعم إعادة بناء قواتها المسلحة كأداة لتنفيذ السياسة الدفاعية.

كما إن ظروف ما بعد التغيير وأسلوب إدارته أمريكيا، تسببت في حرج واضح للحكومات التي تسلمت مسؤولية إدارة الدولة بعد عام 2004 عندما وجدت نفسها مجردة من أية أوراق سياسية يمكن استخدامها للضغط على أولئك المتدخلين، وأفقدتها القوة العسكرية والاقتصادية اللازمة لردع التدخل كأحد مستلزمات السياسة الدفاعية الفاعلة.

منها يمكن الاستنتاج أن حماية العراق من التدخلات الخارجية لم تتأمن حتى الآن، وإن الحكومة وإن حققت تقدما ملموسا في مجالات مقاتلة الارهاب، لكنها لم تتمكن من الحيلولة دون حصول التدخلات بكافة أنواعها ومن أهمها السياسية التي تمثلت بمساعي رسم صورة العراق المستقبلية من خلال التحكم في بعض منافذ الانتخابات التي جرت في آذار 2010 ومساعي تشكيل الحكومة التي أخذت وقتا طويلا بلغ تسعة شهور. والتي تؤثرها كثرة التحركات التي سارت عليها جميع الكتل السياسية الفائزة في انتخابات هذا العام في مساعيها لتشكيل الحكومة حدا دفع المملكة العربية السعودية لتقديم مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2010/10/30 لجمع كل الفرقاء في لقاء بالمملكة بعد العيد أي بعد أسبوعين من إطلاقها، وهي المبادرة التي انقسم حولها السياسيون العراقيون والمتدخلون تبعاً لتوجهاتهم وأفكارهم ومصالحهم الخاصة. وتؤشرها بشكل أوضح تلك الاشارات التي أوردتها في مقابلة تلفزيونية السيد كمال الساعدي عضو البرلمان عن قائمة ائتلاف دولة القانون في برنامج سحور سياسي على الفضائية البغدادية نهاية رمضان 2010، عندما قال، إن جهة عربية أبلغتهم بنتيجة الانتخابات مسبقا، معطية ذات الأرقام التي حصلوا عليها "89" وكذلك التي حصلت عليها القائمة العراقية المنافسة لها "91" ووعد أنهم سيكشفون ذلك مستقبلا.

إن ما قاله الساعدي غير مستبعد حصوله، إذا ما تم التدقيق بنتيجة الانتخابات منطقيا، حيث التقارب بين القوائم الفائزة بحدود يصعب لأي منها القيام بحسم موقف تشكيل الحكومة لصالحها، مما وضع العراق في مأزق حرج لما يتعلق بالتشكيل، مفتوحة فيه أبواب التدخل بشكل معلن وصريح، دام هذه الفترة الطويلة التي سجل فيها العراق الرقم القياسي العالمي في التأخر عن تشكيل الحكومة. وتؤشرها كذلك تأكيدات السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني في لقاء له مع صحيفة ميليت التركية في 2010/11/15

على تدخل السياسة التركية في شأن تشكيل الحكومة العراقية، وخطئها وفشلها في تحقيق أهدافها، إذ إنها حسب رأيه المعلن لم تثمر في تعيين المرشحين الذين أيدتهم لرئاسة وزراء العراق ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية، مشيراً إلى أن تركيا كانت لا ترغب في توليه رئاسة الجمهورية. (18).

2. بسط السيطرة على عموم الأرض العراقية

تشير الوقائع إلى القيام بعمليات إطلاق سراح شاملة لمجرمين محكومين من القتل والمغتصبين وقطاع الطرق وغيرهم سبقت تغيير نظام الحكم بأيام معدودة، كانوا في مقدمة الجموع التي توجهت إلى السطو، والسرقة والتجاوز على النظام في الأيام الأولى للتغيير، ومن ثم إلى تكوين عصابات أرتبط بعضها بالمافيا الدولية التي وسعت من نشاطها وارتباطاتها حتى باتت تشكل خطراً كبيراً على الأمن الاجتماعي للمواطنين، يصعب الحد من تأثيراته إلا في حال تدخل جهد الدولة العسكري والأمني والسياسي. وإذا ما أضيف إلى أعمال الإرهابيين في القتل والتخريب، أعمال الحث والتحريض والتعويق من قبل جماعات طائفية، منه يمكن القول: إن العراق ولفترة قاربت ثماني سنوات كان من بين المجتمعات غير المسيطر عليها كما ينبغي، إذ أن أجهزة الدولة المعنية لم تحكم سيطرتها على كافة المحافظات والمدن والريف، مما يبقها أي بسط السيطرة هدفاً وطنياً في السياسة الدفاعية.

3. المحافظة على وحدة العراق

في ظروف التغيير وآلية الانتقال من نظام إلى آخر نقيض له في معايير الإدارة والضبط، تضعف في العادة سلطة المركز عند بداية الطريق، وهذا موضوع لا يقتصر على العراق، إذ عانى المعنيون في البوسنة والهرسك بعد انتهاء الحرب الأهلية على سبيل المثال من توجه بعض الصرب داخل دولتهم الفتية إلى طبع جوازات سفر خاصة بهم وكذلك وثائق إثبات الشخصية، لكنهم بالتدريج آثروا العودة إلى المركز في المسائل السيادية، كلما حقق المركز خطوة إلى الأمام في القوة والسيطرة. ومثل هذه التوجهات، أو الرغبات موجود قسم منها في العراق حالياً.

إذ وبعد سقوط السلطة المركزية في بغداد وتشكيل سلطة المحافظات بصيغة اللامركزية، أحست أي المحافظات بقوة وسيطرة تفوق تلك الموجودة في العاصمة بغداد، وهذا إحساس دفعها إلى التوسع في طلب الصلاحيات كنوع من المحافظة على الاتجاهات المنطقية، ساعدها على ذلك الفهم الخاطئ لقانون إدارة الدولة حتى شعرت بعضها بقدرتها على إدارة شؤونها بعيداً عن العاصمة بغداد، وطُرحَت مشاريع فيدراليات في الوسط والجنوب غُلف بعضها بطموحات تفوق تلك المحددة أصلاً في النظم الفيدرالية، وفيما يتعلق بکردستان، لم تُحل الكثير من الملفات العالقة بينه كإقليم وحكومة المركز أهمها المناطق المختلف عليها، وهذه إذا ما وضعت جنباً إلى جنب مع ظروف التوتر والاضطراب التي استمرت إلى ما بعد السنوات الثماني قد تمهد إلى طروحات وربما مساعي إلى التقسيم يراها البعض أحد الحلول لما يجري من فوضى وعدم استقرار، عليه يدفع هذا الواقع لأن تكون وحدة العراق التي لم تحض بالاهتمام المطلوب، أحد الأهداف الوطنية للسياسة الدفاعية.

4. تقوية الجيش وطنياً

لا يمكن أن تؤسس الدولة سياسة دفاع كفوءة وفاعلة دون أن تضع في حسابها بناء جيش وطني، وتطويره بالمستوى الذي يستطيع فيه الدفاع عن أهداف الدولة بكفاءة عالية، وهذا هدف قد تختلف سياقات تحقيقه عن الأهداف الأخرى، لأن العراق كان في الزمن السابق يمتلك جيشاً عد يومياً، جيشاً خامساً في تصنيف الجيوش عالمياً (19). وكان جيشاً، قد تشكل ونما منذ تأسيسه عام 1921 بطريقة لم ترضَ عنها كل مكونات التركيبة الاجتماعية، (20). وكان قد أتم قاده بالمشراكة في الحروب، وفي دعم النظام الديكتاتوري وتنفيذ أعمال الإبادة الجماعية. وتسببت قيادته السياسية العليا يوم ذاك في جعله منظمة حزبية تعمل بأسلوب المركزية الديمقراطية أكثر منه مؤسسة عسكرية تدار على أساس التنفيذ على وفق المعايير الضبطية.

وهذه مع أهداف السياسة العليا للحلفاء في الاحتلال تسببت في إنهاء هذا الجيش، وإقامة جيش جديد، بفلسفة قتال جديدة "العقيدة العسكرية" وتسليح سيكون جديدا ومهام مختلفة، الأمر الذي وضع عراقيل في طريق عملية إعادة بنائه، ووضع الحكومات المتعاقبة أمام مصاعب حمة تتعلق بكيفية الاستفادة من أفراد وخبرات الجيش السابق، وبالتخصيصات المالية الضخمة في الظروف الصعبة، وبعدد الفرق العسكرية، ومهامها القتالية في ظروف التواجد التعبوي لقوات متعددة الجنسيات، وطبيعة الخروق التي يواجهها في صفوفه أمنيا وسياسيا، ومع ذلك لم يكن أمام العراق من بد في موضوع السياسة الدفاعية إلا أن تتوجه الدولة لبناء جيش مهني غير ميسس، قادر على الدفاع عن الوطن بكفاءة عالية، وعلى تأمين توازن مقبول مع الغير واكتفاء ذاتي في تنفيذ المهام.

5. البناء الأمني مهني

لا يختلف موضوع الأمن عن موضوع الجيش، اللذان عملا سوية في ميدان القتال الداخلي، وأعطيا سوية نفس الانطباع عند العراقيين وغيرهم، وكانت النتيجة هي ذاتها قرار حلها من قبل سلطة الائتلاف بالأمر رقم 2 (21) وإحداث الفراغ الأمني المعروف، ومع حلها وتطورات الموقف الأمني سلبيا أثبتت الوقائع أن الحاجة ملحة إلى وجود أجهزة أمنية وطنية كفوءة مهنية، ونزيهة للتعامل مع الواقع. سواء لما يتعلق بجهاز الشرطة، بكافة فروعها المحلية والنجدة ومكافحة الجريمة والمرور، ليأخذ على عاتقه تنفيذ أمر القضاء في التعامل مع الجريمة، والسعي إلى الحيلولة دون وقوعها أي مكافحتها، وتنفيذ قوانين المرور، أو بجهاز أمن داخلي، بشقيه الاستخباري والوقائي لتنفيذ خطط أمنية تحول دون القيام بتلك التهديدات والذي لم تتوفر إرادة سياسية على إيجادها حتى الوقت الراهن، إذ بدلا منه لجأت الدولة إلى تشكيل وزارة للأمن الوطني تقوم بمهامه دون توافق سياسي ولا غطاء دستوري يعينها على تنفيذ المهام المطلوبة منها. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود إرهابيات حالت دون وجود إرادة سياسية لإنشاء جهاز أمن داخلي، ارتبطت معظمها بطبيعة أعمال مديرية الأمن العامة السابقة في القتل والاعتقال والتعذيب والتغيب والإبادة والمقابر الجماعية، وبأسماء عتاة المجرمين الذين تربعوا على إدارتها في الزمن السابق، تسببت جميعها في عدم إنضاج الإرادة الكفيلة وحدها في القرار على وجوده جهاز أمن يعين الحكومة على الوقاية من الخروق التي تأتي من الداخل، ومع ذلك فإن هذا الجهاز الذي يحتاجه العراق سيُنشأ حتما ولو بتسميات بديلة، بدأت في الوقت الراهن وستكتمل في المستقبل ليس البعيد من الآن. من هذا يصبح بناء مثل هذا الجهاز هدفا وطنيا لسياسة دفاعية رصينة.

6. بناء الإنسان العراقي وطنيا

لم تسبب الإدارة طيلة السنوات التي سبقت التغيير في تدمير القاعدة الاقتصادية والبنية التحتية التي أسهمت في بنائها فقط، بعد أن شملت في تدميرها البنية الاجتماعية والحالة النفسية المعنوية للإنسان العراقي (22) وأحدثت في داخله شرخا في الانتماء، وفي التمسك بالبقاء والعيش في الربوع، وشرخا آخر في معايير الالتزام القيمي، وكونت في تفكيره اتجاهات سلبية نحو رمزية الدولة وحقوق المجتمع، وبذا أصبح هذا الانسان المنخور عائقا أمام أهداف الدولة الاستراتيجية في تحقيق أهدافها، لأن:

إعادة البناء مثلا تحتاج إلى إنسان منتج ومخلص ومكافح من أجل عراق أفضل.

وتحقيق الأمن بحاجة إلى إنسان منتم إلى وطن مستعد للتضحية من أجله.

وإن مساعي النهوض والتطور، تقوم على أفراد وجماعات يأخذون بنظر الاعتبار إرتكاز كل المساعي في هذا المجال على أبناء البلد، ويعملون على أساسها بكل جد واجتهاد.

وعموما بقي هذا النخر في النفوس قائما طيلة السنوات الثماني، لم تقترب منه مؤسسات الدولة، ولم تحاول الخوض في تفاصيله في خططها القريبة والبعيدة على حد سواء، حتى بقي هدفا وطنيا لا يمكن أن تصاغ سياسة دفاعية حقيقية دون وضع إعادة بنائه بنظر الاعتبار.

7. إقامة النظام الديمقراطي فيدراليا

تركيبية العراق الاجتماعية وتكوينه الجغرافي، وتطورات ظروفه السياسية دفعت إلى أن يكون النظام السياسي الملائم لطبيعته هو الديمقراطي الفيدرالي، الذي يحقق فيه الجميع أهدافهم وخصوصياتهم ضمن العراق الموحد، وقد ضمن قانون إدارة الدولة ومن بعده الدستور تحقيق هذا النظام، إلا إن الديمقراطية لا تُفرض بالأوامر ولا بالوصايا وكثير التعليمات، لأنّها نظام عمل وتعامل في كل مجالات الحياة، أسهم في تقدم دول العالم الغربي، يجري تعلمه وتطبيقه بالتدريج، حتى يكتسب المتعلمون سلوكا ديمقراطيا في تعاملهم مع غيرهم في المحيط الذي يكونون فيه راضين بما تنتجه الأغلبية، يقبلون الآخر طوعا، وحتى يتحقق ذلك بشكل صحيح لابد من أن تتحمل الأجهزة المختصة وكذلك دوائر الدولة ومؤسساتها تلك الهنات الناتجة عن السير في الطريق إلى الديمقراطية، وهذا ما لم يحصل في هذه المرحلة الزمنية، وعلى العكس منه حصل أحيانا مثل:

نشاط لدوائر من الدولة عام 2010 في التوجه لمقاضاة صحفيين انتقدوا القضاء.

معاودة الدوائر الأمنية في البت بموافقات السفر للعسكريين إلى الخارج أمنيا.

تهديدات لسياسيين وناس عاديين لمجرد إبدائهم رأيا مخالفا لقناعات سياسية لغيرهم.

وهذه أمور يدلل حصولها على أن الديمقراطية الفتية، وإن كانت هدفا حيويا إلا إنه لم يحض بالاهتمام الذي يؤمن سياسة دفاعية رصينة قوامها إنسان حر ونظام ديمقراطي صحيح.

كما إن الفيدرالية لا تنجح بالقوة، لأنّها طريقة متطورة في شكل الادارة ونظام الحكم، توجهت إليها العديد من المجتمعات المتقدمة، فتطورت واستقرت باللجوء إليها، وهي تُهج تفكير مازال غالبية العراقيين يجهلون التطبيقات الفعلية لحالته، وغير مقتنعين تماما بمحصولة، وغير مستعدين للدفاع عنه.

وعلى هذا الأساس من التصور للديمقراطية والفيدرالية التي لا بدبل عنهما سوى احتمالات العودة إلى الديكتاتورية البغيضة والظلم والاستعباد المأساوي، يصبح تحقيقهما في شكل نظام الحكم هدفا رئيسيا للدولة العراقية، وعاملا في تحقيق السياسة الدفاعية، لم يتقدم في حالته العراق خطوات إلى الأمام، وبقي غالبية العراقيين يخشون من النكوص في موضوعهما، خاصة ما يتعلق بالديمقراطية.

التهديدات المخلة بالمصالح الوطنية

لقد تعرض العراق عبر تاريخه الطويل إلى عديد من التهديدات الخارجية بسبب خصوبة أرضه السهلة ووفرة مياحه وكثرة ثرواته، وتعرض مثلها من الداخل، بسبب الجهل وضعف التجانس، حتى عُدَّ من بين المجتمعات التي عانت من الاضطراب والحروب والتوترات. وهي تهديدات خارجية وداخلية تم التطرق إلى تفاصيلها سابقاً، أرتبط بعضها بعوامل من الداخل ذات صلة بطبيعة الحكم، وشكل العلاقة مع الآخرين والقدرة العسكرية، وأرتبط بعضها الآخر بعوامل من الخارج، وهي تهديدات بقيت ماثلة على الرغم من تغير شكل نظام الحكم وتبدل صيغ العلاقات وستبقى كذلك ما بقي الصراع في النفس البشرية طبيعةً، وفي العلاقات الدولية خاصيةً، وإن غُلفت النوايا في مجاله بالحسنة والعلاقات في إطاره بالرغبة في التقارب وحسن الجوار. وهي تهديدات في الاجمال متداخلة بعضها مع البعض الآخر، بسبب وجود العراق في منطقة تعد من مناطق التوتر شبه الدائمة، حيث الانتشار الواسع للأسلحة التقليدية والرغبات الشديدة لامتلاك أسلحة التدمير الشامل واتساع أعمال الإرهاب، وغيرها من المثيرات التي يشكل وجودها تهديدا لمصالح العراق الوطنية، سنتناول بعضها الماثلة فعلا والمؤثرة عمليا وكذلك محتملة التأثير على عملية إعادة بناء الدولة واستقرارها ومستقبلها، حسب تصنيفها الزمني الذي يعطي مجالا لعرضها بشكل واف، وكما مبين في العناوين أدناه:

التهديدات الآنية

واجه العراق تهديدات فعلية في الزمن الجديد، كانت غالبيتها داخلية تمثلت مصادرها الرئيسية بالآتي:

1. النشاط المضاد لحزب البعث.

فعاليات للمقاومة، ومفردات دعاية وإعلام، ودفع للوقوف بالضد، وتشجيع للتعطيل، وتعبير معلومات، وتخريب فكري ونشر دعاية، والقيام بأعمال التسميم الطائفي قام بها أشخاص بعثيون "كوادر قيادية" استمر ارتباطهم بالحزب لما بعد صدام، بعد أن انسحبوا من ميدان المواجهة المباشرة خاسرين، وتخفوا في مناطق شمال الوسط وغربه وشمال العراق العربي، وأعادوا تنظيم أوضاعهم بخلايا شبه مستقلة، مستفيدين مما تبقى من المال الذي وزع قبل السقوط لإدامة العمل والتواصل، متحالفين تعبويًا مع قوى مصنف قسم منها على المقاومة وقسم آخر على الارهاب، فكان لهم حصة في إثارة التوتر والاضطراب وتشوش العملية السياسية بقيت ملموسة من خلال جناح عسكري للحزب شكل لهذا الغرض.

وكان إلى جانبهم بقايا بعثيين لم يحسبوا على الكادر القيادي حصلوا على فرص البقاء في الوظيفة، أو العودة إليها، أولئك الذين أنعشت بعض إجراءات الاجتثاث، مشاعرهم الحزبية العقائدية فقبلوا إعادة ارتباطهم سرا بالقيادات الأعلى ومعهم شريحة متعاطفين، تكونت في الزمن الجديد من بين جماهير متضررة استطاعت أن تكون لها اتجاهات مؤثرة في الساحة، حتى إنها أوصلت مرشحين برلمانيين في انتخابات عامي 2005 و2010، إلى مجالس المحافظات وكرسي البرلمان.

إنه عمل للحزب مؤثر في الساحة وسيبقى تأثيره عامل تهديد يجد له منفذا كلما كثرت الأخطاء، وساء التعامل وزاد القلق والخشية واتسعت مسطرة الاجتثاث.

2. اتجاهات الأدلجة الدينية المتطرفة

سلوك تكفير وتقزيم وإتهام بالخروج عن الملة، ومعاداة للحضارة الغربية وأهلها، ووقوف بالضد من التطور والحرية، أكتسبه أفراد وتعمم بين جماعات من الطائفتين الرئيسيتين في مناطق الوسط والغرب والشمال، زحفت أخيراً نحو الجنوب، بدأت باستخدام القوة

وسيلة للوصول إلى غاياتها، وانتقلت إلى الاقتناع بأفكار بعضها غريب عن الدين والمدنية، فكانت أجيال ونهج تفكير وطبيعة سلوك مؤدلج يغلب عليه التطرف، يشكل وجوده الذي اتسع في المجتمع العراقي تهديدا لعملية الديمقراطية وإعادة بناء الدولة المدنية.

3. الجريمة المنظمة

تزوير وعمل عصابات ورشى وقتل بثمان مدفوع، وتهريب استغل القائمون عليها الاختفاء الفعلي للأجهزة الضابطة وكذلك التعطيل المؤقت لبعض أوجه القانون والحرية المطلقة لفترة زمنية طويلة من الزمن الجديد، كونت قبولاً سهلاً للسير في هذا الطريق الذي سيبقى أحد منافذ التهديد لاستقرار البلاد لسنوات مقبلة.

4. الإرهاب

الذي يعد من أكثر معالم التهديد جدية للمجتمع العراقي بعد أن اختلطت أهدافه السياسية بالدينية، واختلط القادمون لتنفيذه من الخارج بذوي الاستعداد في الداخل حتى اتسعت رقعته وتطور تنظيمه وأدأه لمستوى كان من بين أكثر اتجاهات التهديد للسنوات الثماني الماضية، وسيستمر كذلك لسنوات أخرى.

وقد واجه العراق "آنيا" تهديدات خارجية، جاءت من محيطه الإقليمي، تم التطرق إليها بالتفصيل في المدخل، وسيبقى يواجه مثلها مستقبلاً، وإلى أن يقف الحكم فيه على أرضية صلبة، ويعود العراق مالكا لمعالم التأثير في محيطه الإقليمي.

5. النشاط الاستخباري الأجنبي.

يعترف جميع المسؤولون في الأمن والاستخبارات العراقية أن أجهزة مخابرات أجنبية متعددة تعمل في العراق، وتنفذ مهامها في عموم العراق، حتى إن وزارة الداخلية قد طالبت في شهر تشرين الثاني 2010 بتشكيل مديرية لمكافحة التجسس في هيكل وزارتها، ذكر بصدها مسؤول أممي رفيع المستوى، أن هناك الكثير من الجهات المخبرية تتخذ لعملها واجهات تجارية وشركات ومنظمات ومؤسسات مجتمع مدني تعمل بأساليب غير مشروعة غايتها التجسس على البلد في كل مفاصله ومن كل نواحيه. وأكد في تصريح إلى جريدة الصباح أن تلك العمليات تهدف إلى تحويل العراق إلى ساحة للصراع الاستخباري العالمي، مضيفاً إن علاجها يكمن في تشكيل مديرية مختصة بمكافحة التجسس بغطاء قانوني وصلاحيات محددة لمتابعة هذه المؤسسات ومراقبة مصادر تمويلها ولاسيما عمليات تحويل الأموال من البلاد وإليها، إضافة إلى متابعة عمل السفارات والعمل الدبلوماسي لمنع ما يخالف القانون العراقي، علماً أن وكيل وزارة الداخلية لشؤون المعلومات والتحقيقات الوطنية قد أكد أن الجهاز الاستخباري للوزارة يعاني من قلة التخصيصات المالية، وفقدان التشريعات القانونية التي تنظم عمله، (23) التي تبين جميعها أن النشاط الاستخباري الأجنبي يشكل تهديدا للأمن القومي العراقي في الوقت الراهن وفي المستقبل على حد سواء.

التهديدات المحتملة

هناك أنواع أخرى من التهديدات يمكن وضعها في خانة الاحتمال المستقبلي الذي لا بد وأن تؤخذ بالاعتبار في موضوع السياسة الدفاعية، يتمثل بعضها في:

1. بؤر التوتر مع جوار العراق

التي أنشئت قواعدها بعد الحرب العالمية الأولى، بطريقة أبقت مشاكل في المنطقة قابلة للإثارة حتى شكل وجودها شبه المستمر تهديدات محتملة شبه مستمرة، مشاكل يتحسسها الجيران كل من زاوية تهديد يدرك احتمالاتها، فبالنسبة إلى تركيا مثلاً كانت احتمالات انتقال عدوى الفيدرالية إلى أكرادها، وحزب العمال الكردستاني الذي يهدد أراضيها، والإسلام السياسي المتطرف قريباً من أراض تشارك العراق بوعورتها، مشاكل يمكن أن تدفع تعقيداتها هذا الجار إلى إثارة أزمات، أو حتى التدخل العسكري الذي تتفوق في مجاله كثيراً على العراق في الوقت الذي تراه ملائماً في الحاضر والمستقبل.

وبالنسبة إلى إيران فتحسبها يأتي من احتمالات أن تبعد الديمقراطية العراقية عن سلطة الدين السياسي وتقترب من الغرب والأمريكان الذين يصابونها العداء، وهي مثل تركيا تتحسس من حقوق الأكراد الفيدرالية التي تثير رغبات أكرادهم الذين يشاطرون أكراد العراق الطبيعة الجغرافية والأصول العشائرية والانتماءات الطائفية، ويتحسسون من بؤر تطرف إسلامي سني "أنصار الإسلام" قريبة منهم. بالإضافة إلى رواسب الماضي وشط العرب والحدود الطويلة التي رسمت بطريقة يمكن أن تشكل فيها إيران تهديداً لأكثر المدن العراقية بينها العاصمة بغداد، وهي التي تتفوق عسكرياً على العراق في الوقت الراهن وفي المستقبل بدرجة كبيرة.

أما دول الإقليم الأخرى العربية فإن تحسباتها تقل عن تلك التي تخيم على الدولتين المذكورتين أي تركيا وإيران، حتى أن سوريا التي أتهمتها الحكومة العراقية بمواقفها الداعمة للضد والمعارضة للعملية السياسية، وإذا ما أسستنا موضوع المياه في نهري دجلة والفرات ذا الأبعاد المثيرة مستقبلاً، فإن باقي المشاكل لا تشكل تهديدات جدية خارج قدرة الدولتين لحلها.

وبالنسبة إلى الكويت ستبقى مشاكل الحدود وآبار النفط من مثيرات التهديد إلى فترة زمنية قد تكون بعيدة من الآن. أما السعودية فإن احتمالات التهديد من جهتها يعتمد على طبيعة الحكم في العراق، إذ كلما اقترب من التدين الشيعي ومن إيران، وابتعد عن محيطه العربي ستبقى السعودية في موقف الضد القادر على إثارة بعض المشاكل التي تشكل تهديداً لأمنه، ووضعها الاقتصادي النامي.

2. الفكر المليشياي

الذي ساد وانتشر وتعمم بقدر مؤثر، بعد أن حصلت بعض الكتل والأحزاب الفاعلة على مكاسب سياسية في الميدان من خلال وجود مليشيات لها، سبق أن قاتلت بالضد من صدام حسين، وأخرى تكونت لاحقاً في أثناء الحرب والتغيير، صنفت جميعها بالمليشيات حسب الأمر 91 الصادر عن سلطة الائتلاف في 2 حزيران 2004 (24) الذي أصدره برمر قانوناً عام 2004 لدمج مليشياتها، وهي مكاسب كونت نهج تفكير أطر سلوك البعض من السياسيين في علاقاتهم وتعاملهم مع الواقع، وكون رغبات بينهم في استخدامها قوة حسم في الشارع عند تأزم الموقف، حتى أصبح نهجها يشكل تهديداً محتملاً.

3. أدلة المؤسسة العسكرية والأمنية.

بعد أن دخلها أخطبوط المحاصصة، الذي لم يكتفِ السياسيون على أساسه بتقاسم المناصب السياسية العليا، وزادوا من اندفاعهم في مجاله للتداول حول تحديد الوزارة التي ينبغي أن تستلم سنياً، وفي مقابلها الأخرى التي تستلم شيعياً، أو كردياً ونزلوا درجات من الوزير الذي يتحمل المسؤولية فترة محدودة، إلى المناصب العليا في الوزارة التي يحاول أن يقحم فيها أكبر عدد ممكن من الحزب والطائفة التي ينتمي إليها، ومن ثم إلى المدراء العامين والمفاصل الأقل منهم، وهكذا تكونت في الوزارة المعنية مديريات، أو وكالات للوزارة تعبر الملابس التي يرتديها المنتسبون إليها والطقوس التي تؤدي في محيطها، عن ثقل الحزب، أو الطائفة التي تديرها، فتكونت حالة قوامها:

الاقترب من أدلة وتسييس العديد من دوائر الدولة وأجهزتها، بطريقة تتقاطع مع الدوائر المؤجلة من جهات أخرى، ويتجادل المنتسبون المأدلجون المختلفون فيما بينهم ليزيدوا شدة الاختلاف في المحيط الوظيفي الواحد.

الجري بإتجاه مركز الوزارة الذي يمثل الثقل في عملية التسييس والأدلة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب لا تتحمل وحدها عملية الجري والمجاراة والتقليد السلوكي للمسؤولين والسير خلفهم في المؤسسة والدائرة، ومعها يشارك الموظف الذي غيّر نهج تفكيره بإتجاه نهج تفكير المسؤول الوظيفي في مؤسسته طوعاً، وأطلق لحيته كما هي لحية المسؤول انتهازياً، وأصبح متردداً على غرفة المسؤول في أوقات الصلاة ليصلي خلفه تورية، أسهمت سوية في حصول نوع من الأدلة ظاهرياً.

لكن الأدلة والتسييس في دوائر الدولة العسكرية والمدنية، التي تحدث أحياناً دون قصد، أو تخطيط محدد، سيكون تأثيرها سلبياً بإتجاه تكوين نوع من الانحياز المضاد والمؤقت لمفرداتها، لأن ظروف الاحتقان الطائفي في العراق لا تساعد على تغيير الاتجاهات عن

طريق التسييس والأدلة التي يتم في إطارها حساب كل مخارج السلوك خاصة بالنسبة إلى المسؤولين الكبار، مثل ذلك الحضور المميز لأحد الوزراء الأمنيين إلى عزاء أقامته إحدى الجهات السياسية الدينية في المنطقة الخضراء بمناسبة يوم عاشوراء عام 2009 وقيامه وهو السني المرشح في الأصل من قائمة سنية متدينة، باللمم مثل باقي الشيعة الحاضرين الذين اعتادوه في طقوسهم وتدينهم في هذه المناسبة. إذ عندما شوهد على شاشة التلفزيون في إحدى الفضائيات العراقية التي نقلت المراسم، أثار عديدا من التعليقات من مشاهدين سنة وكذلك شيعة ينتسبون إلى نفس الوزارة ومن خارجها، بينها ما وصل إلى حد الاتهام بالتقرب المؤدلج من الحكومة نفعيا.

وعلى وجه العموم وأي كان القصد والنية من هذا السلوك مجاملة كان أم مسايرة أم توافقا أم واجبا يفترض أن يكون، فهو سلوك من زاوية التسييس والأدلة لن يكون نافعا بإتجاه تحقيقها، لأنه لا أحد من مسؤولي الحكومة الشيعة الحاضرين، أو رجال الدين الشيعة المشاهدين لمثل هذا المشهد مقتنع بأنهم قد كسبوا سنيا إلى صفوفهم من خلال تغيير ما رسب في الذاكرة السنية عن طقوس الشيعة، في ظروف صراع مازالت بعض مثيراته فاعلة، مما يسمح بالقول أن خطواتها على المستوى السياسي والشعبي تأتي في الغالب سلبية، أي أعطت انطبعا سلبيا، دون أن تقدم نفعاً إيجابياً، وإن غايتها مؤقتة لن يكتب لها النجاح وسط تزامم الأفكار والأحداث، وقد تم تجريب مثل لها في سابق الزمان يوم حاول البعث ذلك خمسة وثلاثين عاما، أدخل أو حشى فيها الذاكرة العراقية بعديد من الأفكار والمفاهيم المؤدلة، التي تحيت غالبيتها من الذاكرة الجمعية في غضون ساعات.

إن الأدلة وإن بقي حدوثها بقدر محدود حتى وقتنا الراهن، سيكون وجودها خطرا على الأمن العام، خاصة في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية، لأنها قد تؤثر على سبل تنفيذ المهام، وعلى تكوين السياسة العامة لتلك الأجهزة في التعامل مع الأحداث، التي قد تخر تلك الأجهزة إلى التقاطع والخرق الأمني، وربما التصادم المسلح، مما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني يصعب تجاوز آثاره في حالة الحدوث، ومثل هذا التأثير والتقاطع حصل بالفعل في صولة الفرسان يوم حشدت الحكومة كل طاقتها العسكرية الميسورة وبإشراف رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة شخصا، للحد من سيطرة المنشقين من جيش المهدي على مدينة البصرة يوم 25 آذار 2008، إذ امتنع بعض العسكريين المؤدلين من منتسبي القطعات العسكرية المشاركة بالصولة من تنفيذ أوامر الهجوم، وترك آخرون وحداتهم وتسربوا إلى خارج ساحة المعركة، وانضم القسم ولو القليل إلى جانب خصم الحكومة في القتال، حتى أن بعض المصادر أشارت إلى أن هذا الخلل التنفيذي لأوامر المعركة تسبب في زيادة خطورة الموقف قريبا من تغيير نتيجة المعركة، لولا الدعم الجوي والمدفعي الأمريكي، وتدخل قوات مكافحة الإرهاب السريع القادمة من بغداد.

4. الاتجاه الديني المسيس

في مجتمع جلب فيه الاضطراب والتخريض والارهاب، دعة الدين السياسي السلفي، أو المسيسين المتطرفين إلى التدخل في الساحة، وسهل لبعض الأحزاب السياسية الدينية المتطرفة أن تكون طرفا مقابلا في الساحة، كما إن المساعدات التي قدمت إلى مؤسسات دينية وشخصيات دينية، أقحمت الدين واسعا في السياسة، إلى مستوى أصبحت فيه المقاومة تتأسس على أصول وتوجهات دينية طائفية، وأصبح الدعم مقتصرا على أحزاب دينية سنية من أجل أن تبقى على الساحة السياسية بأصولها الدينية في مواجهة أحزاب سياسية شيعية، وشكلت هيئة علماء المسلمين "السنية" بمواجهة المرجعية الشيعية.

وهذه في مجملها أعمال سحبت العراق تدريجيا بإتجاه إقحام الدين الطائفي في السياسة، وسحبت المتطرفين في كلتا الطائفتين إلى ارتكاب أعمال العنف المنظم، وعلى هذا ستبقى هذه الاتجاهات والتيارات الطائفية مصدر تهديد لحاضر العراق ومستقبله.

5. التمرد العشائري

بعد أن أقحمت العشيرة من جديد في معترك السياسة والأمن كما مبين في الباب الأول، وبعد أن اختير بعض أفرادها لمناصب الدولة العليا، وسُخرت للدعاية والتضليل، وكلفت بحراسة خطوط الكهرباء وأنابيب نقل النفط وبعض المراكز المهمة لقاء مبالغ مالية

يكون فيها الشيخ مقاولا، وأفراد العشيرة مستفيدين. حتى فسد وضعها عامل تهدئة واستقرار، وتحول حالها إلى قوة شبه عسكرية، ينتظم أفرادها تحت أمرة شيوخ أصبح بعضهم وكلاء مأجورين للسياسيين، يروجون أفكارهم ويحشدون لهم الأصوات في أثناء فترات الانتخاب. منها وعلى أساسها وجد الشيخ فرصة لأن يكون لاعبا قويا في ساحة سياسة تقلب فيها مرارا، تبعا للرغبة في أن يحصل على المزيد ويتقرب مسافة أقرب إلى المسؤول، ولأن يكون حاكما محليا بالوكالة، وأن تكون العشيرة بديلا لدائرة الشرطة وقاعة المحكمة في معادلة طرفها المقابل سلطة دولة، تضعف كلما قوي الطرف المقابل لها في المعادلة الأمنية الاجتماعية.

وبذا يمكن التأكيد على أن تقوية العشيرة على حساب قوة الدولة ومؤسساتها قد يطور الموقف بالسلب من الدولة، وإذا ما تدخلت عوامل أخرى تشعرها بمزيد من القوة التي تفتش من خلالها على ثمن لقوتها على حساب القانون ستصبح أحد مصادر التهديد المحتملة.

خلاصة القول لما يتعلق بموضوع الأهداف والمصالح، وبالتأسيس على ما ورد في أعلاه، يمكن التأكيد على أن هناك بعض النقاط المهمة، لا يمكن العبور من فوقها عند السعي لصياغة سياسة دفاعية تلائم العراق حاضرا، ومستقبلا بينها:

1. إن الدولة لم تعتمد حتى الوقت الحاضر سياسة دفاع عن العراق بسبب كونها في حالة إعادة بناء لم يتمكن المعنيون فيها من الوصول إلى ثوابت تؤهلهم ترجمتها إلى سياسة دفاعية يمكن اعتمادها.
 2. إن التهديدات في الوقت الراهن وحتى في المستقبل لم يجر الاتفاق عليها من قبل الحكومات المشكلة من أطراف واتجاهات متعددة.
 3. إن طبيعة تشكيل الحكومات غير المتجانس على وفق فلسفة التوافق المتخصص أدى إلى اختلاف الرأي في تشخيص الخطر، إذ في الوقت الذي يرى فيه البعض على سبيل المثال أن سوريا تشكل خطرا على العراق ويتهمها بذلك علنا، لا يرى البعض الآخر ذلك، ويصر على أن إيران هي الخطر الذي يشكل أعلى مستويات التهديد، وهكذا الحال الذي شتت الجهد والتفكير المطلوب حشده وتركيزه بإتجاه تحديد التهديد والبدء في التعامل معه وطنيا، بغض النظر عن مصادره وطبيعة العلاقة معها قوميا أو طائفيا أو سياسيا.
 4. هناك خلط وتداخل في التهديدات التي يمكن أن تشكل خطرا على العراق في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، وأجهزة الدولة المعنية لم تكتمل قدرتها في رصد وتحليل ومتابعة تلك التهديدات.
 5. إن تسييس دوائر الأمن والمؤسسات العسكرية من أكثر الأمور التي تشكل تهديدا للعراق، لا بد أن تأخذها الحكومة بنظر الاعتبار وتتعامل معها بحزم وضمن مفهوم أشمل للمصلحة الوطنية.
 6. إن تحديد سياسة دفاعية للبلد في ظروف إعادة بنائه، واختلاط الأوراق في داخله، مسألة ليست سهلة تؤثر فيها العديد من العوامل كما ذكرنا، والتي يكون بعضها خارج قدرة المعنيين على تسطيرها ضمن الهيكل المطلوب. كما إن محاولة الخوض في تفاصيلها من باحثين خارج المؤسسة الأمنية والسياسية المعنية بهذا النوع من العمل والاختصاص تجعل الكتابة عنها أقرب إلى الاستشراف الذي يضع فيه الكاتب تصورات على ضوء تخصصه، وهذا ما حصل بالنسبة إلى هذا الفصل من الكتاب الذي أريد منه إلقاء الضوء على موضوع حيوي في فترة مهمة من تاريخ العراق، وفي محاولة قد تصلح أساسا لدراسات أخرى تخصصية ومن باحثين ضمن المؤسسة الحكومية المعنية في هذا المجال.
- ومع ذلك فإن محاولة وضع تصورات، أو مؤشرات واضحة المعالم لسياسة دفاعية في ظروف عدم الاستقرار التي تسود غالبية المناطق العراقية يعد أمرا مهما، لأن الدولة وفي طريقها للسيطرة وإعادة البناء الديمقراطي، لا بد أن تعمل بعدد من الخيارات في آن معا، ولا تنسى في عملها البحث والتحليل والتقصي، مع إجراءاتها الحاسمة في ساحة القتال، اللذين يكفلان لها سياسة دفاعية واقعية تجنبها تدخل الآخرين وتحول دون تحقيق الإرهاب لتوجهاته في الهدم والتدمير.

الفصل الثالث

ركائز الأمن في نظام الدولة العراقية

في المجتمعات التي تمارس الديمقراطية سلوكا عاما في الحياة يكون الأمن مكفولا بصيغ، وتشريعات، وسياقات أوجدتها الديمقراطية عبر عشرات السنين من العمل والكفاح تحول دون التجاوز على حرية الإنسان وحقه في إبداء الرأي والاختيار، ولا على راحته ومساغيه في ممارسة شعائره وعباداته، وتحقيق طموحاته وأمنه النفسي والاجتماعي، وفي تلك المجتمعات أيضا يكون الأمن، أو بالمعنى الأدق أجهزته المتعددة الكفاءة، هي الحامي الحقيقي للديمقراطية من نزوات بعض الحكام، وفساد ذمهم التي يمكن أن يؤدي حصولها إلى تقييد المجتمع، وتحطيم ركائزه الديمقراطية، ومن الإرهاب وأعمال العصابات التي يمكن أن يؤدي تكرار حصولها كثيرا إلى اتخاذ إجراءات تقيّد حرية الإنسان وتضعه في موقف المراقب أو المتابع طوال الوقت، وبما يتنافى والمعايير الإنسانية للديمقراطية، وهي كذلك تحمي من التسميم الفكري والتوجه العنصري الذي يقود استشرائه في المجتمع إلى الاستخدام المنظم للعنف والتجاوز والانحراف عن معايير الوطنية والولاء الأسمى للبلد، من هنا يشار إلى أن الديمقراطية والأمن قطبا للتقدم والاستقرار، يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به وبما يضمن حصولهما، الرضا الذي تنشده البشرية عن الحال. هذا وفي مجتمعنا العراقي الذي تأخذه مجالا للمقارنة بين زمنين في عديد من الأمور، نرى أن الديمقراطية المنشودة لم تأخذ فرصة للنمو الطبيعي زمنيا وفكريا تساعد فيها إنسان وادي الرافدين إلى النضج والتخلص من أعباء الديكتاتورية وأدرانها، وتفسح أمامه الطريق لأن يسن قوانين الأمن الملائمة للديمقراطية، وينشئ أجهزة قادرة على تطبيق تلك القوانين بمهنية، وحيادية تصون الديمقراطية في مجتمع متعدد المذاهب والأعراق، وُجدت فيه أي الديمقراطية بمصاحبة استخدام السلاح، وسلمت مقاليد تطبيقها إلى سياسيين حاملين بمجتمع خال من أجهزة أمنية، ومن عسكر قوي مقتدر اعتقدوا أنه من دعم الديكتاتورية، فكانت أولى بدايات الاختلال المنطقي لطرفي القطب الخاصة بالاستقرار والرفاه الذي مهد إلى الفوضى والاضطراب، وأخل تطبيقات الديمقراطية وربما بدد أحلام السياسيين، وباقي العراقيين من إمكانية تطبيقها في المستقبل القريب، وعلى أساسها يمكن التأكيد على أن:

ديمقراطية العراق الموعودة لا مجال إلى تحقيقها دون أمن يحمي وجودها، وإنما في نفس الوقت لا يمكن أن تتحقق عن طريق النسخ والقفز على المراحل وعلى معطيات الحراك والنضج الاجتماعي.

وإن الأمن الذي يفترض أن يحميها لا يمكن أن يتحقق بطريقة الترقيع الجارية في وقتنا الراهن، بل وتبريق المسؤولية الأمنية وتطبيق إجراءاتها بأسلوب الحزم، وفرض تطبيق القانون وإعادة النظر في الإدارة الأمنية العامة غير المسببة، لتكون قادرة على الحسم بعيدا عن الحزبية والطائفية. وبعبارة أخرى، أو في حال المضي بذات السياسة الخاصة بالترقيع سيجد القائمون عليها، والداعمون لها من الأجانب وعموم العراقيين من الوطنيين والعقلاء أنهم يحرقون في سفينة يحول الشرخ في جدارها دون الوصول إلى شاطئ الأمان. وعلى نفس الأساس يمكن التأكيد أيضا على أن قدرا من التحسن قد حصل في مجال الأمن منذ نهاية 2007، بعد ما يقارب السنتين من شبه الانهيار، واستمر ناميا تحسنه بشكل مضطرب لا يمكن نكرانه، لكنه تحسن نسبي، لا يكفي لخلق أبواب التهديد المفتوحة في ساحة اضطراب له مترامية الأطراف غلقا نهائيا، لأن الغلق النهائي، أو الفاعل يحتاج إلى قدرات للأجهزة الأمنية والعسكرية لم تتأمن فنيا لتحقيقه، ولم تصل إلى مستويات تستطيع فيها توفير شعور بالأمان طالما عانى العراقيون من فقدانه لفترة طويلة من الزمن السابق، وهي أبواب لساحة ستبقى كذلك مفتوحة لمزيد من حوادث الخرق والتوتر، إلى فترة زمنية قد تكون طويلة من الزمن اللاحق، لأن مستلزمات النضج لم تتيسر حتى الآن، والعالم المحيط بالعراق لم يقتنع بخطوات سيره حتى الوقت الراهن، والجاهزية الأمنية والعسكرية فنيا ونفسيا للتعامل مع المتغيرات المتعددة، والخبرة القتالية الخاصة بالتفوق على الخصم في الساحة الشائكة لم تتكون بتراكم يكفي لتكوين عامل الردع كما هو مطلوب، والإدارة الأمنية لم تستوفِ مستلزمات الاستيعاب اللازمة لقتال من نوع خاص وتأمين الحسم المطلوب.

والإنسان العراقي الذي يعيش هذه الفترة الزمنية المضطربة أمنيا، لم يتأهل بمستوى يمكن أن يدفعه نفسيا، لأن يساهم إيجابيا في جهد مكافحة الاضطراب، وتقديم العون اللازم للمقاتلين في الميدان. والبناء العام للدولة ومؤسساتها، لم يصل إلى مستويات تؤهلها

أن تكون عنصر تهديّة للمجتمع، ودعم الواقفين بالضد من التجاوز والانحراف والارهاب في ساحة الاضطراب. ولأن الأمن الحالي، تأسس على ركائز غير مكتملة الأهلية، في ظروف غير مواتية مثل النظام السياسي والأجهزة الضابطة والعامل الشعبي، وهي عموماً ركائز وجودها افتراضي، لأغراض البحث والنقاش، تتفاعل فيما بينها بمقادير يؤثر كل منها بالآخر، ويتأثر به تبعاً لما يتمتع في داخله من قوة، أو ضعف يمكن عدها من العوامل التي أسهمت مع غيرها في إبقاء حالة الاضطراب، وكما مبين تفصيلها في العناوين أدناه:

النظام السياسي

من العرض المذكور في أعلاه يظهر أن البداية، أو في واقع الحال البدايات المتعددة للتعامل مع موضوع الأمن، بتعدد الحكومات المتعاقبة، بعد عام 2003 كانت من الصفر، أو قريبا منه، ولو إن الصفر بداية لا تتعلق بالسياسيين الجدد، وشكل الحكومات الجديدة ما بعد التغيير، لأنها خاصية عامة في الشخصية الإدارية العراقية وربما العربية، إذ يلاحظ في مجالها طيلة الأزمنة السابقة وحتى وقتنا الراهن أن بداية الوزير الآتي وأي مسؤول قادم، تكون في الغالب من الصفر، أو بمعنى آخر، إن البداية لا تكون في كثير من الأحيان من حيث انتهى الآخرون، لأن بعض المسؤولين لا يريدون أن يتركوا انطبعا مع أنفسهم، من أن الذي سبقهم قد أقام أساسا يمكن الاستناد إليه من جهة، ويسعون من جهة أخرى، أن يثبتوا لمن حولهم في محيط دائرتهم ووزارتهم، أنهم الأكثر فهما ودراية، وهذه رغبات ومشاعر تدفع لأن تكون البدايه من الصفر مع بعض الاستثناءات.

إنها بدايات كتلك كانت فقيرة، مبتسرة، مؤلمة ومثيرة للاستغراب، كلفت الإنسان العراقي المخترق أمنيا مع كل بداية شروع ثنا غالبا، لأنها أسست في الأصل في ظل نظام سياسي ناشئ، غير قادر على مداها بالقوة اللازمة لتحمل الكلفة العالية لتوفير أمن وطني شامل، ثم إن الأمن الضعيف من جانبه لم يوفر الفرصة إلى العملية السياسية لتتضح بالقدر الذي تمده وباقي جوانب الحياة بالدعم والإسناد.

إن المقصود بالنظام السياسي، هو ذلك النظام المعني بإدارة الموارد استنادا إلى السلطة المخولة له بهدف تحقيق الصالح العام، وعلى هذا فإنه من الناحية النفسية التي نحاول إبراز شأها هنا، يعبر عن مجموعة مترابطة من سلوك مقنن، ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والدوائر باتجاه تحقيق أهدافها في الدفاع عن الوطن وضمان الترابط الداخلي. وهو في عراق ما بعد التغيير كان مولودا في بيئات محلية وإقليمية لم تكن من جهتها مناسبة لولادته معافى.

فعلى المستوى المحلي جاء النظام الجديد بقوة دفع ديمقراطية، ورغبات في تحقيقها كانت مجردة من المعرفة الصحيحة للديمقراطية، وسط أناس لا يسلكون في حياتهم العامة سلوكا ديمقراطيا، فكان مجيئا مربكا من الناحية النفسية، أنتج بتحوله المفاجئ نحو عدم التقيد والالتزام، اضطرابا في السلوك الإنساني الفردي والجماعي، أخل بالأمن ومهد لحدوث الاضطراب.

وعلى المستوى الإقليمي كان نظاما يمكن النظر إليه، أنه نظام مولود حديثا في بيئة سياسية اجتماعية إقليمية عتيقة، مطلوب موتها دوليا وهي من الناحية العملية لم تمت بعد، أنتجت ولادته المفاجئة هذه، مقاومة حادة لاستمرار وجوده فيها ونموه بين عموم دولها الإقليمية بصيغ متعددة أضعفت نموه بمقدار كبير، وإن وفرت أجواء أكثر ملاءمة للتسريع بموتها.

إنهما بيئتان محلية وإقليمية كانتا غير مناسبتين لعملية التحول من نظام سياسي إلى آخر جديد، أثرت في أداء النظام الجديد وقدرته، وتسببت في حصول نوع من السلوك، أسهم في التمهيد لحصول التوتر والاضطراب، أو بمعنى أشمل أن التحول إلى النظام السياسي الديمقراطي الجديد محليا، والموقف الخارجي غير المواتي للواقع الجديد إقليميا، أوجد صراعا بين الجديد غير القادر على تثبيت أقدامه، وبين القديم غير المستعد لقبول نهايته. صراعٌ أضعف النظام السياسي الفتى، غير القادر على إدارة جوانبه، يعتقد البعض أن أمريكا، ولأسباب استراتيجية تتعلق بعموم المنطقة ومستقبلها، قد تكون هي من فتحت ساحة معركته، في حين يعتقد البعض الآخر أن العرب والمسلمين المحيطين بالعراق هم من دخل الساحة ومهدوا لدخول الآخرين إليها، مقاتلين وداعمين لمنع صيرورته.

إن حجة المعتقدين، المشككين بالدور الأمريكي في ذلك، تتأسس على إهمال الدخول غير المشروع لعدد من المقاتلين العرب والمسلمين، الذين كانوا قد دخلوا العراق في الأيام الأخيرة للزمن السابق، من ذوي الاتجاهات الإسلامية، الساعين إلى مقاتلتهم،

أي الأمريكان ككفار من وجهة نظر أصحاب تلك الاتجاهات المتطرفة، والذين بقي غالبيتهم بعد انتهاء أعمال القتال الفعلي بعد 2003/4/9 متخفين بين العوائل العراقية، خاصة في المنطقة الغربية والشمالية لبغداد، بسبب تأخر دخول قوات التحالف إلى هذه المناطق التي انسحبوا إليها. لأن المنسحبين في الغالب من المسلمين السنة، والمنطقة التي انسحبوا إليها من العرب العراقيين السنة الذين تعاطفوا معهم وعطفوا عليهم في البداية، بعد تنامي الشعور بالخسارة والقلق الناجم عن مجيء المعارضة الشيعية إلى الحكم حسب تفسيرات ساهمت بعض وسائل الاعلام في تعميمها. فتمت عملية إيوائهم أولا ومن ثم قبولهم مقاتلين داعمين لقتالهم بالضد من النظام الجديد، ومدّهم بالعون والاسناد الاداري اللازم لديومة القتال ثانيا. لكن أعداد هؤلاء المتطوعين، التي وصلت إلى ما يقارب ستة آلاف متطوع عربي، حسب إحصاءات غير رسمية لمصادر حكومية عراقية آنذاك (25) أو بالأحرى ممن بقي منهم على قيد الحياة بعد المعارك التي اشتركوا فيها بالحرب، لم يستطيعوا وحدهم إدارة معارك إضعاف النظام السياسي الجديد والإخلال بالأمن الوطني المطلوب إقامته من جديد، لذا وحسب رأي المشككين، قد فُتحت الأبواب ثانية، لتوافد أعداد أخرى من المتطوعين الانتحاريين، المعبّئين دينيا والمستعدين نفسيا لاعتماد التفجير الانتحاري الذاتي أسلوبا لمواجهة التفوق التقني والعسكري الأمريكي. وفي هذا الموضوع يثير العراقيون في مجالسهم الخاصة وحواراتهم المشتركة جملة مسائل يطرحونها بأسلوب الشك قوامها: أنه من اللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية للحرب واستخباراتها لم تحسب تأثير وجود آلاف المقاتلين العرب الباقين في العراق بعد انتهاء الحرب، ومن اللافت للنظر أيضا، أنها لم تطلب فرض تحديدات لإقامة العرب والأجانب، ولم تكمل مشروع التنظيم الخاص بمديرية الإقامة، ولا الضوابط والقوانين الخاصة بها، إلا بعد عام 2005، على العكس من المنطق الذي يفترض فيه أن يتم استثمار قوة الصدمة التي تولدت من تحقيق الحرب السريع لأهدافها في الاحتلال، التي هيأت المجتمع العراقي إلى قبول إصدار القوانين التي تلزم أولئك القادمين بالمغادرة، وتجرم من يأويهم ويقدم المساعدة لهم في الاختباء. ويسألون عادة في ختام ما يطرحونه هل هذا معقول؟.

أما الآخرين غير المتشككين، أو الذين يتجاوزون في وضع تصوراتهم لما يجري، الاعتقاد بالمؤامرة سبيلا للتفسير، يرون أن النظام العراقي الجديد ولأسباب تتعلق بالكفاءة والخبرة، قد تأسس بشكل غير سليم، فشل قادته إبان فترة تأسيسه من إخراج سليم من مواقف التناقض التي وُضِعَ فيها قريبا من أمريكا عمليا، محتاج إليها عسكريا واقتصاديا، معتمدا عليها خارجيا، بعيدا عنها نفسيا، غير مطمئن لوجودها داخليا ولإجراءات معاونتها له أمنيا. وهو فشلٌ كَوّن لدى الكثير من العراقيين من وجهة نظرهم:

تناشر معري: زاد الضعف الموجود في النظام السياسي، ضعفا وهشاشة.

حواجز من عدم الثقة: بين الجانبين العراقي والأمريكي، تطورت بمرور الأيام كنتيجة حتمية لكثير الحوادث وجسامة آثارها السلبية. شكوك في النفوس: نمت وتطورت في السلوك الأمريكي، نتيجة حتمية لعدم إعطاء أجوبة مقنعة، أو تبريرات مقبولة لما ينتج عنها، شاعت بين عموم العراقيين، وبينهم المحسوبون على أمريكا في الأصل والمتحالفون معها من بين السياسيين العراقيين المعارضين في السابق، والمشاركين بالحكم في الحاضر.

وبالنسبة، أسهم هذا الوضع في توسيع هامش الضعف في النظام السياسي، وكذلك من رقعة الخرق الأمني، ليمتد إلى الجهة الشرقية من العراق المحاذية إلى إيران، بعد أن كان مقصورا على الغرب وإلى الجنوب والجنوب الغربي المحاذي إلى سوريا والسعودية، وشاملا لعموم المناطق العربية في الشمال.

إن القصور في إدارة العملية السياسية الذي أسهم في توسع الخرق الأمني بعد عام 2004 ليغطي غالبية المناطق السنية في العراق، تسبب من ناحية أخرى في أن يدخل هذا الخرق محيط بغداد، حيث الظهور الملموس للقاعدة وبعض أطراف المقاومة في شوارع بغداد، وجانب الكرخ على وجه الخصوص، وتسبب أيضا في امتداد الاضطراب إلى جانب الرصافة وبعض محافظات الوسط والجنوب التي ظهرت فيها بعد ذلك العام مليشيات طائفية، لم تستطع أجهزة النظام السياسي الضعيفة آنذاك من ردها، عندما وجدت أن العديد من المنتسبين المعنيين بالردع أصبحوا جزءا منها، وإن البعض من المسؤولين عن الردع، يتعاطفون مع وجودها في

مواقف اضطراب أمني شعروا خلالها بالحرج. وفي نقاش ودي مع أحد الأصدقاء من أعضاء البرلمان العراقي عام 2006 عن الاضطراب الأمني والمجاميع الخاصة، وتأثيرها على الوضع الأمني في العراق مثلا، رد بعفوية (لولا هذه المجاميع، لما بقي شيعي في بغداد)، ويبدو أن مثل هذه المشاعر كانت قد صاحبت الكثيرين، خاصة خلال الأعوام 2005 و 2006).

عندها دخل المجتمع العراقي، والنظام المتأني منه في دائرة التطرف المتقابل، والتعاطف النفسي مع العمل المتطرف، إلى مستوى تحكم المتطرفون الاسلاميون من كل جانب طائفي بالشارع العراقي، وسيروه على وفق معطياتهم الدينية الطائفية لفترة كانت بين 2005 و 2007 شديدة. وتعميم الخلافات الدينية المذهبية بينهما فريقين متخاصمين، لتكون مادة إثارة لمزيد من التطرف وإنتاج المزيد من العنف والاضطراب، وكأن الدين صار يحميمهم من العنف، بنفس القدر الذي ينشد فيه العنف كملجئ له في الدين. حقيقةً قالها فلاسفة آخرون في مجتمعات أخرى، تجسدت واقعا في الاضطراب الطائفي الذي حصل في العراق، إبان تلك الحقبة الزمنية التي انتصفت السنين السبع، لأن التطرف المذهبي الذي ساد خلالها أي بعد عام 2005 وأستمر عام 2006 وجزء من عام 2007 أوقع المجتمع العراقي في دائرة عنف رهيب من أعمال الثأر والانتقام، أوصله حدا من الشدة والتعقيد، بحيث لا يمكن أن يتلاشى ذاتيا بعد أن أصبح يغذي ذاته بذاته (26)، وأصبح العديد من الموجودين في الساحة مقتنعين، أنهم لا بد أن يشاركوا طرفا في النزاع جنبا إلى جنب من كان يقاتل من طائفتهم، وتيقنوا من أن العنف وحده هو الذي سيضع حدا لما يحصل من عنف، فشاركوا، أو بالمعنى الدقيق شارك غير قليل منهم في ساحته، وسجلوا أنهم من بين أسباب إثارة الاضطراب.

إنه واقع اشتراك تجاوز العراقيين في الداخل، وامتد إلى العرب والمسلمين خارج ساحته، أفرادا ودولا ومنظمات، إذ يلاحظ خلال هذه الحقبة الزمنية، وفي أجواء ملبدة بالشك والتوتر والضعف والاحتقان، بدأ الظهور الإيراني أكثر وضوحا في الساحة، وبدأت أصابع الاتهام العربية، تتجه صوب دولته وفيلق القدس والإطلاعات، بتقديم المعلومات والأموال والتدريب والإيواء والأسلحة والمتفجرات، لأطراف تثير الاضطراب، وهو أمر تسبب حصوله في دفع عراقيين آخرين، باتجاه المزيد من المشاركة في إثارة الاضطراب، والمزيد من توجهات القتال بديلا عن عرب ومسلمين، نقلوا بعض أوجه صراعاتهم إلى العراق. وإضافة معالم ضعف إلى الضعف الحاصل، إلى حد عدم القدرة على التعامل مع المتدخلين في شؤونه بالوسائل السياسية الشحيحة، ومن ثم القصور في الاستخدام الممكن لبعض أوراق اللعب القليلة للتعامل مع باقي الأطراف الموجودة في ساحة الاضطراب، سواء مع إيران التي تتوفر في ساحة اللعب معها مثلا ورقة مجاهدي خلق المنظمة الإيرانية المعارضة على الأرض العراقية، التي كونها ولعب بها النظام السابق لأغراضه بكفاءة، وأبقيت من بعده، ورقة قابلة للعب والمساومة على وجودها منظمة مسلحة، قادرة على إقلاق الأمن الإيراني إذا ما سمح لها بذلك، والعراق من جانبه قادر على تحجيمها، بثمن لا بد أن يقدمه الإيرانيون يتعلق بإيقاف دعمهم المفروض إلى جهات مسلحة عراقية تخل بالأمن وتثير الاضطراب، خاصة وإنها ورقة إذا ما أحسن لعبها، ستضع النظام السياسي العراقي في موقف قوي للمساومة، على موضوع يعد حيويا للإيرانيين، وغير مؤثر في العراقيين، يتأسس على أن هذه المنظمة مطلوب تصفيتهم منها، لكنها تصفية لا بد أن يقبض العراقيون ثمثه، دعما إيرانيا لأمنهم المختل وعدم التدخل في شؤنهم الداخلية، أو مع غير الإيرانيين من باقي العرب والمسلمين، حيث الورقة الأخرى المؤثرة تأثيرا كبيرا في ساحة اللعب ذات الصلة بالوجود الأمريكي وأنشطته المستقبلية، وغيرها أوراق لعب سياسية واقتصادية واستخبارية، كان من الممكن استثمارها مع جميع المشاركين في ساحة الاضطراب، لولا حالة الضعف التي لم تساعد على إدراك حقيقة تلك الأوراق، وكيفية استخدامها للصالح السياسي العام، ولم تكن أجهزتها المعنية مؤهلة للعب بها بما يفيد الأمن وبقي البلاد من الاضطراب، حتى عد مع غيره من عوامل ومتغيرات مؤشرا على ضعف النظام السياسي، الذي لم يؤهل بعد لأن يكون قاعدة إرتكاز لتكوين أمن عراقي كما هو مطلوب.

الأجهزة الضابطة

إن الركيزة الثانية في موضوع تكوين الأمن العراقي، هي الأجهزة العسكرية والأمنية، التي تعد من أهم الأجهزة الضابطة، أو هي الأجهزة الضابطة في منطقتنا غير المستقرة، وكانت أول عوامل ضعف في مسألة الارتكاز عليها في تكوين الأمن الوطني هي حداثة تشكيلها، وجهود التشكيل التي أخذت وقتاً يعد طويلاً بحسابات الحاجة إلى وجودها قوية في ساحة إضطراب بدأ القتال فيها مع بدء التشكيل، وكذلك سبل إعادة تشكيلها بالطريقة التي أرادها الأمريكان وبعض الساسة العراقيين، أوجه ضعف أخرى جعلتها غير قادرة على أن تكون ركيزة أمن فاعلة، لأن بداية التشكيل التي أعقبت حل وتصفية التي سبقتها، كانت غير صحيحة، حيث الإعتماد التام لوحدها الضاربة من الشرطة خاصة على أعداد غير قليلة من المتطوعين غير المؤتمنين، وعلى بعض ضباط الجيش السابق والشرطة السابقة، غير المرتاحين للتغيير معنويًا. فكانت عملية تشكيلها ناقصة، لم تؤمن الغاية المبتغاة في تحقيق الأمن وتجاوز الأزمة، وأختيارات المنتسبين غير موفقة، وكان المسؤول عنها بداية هم الأمريكان، إذ أن صلاحية قبول المتطوعين آنذاك كانت منوطة بهم، وإجراءاتها تحت إشرافهم المباشر، فقبل الكثير من المتطوعين خاصة في الشرطة التي تشكلت أولاً، دون التدقيق بسجلهم الجنائي، وبصلاحيتهم البدنية والنفسية، مما تسبب في دخول صفوفها العديد من المجرمين والأُميين والمزورين، وفي مرحلة أخرى، أندس بين الصفوف جماعات محسوبة على المقاومة والإرهابيين، وفي مرحلة لاحقة، دخل إليها العديد من المنتسبين إلى أحزاب وكتل سياسية تحت قانون الدمج المذكور، لكن عمليات تطهير بدأت بها الوزارتان، خاصة الداخلية بعد عام 2005، سرحت على وفقها العديد من المنتسبين غير الملائمين للخدمة أمنياً ومهنياً، ومع كل عمليات التسريح هذه، تسجل بعدها قيام بعض المنتسبين من هذه الأجهزة بتنفيذ عمليات خرق أمني وأعمال عصابات غير قليلة. وكانت جاهزيتها طيلة السنوات الثماني غير مكتملة، وإذا ما أستثنينا التحسن الملوس الذي بدأ واضحاً بعد عام 2009، فيمكن التأشير على إنها كانت في تلك السنين خاصة الأولى منها ضعيفة، لا تمتلك القدرة على الحسم في الميدان، كما أرادت الحكومات العراقية المتعاقبة، على الرغم من إنها بذلت جهوداً كبيرة وقدمت ضحايا كثيرة، وكسبيل لإثبات صحة هذا الضعف الذي أسهم في استمرار الاضطراب لفترة تعد طويلة، لا بد والحالة هذه، أن نتناول مدى تأثير حلها، أجهزة وطنية، قائمة على مستويات أداء البديل الجديد ومعنوياته، وبداية التناول ستكون من طريقة الحل الغريبة المفاجئة، ذات الأبعاد العدائية التي دفعت إلى الشارع بين يوم وليلة مئات الآلاف من المنتسبين، الذين كانوا مكفولين أقتصادياً وأصبحوا عاطلين، حيارى، تائهين، مصدومين نفسياً، يحملون على أكتافهم ذنوب إرتكابهم خطأ التسرب من الثكنة والدائرة وساحة المعركة، دون قتال عدو في ساحة الحرب قتالاً ولو بسيطاً، يمكن أن يسجل لصالحهم ولو معنوياً. ويحملون مع هذه الذنوب المرهقة للعقول، حسرة ترك الأسلحة مبعثرة في المخازن والمشاجب وعلى حافة الطرقات، دون جهد للمحافظة عليها، يمكن أن يسجل لصالح وطنيتهم ولو صورياً. فكانت صدمة، تفاعلت فيها حالتهم النفسية المعنوية المتردية من نتيجة الحرب وقلق التيه من حل مؤسستهم العريقة، فتسببت في القضاء على ما تبقى في دواخلهم من معايير الضبط والروح العسكرية، وألغت من تفكيرهم مشاعر الإحساس بالمهنية، ويوم طلب من بعضهم العودة إلى الجيش الجديد والشرطة الجديدة بشكل فردي، عاد قسم منهم محكوم بالرغبة في العيش لظروف الحياة الصعبة، وقسم متأثر بالتقرب من السلطة الجديدة، لما يحمله من كره للسلطة القديمة، وقسم آخر مدفوع بإستغلال الفرص، لما في داخله من خصائص للمداينة والتلون وشره الكسب والتحصيل، وقسم قليل من بين الضباط القادة عاد مقتنعاً بضرورة إعادة بناء هذه الأجهزة مهنيًا، لكنهم في العراق الجديد وفي الظروف الصعبة كانوا جماعة يسبحون عكس التيار، أو يعيشون وهم الوطنية، إن حاول أحد منهم البوح بقناعاته المهنية والوطنية هذه، أمام الآخرين من الزملاء، يجد كثير من الاستهزاء والضحك على قناعات، لم يبق منها في الذاكرة الأمنية والعسكرية العراقية سوى الأوهام، وبعض المفاهيم غير القادرة على إستشارة

الهمم من جديد. من هذا تصنف العودة الجماعية للمؤسسة العسكرية والأمنية في معظمها عودة إرتزاق خلث من أية إلتزامات مهنية، تعيد لها الهيبة التي فقدت ومشاعر الأحرار التي أنتهت. وغابت فيها المشاعر المعنوية التي تؤهلها للتعامل مع الوضع الجديد بدافعية عالية. وتلاشت فيها الدوافع الوطنية التي تُرّصن وحدها الصفوف، وتقدم وحدها المؤسسة الجديدة إلى المجتمع العراقي أداة ضبط مقبولة. ومن ثم قلت فيها معالم الضبط ومشاعر الإلتزام، اللانزاه لأكوين جاهزيتها. وهي من ثم، عودة كانت غير كافية لتأمين مستلزمات تشكيل أجهزة ووحدات جديدة، بالمستوى الذي تكون فيه قادرة على المجابهة والوقوف بالضد في ظروف صعبة تحتاج إلى أعلى درجات الضبط والمهنية.

لكنها عودة دافع برمر وسياسيون عراقيون مؤيدون عن توجهاتها وعن حل الجيش، بالتأسيس على أصوله البعثية تارة، أو تبخره من الميدان تارة أخرى، أو مساهماته القمعية لأبناء العراق شمالا في تحركاته ضد الأكراد وجنوبا بالضد من الشيعة تارة ثالثة، وهناك آراء أمريكية من خارج دائرة الحاكم المدني أشارت إلى أن حل الجيش جاء بعد حدوث تغيرات تعبوية غير متوقعة في أثناء القتال، إذ أن القادة الأمريكيان في بعض خططهم كانوا قد أفترضوا أن وحدات من الجيش العراقي ستتمرد على النظام الحاكم، وبتمردوا ستكون، هي النواة القادرة على أستقطاب وحدات أخرى، تشكل في مجموعها نواة الجيش العراقي الجديد، وعندما لم يحصل ذلك تم اللجوء إلى خيار الحل. ومع ذلك فإن حل هذه المؤسسة إجراء تم الأقتناع به في كردستان، وأيدت حصوله غالبية التيارات السياسية الدينية الشيعية، ووقف بالضد منه العرب السنة، وراح ضحيته آلاف الضباط المدربين جيدا لتنفيذ الأوامر، ودفع ثمنه العراق من أمنه واستقراره خمس سنوات من الاضطراب وثلاثة تبعتها من عدم الاستقرار قد تزيد في حال الاستمرار على نفس نهج التفكير. وكان صدمة مؤلمة في جانبها الانفعالي، أثارت بين المنتسبين العائدين والممتنعين عن العودة عدداً من الأسئلة المحبطة عن دوافع هذا الحل، وعن أسباب اللجوء إليه في ظروف انفلات، وبواد اضطراب تتطلب الإبقاء على مصادر القوة والسيطرة؟

أسئلة محيرة ومثيرة لعدد من علامات الاستفهام، لم يجدوا لها إجابات بضوء خبرتهم العسكرية الطويلة وظروفهم النفسية الصعبة، ولم يقتنع المجتمع الذي يعيشون وسطه بالتبريرات، فجاء بعضهم ومعه تلك الحيرة والانفعالات السلبية، أدخلوها معهم إلى وحداتهم ودوائرهم الجديدة، مكونة حالة ضعف زادتها عوامل أخرى ضعفا مثل تفسيرات بعض الساسة غير الصحيحة، وتبريراتهم غير المنطقية واللف والدوران في مسألة وطنية، أنتج تداولها قدرا من الشكوك، أسهمت في صياغة تفسيرات، انتشرت بين صفوف القادة والمعنين، كان أكثرها تكرارا وإثارة في الفترة الزمنية الانتقالية الحرجة، ما تردد بين كبار القادة من أن حل هذه المؤسسة، جاء تلبية للرغبة الأمريكية في إعادة صياغة التوازنات بين العرب وإسرائيل، أو زيادة كفة إسرائيل كثيرا في مجالها، من خلال إخراج العراق من معادلتها، وهذا تفسير، أو أستنتاج وإن ذهب أصحابه إلى أيام حرب الخليج الأولى وما بعدها عام 1988 عندما تذكروا طلب الأمريكيان خفض عدد القوات العراقية، وإعادة مستواها إلى ما كان عليه قبل الحرب، فإن تأثيره السلي قد تجاوز تكوين الشعور بالإحباط والتقليل من المعنويات إلى الإخلال بالثقة اللازمة بالجهة الأمريكية المعنية بإدارة البلاد. يضاف إليها ما يتناقله كثير من الضباط من أن حل جيشهم وأجهزتهم الأمنية كان بسبب خشية تكونت لدى الأمريكيان من قيام الجيش العراقي في حال بقاء تنظيمه وتسليحه سليما، بالانقلاب عليهم ومقاتلتهم قبل تحقيق أهدافهم، فتوجهوا إلى حله بأسرع وقت ممكن بعد التغيير. وهذا الأخير استنتاج توفرت بصده العديد من الشواهد ذات الصلة بالتدريب والتسليح يمكن أن تدعمه، بينها ما كشفه المتحدث بإسم الجيش الأمريكي في العراق جيفري بيوكانن بتاريخ 2010/10/12 من أن واشنطن وافقت على تجهيز بغداد بطائرات أمريكية من طراز أف 16، بعد انسحابها الكامل من البلاد نهاية كانون الأول 2011(27). إنها موافقة بهذا الشرط توشي وكأنهم لا يأمنون الطرف العراقي الذي قد يستخدمها بالضد من قطعاتهم التي مازالت موجودة على أرضه.

إن تلك التفسيرات حول حل الجيش والأجهزة الأمنية التي لم تأت في صالح الأمريكيان ووجودهم داخل العراق جاءت معها، أو صاحبيتها توجهات فاعلة للعمليات النفسية المعادية، التي دفعت إلى العزلة وعززت بعض أوجه الإتهام، بعد أن أخذت كثير من

الفضائيات والصحف المحلية والعربية على عاتقها ترويج بعض وجهات النظر وتشويه الصور وزرع بعض المعتقدات التي لا تنسجم واتجاهات التغيير إلى المجتمع الجديد، عززتها أساليب التعامل غير الصحيحة من بعض القيادات السياسية والأمنية المعنية بالإعادة، التي أفضت إلى حصول قدر من تجنب التفاعل معها بما ينفع البناء الجديد، وساعدت على إثارة النفور منها، التي دفعت ببعض من العراقيين إلى أن يتقربوا من العدو أي الارهابيين وبعض القوى المسلحة تعاطفا معه، ومشاركة لأفراده في أعمال محلة بالأمن في بعض الأحيان.

إن قرار الحل وطريقة إعادة التشكيل وأسلوب التدريب والتسليح كانت في واقع الحال صدمة أثرت سلبا في الحالة النفسية المعنوية المتدنية في الأصل، وقللت من مقادير الثقة في الخاصية العراقية وبمن يدير البلاد، زادت شدة تلك الهموم المتأنية من الالتحاق إلى الخدمة عندما وجد الملتحقون أن كافة الدوائر والمقرات العسكرية قد دمرت، وما تبقى منها استولى عليه المتجاوزون الحواسم، وبسببها لم يبق إلى الجيش الجديد والشرطة الوطنية الجديدة من أماكن ملائمة فنيا وأمنيا لفتحها مقرات قيادة وتدريب إلى تشكيلاتها الجديدة، إلا القليل جدا، حتى تصادف في السنوات الأولى على مستوى المقر العام، وجود خمسة، أو أكثر من الضباط القادة يعملون في غرفة واحدة، وتصادف تشكيل مديرية كاملة في قاعة واحدة، تنقطع فيها الكهرباء ويجلب المنتسبون الورق والقرطاسية من عندهم لتمشية حالها، وتصادف مرارا أن يركب ضابط برتبة لواء من مدينة الشعب إلى مقر وزارة الدفاع في المنطقة الخضراء بسيارة نقل "كيا" لعدم تخصيص سيارات إركاب كما كان معمولا من قبل، وأمور إدارية وفنية عديدة كونت أكثرية أثرت في المعنويات والثقة بالنفس والنظام الجديد، وعلى مستويات الالتزام والتعاطف معه نفسيا، مما أبقى هذه الأجهزة الجديدة للسنوات الأولى في حالة توصف بالضعيفة، ويوصف أداء منتسبيها بالبسيط، أو غير الملائم، وتوصف جاهزيتها بغير المكتملة، حالة وإن تحسنت في جوانب الجاهزية والأداء نسبيا في السنتين الأخيرتين، بالمقارنة مع السنين الخمس التي سبقتها، فإنها بقيت غير مؤهلة فنيا ومعنويا لتأمين الحسم المطلوب تأمينه في ساحة القتال مع الجواميع المسلحة وقوى الإرهاب، حتى إنه حدثت خروقات أمنية متكررة طيلة الأعوام التي أعقبت التحسن حتى عام 2010 بحسب وقوعها إلى جانب ضعف الدافعية وعدم التأهيل، بينها الهجوم على البنك المركزي المحمي بالدعمات الكونكرتية في 2010/6/13، الذي نفذ من خلال قيام مسلحين يرتدون ملابس عسكرية للقوات الخاصة، يستقلون سيارات بمحرك يشبه مواكب المسؤولين الحكوميين، بالهجوم على البناية الرئيسية للبنك وتوزيع قناصة على سطحه، وتفجير عبوات قريبة منه وانتحاري في داخله، بهدف سرقة أموال لتمويل التنظيم، والتي راح ضحيتها عشرات الموظفين بالإضافة إلى المسلحين أنفسهم. دون أن تتمكن قوى الأمن من إفشال الهجوم، والبنك في منطقة يحسب الدخول إليها والخروج منها مسيطر عليه بطريق واحد، ومن ثم الهجوم على بناية وزارة الدفاع القديمة "قيادة عمليات الرصافة" الذي يفترض أن تكون المنطقة عسكرية شبه معزولة ومدافع عنها بشكل حصين، والاعتداءات المتكررة بمسدسات كاتمة الصوت التي تكررت في بغداد أواخر عام 2010 وبداية العام الجديد التي ذكر بعض الضباط على مستوى الاعلام من أنها وصلت إلى ما يقارب الخمس حالات في اليوم الواحد، وغيرها هجمات أخرى سيتم التطرق إلى بعضها لاحقا، يضاف إليها أن الخسائر بالأرواح بقيت مرتفعة إذ بينت بعض الإحصاءات أن خسائر شهر تموز عام 2010 وحده بلغت 535 بينهم 396 مدنيا (28).

وبقيت كذلك غير قادرة على منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية من جهة ثانية، وبقيت مؤشرات عدم رغبة الأمريكان في تقويتها إلى المستوى الذي قد يشكل حصوله خطرا على وجودهم ومشاريعهم وحلفائهم ماثلة من جهة ثالثة. لكن موضوع حل الجيش والأجهزة الأمنية بعد انتهاء العمليات العسكرية الفعالة للحرب، لا يقتصر تأثير حصوله في حالة الضعف المذكورة فقط، ولا في الحالة النفسية المعنوية الموصوفة فحسب، كونه قد أصبح من بين عوامل تكوين حالة الاضطراب وإستمرارها، إذ أمد ساحته في السنين الأولى على وجه الخصوص بمقاتلين متطوعين وفنيين أختصاصيين وقادة مجربين من بين منتسبيه

السابقين، التحق بعضهم بصفوف المسلحين، وتعاون بعضهم مع الإرهابيين، وشكل بعضهم الآخر فصائل مقاومة، أفلقت الدولة والمجتمع العراقي طيلة تلك السنين.

إن هذه المواقف النفسية والاستنتاجات السلبية التي أبقت السلطة العسكرية والأمنية الضابطة ضعيفة. حالة أضافت لها أخطاء التشكيل مزيداً من الضعف، أو أدامت استمرار وجوده، لفترة كان العراق بحاجة ماسة إلى القوة لتحقيق الحسم في الميدان الأمني، ومن بين أهم الأخطاء المؤثرة:

1. فقدان التجانس

كان أسلوب إعادة التشكيل الجديد، مزجاً بين الفلسفة والرغبة الأمريكية وما تبقى من الخبرة والآمال العراقية، بطريقة أدى وجودها إلى أن يكون التنظيم العسكري، أو الأمني في مستوياته القيادية العليا على وجه الخصوص، تنظيمًا يتعد نسبياً عن الأسس التنظيمية التي اعتاد العسكريون والأمنيون العراقيون الملتحقون إلى الخدمة الجديدة من الأجهزة الملغية، العمل على وفق صيغها، ولا يتناسب والمعايير الضبطية التي اعتادوا إصدار الأوامر على وفقها والتنفيذ في حدود قوانينها، كما لا يقترب ولو قليلاً، من التوجهات والقدرة الأمريكية في التسليح والتجهيز والأداء، التي يُنظر إليها على أنها الأقوى والأكثر تقدماً في العالم.

كما أنه أسلوب تأسس على ذات الطريقة المتبعة في إدارة العملية السياسية، جعل التنظيم الجديد يحمل في تركيبته أمراضاً، انتقلت إليه من هذا النظام السياسي الجديد، زادت من ضعفه بعد أن أخلت بوطنيته، وبتجانسه المفروض: قومياً: إذ أدت طبيعة التشكيل الجديد إلى وجود وحدات وتشكيلات كردية بالكامل، وأخرى عربية تخلو من أي كردي، أو تركماني بالكامل أيضاً.

مناطقياً: حيث تسببت طريقة التشكيل بتأسيس وحدات، جل ضباطها وضباط صفها وجنودها من منطقة واحدة لخدمة المنطقة ذاتها، حتى بات تحريكها، أو المناورة بها لأغراض الحركات عامي 2004 و 2005 على وجه الخصوص أمراً صعباً. طائفيًا: إذ امتنع عند الشروع بالتشكيل، غالبية العرب السنة من التطوع في الجيش الجديد، وسارع غيرهم إلى الالتحاق بقوة، فتكونت أغلبية مطلقة لطائفة محددة في جميع الوحدات، وفي أكثر المفاصل القيادية للجيش والشرطة.

2. غياب المسؤولية المرجعية

لو عدنا بالذاكرة في هذا المجال إلى أيام التشكيل الأولى، نجد أن الخطوات التي تم البدء باتخاذها لتأمين هذا الغرض، كانت قد تأسست في الأصل على جهود وأجتهادات عدة أطراف تعاونت فيما بينها لإنجاز المهمة، وعلى توجهات من عدة جهات بادرت للمساهمة غير المباشرة في إتمام المهمة، وبسياقات متعددة، مثل:

شركة أمريكية، يديرها ضابط عراقي سابق متجنس أمريكياً، أخذت على عاتقها جلب متطوعين ومدربين.

الإعلام العام الذي أعلن عن الدعوة إلى التطوع والالتحاق.

التحرك الحثيث لعموم الأحزاب المشاركة بالحكم، والتي كان لها حصة الأسد في تهيئة أضيابير المتطوعين، وإصدار أوامر تعيينهم في وزارتي الداخلية والدفاع بداية التشكيل.

العلاقات الخاصة بين الضباط الملتحقين بالخدمة الجديدة، ودعوة معارفهم من ضباط الجيش السابق والمتقاعدين إلى الالتحاق. التدخل المباشر لبعض المستشارين العراقيين العاملين في مجلس إعادة إعمار العراق الذي أنشأ قبل الحرب بقليل بالتفاهم مع وزارة الدفاع الأمريكية ومن خلال شركة أمريكية مستقلة اسمها SAIC. الذين يبلغ عددهم مئة وستين عراقياً من مختلف التخصصات، عملوا كمستشارين في كافة الوزارات العراقية ما بعد التغيير، علماً أن جميعهم قد رشح للعمل من قبل الأحزاب

المعارضة آنذاك، ورواتهم العالية دفعت من ذات الشركة، التي تتصل بالحاكم المدني برمر مباشرة، وكان من بينهم ضباط أخذ رأيهم في إعادة تشكيل الجيش وفي توزيع الرتب والمناصب.

إنها جهود، أو نوع من التحرك في الأيام الأولى للتشكيل الجديد، كانت الاستجابة إليها نوعية، أقتصرت على ضباط شيعة يعتقدون أنهم قد واجهوا تمييزاً في أسناد المناصب زمن صدام وحكم البعث، وقليل من الضباط السنة، المتضررين من حكم صدام، والمحتاجين لتغطية نفقات العيش الصعبة، ومن بعدهم ضباط أكراد، عادوا بتنسيق مع الأحزاب الكردية المشاركة في التغيير والعملية السياسية.

من هذا باتت التشكيلة الجديدة للجيش الجديد والشرطة الجديدة، ضعيفة ومثيرة للإحتمال بالطائفية الشيعية والانحياز الكردي من قبل باقي الضباط الذين أمتنعوا هم من العودة بدوافع الأفكار والتصورات ذات الطائفية الطائفية، التي تكونت في ذاكرتهم عن الحكم الجديد وأداته العسكرية، إلى المستوى الذي حركت فيه السلوك الآني للبعض منهم بالصد من هذا التشكيل الجديد والمهام المطلوب تنفيذها، في ساحة قتال تكونت ملامحها الجغرافية والايديولوجية في المحيط القريب من أصولهم السكنية.

إنها دوافع إنفعالية بالاتجاه المضاد، تسببت في إرباك عملية التشكيل، وسيستها بشكل كبير، إذ بدلا من التكيف لحقيقة عدم إمكانية العودة إلى ماض، باتت العودة إليه غير مرغوبة من الغالبية، صار الاندفاع باتجاه المطالبة لإعادة الجيش السابق، مطالبة ملحة، أو مصيرية، غلفتها الظروف الإقليمية والمحلية بأغلفة سياسية طائفية، زادت من تعقيدات موضوعها وأبعدت بؤرة حلها عن القادرين على الحل، مسافة حالت دون إمكانية حلها، ووضعت عدداً من العصي في عجلة الجيش الجديد وقدراته لفرض الأمن والاستقرار، لأن المطالبة هذه وإن كانت بعض جذورها تعود إلى المشاعر الوطنية، وقسم من أهدافها ترتبط بالحاجة الميدانية لفرض الأمن، إلا إنها وبعد الانقسام الطائفي، وشكل المحاصصة في إدارة الدولة والمجتمع لما بعد التغيير، ووجود قدر من الرغبات الكامنة لتعويض الشعور بالخسارة، وتجاوز الإحساس بالذنب، فقد أخذت منحىً سياسياً، تفوق قوة دفعه تلك الجذور الوطنية، والحاجة الميدانية.

مع كل هذا الذي حصل يمكن القول أنه على الرغم من الحيف الذي حدث من حل الجيش والأجهزة الأمنية والخسارة التي حصلت بسببه، فإن النظرة إلى إعادتهما عودة مجردة شاملة بعد هذه السنين تبين، وكأنها ضرب من الخيال، والمطالبة بها من الناحية السياسية لا يتعدى المناورة والرغبة في إثارة التوتر والاضطراب، ومن الناحية العملية غير واقعية، لأن وحدات الجيش الجديد، بدأت تأخذ مكانها في ساحة القتال الداخلية وبدأت قياداته، تحتل حيزاً في التأثير النسبي بالقرار الأمني، وبدأت مصالحها تتسع وتترسخ حدا يدفعها إلى الوقوف في الصف المواجه لعودة الجيش السابق، وإن لم تعلن عن مواقفها هذه بصراحة.

وإن أوليات ذلك الجيش الغائب ووحداته المقاتلة والساندة والخدمية قد تناثرت وانتهت تماماً، ومراتبه قد توزعوا على بعض وحدات الجيش الجديد وبين صفوف المليشيات والأعمال الحرة، ومخزون أسلحته قد صفى تماماً، ومعداته وأجهزته قد بيعت إلى بعض وكلاء دول الجوار، ولم يتبق منه شيء والحالة هذه، يدفع الحكومة للسير في طريق إعادته ولا حاجة ترغمها على ذلك. ولأن كثيراً من كبار الضباط غادروا البلاد، ولا ينوون العودة في ظروف مشابهة لظروف مغادرتهم، وأسماء بعضهم مدرجة في قوائم استهداف خاصة بهم، والتنفيذ لها قد بدأ بشكل منظم عام 2005 ومن بعده بمستوى أقل، حتى إن أعمال الاغتيال الخاصة بالضباط، وبعد انحسارها طيلة السنوات التي أعقبت عام 2007 فإنها قد نشطت ثانية خلال الأشهر التي أعقبت انتخابات عام 2010 وكان آخر ضحاياها العميد أحمد الرماحي يوم 17 آب، ثم العميد الركن عبد المهدي كاظم من مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع والعميد الركن عبد الحسين محمد من وزارة الداخلية يوم 6 أيلول، والمقدم جهاد غازي مدير شعبة حماية السفارات يوم 9/17 والعميد ضياء من دائرة المحاربين في 11/13 والمدير العام في وزارة الأمن الوطني السيد أحمد الدجيلي يوم 12/9 والمقدم إحسان علي مدير عمليات الشرطة في 2011/1/1 وآخرين برتب مختلفة.

إن عدم العودة الى سابق الجيش مع بدايات تشكيكه حالة، لم يكن القرار بشأنها مقتصرًا فقط على موقف الاحتلال من العسكرية العراقية السابقة، ولا يتعلق إتخاذ القرار من عدمه

فقط برؤية السياسيين الجدد، ولا صلة له بمواقف واتجاهات الضباط السابقين من العودة إلى الخدمة في الجيش الجديد فحسب، بل ومنها جميعا بالإضافة إلى الجانب العملي لموضوع العودة، إذ إن توليفة الجيش الجديد التي أرادها الأمريكان أن يكون من خلالها أداة مقاتلة الإرهاب في الداخل، وليس أداة لمقاتلتهم وردع متوازنة مع جيوش دول الإقليم في الخارج، جعلت غالبية من: صنف المشاة، بأسلحة خفيفة وطيران سمّي بسيط، لأغراض النقل الميداني ومكافحة الاهاب. قوة بحرية محدودة، مع صنوف خدمية بدائية إلى عام 2010.

وهذه جميعها كونت واقعا لجيش جديد، لا يمكنه تحمل آلاف الضباط من الصنوف الأخرى، ومئات الضباط القادة والركن الذين كانوا يشكلون سبعة فيالق وفيلقين للحرس الجمهوري والخاص، مما يجعل العودة الجماعية لجيش سابق بغض النظر عن الارادة السياسية، غير عملية، ويجعل التشكيل الجديد للجيش الجديد، وإن افترضنا إمكانية إقامته على أعقاب الجيش السابق، فإن فرقه الأربعة الأولى عام 2005 والسبعة عشر عام 2010، لا يمكن أن تستوعب ربع منتسبي الجيش السابق من الضباط الأعوان وضباط الصف، وأقل من 10% من الضباط القادة وهيئات الركن في أحسن الأحوال.

عليه تصبح العودة إلى ما كان في السابق من الناحية المنطقية مستحيلة، وإن فتحت الحكومة الباب إلى عودة كافة الضباط من رتبة مقدم فما دون عام 2009، فإنه جاء فتحا لأغراض المصالحة الوطنية، وهو من الناحية العملية فتح غير مكتمل الأصول. عليه يمكن الإشارة بصده إلى أن الجيش السابق قد انتهى مع شديد الأسف، ولا يمكن العودة به إلى حاله كما كان في سابق العهد، وإن صفحته الممتدة طويلا قد طويت تماما، ولا يمكن فتحها ثانية، وبدلا عنها لابد من التركيز على تقوية ودعم الجيش الجديد، ليكون وطنيا قادرا على ترك إنطباع إيجابي يزيل من الذاكرة الحيف الذي حصل من حل الجيش القديم.

وبغض النظر عن الموقف من طي هذه الصفحة ومن قرار حله، الذي اعترف السياسيون المؤيدون لإصداره بخطأ ارتكابه، فإن جميع المؤشرات بصده، تدفع إلى التأكيد على أن الحكومة وبعد استلام السيادة منتصف عام 2004، لو كانت قد أمرت بإعادة وحدات الجيش السابق، كاستجابة للمطالبة الواسعة والضرورات الأمن والمصالحة، لكانت قد واجهت حقيقة عدم إمكانية تنفيذ ذلك، لكن أي منها لم تحرر على لعب هذه الورقة، وفضلت بدلا منها المراهنة على الوقت، لإبطاء فاعلية المطالبة بالعودة، وإنهاء شحنات الدافعية، ولإعطاء المجال في المقابل، لجيش جديد أن يكون بديلا مقبولا للجميع.

العامل الشعبي

إن فرض الأمن في معركة الارهاب، يعني إجراءات عسكرية واستخباراتية وإدارية، للتعامل مع إرهابيين ومقاومين ومسلحين وخارجين على القانون، موجودين بين جمهور في شوارع ومناطق سكنية وأماكن عمل وتجمع، متداخلة مع بعضها البعض من الناحية الاجتماعية والمذهبية. جمهورٌ بسبب مواقفه غير المتسقة من التغيير ومن الاحتلال، وبسبب الخلل في العلاقة بينه وبين الكتل الأحزاب، وما علق في الذاكرة من معالم السلب، قد أنقسم أو تبعثر كما مبين سابقا، بمستوى يكاد يكون حادا ومؤثرا على مواقفه من الحكومة ومشاريعها وخططها الأمنية، حتى أصبحت أي المواقف منها وأجهزتها الأمنية والعسكرية ضعيفة، وأصبح محور السلوك الشعبي منحازا، فيه:

المذهب: حاضر في النقاش وهو المعيار الأساس لتحديد المواقف من الأمن، دون محاولة الالتفات الى معايير أخرى "وإن قلت شدته في عام 2008 وما بعدها". وفيه أصبحت بعض المفاهيم مجالا لتكوين مواقف بالضد أو مع، دون الرجوع إلى مفاهيم أخرى وطنية، وأصبح التقبل السريع لمصادر الإثارة المذهبية، وسهولة الانجذاب إليها وتصديقها دون السعي الى التدقيق والتمحيص منطقيا بطريقة سهلت حدوث الخرق الأمني.

ونتيجة لهذا التمدد غير الصحيح، ضاقت المساحة التي يحتلها معنى العراق وما يتهدده، والتعايش السلمي في محيطه داخل الذاكرة الجمعية العراقية، بالمقارنة مع المصالح ذات الصلة بالمذهب التي يتم الرجوع إليها في النظرة الى الأمن الاجتماعي، وفي المقارنة والحكم على كثير من الأشياء.

الوطنية: مشاعر عند العراقيين غير قادر كمها، أو خزينة، أو وحدتها الموجود في عقول الكثيرين على ضبط السلوك المخل بالأمن، ولا الدفع باتجاه التحرك، أو التدخل لتعديله وتقويمه، أو للحيلولة دون تأثيره على الآخرين، وبسببها وعوامل أخرى تصب بنفس الاتجاه أصبح التحرك في المحيط الوظيفي "الأمني والعسكري" جزء منه في الغالب، مرهون بمقدار النفع، وجزء آخر لدرء الخطر المحتمل على الشخصية نفسها.

وأصبح التكوين الضدي المسبق عن الأفراد والجماعات في مواقع الدولة وأجهزتها الحاكمة قبل التعرف على مواقفها عمليا، وعلى اتجاهاتها فكريا.

الطرفية: حالة سائدة، فيها البعض يتجهون نحو اليمين أقصى اليمين، أو العكس منه بإتجاه الشمال أقصى الشمال، نهما في الرأي وفي السلوك، غابت في محيطه الوسطية والتساهل والرغبة في تقديم العون والمشاركة، وبدلا منها سادت، أو تعممت بين العديد من شرائح المجتمع العراقي، بينهم المعنيين بالأمن ومن قليلي التحصيل على وجه الخصوص، خصائص وشوائب إجتماعية أصبح وجودها مؤثرا في الأمن العام وعلى الاستقرار بعد أن صاحبتهما إنفعالات وأفكار ذات طبيعة سلبية مثل:

1. اللجوء إلى استخدام القوة، أو الرغبة في استخدامها حلا وحيدا في أحيان كثيرة لمشاكل لا تستحق استخدام ولو قليل منها في الحياة الاعتيادية.
2. التفكير بالانتقام، وسيلة للتنفيس عن الانفعالات البسيطة المستثارة في الموقف الآني، والتي لا يتطلب مستواها التفكير بذلك في المواقف الطبيعية.
3. التحدي، أسلوب يغلب في الحوار، والنقاش بين الناس العاديين، والآخرين من السياسيين والموظفين الكبار في الدولة والمجتمع.
4. التوجس، في الأفكار والمفاهيم عن الآخر والحكم والعدل والأداء أفضى إلى التأييد المطلق "مع" أو الرفض المطلق "ضد" صُغْبَ تغييرها، أو الحيدان عنها دون تدخل الجهات التي تثيرها في غالب الأحيان.

5. الرية، زادت مستوياتها إلى حد بات فيه الواحد لا يأمن مؤسسات الدولة وأجهزتها الضابطة، وغير مستعد للتعاون معها، أو لإنقاذها.

6. الإنفعال الاكتنابي بسبب العيش، تحت ضغط الشد النفسي والتهديد المستقبلي، دفع إلى أن تكون الاستجابة إنفعالية، مكتنبة، يصعب التحكم بها، أو السيطرة عليها من الكثيرين المؤثرين.

7. الصالح العام، مفهوم غاب في نهج التفكير العام، وحلت محله مفاهيم أخرى بينها استثمار الفرص والكسب الشخصي آنيا، وبمستوى تكرار فاق التحرك لمصلحة العراق، وعلى إثرها أصبح جمهور الشارع متأرجحا غير واثق، والعسكري ورجل الأمن منهم يتحرك لأغراضه الخاصة بكل الاتجاهات، غير مكترث بمعايير المهنة وقيمها الضابطة، وأصبحت الفروق شاسعة بين الأطر النظرية التي يحملها ويتمنى حصولها الانسان السياسي والعسكري والشخص العادي، وبين سبل التطبيق، وأصبح التشرذم بين الجماعات واقعا ملموسا، وأتسع هامش الإصابة بداء الذات المفرط بين العديد من السياسيين والعسكريين والأمنيين، وقادة المجتمع المطلوب تدخلهم لدرء الخطر، والتوجيه صوب الإصلاح، وكذلك أتسع الإحساس بقلق المجهول والتخوف من المستقبل غير المعلوم، وعدم الاطمئنان للحاضر، ولا إلى القدرات المتاحة للإصلاح، حتى أُرهِق الانسان وتعززت في داخله كثر التوجهات المصلحية.

الاختلاف الموقفي: وضع فيه الجندي وكذلك الشرطي اللذان يقاتلان في الحي السكاني، أو في القرية النائية وأولئك الموجودين في المفرزة، أو نقطة السيطرة بحثا عن إرهابي، أو مسلح، أو سيارة ملغمة، أو حامل حزام ناسف، يواجه جمهورا في ساحة المعركة بثلاثة مواقف بعدة اتجاهات:

أولها. جمهور مؤيد لعموم العملية السياسية، يمكن أن يعاون في تقديم:

دلالة معقولة عن الهدف المطلوب التعامل معه.

مبادرة لإزالة بعض العوارض، وفتح طريق التقدم.

عون استخباري يسهل عملية التنفيذ.

تسهيلات إدارية، وطبية داعمة في مواقف صعبة.

تشجيع ودعم معنوي.

تغطية أمنية في ظروف القتال الصعبة.

ثانيهما. جمهور معارض لعموم العملية السياسية، يمكن استغلاله في:

تسهيل تسلل المطلوبين من وإلى ساحة المعركة.

دعم قتالي لصالح المطلوبين، وكلما سنحت الفرصة الى ذلك.

إضعاف الجهد الأمني.

رصد ومتابعة استخبارية لصالح المستهدفين.

تشويش إعلامي، وحرب نفسية مضادة.

ثالثهما. جمهور حيادي، يتجه في الغالب الى:

البقاء في الداخل، بعيدا عن التأثيرات الجانبية للرمي وإطلاق النار.

التنحي جانبا، وبما يفسح المجال لوضوح أكثر في ساحة المعركة.

الوقوف على الحياد النفعي بانتظار تطور الأحداث.

الابتعاد عن نقاط التلاقي، بين طرفي القتال.

الظهور عند الضرورة بمظهر يساعد المقاتل على التمييز بينه وبين المسلحين.

مساعدة الأهل والقريبين، في أن يبتعدوا عن تأثيرات المعركة الجانبية.

مصاعب التعامل مع الجمهور

1. إن مواقف الجمهور بمستوياتها الثلاثة، تجاوز تأثيرها على أداء المقاتل في ميدان المعركة لمكافحة الخروق الأمنية، ليمتد الى وضعه النفسي وموقفه من الحكومة والنظام السياسي بشكل عام، وبالنظر الى طبيعة هذا الجمهور وإتجاهاته غير المستقرة بين التأييد والمعارضة لن يكون حال المنفذين لدرء خطر الخروقات الأمنية سهلاً، خاصة عند التقرب، أو الاحتكاك بهذا الجمهور، كما إن التأييد في السنين الأولى على وجه التحديد الى حد المشاركة الايجابية طرفاً في تنفيذ خطط الأمن من أبناء الأحياء والمناطق السكنية، مسألة كانت غير ممكنة في بعض مناطق بغداد، لأن العملية السياسية برمتها لم تكتسب التأييد الشامل، بعد أن بقي بعض أطرافها يتعرضون إلى انتقادات وحرب نفسية تثيرهم بالضد منها على الدوام، عليه لا يمكن الحصول من هذا الجمهور حتى المؤيد للحكومة والعملية السياسية، غير الوقوف بعيدين عما يجري في أحسن الأحوال، وعموماً فإن المعنيين في المؤسسة العسكرية والأمنية، واجهوا وسيواجهون انتقادات حادة، وربما مصاعب جديدة للتعامل مع الجمهور القريب من معارك وأحداث الخرق الأمني لعدة أسباب بينها:
1. عدم حصول قوات الجيش، والشرطة على التأهيل النفسي اللازم للفرز بين الشخص العادي، والمقاتل المناوئ في أرض المعركة، وهذا أدى الى تصرفها بطرق، استفزت أحياناً هذا الجمهور وأغضبته أحياناً أخرى.
2. غياب الاستخبارات التعبوية لخدمة الوحدات، والوحدات الفرعية المقاتلة، أدى إلى عدم توفير فرص للقوات في أن تعمل بقدرات عالية، لعزل الجمهور عن تأثيرات القتال، أو الخرق الأمني.
3. الشحن الانفعالي المضاد للحكومة، من أجهزة إعلام عراقية وعربية مضادة للعملية السياسية، وإنعدام الجهد النفسي الحكومي للمحافظة على الحيادية في مجاله، مع التطورات السلبية لفعل الخرق الأمني أحياناً، دفعت قسماً من الجمهور من حالة الحياد الى الانحياز بالضد، ليكون جزءاً من حرب نفسية، لا علم له بدوافعها الخفية، كما يحصل في العادة مع التفجيرات الدامية التي ينفعل سريعا مع حصولها الجمهور بالضد من الحكومة دون أن يمر على دوافع العملية نفسها وأهدافها القريبة والبعيدة.
4. إبتعاد التنظيمات السياسية والشعبية المتواجدة في المناطق المتوترة أمنياً، عن التدخل الداعم للعسكريين ورجال الأمن وللمنكوبين، وتقرهم من الانتقاد، كنوع من استغلال الموقف لتشويه خصومهم في الحكومة.
5. العلاقة مع الجمهور، في ساحة المعركة وفي العمق خارجها، لم تكن بالمستوى المطلوب بعد أن تسممت عقول المنتسبين في الميدان بمفاهيم مشوهة عن العراق والديمقراطية والوطنية، وبعد أن تسربت الى عقول الجمهور في ذات الوقت مفاهيم بعضها خطأ، أو مبالغ فيها عن الواجب الذي ينفذه الجندي والشرطي من خلال التفرقة والانحياز، حتى تأثر سلوك المنتسبين في السيطرة العسكرية والأمنية المنصوبة في الشوارع والتقاطعات والأماكن العامة، ليكون متبايناً بين شخص وآخر، فهناك من يتعامل منهم بمنتهى الإنسانية، ويتعاون مع المارة وأصحاب السيارات، ويتكلم مع الجميع بلغة الترحي والسماح، وهناك العكس تماماً حيث الزجر وتوجيه الأوامر بالثول وأحياناً التفوه بكلمات نقد وتجريح، وهو تباين وإن يعود إلى طبيعة الشخص المنتسب نفسه وأصوله الاجتماعية من جهة وشخصية أمره المباشرين وانضباطهم من جهة أخرى، فإنه قد تأثر بتلك العلاقة الافتراضية مع الجمهور الذي يلاحظ أن المار منه بالسيطرات يتباين سلوكه هو أيضاً بين القبول بالإجراءات المفروضة والتعاون مع العسكري برحابة صدر، وبين المنفعل الراض، الذي يحاول توجيه الاتهام بالتقصير دون مبرر، وهذا تباين يعود أيضاً إلى طبيعة الأشخاص الإنسانية من جهة، ومواقفهم من التغيير والحكم الجديد من جهة أخرى، وبذا يمكن التأشير إلى أن بعض مواقف التعامل من قبل العسكريين ورجال الأمن مع الجمهور هي غير صحيحة، والعديد من مواقف النقد التي يوجهها الجمهور مبالغ فيها وغير عقلانية. وبسببها أبتعد الطرفان أي الجمهور من جهة والمنتسبين من جهة أخرى عن بعضهم بعضاً، أو بالمعنى الأدق خسر المنتسب تعاون الجمهور

سواء في حياديته، أو في إمكانية تقديمه الدلالة على الخطر وخسر الجمهور إنسانية المنتسب في التعامل مع أبناء قومه في ظروفهم الصعبة.

وغيرها أمور كثيرة كان يمكن أن تقوم بها الدوائر الفنية والخدمية إلى الجندي والشرطي والجمهور في آن معاً، يوحي غيابها بوجود حاجز نفسي حاد في حافاته، بين المنتسب الذي يقاتل في الأمام وبين قيادته العليا من جهة، وبينه وبين مجتمعه الكبير من جهة أخرى، مما أضعف وسيضعف أدائه في تنفيذ الخطط الأمنية، وأخل وسيخل بوضعه المعنوي والنفسي في غالب الأحيان.

العامل الظرفي

إن ركائز إقامة أمن وتشكيل أجهزة عسكرية وأمنية، كانت وكما ذكر آنفا بوضع لا يؤهلها من الناحية العملية، لأن تكون كافية لتكوين سياسة أمنية دفاعية، ولا حتى أمن عراقي قادر على بسط السيطرة وتحقيق الاستقرار وتأمين فرص البناء والرفاه، مثلما هو مطلوب تكوينه في المجتمعات الديمقراطية: سياسة ونهجاً أمنياً تفاعلياً، ينتج من تعاون الجمهور حضارياً مع تطبيقات النظام الديمقراطي عملياً. ولا مثلما هو موجود في النظم الدكتاتورية المستقرة: سياسة ونهجاً أمنياً تسلطياً، ينتج من إستخدام القوة القسرية للحصول على الاستجابة الأمنية المطلوبة.

لأنه في العراق، أو فيما يتعلق بأمن العراق، المسألة مختلفة، بسبب كون الفلسفة التي تعتمدها السلطة التنفيذية في إدارة العملية الأمنية، لا تحسب حالياً على النهج التفاعلي "الديمقراطي" لأن ديمقراطية العراق حديثة، تحتاج إلى مشوار طويل لكي تنضج، بما يكفي لإنتاج تفاعل بين المجتمع والسلطة الأمنية الضابطة، ولا تحسب كذلك على النهج الأمني التسلطي "الدكتاتوري" لأن الدكتاتورية قد انتهت ودستور العراق الحالي لا يسمح برجعها على المدى القريب، لذلك يمكن التأشير إلى أن الركائز غير الرصينة التي حاولت الدولة العراقية وجهة الاحتلال، التأسيس عليها في تكوين أمن عراقي، جاءت في ظروف انتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، غير مواتية لتكوين أجهزة أمنية وعسكرية قادرة في وقت محدد على تحقيق أهداف الدولة في إنتاج سياسة أمن وطني، مما أخرج عملية بناء تلك الأجهزة وعطل مشاريع تطوير جاهزيتها ورفع معنوياتها، ومن ثم أشاع حالة الاضطراب لفترة زمنية ليست قليلة، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد عدم مواتاة الظروف بينها:

1. ما يتعلق بتشكيل الجهاز الأمني العسكري في ظرف صعب، وزج دوائره ووحداته الميدانية في ساحة الاضطراب، قبل إكمال جاهزيتها تحت بند الضرورة، أي في ظرف غير موات، كذلك الطلب من أجهزتها الخدمية والإدارية، تقديم الدعم اللازم للعاملين في الميدان الواسع، قبل أكتسابها الخبرة والقدرة اللازمة لتقديمها، بالإضافة إلى إرتكاب إدارتها العليا، أو القائمين عليها في المستويات القيادية أخطاء في العامين 2003 - 2004 كانت غير مواتية مثل:

القيام بمنح ضباط صف رتب ضباط وهم لا يحملون مؤهلات، واستمروا بالعمل حتى عام 2006 خرجوا منه بالرجوع إلى خط الخدمة، وتسببوا في الكثير من المشاكل خلال فترة وجودهم فيها. ترقية ضباط لأكثر من رتبة وصلت أحياناً إلى خمس رتب لمرة واحدة وتسليمهم مهام وصل بعضها منح نقيب رتبة لواء، وتكليفه بقيادة فرقة المشاة "الخامسة" عام 2004.

تشكيل هيئات أمنية ناقصة القدرة والملاك، وتعيين مدنيين في دوائر جمع وتحليل المعلومات لا يمتلكون أي أساس معرفي استخباري، أو عسكري والطلب منهم تقديم انتاج حتى قبل تأهيلهم ولو بشكل أولي. إذ أنشأت مثلاً بعض الدوائر الاستخبارية عام 2004 - 2005 أقساماً للتحليل الاستخباري بإشراف ومعرفة الأمريكان، ووضع فيها محللين لكل قاطع، أو محافظة لم يجتز جميعهم الدورات الأساسية للاستخبارات والتحليل، كما إن قسماً منهم كانوا مسؤولين عن قواطع في الوسط والجنوب، وهم لا يجيدون اللغة العربية، ولم يتعرفوا على عادات أبناء المنطقة وتقاليدها، ولم يسبق لهم أن درسوا، أو استطلعوا طبوغرافية القاطع والتضاريس الأرضية الموجودة، التي تساعدهم أساساً على تحليل ساحة العمليات والمعلومات ذات الطبيعة الاستراتيجية، وعندما أنشئت مدرسة لغرض الإعداد الاستخباري، نقل إليها وبأمر من الأمريكان أيضاً موظفون مدنيون شباب، ليكونوا معلمي دورات تتعلق بالاستخبارات الاستراتيجية والتحليل الاستخباري التعبوي، وهم لا يمتلكون أيضاً معرفة مسبقة بقواطع عملهم، ولم يدخلوا

دورات في المجال الاستخباري الاستراتيجي، ولم يعملوا أصلاً في الاستخبارات التعبوية، كمستوى يؤهلهم الانتقال الى مستوى العمل الاستراتيجي، أو تدريسه، كما هو معروف في التدرج المهني الاستخباري.

إسناد بعض المناصب العليا لضباط سياسيين تركوا الخدمة العسكرية مبكراً، بحيث أصبح لديهم فراغ معرفي ومهني في الاختصاص لا يؤهل بعضهم إدارة مناصب مهنية عليا تتطلب تسلسلاً وظيفياً محدداً، ومتابعات مهنية متواصلة.

2. وبينها ما له صلة بالجيش الجديد، الذي أدخل هو الآخر ساحة المعركة الداخلية، قبل إكمال تنظيمه وتدريبه، أي في "ظروف غير مواتية" وكلف بمهام قتال داخلي خلافاً لمهامه في الدفاع عن الوطن، تحت نفس البند من الضرورة، منها يمكن التأكيد على إن ظروف عمله جيشاً حديثاً لتحقيق الأهداف كانت غير مواتية، وإن كانت قرارات زجه لتأمينها في حالة العراق المضطربة آنذاك تحتملها الاعتبارات الوطنية.

أسباب عدم الملاءمة

إن الأجهزة المذكورة، مثل باقي الأجهزة والمؤسسات، ولكي تكون قادرة على تحقيق المهمة كسلطة ضابطة، في مجتمع بدا غير منضبط، كان لابد من توفر الظروف الملائمة لتأمين قدرتها هذه بالمستوى المطلوب، وهي في العراق مع بداية التشكيل، ولعدة سنوات بعد إقراره لم تكن مواتية لتأمين تلك القدرة المطلوبة لأسباب مادية وأخرى نفسية، وثالثة تتعلق بعدم تيسر الوقت المتاح وكما مبين في الآتي:

الأسباب المادية

وهي عديدة ومعروفة، يتناقص بها الجميع ويشير إليها المعنيون في هذه الدوائر والمؤسسات وغير المعنيين بها، معظمها ذات صلة بالتجهيز غير المكتمل والتسليح غير الكافي والتدريب غير الملائم والأموال غير الوافية. أي أن مستلزمات التشكيل والتأهيل لم تكن جميعها مناسبة، لا مجال للخوض في تفاصيلها تحت هذا العنوان، وسنتركه إلى الفصول اللاحقة تحت عناوين أخرى تؤمن الغاية ذاتها.

الأسباب النفسية

وهي الأهم، لأن الإشارة إليها قليلة والتنويه عنها أقل، وعند حصولها يحاول المعنيون في مجالها تجنب الخوض في تفاصيلها لجهل منهم بمعطياتها، أو لحرص التقرب منها، مسائل نفسية تثير التحسس في غالب الأحيان.

وهنا أي في المجال النفسي لابد من التنويه عن سببين رئيسيين يؤخذان بالاعتبار عند التكلم عن الموضوع، لأنهما الأكثر تأثيراً على مستويات الأداء والمعنويات:

يتعلق الأول: بتقبل وجود المؤسسة العسكرية والأمنية، مهنياً والاقتناع بمهامها وطنياً.

ويتمثل الثاني: بتوفر مستلزمات التكيف والنضج نفسياً.

وبصددهما أي السببين، أو العاملين المذكورين أعلاه لابد من التنويه إلى إنهما لم يكونا مناسبين، أو كافيين لإنتاج تشكيل قوي ذي جاهزية وقدرة قتالية فاعلة في مجتمع مضطرب ما بعد صدام.

فالتقبل والاقتناع ذو الصلة بوجود جيش جديد، لمرحلة زمنية جديدة، كأحد العوامل النفسية اللازمة لتكوين ظرف ملائم، لدعم إجراءات التنشأة والتشكيل، مسألة لو نظرنا إلى موضوعها من:

1. الزاوية السياسية

إن فكرة النشأة وتكوين جيش جديد، وأجهزة أمنية جديدة في بداية التغيير، لم تكن موجودة في الإرادة السياسية بالمستوى الذي يعطي دفعا قويا باتجاه صحة تشكيلهما، بمقاسات الجيوش والأجهزة الأمنية الحديثة والقليل المتيسر من الرغبات في وجودها

خاصة ما يتعلق بالجيش، أو تقبلها في البداية عند السياسيين الناضجين، لم تكن قوتها بالقدر الكافي لإخراج موضوع التشكيل خارج الوعاء الأمريكي، أو الاستراتيجية الأمريكية التي تبنت الخطوات الأولى للتشكيل، عليه جاء هذا التشكيل على وفق فلسفة الأمريكان ورؤاهم، بعيدة المدى لعراق المستقبل، وتبعاً لحاجتهم الملحة لقوات عراقية خفيفة، تكون بديلة عن قواتهم في السيطرة على الشارع المضطرب.

إن وجود فكرة عدم القبول، أو الافتقار لوجود قبول كاف لدعم تشكيل وتطوير الجيش بين السياسيين الجدد، جاءت مقرونة بعدم تيسر الخبرة والمعرفة الاستراتيجية لديهم في التعامل مع موضوع الجيش سياسياً.

حقيقةً، تدعم صحتها، العودة إلى نقاشات بصدد إعادة تشكيل الجيش العراقي من جديد، كانت قد حدثت في الأشهر الأولى من التغيير عام 2003 التي اتسمت بآراء وأفكار صرح فيها، أكثر من سياسي من أحزاب فاعلة ومشاركة في العملية السياسية ضمن حوارات خاصة تتمحور حول أن العراق الديمقراطي الجديد ليس بحاجة إلى جيش جديد، وإن كل ما يحتاجه لأغراض الأمن والدفاع، شرطة وقليل من حرس الحدود.

وكأنهم في آرائهم هذه يحاولون أن يتجاوزوا على حقيقة أن العراق، مجتمع لم يشهد سابق عهده استقراراً حقيقياً لفترة زمنية طويلة، وسيبقى كذلك إلى فترة قد تطول أيضاً. وإن واقعه الحالي غير المستقر لم يتخلص من الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي، لفترة زمنية ممتدة وستمتد طويلاً في المستقبل.

وإن مستويات تحضره النسبية التي اكتسبها طيلة الأزمنة السابقة قد تدنت كثيراً في الزمن الحالي، وتدنيها يدفع باتجاه الوقوع في فخاخ الارهاب والتطرف لفترة قد تستمر طويلاً أيضاً.

أو إنهم بآرائهم وتصريحاتهم، يعكسون قلة معرفتهم، وبسببها حاولوا رسم صورة للعراق، تقترب من بعض الأمم التي وصلت من فرط تحضرها وشدة تجانسها وحسن فهمها لإنسانية الإنسان، إلى قناعة بعدم حاجتها إلى استخدام الجيش كقوة فاعلة للتعامل مع أهلها والآخرين، أو إنهم لم يفهموا طبيعة الصراع ولم يدركوا المهام الاستراتيجية للجيش، في تحقيق الأمن والردع المتوازن مع الآخرين. إن الأغلب من بين كل هذه التأويلات، هو إنهم قد انصاعوا لأفكار تكونت عندهم عبر خبرات تعامل سلبية سابقة، مع بعض أطراف المؤسسة العسكرية والأمنية المنحلة، في طريق نضالهم الطويل بالضد من الديكتاتورية، خاصة وإن العديد من السياسيين الذين يديرون البلاد في وقتنا الراهن، قد تعرضوا في فترة معارضتهم لنظام الحكم في الزمن السابق إلى السجن والمتابعة والتعذيب الشديد من الأمن والاستخبارات، وإن بعضهم كان من بين مقاتلي الأهوار بالضد من النظام، والمشاركين في الانتفاضة الشعبانية لعام 1991 التي تعاملت القوات المسلحة مع وضعها بقسوة، كونت جميعها في ذاكرتهم إهجمات مضادة للمؤسسة العسكرية والأمنية، كان لها الأثر الكبير في تكوين مواقف سلبية منها بعد وصولهم إلى مواقع متقدمة في السلطة ومفاصل إصدار القرار، مع بدايات تشكيلها وقبل استفحال الإرهاب على وجه الخصوص.

وبالمحصلة فإن أفكاراً ومواقفاً من هذا النوع كونت، أو أسهمت في تكوين ظروف غير مناسبة، أفقدت فيها قوة الدفع المطلوبة لتكوين بداية عراقية صحيحة وقوية، وأرتبك فيها عمل المؤسسة العسكرية بعد تشكيلها، إذ تسببت على سبيل المثال في تكوين حالة ضعف، أو غياب الرقابة المفروضة للبرلمان على المؤسسة العسكرية تسليحاً وتجهيزاً، والتي شابها الكثير من الشك وأعمال الفساد.

وتسبب أيضاً في صياغة اتجاه مساية تكون كذلك عند بعض أفراد الحكومة، وبعض مسؤولي الوزارتين في أعمالهم وتوجهاتهم على الرغم من كثرة الاتهامات الموجهة لبعضهم، وكذلك تأخير إقرار بعض القوانين المهمة لعملية التشكيل مثل قانون الخدمة والتقاعد العسكري، إلى نهاية عام 2009، وخلوه بعد الإقرار تحت ضغط الحاجة، من بعض معايير إعلاء شأن العسكر وطنيا، مثل باقي جيوش العالم، حتى شعر بسببه غالبية الضباط بالحيف العسكري ذكر في سياقه أحد الضباط القادة في المفاصل العليا لوزارة الدفاع،

في حوار عابر معه عن المؤسسة العسكرية، وعن حاضرها والمستقبل، في الطائرة التي أقلته ووفد عسكري برئاسته من تركيا إلى بغداد نهاية كانون الثاني عام 2010، أنه في أحد الاجتماعات الروتينية، مع رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، كان قد نوه على سبيل الفكاهة وباللهجة العراقية الدارجة (حُلِّقَلة على الإرهاب الذي أبقانا في رتبنا، ومناصبنا حتى الوقت الراهن) وبغض النظر عن صحة التنويه بحضرة القائد العام من عدمه، فإنه يؤشر غصة لدى الضباط بكافة الرتب من تعامل القادة والسياسيين معهم، وإلى الحد الذي يعززون الفضل ببقائهم على حالهم إلى الإرهاب الذي يهدد حياتهم.

2. الزاوية التعبوية

إن قبول الضباط القادة والمدراء العامين في وزارتي الداخلية والدفاع، لتنظيم وتحديد آلية تشكيل دوائر ووحدات الجيش والشرطة، التي اقترحها المستشارون الأمريكيون، كان هو الآخر غير موات بالمستوى المطلوب، زاد من ضبابية الظروف وعدم ملاءمتها، إذ أن ما قدمه "أولئك الخبراء"، من مخططات تنظيمية للمقرات العليا ولبعض القيادات والهيئات المطلوب تشكيلها، وإن تم الشروع بتطبيقها في البداية، إلا إنه تطبيق أخذ طريق التغيير التدريجي، بتأثير عدم المسيرة "الخفية" التي تكونت بين القيادات الإدارية للتوجهات الأمريكية، والتي بدأت تظهر في السلوك القيادي العراقي بعد فترة بسيطة من التغيير، سواء بسبب المشاعر الوطنية، أو بتأثير الخبرة السابقة لضباط الجيش والشرطة القدامى، الموجودين في المفاصل القيادية العليا للوزارتين، والتي تشدهم باستمرار إلى القديم، أو تحت ضغط الحاجة الفعلية، وكذلك بتأثير السلوك التقليدي المحافظ في العقلية العسكرية، الذي يضع العراقي أمام قبول الجديد من جهة ويثير التوجس من احتمالات عدم الملاءمة للواقع العراقي من جهة أخرى. ويلاحظ هنا أن الخبراء الأمريكيين مثلاً، كانوا يؤكدون في المخططات التنظيمية على الجوانب الفنية وعلى البحث والتحليل في عموم المفاصل القيادية العسكرية والأمنية، وعلى حصر الصلاحيات والسلطات، تبعاً لطبيعة مجتمعهم وقواهم العسكرية ومعداتها المتطورة، وهو تركيز يبدو غير منسجم والطبيعة العسكرية والأمنية العراقية التي تتسم عادة بالمحافظة على ما هو قائم وموجود، وبالإكتفاء على تخمة الإحساس بالتفوق والمعرفة، وعدم تعود الاستشارة، وقلة الميل إلى استمزاز الرأي، وكذلك السعي الدائم للتمتع بمطلق الصلاحيات والاحتفاظ بكل السلطات، إذ لوحظ على سبيل المثال أن المستشارين الأمريكيين قدموا منتصف عام 2004 تصوراً لمديرية تسليح وتجهيز لكل من وزارتي الدفاع والداخلية، ترتبط في الأولى مع الأمين العام للوزارة، وترتبط في الثانية مع الوكيل الإداري للوزارة، وبعد فترة قليلة من الشروع بالتعاقد لتأمين بعض الأسلحة والتجهيزات، تم الإيعاز بتغيير ارتباطهما وجعله بالوزير مباشرة، وهو ارتباط وإن يفسر في بعض جوانبه لتقليل حلقات الروتين الإداري، وتقليل احتمالات الفساد، لكنه يؤشر في ذات الوقت رغبات لا تبتعد كثيراً عن الفساد والهيمنة والتفرد في اتخاذ القرار.

كل تلك المؤثرات دفعت إلى الشروع بتغيير أسماء ومهام وأرباط بعض التنظيمات وواجباتها، كلما وجد المعنيون فرصة لذلك، خلال الأعوام 2005، و2006، تلك الأعوام التي كانت قد بدأت خلالها أعمال العنف والمقاومة، تأخذ اشكالا منظمة ومؤثرة، بدءاً من الأنبار غرباً وامتداداً إلى صلاح الدين، وأجزاء من كركوك حتى الموصل، لتمتد إلى بغداد بشكل واسع عام 2006، في ذات الوقت الذي كانت فيه المقرات العليا منشغلة بتطبيقات التنظيم وبالتكيف لقبوله وتحديد الصلاحيات لتنفيذه، ومد سبل الاقتناع به للمستويات الأدنى في القيادة.

الأسباب التي تتعلق بالوقت

إن الوقت المتاح بعد التغيير لإنشاء مؤسسة عسكرية وأمنية قادرة على التعامل مع حالات عدم الاستقرار، كان غير كاف لتكوين ظرف ملائم لتشكيل قوي ومناسب، إذ سار الأمريكيان، وكما هو معلن على طريق التطوع لتشكيل الوحدات العسكرية،

ووضعها في مكان محدد والشروع في تدريبها خطوة تليها خطوة أخرى تتعلق بالتسليح، لتكون جاهزة للتعامل الميداني مع الأحداث، وهذه سياقات لا شائبة عليها، تسير عليها كل جيوش العالم، وإن يتم التجاوز على خطواتها في الظروف الصعبة خاصة إبان الحروب، وهذا ما حدث بالفعل، إذ لم تحصل غالبية الوحدات التي تم الشروع بتشكيلها نواةً للجيش الجديد والشرطة الجديدة، على الوقت الكافي لما يتعلق بالتكيف إلى الحياة العسكرية، واستيعاب متطلباتها، إذ وقبل حصول هذا بشكل كاف، زُجَّ ببعضها في قتال داخلي من أصعب أنواع القتال.

وبنفس الاتجاه شرعت عدة كليات عسكرية توزعت على عموم العراق (بغداد، الناصرية، أربيل، والسليمانية) وعدة أكاديميات للشرطة غطت غالبية محافظات العراق، بتخريج ضباط لم تمر سنة على التحاقهم إليها، خاصة في تلك الكليات العسكرية الموجودة في بغداد والناصرية، على العكس من الموجودة في كردستان نظراً لقدم وجودها بفترة قبل التغيير. كذلك الحال بالنسبة إلى كلية الأركان التي قبلت ضباطاً دون الشروط الملائمة للقبول وخرجتهم بفترة وصلت أحياناً إلى ستة أشهر.

إنه واقع لتقليص الفترة الزمنية، وإن تم اللجوء إليه في الظروف غير الطبيعية كما أسلفنا، لكن الجيش العراقي في ظروفه الصعبة سابقاً، لم يقلص عبر تاريخه الطويل، الدراسة في الكلية العسكرية دون السنة، وكذلك الحال في كلية الأركان، علماً أن الفترة الزمنية مهمة لتأمين تقبل الحياة العسكرية. والتطبع على مصاعبها. والتعود على أداء مهامها في الظروف الصعبة. وعلى هذا الأساس كان الوقت غير كاف لإكمال عملية التطبع والتكيف للحياة العسكرية. وغير مناسب لتكوين الجاهزية. وعامل تأثير سلبي في تكوين الظرف غير المناسب. أنعكس سلباً على موضوع تشكيل الأجهزة التي أصبحت بسببه وباقي العوامل المذكورة غير قادرة على التعامل المقتدر مع حالة الاضطراب التي استشرت لعدة أعوام في البلاد.

الفصل الرابع

ماهية الخروقات الأمنية وطبيعتها

يحدث بين الحين والآخر وإلى عام 2010 في بغداد، ونيوى وديالى ومناطق متفرقة من وسط وجنوب العراق تفجير، أو اغتيال، أو اختطاف بطريقة تصنف خروقات أمنية، تتسبب في حصول خسائر مادية وبشرية، وأخرى نفسية حيث الاحباط والنقد وتبادل الاتهامات. خروقات أرهقت المجتمع العراقي، وزادت من شدة تعبته حد الإعياء، لأن حدوثها يَكُونُ قلقاً في كل مرة والقلق بطبيعته يَكُونُ وهنا واضطراباً في النفوس، وإضافة ضغوط نفسية واجتماعية واقتصادية جديدة إلى ضغوط حياة عاناها الجميع في المعتاد. وهي خروق تكررت بنسب كبيرة في منتصف السنين الثماني، وبقيت تتكرر بشكل ملموس فيما بعد انتهائها، حتى بقيت عامل إثارة للمكبوت من إنفعال وتسببت في إعاقه العملية السياسية في أكثر من مجال. كذلك قلت وتيرتها في أواخر السنة الأخيرة بمستويات لم تنه المعاناة، ولم تمح من الذاكرة كوابيسها المؤلمة نفسياً، أو بمعنى آخر إنها بقيت تزيد وتنقص وتتغير طبيعتها وأهدافها تبعاً للفراغ الأمني والنفسي الذي يحصل بين الحين والآخر، وبوتيرة أبقت الحالة النفسية متردية والمزاج سلبياً. وبصدها لو عدنا بالذاكرة إلى المسيرة نجد خلالها قد حصلت العديد من الفراغات الأمنية في إدارة الدولة والمجتمع، أهمها تلك التي حدثت بعد الانتخابات البرلمانية للدورتين المتعاقبتين عام 2005 وما بعدها عام 2010 اللتين تركتا فراغاً سلطوياً أستمّر في الدورة الأخيرة لتسعة أشهر، كون فراغاً نفسياً غذاه الصراع القوي بين كتلتى العراقية "أياد علاوي" وإئتلاف دولة القانون "نوري المالكي" حول الحق الدستوري الممنوح للكتلة الأكبر في تشكيل الحكومة، استغلته قوى الإرهاب وبعض الجهات المضادة للدولة، لإعادة وتيرة الخروق الأمنية التي زادت في أثنائها بشكل مضطرب خاصة لما يتعلق منها بالإغتيال المنظم لبعض الشخصيات والأعضاء المرشحين والمنتخبين للبرلمان والعسكريين ورجال الأمن والموظفين المدنيين، والمسيحيين.

إنها خروق سمح حصولها، أو تكرار حصولها بتنفيذ الارهاب لاهدافه في زعزعة الاستقرار وإضعاف المعنويات، لأنه عبر رسائل متعددة إلى الجمهور العراقي بأنه موجود، بعدما التقى في طريقه حزبين من النظام السابق وطائفيين ومتدينين متطرفين وتنظيم القاعدة ورجال عصابات، وتحالفوا في مجاله تحالفاً مصلحياً غير مكتوب، عاونوا بعضهم بعضاً في السعي لإنتاج فعل عسكري مضاد منظم في معارك مستمرة، تخللتها وستخللها خروقات منظمة لجدار الأمن الوطني، تبعاً لسيطرة الحكومة وقواتها العسكرية والأمنية، وإدراك مواطنيها لدورهم في ضبط الأمن وإعادة البناء.

إن الخرق الأمني الذي حصل في العراق، ليس خرقاً فريداً، أو مقتصرًا حصوله على العراق وحده، إذ أنه موجود في كل الأزمنة وفي كل مكان بدرجات متفاوتة وسيبقى كذلك موجوداً، وتأثيرات حصوله ماضية هنا، أو هناك تبعاً لأربعة عوامل:

أولها كفاءة الدوائر الأمنية وحسن تنظيمها، اللذان يكونان أداءً تنفيذياً يقلل من نسبة الخسارة من ناحية، ويَكُونُ فعل الردع، للحيلولة دون التنفيذ من ناحية ثانية. وثانيهما الدعم الجاد لوجودها من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتكون مهنية، تحدد الحكومة سياستها العامة، دون التدخل في تفاصيل عملها الفني من أية جهة من الجهات. وثالثهما إسناد الشعب وتعاونه معها في كل مراحل عملها، بما يعينها على تحقيق أهدافها التعبوية الآتية، وتحسين مستويات جاهزيتها استراتيجياً. ورابعهما الحرفية الأمنية والقدرة على إيصال المعلومة المناسبة في الوقت المناسب إلى السلطات العليا القادرة على تحويلها إلى قرارات.

إن وجود مؤسسات أمنية وعسكرية وعلى الرغم من أهميتها، ركن مهم من أركان الضبط الاجتماعي، فإن طبيعة عملها الوطني الاحترافي جعلها موضع اهتمام الدول من جهة، ودفع بها إلى أن تكون تحت مجهر السلطة التشريعية لمتابعة أداؤها ومراقبة تجاوزاتها، وتحيئة الدعم المناسب لاستمرارها من جهة أخرى.

كما إنها مؤسسات وإن أشير إلى العديد من أوجه القصور في أداؤها الأمني والعسكري، وعلى الرغم من حدوث خروقات أمنية متكررة إلا إن النظر إلى هذا الأداء وتلك الخروق في سياق الفترة الزمنية لتأهيلها وظروف عملها الصعبة، يؤشر أنها قد أدت مهام صعبة وأسهمت في تأمين قدر من الضبط وإن كان غير حاسم، إلا إنه إنجاز لو لم يتحقق على أرض التصارع المستمر مع الإرهاب، لكانت الحرب الأهلية قد أستمّرت وأستمّر سعيها، ولكان القتال الطائفي قد تطور ليشمل كل أنحاء العراق، ولتهددت وحدة

العراق فعليا. ومع ذلك فهي انجازات لم تصل حد الطموح، الذي وضعته الحكومة لهذه الأجهزة في مكافحة وردع الارهاب، ولم تُلبّ مطالب الشعب العراقي في العيش الآمن المستقر، بسبب هتات وأوجه قصور، "خلل" في تكوين وإدارة ومعنويات تلك الأجهزة ومنسببها، وبذا أصبح التفتيش عنه أي الخرق، أو تشخيصه والتعرف عليه، ووضع المقترحات المناسبة للتعامل معه أحد المجالات لمعاونة هذه الأجهزة في الحد من حدوثه، ومعاونتها كذلك في الحصول على فرص لتأمين جاهزية أفضل، كاحد أهم العوامل اللازمة لتحقيق الاستقرار وحماية النظام الديمقراطي وتوفير العيش الآمن لعموم العراقيين. إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الإرهاب الذي تقاثل في ساحته ذو طبيعة معقدة، تفوق بعض تعقيداتها وملايسات حصولها، قدرة الأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية العراقية الحالية على المتابعة والاستيعاب وسرعة التعامل، حتى نهاية عام 2010 وذلك لتدخل عدة عوامل بينها:

1. التدويل: إن فعل الارهاب في الساحة العراقية، دولي منظم في الخارج، بمنايع إسلامية متطرفة لا تنضب مصادرها من الخارج، وأدوات تنفيذ محلية طائفية، لا تهادن من يقف في طريقها في الداخل.
 2. التحرك: يلاحظ في أفق هذا الإرهاب، وتداعياته أن هناك تحركا من الخارج "المحيط القريب" كان شبه مبرمج لدعمه من أجل تأمين غايات متباينة تلتقي عند المصالح الخاصة، وهناك نوايا سياسية مشبوهة لتبرير حصوله وقواعد استثمار لخروقاته في الداخل.
 3. التدخل: إن الإرهاب في العراق من النوع المتداخل مع أعمال مقاومة فعلية، بقيت محاولاتها مستمرة، للتفتيش عن فسحة تأثير فعلي في الداخل واستعطاف أبناء الداخل، والخارج على حد سواء.
 4. الإنفتاح: إنه عمل نُظم بطريقة بقيّ فيها مفتوحا على كل جهد تخريبي، وإن كان عصابات تنتشر في المناطق والأحياء السكنية يمكن استغلالها، ومهربون يمكن تسخيرهم، كمقاولين ثانويين لتنفيذ أهداف الخرق وإثارة الاضطراب.
 5. التوقيت: إن كافة الأعمال المسلحة وخروقات الإرهاب، جاءت في فترة انتقال، ضعفت فيها الضوابط الاجتماعية ونشطت فيها بالمقابل، أعمال الثأر العشائري والانتقام الفردي والعمل المليشياي والتحريك الحزبي للتغلغل والاثراء من قبل بعض المشاركين في الحكم والعملية السياسية. مما فتح الباب واسعا أمام الخروق لتستمر، وإلى الأجهزة المعنية بالحد منها لأن تتعب من كثر الوقوف وشدة الانتباه لحراستها.
- إن كل الأحداث والحكايات التي وردت ضمنا في متن هذا الكتاب هي خروق أمنية، سيتم تناول طبيعتها من خلال عناوين هذا الفصل ذات الصلة بما هي الظروف غير المواتية وماهية الخروق الأمنية وتصنيفات الخروق الأمنية.

ماهية الخرق الأمنية

إن الخرق الأمني الذي يعبر في بعض مراحله، عن قدرة الخصم ونجاحه في تنفيذ أهدافه التدميرية ماديا ونفسيا، قد اختلف حصوله في المجتمع العراقي كما وشدة في التأثير، وهو في الواقع قدرة قد ضعفت فيما يتعلق بعدد العمليات المنفذة على وجه الخصوص، لكن شدة التأثير بقيت على ما هي عليه وربما زادت قليلا بسبب نوعية العمليات التي إتجه الارهابيون إلى تنفيذها حتى نهاية عام 2010، وإذا ما جاز لنا مناقشة الكم في العمليات وقلته، يمكن التأشير إلى إنه حصل بالفعل وحصوله يعود في الغالب إلى جملة عوامل أهمها:

1. التحسن في مستوى الجاهزية المهنية: إن مستوى الجاهزية الأمنية والعسكرية قد تحسن بشكل ملموس يمكن قبوله، على وفق الظروف والأحداث الجارية، كما إن إكتسابها للخبرات التراكمية قد تطور، بشكل واضح يمكن قبوله أيضا وإن كان بالمستوى البسيط، وهو تحسن وتطور أتاح لها إمكانيات، نفعها في عملها الوقائي والتنفيذي، بقدر أسهم مع غيره من العوامل في تقليل عدد العمليات المنفذة، لكنه لم يحل دون تنفيذ بعضها المعدة بشكل جيد.

2. التطور في العلاقات السياسية: لقد تطورت العلاقات بين العراق ودول الاقليم خاصة في جهتها العربية، وإن كان تطورا محدودا، فلقا، وبعيدا عن الطموح العراقي، إلا أنه أسهم في حدوده الدنيا هذه بتقليل عمليات الدعم المعلن نسبيا أيضا، وتوجهات التغاضي عن الدعم وتسريب الأموال والإرهابيين إلى داخل العراق نسبيا، وإن أبقت جميع هذه الدول موضوعه "الدعم والإيواء والتسهيل" ورقة للضغط والمساومة في ساحة سياسية إقليمية، يحتاج ضبط الأمن فيها إستخدام الكثير من الأوراق.

3. إدراك دول الجوار الأثر السلبي للإرهاب على استقرارها الحالي والمستقبلي: لقد أدركت جميع دول الإقليم مسألة الارتداد المحتمل لخروقات الأمن الجارية في العراق على أمنها الوطني، وهو وإن كان إدراكا متأخرا، إلا إنه حرك أجهزة بعضها الاستخبارية باتجاه زيادة نشاطها في الحد من أعمال التمويل، وتسريب الأشخاص ومعدات الخرق إلى العراق، علما أن الارتداد وصل بالفعل جميع دولها، بينها إيران الدولة الأقوى أمنيا وعسكريا إذ شهدت ساحتها عدة تفجيرات وأغتيالات هذا العام والأعوام الأربعة التي سبقتها كان أبرزها كمين نصب في 16 آذار 2006 لقافلة حكومية على طريق تاسوكي الواصل بين مدينة زهدان مركز الإقليم ومدينة زابل ثاني أكبر مدن بلوشستان، الذي أسفر عن مقتل حاكم مدينة زهدان واثنين وعشرين شخصا واحتجاز سبعة مسؤولين آخرين.

إنفجار سيارة مفخخة بتاريخ 14 شباط 2007، في زهدان أسفرت عن مقتل 18 من أعضاء الحرس الثوري. اختطاف مسلحي جند الله بتاريخ 19 آب 2007، واحدا وعشرين من سائقي الشاحنات الإيرانيين قرب البحرشاه ونقلهم إلى باكستان. كذلك إختطاف ستة عشر شرطيا بتاريخ 13 حزيران 2008 في جنوب شرقي إيران ومقتلهم جميعا على يد خاطفيهم نهاية العام.

إنفجار سيارة مفخخة بتاريخ 29 كانون الأول 2008 في مبنى الأمن في سروان ومقتل أربعة أشخاص. مقتل إثنا عشر شرطيا بتاريخ 25 كانون الثاني 2009 في كمين نفذته جماعة «جند الله» قرب مدينة سروان. تفجير مسجد في مدينة زهدان عاصمة محافظة بلوشستان في 28 مايو أيار 2009 أسفر عن مقتل 25 شخصا، وجرح 125 آخرين.

تفجير انتحاري في 18 تشرين الأول 2009، بمنطقة بيشين سيستان قتل فيه 42 شخصا، منهم 6 ضباط في الحرس الثوري، أبرزهم نائب قائد القوات البرية وقائد المقاطعة.

تفجيران مزدوجان في محافظة سيستان بلوشستان في 15 تموز 2010 أسفر عن مقتل 27 شخصا على الأقل، وأصيب 160 آخرون، أعلنت جماعة «جند الله» مسؤوليتها عنهما، انتقاما لإعدام زعيمهم عبد الملك ريغي في 20 حزيران. تعرض الرئيس الإيراني السيد محمود أحمدني نجاد في 4 آب 2010 إلى محاولة اغتيال حسب تقارير زعمت أن المحاولة حصلت في أثناء توجهه إلى همدان لإلقاء خطاب، عندما هاجم شخص موكبه بقنبلة يدوية، أسفر عن سقوط جرحى. الهجوم على مقر للحرس الثوري بتاريخ 2010/10/18 في إقليم سستان الذي راح ضحيته قادة من الحرس و38 آخرين وجرح العشرات.

تفجيران حصلا خارج مسجد للشيعية في شاهبهار جنوب شرق البلاد يوم 2010/10/15 أودى بحياة 39 شخصا وجرح 68 من الشيعة الذين حضروا لحياء عاشوراء.

وشهدت كذلك عدة اغتيالات كان آخرها في طهران أواخر تشرين الثاني 2010 للعالمين النوويين الدكتور مجيد شهرياري الذي قتل في أثناء قيادته لسيارته ومعه زوجته، والدكتور فريدون عباسي الذي جرح وزوجته الموجودة معه في السيارة، بعوبات ناسفة وضعها راكبو دراجات بخارية، وهي العوبات التي سجلت انتشارا واسعا لاستخدامها في العراق لأغراض الخرق الأمني. 4. التفهم الشعبي العراقي لمسألة الوقوع في فخ الارهاب الطائفي: لقد تيقن قسم من العراقيين أن للمنظمات الإرهابية خاصة القاعدة توجهات مقصودة لاستهدافهم جميعا دون تحديد لمذهب المستهدف، وإنها تسعى جاهدة الى تسخيرهم، وقود إرهاب للفترة الزمنية السابقة، دفعت بعضهم غير القليل إلى التوقف عندها وإعادة النظر بحسابات ومواقف كانت مبهمة، أو لصالح استثناء الإرهاب.

5. الدعم المقبول لتشكيلات الصحوة ومجالس الإسناد: لقد شكلت مجالس صحوة وأسناد في المناطق الساخنة، نشطت ندا للإرهابيين، بفاعلية جيدة، وإن استخدمت أي هذه التشكيلات أحيانا كمسرب للتسلل إلى جسم الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية والادارية، لكن مواقفها وأساليبها في القتال كان له الأثر الكبير في تحسن الموقف بإتجاه الحد من الخروق الأمنية. 6. إدراك المواطنين في مثلث الجزيرة للخسائر: لقد خسر أبناء مثلث الجزيرة غير القليل ومن بعدها تفهموا الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبوه طرفا في عملية بناء الدولة وتسيير دفة الحكم، ومنه تحرك العديد منهم للوقوف بالضد من الأعمال القتالية، ومن ثم انفتحوا على المشاركة في العملية السياسية، كأسلوب سلمي لتحقيق الأهداف.

7. إتساع حجم الخسارة: التي تكبدتها قوى المقاومة والجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية، في المعارك المستمرة معها في الشارع العراقي، كونت ردعا عند البعض خاصة أطراف من المقاومة، وتحسبا عند البعض الآخر من قوى الإرهاب، قلل إجمالا من حجم الخروق.

8. النمو التصاعدي لقاعدة المعلومات: إن التطور الحاصل في الجانب الأمني شمل قاعدة المعلومات ذات الصلة بالإرهاب وأصوله والعاملين في مجاله، والداعمين لاستمراره، التي بدأت تتكون وتتطور لدى بعض الأجهزة الاستخبارية خاصة المخابرات، وبما يسهل المتابعة والاستباق أحيانا.

9. خسارة القاعدة في حربها الدولية مع الغرب والأمريكان: أي تكبدها خسائر كبيرة في الارواح وتطويق جاد لأنشطتها المالية والاستخبارية والاعلامية، حدّد من قدراتها العامة على إدانة زخم التجنيد وفاعلية الدعم والاسناد لفرعها وأعوانها في العراق. إن التطور الحاصل في مستويات الفهم والادراك والخبرات المكتسبة، المذكورة سابقا وغيرها أخرى، وإن قللت من مستويات حصول الخروقات الأمنية، إحصائيا عام 2008 وما بعده حتى عام 2010، إلا أنها من جانب آخر لم تكن كافية، لتحقيق عملية الردع للحيلولة دون حدوثها كما هو مطلوب كغاية أمنية استراتيجية، وبسببها بقيت بعض أشكالها قابلة للتحقق في الزمان والمكان المطلوبين، هذا وإن أكثر أنواع هذه الخروقات تكرارا بعد عام 2007 كانت العوبات الناسفة.

ومن ثم عمليات الاغتيال الشخصي التي تلجأ إليها بعض فصائل المقاومة والمليشيات، ومن بعدها العجالات المفخخة التي كانت القاعدة هي الأداة المخططة والمنفذة لها، تليها حسب مصادر الحكومة الجناح العسكري لحزب البعث، ثم من بعدها المجاميع الخاصة وعصائب الحق، وبعدها جيش رجال الطائفة النقشبندية، وآخرها بعض المليشيات الخارجة على القانون.

أما من نواحي حصول الخروق فكان النصيب الأعلى لمحافظة بغداد التي تضم مركز القرار الرئيسي للدولة، وغالبية الأهداف الإستراتيجية ذات التأثير الاقتصادي والسياسي والمعنوي، التي ترتبط بمنافذ سالكة إلى كافة محافظات العراق، ومن نواحي غير التأثير فكانت المحافظات الكردية هي في المقدمة، إذ لم تتأثر حياة مواطنيها العامة من الناحيتين المادية والنفسية، بما حصل فيها من خروق تعدد قليلة جدا.

وعموما فإن تقريراً لعام 2010 قدمه مرصد الحقوق والحريات الدستورية سجل انخفاضاً طفيفاً خلال هذا العام بأعمال العنف والانتهاكات مقارنة بعامي 2008 و 2009، إذ ذكر المرصد في تقريره أن ضحايا الانتهاكات لهذا السنة قد وصلت إلى ما يقارب (17650) ضحية، تباينت بين ضحايا أعمال القتل والإصابات بواسطة (مفخخات، عبوات ناسفة ولاصقة، أحزمة ناسفة، اغتيالات، وجثث مجهولة).

وأضاف المرصد إن الضحايا كانت موزعة ما بين الجثث مجهولة الهوية وضحايا عمليات الاغتيال والإصابات بفعل التفجيرات. وقال المرصد في تقريره: إن الإحصائيات التي تم التوصل لها خلال الفترة الممتدة من 2010/1/1 إلى 2010/12/31 سجلت وقوع ما يقارب (4561) ضحية جراء أعمال العنف (قتل، واغتيال وجثث مجهولة وضحايا من رجال الأمن). كما أكد المرصد أن ضحايا القتل جراء (انفجارات العبوات الناسفة واللاصقة والمفخخات والقنابل) وصلت إلى ما لا يقل عن (2196) ضحية من المدنيين.

وكانت أشدها في كل من المحافظات (البصرة - نينوى - بغداد - ديالى - الأنبار - كركوك)، أما ضحايا منتسبي (أجهزة الشرطة والجيش) فقد وقعت (796) ضحية، كانت أشدها في محافظة (نينوى - بغداد - الأنبار - ديالى - صلاح الدين - كركوك - ذي قار). وجاء في التقرير أيضاً أن الجثث مجهولة الهوية قد وصلت إلى ما لا يقل عن (586) جثته، وكانت أشدها في (نينوى - بغداد - ديالى - بابل - الأنبار - صلاح الدين)، وضحايا الاغتيالات وصلت إلى ما لا يقل عن (755) ضحية وكانت أشدها في (نينوى - بغداد - الأنبار - كركوك - واسط - بابل - ديالى).

وأشار التقرير إلى الضحايا الذين قتلوا على يد القوات الأمريكية (34) ضحية وكانت أشدها في محافظات (ميسان - بابل - واسط - كركوك - بغداد - ديالى)، أما ضحايا القتل على أيدي القوات العراقية من شرطة وجيش فكان العدد (194) ضحية كانت أشدها في محافظات (الأنبار - ديالى - بغداد - نينوى - صلاح الدين - كربلاء - كركوك).

وذكر التقرير أن المصابين جراء الانفجارات وصل إلى ما لا يقل عن (13089) ضحية وكانت أشدها في محافظات (نينوى - بغداد - بابل - ديالى - صلاح الدين - كركوك - البصرة) أما ضحايا الخطف فقد وصلت إلى (128) مختطف وتكررت في (بغداد - كركوك - الأنبار).

ولفت التقرير إلى استمرار عمليات الاعتقالات مع استمرار أعمال العنف وتزايدها والتي يقع جزء منها بصورة عشوائية وغير قانونية، وقد وصلت أعداد المعتقلين خلال هذا السنة إلى (13877) معتقل في عموم محافظات العراق، وقد تم إطلاق سراح (4461) معتقل.

وبالنسبة إلى أحكام الإعدام ذكر التقرير أن (131) حكماً قد صدر هذا العام في محافظات (الأنبار - بغداد - صلاح الدين - نينوى - بابل - ديالى - واسط).

أما فيما يتعلق بنسب تكرار أعمال العنف بين المحافظات خلال العام، بين التقرير إلى أن محافظة بغداد قد حصدت ما نسبته 42% تليها نينوى 16%، وديالى 12% واقتربت النسبة بين كركوك وصلاح الدين إذ كانت في الأولى 5.2% وفي الثانية 5.9% وتقدمت عليهم الأنبار بنسبة 7.4%.

وخلت محافظتا دهوك والمثنى من أعمال العنف أي أن نسبتها كانت % تليها اربيل 0.2% والسليمانية 0.12%، وقد سجلت كربلاء 3.2% وواسط وبابل 2.3%، وذي قار 0.2%، وميسان 0.2%، والنجف 1.1% والديوانية 0.1% وارتفعت النسبة في البصرة الى 3.1%. (29).

تصنيفات الخرق الأمني

إن الخرق الأمني كقدرة للخصم في الوصول الى تحقيق الهدف المطلوب، يمكن تصنيف حدوثه في العراق على سبيل التفريق وتحديد الاسباب والمسؤولية الى خروقات إجرائية، وأخرى استخبارية، وثالثة نفسية:

الخروقات الاجرائية

تلك التي تتأسس على إختراق الأجهزة العسكرية والأمنية الموجودة في الشارع، لتمرير أداة الارهاب إلى المكان المحدد للتنفيذ وفي الزمان المطلوب، وهذه الخروقات تعد شائعة الحدوث، من بين التصنيفات الأخرى، لأنها: سهلة التنفيذ: كل ما يتطلبه القائم بالعمل عليها، تمرير الأداة الارهابية المطلوب استخدامها، من المنافذ ونقاط السيطرة، قليل من الجراءة والمقدرة على التمويه، وحسن التعامل مع الموجودين في تلك النقاط، ومعرفة أولية بتوقيتات الازدحام ومستويات التعب والارهاق الذي يمكن أستغلاله لدى المنتسبين.

بسيطة الإعداد: لا يحتاج التنفيذ في أغلب الأحيان إلى جهد أستخباري عالي المستوى لتحديد الأهداف المؤثرة لأنها واضحة ومكشوفة، ولا إلى تخطيط دقيق من أجل الوصول إليها لأن غالبيتها شبه مفتوحة، وما يحتاجه في هذا الجانب هو عمليات استطلاع محدودة، وإجراءات عادية لتشثيت الأنظار وصرف الانتباه، وأحيانا علاقات عامة مبنية على الرشا والاستمالة والترغيب. سريعة التأثير: من النواحي المادية والمعنوية، لأن فعلها يصل إلى جميع المتلقين العراقيين في ساعة الوقوع ويثير الخشية والإحباط في بداية الوقوع ويعزز مشاعر الحقد والغضب، ويوجههما بالاتجاه المطلوب. قدرة عالية على التأثير: خاصة لما يتعلق بتغيير ميول وأتجاهات الجمهور الموجود في ساحة الحدث، أو خارجه وعلى أفكارهم من الحكومة وعموم العملية السياسية، لأن فعلها يثير العديد من التساؤلات عن دور الحكومة فيما يحصل، وإمكانية الأجهزة العسكرية والأمنية الموجودة في الشارع للتعامل مع ما يحصل، وجدية الحكومة كأداة تنفيذية معنية في كشف ما حصل وقدرتها على التحذير من ما يحصل، وعن مكان ودور قوات الاحتلال فيما حصل وسيحصل.

الخروقات الاستخبارية

نعني بها النفاذ إلى الهيكلية الأمنية والعسكرية، بهدف الحصول على الوكلاء والمعلومات التي تعين على تحقيق العمليات الإجرائية، وهي وإن لم تُدرس وتصنف بشكل واضح من قبل أجهزة مكافحة متخصصة، إلا إنها موجودة منطقياً، لأن تحرك الجماعات الارهابية في بعض الأحيان، يؤشر حصولها على معلومات دقيقة من مصادر رسمية، ثم إن تصاعد عمليات الاغتيال بمسدسات كائنة للصوت في بغداد التي تضاعفت خلال الشهر الأخير من عام 2010 وبداية العام الجديد، وحرية تحرك المنفذين واستخدامهم سيارات حكومية وأستهدافهم ضباطاً من الأمن والاستخبارات والجيش، يؤشر هو الآخر وجود خلايا في دوائرهم ووحداتهم تنفذ هذه الاغتيالات، مؤشراً أيده خبر عن جهاز مكافحة الارهاب نشر بداية العام 2011 يشير إلى أن الجهاز ألقى القبض على جماعة اغتيالات بعضهم ينتسب إلى أجهزة أمنية.

إنها خروقات كونتها جماعات إرهابية، بالإضافة إليها كونت الأحزاب السياسية خروقات من نوع آخر، إذ تطلب بعضها من المحسوبين عليها تعبير وجمع معلومات مصنفة أمنية وعسكرية سرية. معلومات في حال وصولها إلى تلك الكتل والأحزاب والحركات،

ستنتقل حتما إلى عدة جهات مستفيدة بينها جهات قد تكون إرهابية، أو مسلحة بالضد من الدولة، لأن الأحزاب التي طلبتها واستخدمتها لأغراضها الخاصة، غير مهيأة أمنيا للمحافظة عليها وكتماؤها والتداول السليم لمفرداتها.

الخروقات النفسية

هي التي تتأسس على النفاذ المكنن إلى المجتمع العام، وإلى جسم المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والاستخبارية، للتنمويه والتسميم الأمني والسياسي والفكري من قبل:

جماعات إرهابية: تعمدت ترك منظماتها وتوجهت إلى أجهزة الدولة، واهمة إياها أنها قد غيرت مساراتها وباتت عينا من عيون هذه الأجهزة، وأهدافها عادة ما تتركز على إيهامها، وحرف توجهاتها عن الأهداف المرسومة لمكافحة الخروق الأمنية.

وكلاء المنظمات الإرهابية: الذين يتم تجنيدهم بقصد الاتصال بأجهزة الدولة الاستخبارية، والتنفيذية، كمتبرعين يقومون بعمليات التسميم الأمني والسياسي.

الوكلاء المزدوجون: الذين كانوا يعملون مع الإرهابيين، وأعيد تجنيدهم للعمل مع أجهزة الدولة الأمنية، لتمرير بعض المعلومات المثيرة والمربكة.

مؤيدو المنظمات الإرهابية: وأتباعها المنتشرون بين المجتمع والمرتبطون سرا بتنظيماتها، لتحقيق أهداف إثارة الأحقاد وبث الإشاعات وتحويل الاهتمامات وتكوين قناعات بالضد، ضمن خطط الحرب النفسية المدروسة بشكل جيد.

بعض منتسبي الصحوات والإسناد: الذين انتموا إليها في الأصل بتكليف من منظماتهم المحسوبة على المقاومة، أو من أخرى ذات صلة بالقاعدة وقوى إرهابية، لتسهيل عمليات الخرق المنظمة.

الفصل الخامس

عوامل حصول الخروق الأمنية

إن الخروقات الأمنية بمفهومها المعيق لعملية إعادة البناء، والمخل بحالة الاستقرار وإثارة الاضطراب، بدأ حصولها في العراق بعد أشهر قليلة من التغيير، والعادي منها أي الفردي البسيط، بدأت مؤثراته بعد التغيير مباشرة، وهي بشكل عام مازالت مستمرة الحصول حتى نهاية عام 2010، وبأساليب وطرق تبين أن هذا الحصول ولكافة أشكال الخروق الأمنية ومستوياتها، يعود إلى ثغرات وأساليب خطأ وطباع غير صحيحة وضعف وأوجه قصور في جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية، ذات الصلة بالعادات التي تعلمها الإنسان العراقي في الأزمنة السابقة، والتقاليد التي أكتسبها من نفس الأزمنة التي أنغمست حكوماتها وسياسيها في مساعي التغيير بطرق لم تلتفت فيها إلى هدف التغيير أي الإنسان العراقي، حتى صورته وكأنه آلة يمكن إدامة دوراتها بقليل من الزيت، وأبقته مسيرا للعمل بإتجاه برامجها غير الواقعية في التغيير، وحاولت أن تقفز به إلى مستقبل ينحصر وجوده فقط في الخيال، إذ في بداية ثمانينات القرن الماضي مثالا وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة آنذاك منشغلة بتمنياتها وتصوراتها لقرب انتقال العراق في بضع سنوات من خانة الدول النامية إلى مصافي الدول المتقدمة، كانت في جوانب التعامل مع الإنسان الذي يقود منطقيا عملية الانتقال ويعيشه، بطريقة الدفع لأن تسحق إنسانيته في مفهوم الآلة التي تريدها آدمية تصفق لكبارها متى يرغبون، وتُمسكُ البندقية لتقتل عدوهم يخترعونه من عندهم متى يريدون، وترقص فرحا في مجالسهم الخاصة بالوقت الذي يأمرهم، فشكّلوا منه إنسانا لا يرى في الانتقال إلى العصر الذي يودونه قيمة، ولا العيش فيه متعة وهو بلا مشاعر مثل الآلة. فتشكّل واهنا يتقبل الخطأ ويعيش في ظروف خطأ ويسير في الطريق الخطأ، فكان تشكيكه بهذه الصيغة هو الخرق الأمني الكبير، أو الأرضية الخصبة لوجود الخروق الأمنية بكل أشكالها في ذلك الزمن والزمن الجديد.

ومع هذا وفي إطار تشكيلة الإنسان العراقي المخل بالأمن أصلا، هناك عوامل تحتم الرؤية العلمية الأخذ بها أسبابا لحصول الخروق، يمكن التفتيش عنها بين جوانب السلوك الفردي للعسكري ورجل الأمن الموجود في الواجب، وبين معالم إدارته التي تكلفه بتنفيذ المهام، دون إستثناء الظروف المحيطة به مُنفذا في ساحة القتال، تفاعلت وما زالت تتفاعل فيما بينها، لتنتج مستوى الخرق الأمني، يمكن إجمالها لأغراض التوضيح بتلك العوامل المهنية والإدارية والنفسية والمعنوية والقانونية والاستخبارية والسياسية، وبتفصيلات تلبي الغاية المطلوبة، وكما مبين في العناوين المذكورة فيما يأتي:

العوامل المهنية

إنها العوامل التي تتعلق بأداء العسكريين والأمنيين على كافة المستويات، والتي تُقِيم بالضعيفة بضوء النتائج المتحصلة طيلة السنوات الثماني، والخروقات الحاصلة بين الحين والآخر، وبضوء عدم القدرة على إجهاضها. وضعفها بطبيعة الحال يعود إلى جملة أسباب بينها في وقتنا الراهن طبيعة الضباط والمنتسبين، وتصنع الضبط، والتجاوز على معايير التخطيط، والإعياء والتردد في عملية إصدار القرار، وغياب التفاعل الداعم بين الأعلى والأدنى واختلال التقدير الصحيح للقدرة القتالية، وكما يأتي:

1. طبيعة الضباط والمنتسبين

إن المقصود بطبيعة الضباط والمنتسبين، هي تلك الخصائص والإمكانات والقدرات على التحرك والصلاحيات، وهي بضوء الواقع وأصول البحث والتحليل، يمكن تناولها بثلاثة عناوين فرعية هي:

الضباط القادة

الميدانيون منهم، أو أولئك الذين يعملون في بعض المفاصل القيادية الأعلى، ضمن المؤسسة العسكرية والأمنية، وفي مجالهم يمكن ملاحظة بعض أوجه النقص والقصور في الطبيعة والسلوك، التي يؤثر وجودها خلا في الأداء، ساعد على حصول الخرق الأمني منها على سبيل المثال:

آ. الضعف الملموس في القيادة والسيطرة

إن ظروف العمل الصعبة منذ البدايات الأولى لتأسيس الأجهزة الأمنية، والاختلاط غير المتجانس بين القادة والأميرين القدامى، بما تبقى من مهنتهم وخبرتهم وبعض الجدد بقلة خبرتهم، والعيش تحت التهديد المستمر، وعدم وجود أسس لأختيار الأفراد وتصنيفهم، لعموم الهرم القيادي العسكري، والمدني والفني والإداري، وتسلسل بعض الانتهازيين والفاستدين إلى جسم المؤسسات والتقييدات الخارجية غير الواقعية في بعض الأحيان، وغياب المكننة في وسائل الاتصال، أو عدم فاعليتها، أضعف أو أحل بشروط القيادة والسيطرة في ظروف هي الأحوج فيها إلى أن تكون قوية وحاسمة وباستجابات سريعة، وتسبب في أن ترتكب بعض مفاصلها أفعال لا تنسجم والمهنية المفروض وجودها، ولا الإخلاص وتحمل المسؤولية المطلوب وجودها، بينها على سبيل التأكيد: قطع وتويق "قسم منها مقصود" لسلسلة نقل الأوامر وسبل تنفيذها.

صعوبة متابعة وتقييم الأداء في موقف معين.

ضعف استجابة المستويات الأدنى في عملية التنفيذ.

ترك بعض النهايات أقرب إلى السائبة في بعض المواقف التي تحتاج إلى الحسم السريع، بعد زرع قناعات بين بعض المستويات الأدنى في القيادة، بعدم جدوى التنفيذ من ناحية، وبين الأعلى بعدم جدوى الإصرار على التنفيذ من ناحية ثانية.

ب. غياب القدرات والإمكانات للتأثير المعنوي على المنتسبين

لقد بات الحديث عن التوجيه المعنوي في الجيش الجديد والأجهزة الأمنية الجديدة، مرتبطا بالتوجيه السياسي ذي التوجه البعثي في الزمن السابق، وإرتباط من هذا النوع أسقط من حسابات القادة، والمفاصل العليا للقرار الأمني والعسكري، إمكانية الاستفادة من أي جهد متاح في هذا المجال لدعم المعنويات، على الرغم من أصول هذا الجهد العلمية الممكن تنظيمها، لرفع معنويات المنتسبين وتحسينهم ضد الحرب النفسية المعادية، وتجنبيهم تأثيرات الفساد السياسي، الذي انتشر بشكل مؤثر.

ج. الشيخوخة الوظيفية

بقاء بعض القادة في نفس أماكنهم، لصعوبات التبديل بسبب المحاصصة، أو الاعتقاد بأنهم الأكثر ولائاً من غيرهم، جعل بعض مفصلات القيادة العسكرية وأقل منها الأمنية تتسم بالشيخوخة، التي لا تتناسب واتجاهات وطبيعة عمل مكافحة الخروق الأمنية وأعمال الارهاب التي تتطلب قدراً كبيراً من المرونة والدافعية والمطاولة، التي تتوفر على الأغلب بين الشباب، وأعمار الوسط مع بعض الاستثناءات.

د. التمايز

إن التمايز والتفريق بين الضباط والمنتسبين، عند بعض القيادات الأمنية والعسكرية، لاعتبارات الأصول والانتماء دفع بقسم من المفصلات القيادية أن تكون متماهلة، متهاونة، معيقة، غير متفاعلة مع عموم العمل في الجيش الجديد والمؤسسات الأمنية الجديدة، وهذا شعور بات يتعزز أكثر، ويؤثر أكثر، كلما تضاعف السعي في اختيار بعض المفصلات القيادية الأعلى على أساس طائفي وقومي "محاصصة"، وهذه مع وجود قدر من اللامبالاة الذي يتجنب فيه المعنيون الالتزام المفروض بالأوامر وبضوابط المهنة وعدم تقدير العواقب، الذي استشرى بين العموم في المستويات القيادية للأجهزة الأمنية والعسكرية، فتحت أبواباً جديدة لخروق أمنية متعددة.

إنها أوجه قصور تصادف وجودها في ظروف المغالاة بالتوجه المادي لعموم المجتمع العراقي التي تم التنويه عنها في موضوع الفساد دفعت ببعض الضباط القادة والأمراء، مثل غيرهم من المدراء والإداريين، إلى جعل الكسب والتحصيل أعلى إهتماماتهم، حتى خصصوا وقتاً وجهداً له، يفوق ما خصصوه لقيادة المنتسبين بشكل صحيح ومتابعة شؤونهم كما هو مطلوب، وبمستوى دفع قسماً منهم إلى التراخي والتغاضي وخيانة الأمانة، مما ألهاهم عن واجباتهم ومهامهم القيادية، وهذا سلوك وفر فرصاً أكثر للخرق الأمني. وبنفس الاتجاه أصيب عدد من الضباط بكافة المستويات بداء الرغبة في الغنى السريع، وهو داء أدخل حصوله، في حال الضعف الحاصل بالمعايير والقيم العسكرية، بمعايير المهنية العسكرية وشجع بعض القادة على الإيغال بالخطأ والتراخي، وفتح منافذ متعددة للخرق الأمني، سهل الحصول.

وتصادف حصولها كذلك في ظروف تغلغل حزبي إلى جسم المؤسسة الأمنية والعسكرية الذي سبق التنويه عنه بشكل مفصل آنفاً، والذي جعل أطراف السياسة يتجولون في ربوع العسكر بحرية، ويتصلون بقادتهم بسهولة، فتكون بسببها قدرٌ من الولاءات الجانبية إلى تلك الأطراف في نفوس القادة، ونقل إلى دواخل بعضهم، إرهابات الصراع الجاري وإنفعالاته السلبية، وهي في ظروف التلكؤ في عملية الاختيار الصحيح للقادة بكافة المستويات، تسبب في أن يُقدّم إلى بعض مراكز القيادة أشخاص غير كفؤين وآخرين معرقلين قصداً ودون قصد لعمليات التطوير، فبات وجودهم، مثلاً للتجاوز والخطأ والتقصير، الذي فتح ثغرة تعد الأكثر وسعا لدخول الإرهاب وحصول الاضطراب.

الضباط الآمرون

إن الضباط في الرتب الوسط وأقله "الآمرون"، وإن زحفت اليهم ذات الأمراض التي أنتشرت بين الضباط بالرتب العليا أي القادة، فهناك بعض الأمور، أو معالم الخلل بالإضافة إلى ما مذكور في أعلاه، ساعد وجودها بينهم على مضاعفة احتمالات حصول الاضطراب الأمني بينها:

آ. التجاوز على المعايير المهنية

إن التدافع على التطوع في الجيش والشرطة ومساعي تشكيلهما بسرعة، تسبب في التجاوز على معايير التحصيل العسكري والعلمي التخصصي في قبول ضباط إلى المؤسسة العسكرية والأمنية قليلي التحصيل، أو حتى عديميه، بعيداً عن التقيد بمعاييرها والضوابط العسكرية فكانت النتيجة وجود ضباط في الخدمة:

قسم منهم غير مؤهلين.

قسم مستيسين.

وقسم آخر دخلوا لأغراض خاصة "الاخلال بالأمن".

مما فتح وجودهم في المؤسسات العسكرية والأمنية، ثغرات أمنية في هيكلية المؤسسة العسكرية والأمنية، سمح في حصول إضطراب أممي من عدة جهات، وهذه ثغرة مازالت آثارها ماثلة على الرغم من أن وزارة الدفاع قد بدأت مثلاً في عام 2010 بمتابعة موضوع الشهادات للعسكريين والمدنيين المنتسبين إليها، وشكلت لجنا لهذا الغرض بإشراف المفتش العام، وقررت إعادة النظر بالدرجات الوظيفية، وأنزلت بعضها لما يقارب مائة وخمسين موظفاً إلى درجات أقل، وإن أثار إجراؤها هذا زوبعة من قبل بعض المعنيين، وكذلك فعلت وزارة الداخلية في عملية متابعة، ومع ذلك فكلتا المؤسستين تعاني من وجود ضباط وأمرين غير مؤهلين.

ب. التجاوز على المعايير الصحية

لقد كان هناك توجه واضح في بداية المشوار فرضته الحاجة الملحة عند الشروع بعملية تشكيل الجيش والأجهزة الأمنية، لتسهيل الانتساب إليها سريعاً، وعلى أساسه قُبل العديد من الضباط دون التقيد بمعايير الفحص الطبي التقليدية التي كانت متبعة في السابق، ودون الالتزام بمعايير اللياقة البدنية والنفسية المعروفة، وبسببها التحق ضباط وضباط صف ومراتب إلى وحدات مقاتلة، ومؤسسات مهمة وهم غير صالحين إلى العمل العسكري والأمني صحياً ونفسياً، واستلم بعضهم مناصب الإمرة والإدارة بكافة المستويات.

ج. غياب الشروط المحددة للترقية

كانت الترقيات في البداية مزاجية يقررها الأمر المباشر ويمنحها الوزير، وحصولها مع انعدام الدورات التأهيلية لها، دفع بالعديد من الضباط إلى الابتعاد عن المهنية والعلمية في تعاملهم مع منتسبيهم، والأحداث الموجودة من حولهم، وقدم إلى مناصب الإمرة ضباط غير صالحين لشغلها مهنيًا.

إنها حالات، أو عوامل حصلت في غياب شبه تام للبحث النفسي أي عدم وجود أجهزة علمية مختصة معنية بالبحوث والدراسات النفسية، وتصحيح السلوك غير السوي، وتشخيص الخلل في الجوانب الانسانية، مما أبقى بعض الظواهر السلبية ماثلة في جسم المؤسسة العسكرية والأمنية تتكرر باستمرار، مما وفر أجواء وفرصاً مناسبة لحدوث الخروق الأمنية.

المنتسبون

أي ضباط الصف والجنود والشرطة، وفي حالتهم، يسهل ملاحظة العديد من أوجه الخلل والقصور، وأنواع السلوك غير الصحيح مثل:

آ. ضعف التركيز خلال فترة تنفيذ المهام

خاصية يتفاوت في موضوع وجودها المنتسبون، إلا إن العيش تحت ضغوط التهديد المستمرة لفترات طويلة في أجواء ملبدة، مع ضعف مستويات التدريب، وإطالة فترة البقاء في الواجب، التي تزيد أحياناً على عشر ساعات في الصيف الشديد الحرارة، أدت جميعها إلى ضعف التركيز الذي سمح بحصول الخرق، أو ساعد على حصوله.

ب. تدني مستوى الكفاءة الفنية

لعديد من الموجودين في واجبات التفتيش والرصد والمتابعة، بالإضافة إلى فقدانهم السياقات الثابتة لإنجاز المهام، واعتمادهم في الغالب على الاجتهادات والمبادرات الفردية والشخصية، التي يتفاوت في مجالها الأداء بين هذا المنتسب وذاك، ويلاحظ قدر من الضعف في موضوع استخدام بعض الأجهزة الفنية، وعدم القناعة بنتائج تأشيراتها، جعل العديد من المنتسبين يتهاونون مع المشكوك بهم فنياً، أي من قبل الجهاز المستخدم، ويكتفون بأسئلة بسيطة يمكن الإجابة عنها دون حرج، كما يحصل مع الجهاز المستخدم

لكشف المواد المتفجرة باعتماد تحليل أنجرة النترات التي تنبعث منها ترددات من الرنين النووي الرباعي، الذي يفترض أن يكشفه الجهاز المستخدم بشكل واسع في نقاط السيطرة والتفتيش داخل بغداد وخارجها، الذي مازال مثار جدل واسع، وصل حد التشكيك بفاعليته من قبل برلمانيين وسياسيين وعسكريين وناس عاديين، في حين أكد فاعليته آخرون مختصون بينهم مدير عام المتفجرات في وزارة الداخلية، بعد تأكيده على أن الحلل يكمن في الاستخدام الذي يحتاج إلى تدريب وخبرة، وليس في الجهاز الذي يعتمد نظريات فيزيائية دقيقة (30). لكن العمل به ومتابعة عقود شراءه كانت نتيجتها لا تتوافق مع تأكيده هذا، إذ أحيل إلى التحقيق من قبل النزاهة نهاية كانون الثاني 2011 بتهمة تتعلق بملاصبات عمل وإستيراد هذه الأجهزة حسبما أوردته وكالات الأنباء المحلية.

ج. غياب العدالة في توزيع المهام والواجبات وكثرتها

غياباً للعدالة، تسبب في إضعاف الالتزام في التنفيذ، وتكون حالة من التماذي والتراخي والحدرد ومن ثم تبريرها أمام النفس والآخرين. وكثرة تكرار للواجبات في اليوم الواحد لنفس الشخص والمجموعة الواحدة، وبشكل متتابع أحياناً، كون حالة إعياء وملل شبه عامة عند أعداد غير قليلة من المنتسبين، وأضعف المعنويات بالمستوى الذي لم يحسبوا فيه تبعات الخطأ والتجاوز والتراخي في التنفيذ، كما إن طول فترة العمل في الشارع، وسعة الاختلاط بالأهالي في المناطق السكنية، وخطأ الضباط الأمرين على مرأى من المنتسبين، أغرى بعض المراتب بالايغال في التجاوز ودفعهم الى عمل علاقات مشبوهة، مع بيوت وأشخاص، سمح لأن يكون بعض أفرادها واسطة لتحقيق الخرق المطلوب.

د. الاستثمار النفعي للمنتسبين

أصبح الجندي والشرطي في العقدين الأخيرين للزمن السابق، والعقد الأول لهذا الزمان مجالا لاستثمار الضابط المباشر في حالات ليست قليلة، وهكذا بالنسبة الى بعض القادة والأمرين، وأكثر أنواع الاستثمار شيوعاً هي دفع مبالغ مالية، لقاء عدم الدوام بالإنظام، أو لغرض الإعفاء من الواجبات، أو الحصول على إجازات، وهي مبالغ يضطر بعض المنتسبين غير المقتدرين مالياً إلى تأمينها من الناس الآخرين في الشارع الذي يعملون فيه بسعة شوهدت طبيعة التعامل المعتادة بين الأعلى والأدنى في التراتب العسكري، وفتحت مجالات لاستغلالها من الإرهابيين لتنفيذ الخروق الأمنية.

هـ. اختلال العفة المهنية

كثرة الأخطاء جعلت المؤسسة العسكرية والأمنية لغالبية السنوات الثماني التي أعقبت الاحتلال تخسر عفتها المهنية، وإن كانت خسارة تمتد في رجوعها إلى الزمن السابق، وبسبب هذا الخسران النفسي بات من السهل إعطاء العسكري ورجل الأمن الواقف في نقطة السيطرة أو مكان الواجب، هدية من المنقول في السيارات العابرة للسيطرات ونقاط التفتيش الثابتة والآلية المتنقلة، وإن كانت زجاجة ماء، أو مشروباً غازياً، أو كمية من الخضرة الطازجة، وغيرها أشياء بطريقة قللت نفسياً من ميله أي المنتسب إلى التدقيق في عملية التفتيش والمراقبة المطلوب التمعن بها فنياً.

و. الانحراف الأخلاقي

يبتعد القلة من المنتسبين عن المعايير الأخلاقية العسكرية، فيتجهون وهم في أثناء الواجب في السيترات ونقاط التفتيش الى بعض أنواع السلوك الشاذة والمخلّة بالضبط والتقاليد العسكرية والأمنية مثل التوجه إلى تناول المخدرات "الكبسلة" والمشروبات الكحولية والتحرش بالنساء وتنفيذ الواجبات بملاصبات عادية غير عسكرية و استخدام المذايع بصوت عال، وغيرها من أنواع السلوك غير السوي عسكرياً وأمنياً، والتي تصنف ضمن الانحراف الأخلاقي، المخل بالمعايير والقيم العسكرية، مثال عليها بسيط كان قد حصل نهاية عام 2009 إذ وعندما كنت عائداً بالسيارة إلى بيتي مروراً بجسر الجمهورية بحدود الساعة 2300، شككت في استنتاج لي بأن جندي في نقطة السيطرة الموجودة على الجسر، كان سلوكه في التعامل مع الموقف الذي أنا فيه غير طبيعي، وكان في ردود

فعله الكثير من التسفيه وعدم المبالاة ، الذي يؤشر أنه أما أن يكون مختلاً أو مخموراً، أو إنه قد تناول حبوب هلوسة، وفي اليوم الثاني توجهت إلى أحد الضباط المعنيين برتبة عميد ركن في القيادة العسكرية المعنية، لأنقل له الحالة التي شاهدها وأتأكد من صحة استنتاجاتي، فرد قائلاً لا تستغرب من هذا الذي كان قد تناول الحبوب المهلوسة حتما فهناك الأسوأ، وفتح حاسوبه وأظهر صوراً لمنتسبي أحد السيطرات يمارسون الدعارة فيها، قائلاً هذا هو الأسوأ.

2. تصدع الضبط

بدأت مؤشرات الخلل في مستويات الضبط العسكري منذ عام 1979 حيث التدخل المباشر من السلطة السياسية في الجوانب المهنية وتوسيع قاعدة الحزب وسلطته في المؤسسة العسكرية، ومن ثم إدخالها أتون الحروب والانذارات المستمرة، حتى وصل الخلل في حرب عام 2003 إلى مستوى إهمال الأوامر الصادرة وعدم تنفيذها وتصدع البنية التحتية، وزاد الأمر سوءاً بعد التغيير، عندما وجد الضباط والمنتسبون إلى الأجهزة العسكرية والأمنية أنفسهم أمام فهم خاطئ للديمقراطية، وفلسفة جديدة للضبط أساسها علاقة يقترب فيها الأدنى من الأعلى على وفق معايير تنطبق فقط، على الأجنبي الذي قاد عملية إعادة التشكيل، وبشر بإمكانية تعميم معاييره في الضبط الذاتي "الطوعي" على الجيش والمؤسسات العراقية الجديدة، يضاف إليها قصر فترة التدريب ونوعيته التي لا تتضمن مفردات تتعلق بتقوية الضبط، وحالة الطوارئ التي عاشها المنتسبون والتي لم تسمح عملياً بمواصلة التدريب، ومن ثم تسليم الأمور والقيادة في بعض الأحيان إلى ضباط حصلوا على ترقيات سريعة، لم يدركوا أهمية الضبط ومديات تأثيره على الأداء.

عوامل، أسهمت جميعها في إقلال فرص بناء ضبط عسكري صحيح، قادر على دفع المنتسبين إلى تنفيذ كافة الأوامر وفي كافة الظروف والمواقف القتالية وغير القتالية، أو المحافظة على ما تحصل على القليل من مستوياته خلال تأدية المهام العسكرية في الوحدة، وكونت متغيرات أدت إلى حصول:

حالات عدم تنفيذ الأوامر جماعياً.

الجدال في مسائل التنفيذ وعدم التقيد بالضوابط والتوجيهات التي تُطلب من الأعلى في بعض الأحيان.

قيام الأدنى بترك العمل، أو الواجب المكلف به إذا لم يتفق ورغباته الخاصة دون أية قيود.

قلة القيمة الذاتية للمنتسبين في داخلهم.

ضياع هويتهم عند، أو في داخل الآخرين من أبناء المجتمع، على الرغم من جهدهم الوطني المبذول في ساحة قتال فيها درجة الخطورة عالية.

3. التجاوز على معايير التخطيط

ذهب المنتسبون بعد 2003/4/9 إلى بيوتهم، ومُسحت من ذاكرتهم الجمعية خبرة التخطيط والتطوير والإدارة المتركمة، ونفذت على عجل محاولات لإعادة ضباط من بين المتقاعدين إلى الخدمة وتثبيت آخرين فيها من بين منتسبي الجيش السابق ومدنيين، لم يسبق لبعضهم العمل في المؤسسات المعنية، ونسب قسم منهم برتبهم السابقة، أو بتعديل لمستوياتها حسب الاجتهاد، والقسم الآخر أعطوا درجات مدنية بتفاوت محكوم أحياناً بالاجتهاد، وواجهوا جميعاً ظروفًا صعبة لم تتمكن فيها الإدارة من توفير أجواء مناسبة لتخطيط العمل بشكل صحيح ، وبدلاً منها شاع سلوك:

أ. المحاولة والخطأ أسلوباً لإدارة المؤسسات العسكرية والأمنية في كثير من الأحيان، ولكن من المفاصل القيادية، طريقة متخلفة في الإدارة، ضاعفت الكلف وزيدت من هامش الانحراف والتقصير.

ب. التجاوز على تراكم الخبرة، أسلوب في إدارة العمل قفز فيه القادمون الجدد على خبرة السابقين، فقللوا بقفزهم من فرص النجاح وكم العائد المتحقق.

ج. العمل بأسلوب الفرعة في بعض الأحيان، والذي غابت في مجاله الضوابط والسياقات العسكرية والأمنية والإدارية.

د. غلبة الاجتهاد الآني والذاتي في العمل بين العديد من المعنيين، على حساب التخطيط المستقبلي المدروس. هـ. التشكيل والإلغاء، أي العمل على تشكيل إدارات، أو وحدات والعودة الى إلغائها وتغيير جهة ارتباطها، وإعادة تسميات بعضها بطريقة التجريب التي تسببت في حصول تبذير كبير في الجهد والوقت والمال.

وبهذا الصدد أي التجاوز، أو الخلل في جوانب التخطيط نشرت وكالات أنباء في 24 تشرين الأول 2010 تقريراً أمريكياً رسمياً أعده المفتش العام في وزارة الدفاع يرصد قصوراً وخطأً في وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين، ورد فيه أن الوزارتين المذكورتين ووحدات الجيش والشرطة التابعة لهما، لا تملك نظاماً للإمدادات قادراً على التخطيط للحفاظ على استعداد القوات لأداء مهامها، حسبما ذكرت صحيفة الواشنطن بوست التي نشرت فقرات من التقرير الذي جاء في سياق تقييم الجهود الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية "الادارية" لاستمرار قوات الأمن العراقية بأداء المهام، بأن التقرير يضم تفاصيل مقلقة، خاصة فيما يتعلق بوزارة الدفاع العراقية الذي قِيمَ التقرير أداؤها بالمختل وظيفياً، عندما يتعلق الأمر بالتخطيط ووضع برامج وتحديد ميزانيات وتنفيذ العمليات.

وفيما يتعلق بوزارة الداخلية بين التقرير أنه على الرغم من التقدم الحاصل فيما يتعلق بالتخطيط لوضع ميزانيات، إلا أنها مازالت تخفق في التخطيط بشكل فعال لما له صلة بالتعاقد من أجل الحصول على قطع غيار للعجلات الخاصة بالشرطة، وقد أعطى معد التقرير مثلاً لهذا الاخفاق على قيام الوزارة بطلب شراء سرب من الطائرات السمتية "الهيلوكوبتر" بميزانية قدرها مائتي مليون دولار، بالوقت الذي فشلت في تخصيص مبلغ بسيط لتغطية قطع الغيار والصيانة المطلوبة وتهيئة المخازن الضرورية لاستيعابها.

وبحسب التقرير فإن العراق سيمتلك بحلول نهاية عام 2011 معدات عسكرية تقدر قيمتها بحوالي عشرة مليارات دولار، مما يعني أنه سيحتاج إلى ستمائة مليون دولار سنوياً لصيانتها غير إن وزارة الدفاع خصصت خلال العام الجاري مثلاً أربعين مليون دولار فقط لميزانية الصيانة، وبنفس الاتجاه يؤكد التقرير أن الأمريكيين يحاولون إقناع المعنيين في الوزارة بتغيير سياسة حصص الوقود المعمول بها حتى لا تعتمد على عدد الآليات، وأستبدالها بالاعتماد على الاحتياجات، وقالت الصحيفة نقلاً عن التقرير إن الدائرة المعنية بالموضوع في في بغداد تقدم دعماً لوجستياً بنسب متساوية لكافة الوحدات المقاتلة بغض النظر عن حاجاتها العملية، مما يعيق عدداً منها عن أداء مهامها الأمنية بسبب شح الوقود، وبحسب التقرير فإن اللواء السابع المتمركز في محافظة الأنبار الذي يغطي قاطع مهامه الأمنية مساحة تقدر بمائة وستين ألف كيلو متر مربع، يحصل على نفس الحصة من الوقود التي تقدم إلى لواء في بغداد يتحرك في قاطع مهام لا تتعدى المائة كيلو متر مربع.

كما كشف التقرير أيضاً تردد قادة الجيش العراقي في إرسال العجلات العسكرية إلى مراكز التصليح والصيانة، خوفاً من عدم القدرة على إعادة تجهزها قبل عام من إرسالها، أو أكثر، أو خشية من أن تكون بعض أجزائها مفقودة عند إعادة أستلامها ثانية. ويضيف نفس التقرير أن وزارة الداخلية أهملت بعض المشاكل الادارية مشيراً إلى أن لواءً واحداً من بين أربعة ألوية من الشرطة الفيدرالية لديه فريق إداري، حتى أن لواء الشرطة الفيدرالي المكلف بعمليات مكافحة الارهاب لم توفر له وزارة الداخلية سوى 25% من الموظفين المعنيين بالجوانب الادارية المفترض أن يكونوا موجودين ضمن صفوفه (31).

إن ما ورد في هذا التقرير صحيح إذ أن المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية مصابة منذ الزمن السابق بداء عدم إعارة الأهمية اللازمة لجوانب التخطيط والادارة، إذ أنها اعتادت مثلاً أن تسند مهام القيادة في مجال الادارة لمن يفشل في أمور القيادة الميدانية، أو لمن يواجه مشاكل في الكفاءة والصحة، ولا تخصص لها الأموال اللازمة للدعم والتطوير أسوة بالجلالات الأخرى فتسببت بتصرفها هذا بحصول فشل، أو تقصير في الجوانب التي اعطتها أهتماماً يفوق أهتمامها في جوانب الادارة والتخطيط.

4. الإعياء

عاش العراقيون بشكل عام، ومنتسبو الأجهزة العسكرية والأمنية على وجه الخصوص قتالاً داخلياً فعلياً وحرباً نفسية جادة ومؤثرة مع عدو شبه مجهول، في وضع لم يدركوا وقياداتهم العسكرية المباشرة، وبعض أطراف العملية السياسية حجم التأثير السلبي

لذلك المجهول، ولم تسع سعيا جادا للتعامل معه بالشكل الصحيح، وهذا واقع حال جعل العديد منهم في السنوات السبع التي أعقبت التغيير يعيشون تحت الضغط المستمر الذي أعياهم طول العيش تحت تأثيراته، وواجهوا توجهات خطأ، أثر على درجة الرضا وزاد من شدة الإعياء، وشعروا في ذات الوقت بالوحدة في مواجهة المؤثرات الداخلية، وسيل الاعلام الخارجي غير النزيه، وأحسوا العجز في مواجهة الهجمات النفسية الشرسة وكثر الإشاعات المحبطة.

إنها حالة فقدان للدعم الذي يفترض أن يكون موجودا، ومشاعر قلق من الذي كان ويكون، تسببت في حصول إعياء نفسي وعضوي بين المنتسبين، مؤشرات العامة:

شعور بالملل وعدم الرغبة في التواصل عند شريحة ليست قليلة من المنتسبين.

ضعف الهمة وسيادة العمل الروتيني دون التفكير بالمبادرة.

الإقتناع بعدم جدوى الضغط على الذات، لغرض التميز وزيادة كم الإنجاز.

السعي إلى قضاء اليوم بأقل جهد وأقل تعرض للخطر.

ثم هبوط في النشاط العام، وإضطراب العلاقة العامة.

5. التردد في عملية إصدار القرار

إن اتخاذ القرارات عملية معقدة ومركبة، تتداخل فيها عوامل متعددة تعترض متخذ القرار لتصبح حواجز، أو عوائق تحول دون اتخاذ القرار الصائب أحيانا، تعود في الغالب إلى عجز متخذ القرار عن تحديد المشكلة تحديدا واضحا، وعدم إلمامه بالحلول الممكنة لها، والنتائج المتوقعة لاتخاذها وإلى عوامل ضعف نفسية في داخله شخصيا. لو وضعناها أماننا وعدنا بها إلى ظروف عام 2004 حتى 2007، وجلنا بها بين العسكريين ورجال الأمن ودوائرهم لتلك الفترة الزمنية، نجد بشكل واضح أن غمامة وكأنها كانت تغطي عموم تلك الدوائر والمؤسسات والقيادات فيما يتعلق باتخاذ القرار، يصعب أن يحدد أحد من الموجودين في أعلى مفاصلها ماهية المشكلة أصلا وأية حلول تلائمها، ولا أحد في مجالها يستطيع أن يقيم البدائل المتاحة لأن الاطلاع على المشكلة محدود، والمهارات اللازمة للاطلاع عليها وتكوين الانطباع هي كذلك بمستوى محدود، والمعلومات اللازمة تكاد أن تكون شحيحة، أو غير موجودة، والقدرة على التمييز بين الجيد والتسويق بين الوطنية ونقيضها ضعيفة، ومتخذ القرار وسطها حائر بين المركزية التي تقيد حركته، والتحرر من قيودها الذي يطلق يديه تفويضا قد يوقعه في عديد من المطبات، وحائر أيضا بالوضع التنظيمي غير المكتمل وغير المؤهل للتنفيذ، وبقاي البيروقراطية التي تحكم سلوك المنفذين، وتباين وتعدد الإجراءات، وعدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، والتخطيط غير السليم. وفوق حيرته التي تزيد التردد في اتخاذه القرار يجد أن الضوابط والسياقات الإدارية غير موجودة، وعوامل الاستقرار الوظيفي والاطمئنان النفسي مفقودة، وشبكة الاتصالات الخاصة بجمع البيانات والمعلومات والحقائق التي يستند عليها في اتخاذ القرار غير متيسرة، وسبلها لإيصال القرارات إلى المنتسبين المنفذين أشبه بالمقطوعة.

تلك كانت الصورة، أو بعض منها أمام متخذ القرار في الدائرة والمؤسسة الأمنية والعسكرية، زادتها عتمة عدم وضوح الأهداف المطلوبة في عقول العديد من متخذي القرار، التي جعلت المستقبل المطلوب اتخاذ قرار بشأنه يتسم بالغموض، وجعلت صورة الموقف غير ثابتة في نظر المعنيين باتخاذها، فأصبح هناك تردد في اتخاذ القرار بشكل واضح، كون نوعا من:

عدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

خوفا من إصدار القرارات لبعض المفاصل القيادية العليا بمؤسسات الدولة.

وكون نوعا آخر من عدم الثقة بالقرار المتخذ حتى إن قسما من القرارات التي تصدر يقوم متخذوها بالغائها بعد فترة قليلة من

الشروع بالتنفيذ، مما أثر سلبا على جهة إصدار القرار، وعزز في عقول المتلقين المنتسبين الشك بقدرة القيادة على حسم الشؤون

القتالية، والأمنية وتجنب المجازفة في التنفيذ الجاد لبعض القرارات "الأوامر" الصادرة، لإحتمال إلغائها لاحقاً، وأسس بوادر اتهام وجه إلى القيادة بالافتقار إلى الدراية المهنية في عملية صياغة وإصدار القرار.

6. غياب التفاعل الداعم بين الأعلى والأدنى

إن التفاعل والدعم النفسي بين القيادات الأعلى والأدنى، وبين القادة والأميرين، وبينهم من جهة وعموم المنتسبين من جهة أخرى، يفترض أن يكون موجوداً في القيادات العسكرية والأمنية المعنية بتنفيذ مهام الأمن، خاصة وإن المنتسبين يعتمدون في قتالهم لاعتبارات أمنية في شوارع المدينة، على حامل البندقية ضمن مجموعته في الأماكن الأمامية، الذي يتعامل مع العدو القريب، ومن واجب باقي الصنوف الساندة والخدمية أن تقدم له الدعم الإداري والاسناد الطبي والمعنوي في العمق.

وهذا ما لم يلاحظ في القتال الذي دار في شوارع بغداد، ومدن العراق الأخرى إبان تنفيذ الخطط الأمنية، أو في الأوقات الأخرى الذي يحتم الموقف قتالاً خلالها، وعلى العكس من ذلك تلمسنا في حينها حالات بينها:

عدم تعرف بعض الدوائر والمديريات "مع بعض الاستثناءات" على ما يجري في أعمال القتال خلال تنفيذ الخطط، أو بعدها. عدم الاهتمام بوجودها حيث الدوام غير المنتظم لقسم من مدرائها، وتكرار إفادهم خارج العراق، والبطء في تنفيذ التزاماتها، أو النفسية نتيجة الاعياء لمجريات عملها.

إهتمام المافوق بالمنتسبين لا يتعدى الأمور الروتينية، التي لا تُشعر المقاتل بالانتماء الى الجماعة والوحدة، ولا غلى الوطن الكبير. سعي بعض القادة والأميرين إلى التجاوز على إنسانية وذكاء الجندي والشرطي المقاتل، باستغلاله، أو حتى سرقته في بعض الأحيان.

قطع في العلاقة التفاعلية بين الجندي، أو الشرطي في مواقع القتال الأمامية ووحداته، أو قياداته بالعمق.

7. الكذب القيادي

اعتاد العسكر خلال فترة الثمانينات وتسعينات القرن الماضي أن يضحوا، أو يكبروا من المتحقق حد الكذب، وهناك أمثلة كثيرة عن هذا الاعتقاد تكررت في الحرب العراقية الإيرانية، في معارك جرت في هور الحويزة بين قلعة صالح والقرنة عام 1985 مثلاً، اخترقت فيها القوات الإيرانية خطوط الدفاع العراقية حتى وصلت بعض مفازلها إلى الطريق العام عمارة بصرة، وحينها ظهر على شاشة التلفزيون العراقي مدير الحركات العسكرية آنذاك مؤكداً تدمير قوة الهجوم المعادية التي تمثل غالبية الجيش الإيراني، وكان الواقع هو عكس ذلك تماماً، حيث تكبدت القوات العراقية المرتبة للدفاع بإسم قيادة قوات شط العرب خسائر كبيرة.

وفي معارك نهر جاسم المشهورة على السدة الحدودية الفاصلة بين مدينتي الحمرة والبصرة، روى آمر لواء المشاة التسعين العامل بإمرة قيادة قوات بغداد الحرس الجمهوري، عن أصابة دبابة عراقية كانت من بين عدة دبابات قد انسحبت من المعركة وتوقفت أمام الساحة التعبوية لقتال الجيش العراقي، وبعد توقفها ضربت من قبل الفوج المدافع في اليمين وأخير لواءه بإصابتها دبابة إيرانية، ثم عاود الفوج الوسط بضربها وتسجيلها هدفاً إيرانياً، وكذلك الحال بالنسبة إلى الفوج الأيسر، فتسجل موقف عند الفرقة بإصابة ثلاث دبابات إيرانية.

كما روى قائد فرقة المشاة 26 المفتوحة للدفاع في منطقة البصية. الرميعة العراقية كجناح أيمن للفيلق السابع لمعارك الخليج الثانية عام 1991 إن أمر الانسحاب قد صدر إلى الفرقة إلى الناصرية، وبعد انتهاء الحرب وفي أثناء تقليد صدام حسين لضباط الحرس الجمهوري أنواط الشجاعة في تلك المعارك، ظهر بين الضباط من كان يشغل قائد فرقة الحرس الجمهوري المكلف بمهام الاحتياط العملياتي للفيلق السابع، وسرد قصة بطولة له عن قيامه بمحجم مقابل على مواقع الفرقة 26 التي احتلها العدو الأمريكي، علماً إن قائد الفرقة 26 أكد أن المذكور أي قائد الفرقة الذي استعرض بطولته، لم يسبق له الحجيى إلى قاطع فرقته الذي أدعى احتلال

مواقفه إطلافاً، ولم يستطلع الساحة الذي ادعى أنه احتياط عملياً للمدافعين فيها، ولم يهجم أبداً، وقد اخترع هذه القصة كذبا، وقُبلت من صدام حسين بطولاً.

أما بعد التغيير فيبدو من تسلسل الأحداث التي جرت أن هذه العادات قد جاءت مع الكثير من الضباط، وهم ينتقلون بخبراتهم وسلوكهم العسكري من الجيش السابق إلى الجيش الجديد، أو بالأحرى إنها وجدت في دواخلهم خصائص تقترب من الثبات انتقلت بين الزمنين، وربما ستنقل إلى أزمنة أخرى، وهي بانتقالها كونت حالة إيهام أخلت بتقييم القدرة القتالية الحقيقية للأجهزة الأمنية والعسكرية، وحالت دون تحديد الحاجة الفعلية للتعامل مع الهدف المطلوب عسكرياً وأمنياً، وأمثلتها في الزمن الجديد لا تختلف عن تلك التي تكررت في الزمن القديم من حيث الطبيعة والنسب العددية، ذلك الزمن الذي كنا نعتقد أن حصولها خلاله يعود إلى طبيعة الإدارة القسرية، والسعي لصياغة الكذب وتعبيره أسلوباً للتخفيف والتخلص من شدة العقاب، لكننا أخطأنا في اعتقادنا هذا، لأنها حصلت حديثاً وإن لم تعتمد نفس الأساليب سبيلاً للتعامل بين المافوق والمادون، لذا يمكننا القول أنها أصبحت خاصية من خصائص الإنسان العراقي الحالي، ومن بين حالاتها على سبيل المثال أنه في اجتماع لوفد من جهاز أمني كان في زيارة إلى الولايات المتحدة التقى ممثلين عن وزارة خارجيتها في واشنطن عام 2005، نوه فيه أحد موظفي الخارجية الأمريكيين من أن معلومات بدأت تتجمع لديهم عن وجود عبوات لاصقة إيرانية الصنع في الشارع العراقي خاصة لدى بعض المجاميع في بغداد، فتبرع رئيس الوفد الأمني العراقي قائلاً إننا نمتلك معلومات كاملة عن هذا الموضوع ونتابع كل تفاصيله، علماً أن جهازه مازال في بداية تشكيله، ولا يمتلك أية قاعدة معلومات عن أمور أبسط من موضوع العبوات الناسفة المعقد.

إن الوفد وبعد أن خرج من قاعة الاجتماع، علق أحد أعضائه لزميل يسير إلى جانبه في أحد الممرات قائلاً (الحمد لله ما طلب الأمريكان منا تزويدهم بما موجود لدينا من معلومات عن العبوات الإيرانية اللاصقة التي لا نعرف عنها شيئاً) فرد الزميل بنوع من الاستهزاء قائلاً (لا تدير بال، أي لا تهتم للأمر، إنهم يعرفون جيداً أننا لا نملك شيئاً من المعرفة، ويعرفون إننا نكذب بادعائنا لها). وبنفس سياق الأمثلة نرى أنه لم يمر يوم واحد إلا وتتم الإشارة من عسكريين وأمنيين في وسائل الإعلام إلى إنهم قد القوا القبض على أميرين، أو أكثر من القاعدة، ولو شاء أن يتابع أحد من الباحثين، أو الصحفيين عدد الأمراء الذين تم إلقاء القبض عليهم منذ عام 2005 وحتى يومنا هذا سيجد أن الرقم يفوق كل أعداد القاعدة في العالم عدة مرات، مما يؤشر أن الجهة التي ألقت القبض، أي التي أشارت إلى إلقاء القبض على الأمراء تدعي ذلك جهلاً، أو كذباً في غالب الأحيان.

ويلاحظ في الإعلام أيضاً أنه كلما يسأل أحد عن الجاهزية الأمنية والعسكرية، يبادر على الفور بالقول أنها تامة والمعنويات عالية، لكن النتائج المتحصلة والواقع القائم على الأرض في الميدان لا تؤكد ذلك، وتقارير الأمريكان البارعين في التقييم لا تؤيده كذلك، حتى إن السيد رئيس الأركان العراقي عندما تكلم عام 2010 بصدق عن جاهزية الجيش التي سوف لن تكتمل قبل عام 2020، ظهر الناطق الرسمي لوزارة الدفاع على الفور محاولاً التخفيف من صدقية التصريح، تماشياً والرغبة في إدعاء الجاهزية تجاوزاً على الحقيقة الميدانية التي لا تؤيدها، مؤكداً أن السيد رئيس الأركان لا يقصد في كلامه، وبطريقة كان الغرض منها عدم الاعتراف بتقدير الجاهزية الحقيقي من شخص رئيس الأركان المعني بالتقييم من الناحية المهنية، علماً أنه قبل توقيع الاتفاقية الأمنية مع الأمريكان نوه السيدان وزير الدفاع والداخلية على أن قواتهم غير جاهزة، وعادوا التأكيد بعد توقيعها على أنها جاهزة وقادرة تماماً، وعلى النقيض من تصريحهم الأول وإن لم يمض من الوقت على الأول إلا القليل.

لقد اعتاد سياسيو الحقبة الزمنية السابقة، قبول تلك التقييمات المبالغ فيها بالأرقام أي "الكذب المصنّف أي المرتب جيداً كما يقول أهل العراق" التي تشبع الحاجة في داخلهم إلى المبالغة والتعظيم، واعتاد كبارهم الوقوف بالصد من قول الحقيقة التي لا تشبع هذا في بعض الأحيان، حتى إنهم يعاقبون بقسوة من يقولها وإن كان قوله لها بنية صادقة، لأنهم لا يريدونها، أو لأنها لا تخدمهم كما يظنون، مثلما حصل مع اللواء الركن صلاح القاضي قائد الفيلق الثالث الذي أعدم في العام الأول للحرب العراقية الإيرانية بعد قوله

الحقيقة بعدم قدرة فيلقه على عبور نهر الكارون لاعتبارات الأرض التي لا تخدم المهاجم، وعدم تيسر معدات تحسير اللواء المدرع السادس الذي كان يفترض أن يعبر في المقدمة، ذلك الضابط الذي كان لسكوته الفضل الكبير في نجاح حركة البعثيين عام 1968 عندما كان ضابط ركن في لواء الحرس الجمهوري إذ عرض عليه القائمون بالحركة أمر المشاركة فيها، لكنه على الرغم من رفضه التزم بتعهد لهم بعدم البوح عن سرهم، ووفى بعهده فعلا، وكوفئ في وقته بتعيينه آمر لواء ثم قائدا للفرقة الآلية الخامسة قبل الحرب ومن بعدها قائدا للفيلق الثالث حتى إعدامه بسبب الواقع العسكرية المذكورة التي تعد الحقيقة في موضوعها من بديهيات العمل بتقدير موقف يفترض أن لا تدخل فيه غير الحقائق التي تفضي مناقشتها الأخذ بالخيار الصحيح في التعامل مع الموقف.

إن واقع الكذب والتهويل تم قبوله أيضا بعد التغيير لأن بعض الموجودين في المفاصل السياسية العليا لا يمتلكون المعرفة العسكرية والأمنية وقد يكون بعضهم محتاجا إلى الشعور بزهو التهويل والانتصار، فتكون سياق تقدير غير صحيح للقدرة القتالية في عموم الوحدات المقاتلة أساسه المبالغة بالمتحقق من جهة وعدم حساب فاقد القدرة من جهة أخرى، ومن ثم التهافت على تحقيق المصالح الخاصة من قبل الأعلى، يسمح بحصول التكليف غير المشروع لبعض المنتسبين بمهام غير مشروعة.

إنها عوامل أضعفت الرغبة المفروضة وجودها لدى المتطوعين بتحقيق ذواتهم وطنيا، وغيبت الميل الخاص بالدفاع عن الوضع القائم نفسيا، فكانت حالة وهن معنوي، انعكست سلبا على مستوى الأداء، إذا ما أضفنا إليها:

أ. الملحقون إلى الخدمة العسكرية من غير المناسبين لأدائها نفسيا وبدنيا كما مبين في أعلاه، وهم يحسبون على الموجود القتالي للوحدات، وأداؤهم يقترب من الأدنى، إن لم يكن معوقا من الناحية العملية.

ب. المتسللون إلى الخدمة من أولئك المنتمين إلى بعض الجهات السياسية المعادية الذين يراد لهم أن يتكفوا في مواقع يمكن أن ينقلبوا منها بالضد من وحداتهم، وقياداتهم في حال حصول مواجهة عسكرية مع الجهات التي ينتمون إليها سياسيا وطائفا، أو إخلاء الساحة تسربا إلى خارجها لتكوين فراغ قتالي يخدم أغراض الجهات التي يوالونها كما حصل بالفعل أكثر من مرة في معارك الفلوجة والعمارة والبصرة، أو الوقوف على الحياد دون حراك يذكر في أحسن الأحوال الضبطية.

ج. الملحقون جماعيا إلى الخدمة من نفس العشيرة والمنطقة بقناعات راسخة عند منتسبيها أن عملهم العسكري مقتصر على مناطقهم الجغرافية، ودون المساس بعشيرتهم والعشائر التي تتضامن مع عشيرتهم مما أضاف أعباء على القيادة العسكرية العليا عند الأمر بتحريكهم، لأغراض القتال سواء بترك الخدمة، أو التهديد بالتمرد.

لقد شكل العديد من المصنفين ضمن تلك التصنيفات عمليا فاقد في القدرة القتالية الإجمالية، وأصبح قسم منهم خارج قياساتها التقليدية، وشكل الكذب والتهويل معها عاملا مضافا في تأثيره على الفاقد في القدرة والجاهزية العامة للقوات.

8. القصور في جوانب التدريب

عند النظر إلى موضوع التدريب المهني والأمني والمعنوي للمقاتل ورجل الأمن كاحد عناصر تعزيز القدرة القتالية، من زوايا التخصص والظروف المحيطة نجد أنه بشكل عام يعد قاصرا وكما ورد فيما سبق لغالبية السنوات الثماني، إذ صعب خلالها إكمال مناهجه على وفق النشرات التي تعد مركزيا، بسبب ظروف الانفتاح القتالي داخل المدن التي لا تسمح بالتدريب قريبا من المحلة والشارع التي تشكل تهديدا أمنيا، ثم إن أقحام غالبية الوحدات بمهام قتالية، لا يوفر وقتا مناسباً للتدريب. ونجد أن العملية التدريبية برمتها بقيت في وضع لا يساعد على تعزيز وزيادة القدرة القتالية لأسباب بينها الافتقار إلى فلسفة ينبثق منها التدريب، وإلى إستراتيجية نابعة أساسا من الاستراتيجية العامة للقوات المسلحة، والمعبرة عن عقيدة قتالية، تصمم عادة لتحقيق أهداف السياسة. كما إن شكل التدريب القليل يواجه مصاعب في سد الحاجة إلى بعض المهارات التي تتعامل مع واقع القتال في المدينة، وفي تعزيز الضبط ورفع المعنويات واكتساب مهارة التعامل مع الجمهور في ساحة المعركة.

وإن المدارس والمؤسسات المعنية بالتدريب بكافة مستوياته لم يكتمل تشكيلها، بالتوازي مع تشكيل الوحدات القتالية والخدمية، إذ إن الأمريكان المعنيين بتشكيل الجيش الجديد توجهوا إلى تشكيل وحدات مقاتلة قبل تشكيل مؤسسات تدريبية لإعداد مقاتلي تلك الوحدات، حتى إن غالبية مدارس الصنوف قد شكلت مثلاً بعد عام 2007، وهذا واقع ينطبق على المنظومة الإدارية المعنية بالإسناد الإداري القتالي والتدريبي التي شكلت هي أيضاً بعد حوالي أربع سنوات من بدء تشكيل الجيش، إذ تم الاستعاضة عنها بتنفيذ بعض المهام تماشياً والسياقات الأمريكية الدارجة بشركات أهلية سيئة السمعة. ونجد أيضاً عدم وجود منظومة تدريب حقيقية ومتكاملة ابتداءً من المستوى الأعلى للجيش والقيادات الأمنية، نزولاً إلى الوحدات القتالية الأصغر. وهذه عوامل حال وجودها طيلة هذه السنوات المنصرمة إلى مصاعب، أو معالم عجز شكل خلالها في تأثيره على الأداء القتالي الداخلي، ذلك القصور في جوانب استخدام السلاح، التي لا يشكو منها مقاتل عراقي، حمل خبرات غير قليلة في هذا المجال، وهي بوجه العموم أوجه قصور أثرت في الأداء والاستعداد القتالي في الميدان.

عوامل الإدارة

إن موضوع الإدارة وإن تم تناول بعض أجزائه في الباب الثاني من الكتاب، لكن تناوله بقدر من التفصيل من الزاوية المهنية في هذا الفصل، يعطينا تصورا مفيدا في فهم أحد العوامل التي تسببت في استمرار اضطراب الأمن، وفي مجاله سوف يتم تناول هذا العامل من زاويتين، أو مستويين للإدارة يتعلق الأول بالإدارة الأمنية العامة، والثاني بالإدارة الميدانية الخاصة:

الإدارة الأمنية العامة

إن التوجه الذي أعقب التغيير لبناء جيش جديد وقوى أمنية واستخبارية، جعلها خاضعة في السنة الأولى على وجه التحديد الى الرغبات والمصالح الأمريكية، المتهمة بالتقصير في عدة مجالات، وبعد منح السيادة النسبية للعراق منتصف عام 2004 جعلها خاضعة لاعتبارات العملية السياسية وقصور التطبيق، وعلى وجه العموم فكلاهما مع أوجه القصور في القيادة المهنية بالمستويات العليا أوجدا العديد من معالم الخلل في الادارة الأمنية العامة، وأثرا في إستجابة المنتسبين، وعلى ألتزامهم ودفاعيتهم في التنفيذ التي كونت مع غيرها أرضية مناسبة لخروقات أمنية، أي نفذت من خلالها الخروق هي:

1. الإخلال بوحدة الهدف والقيادة

إن نشأة المخابرات كجهاز استخباري، كانت حكرا على الرؤية الأمريكية والتمويل في بدايته كان أمريكيا، جعله جهازا عمل في سنيه الأولى بمعزل عن مطالب الحكومة العراقية، لحشد الجهد الاستخباري المتاح. كما إن نشأة الأجهزة الأخرى المعنية بالأمن وعلى وفق المفهوم والفلسفة الأمنية الأمريكية دون الأخذ بالاعتبار المفاهيم والاعتبارات العراقية، جعلها في السنين الأولى لتشكيلها أجهزة مشتتة الجهد وغير موحدة القيادة، فكُونوا على سبيل المثال مديرية عامة للاستخبارات والأمن في وزارة الدفاع، ومديرية للاستخبارات في رئاسة أركان الجيش على اعتبار أن الأولى تعمل على المستوى الاستراتيجي التنسيق، والثانية على المستوى التبعوي، وفي وزارة الداخلية كانت هناك بالإضافة إلى وكالة الوزارة للمعلومات والتحقيقات الوطنية، مديرية عامة للشؤون الداخلية، والأمن تقترب مهامها جميعها من نفس المهام.

وهي تقسيمات في ظروف إدارة المجتمع العراقي وطبيعته المجزأة، جعلها تتقاطع وتتناحر أحيانا على حساب الواجب العام، الذي أنعكس سلبا على الانتاج.

2. عدم التجانس في أسس البناء الأمني والاستخباري

في متابعة لأيام التشكيل الأولى للأمن والاستخبارات، يلاحظ أن جهاز المخابرات توجه إلى الاستفادة من الخبرات العسكرية والمخابراتية السابقة لأغراضه المهنية، وركز على خبرات التعامل مع إيران كههدف استراتيجي يبدو أمريكيا، في حين تمسكت الاستخبارات العسكرية حرفيا وأقل منها تلك الأمنية في الداخلية بضوابط الاجتثاث، ومنعت كل منتسبي مديرتي الاستخبارية العسكرية العامة والأمن العامة السابقتين من النفاذ الى محيطها، بل وغالت في هذا المجال، فحرمت دائرتها من كفاءات جيدة لم تكن موالية عمليا إلى النظام السابق، كان يمكن أستثمار مهنيتها في تحسين مستويات الأداء والإنجاز ولو لفترة محددة.

3. ضعف معايير الإدارة والمعرفة الأمنية في الهرم الأمني والاستخباري

تبين منذ الوهلة الأولى لتشكيل المؤسسة العسكرية والأمنية والاستخبارية، أنه قد تم تعيين أشخاص في أعلى هرمها القيادي بعضهم لا خبرة لهم ولا دراية بالمسائل الأمنية والاستخبارية، فكونوا "وعلى الرغم من دافعيتهم ورغبتهم الجادة في العمل ووطنيتهم" بسبب افتقارهم للخبرة نصح عمل وتفكير فيه قدر من غير الصحيح. وأوقعوا أجهزتهم في أخطاء كثيرة.

وأعاقوا تطويرها لتكون قادرة على المساهمة الفاعلة في الحد من عمليات الخرق الأمني شبه المستمرة.

حتى شهد العام الأول لتشكيل هذه الأجهزة تسابقاً قومياً وطائفيًا وعشائرياً من المسؤولين عن التشكيل، لحشر مئات الأشخاص غير المؤهلين في مراكز حساسة، فتشكلت منظومة استخبارات عام 2004 مثلاً في مضايقات عشائرية معروفة في الديوانية، وأستحدثت أخرى لاستيعاب أبناء منطقة أخرى قريبة من الديوانية، كما شكلت عام 2005 منظومة استخبارات في المنطقة الغربية بأسس قريبة من تلك التي حدثت في الديوانية، وأسندت مهام استخبارية إلى أشخاص أميين، وتم تعيين أشخاص غير مؤهلين لمتابعة المصادر التي يعد بعضها متعلماً تعليماً عالياً، وهكذا تكونت قاعدة إدارية ومعالم أداء غير مهنية أسهمت في استمرار الخطأ، ووسعت هامش حصول الخرق الأمني، على الرغم من المحاولات التي جرت بعد عام 2006 للتصحيح والتطهير، لكنها بقيت دون مستوى طموح الحكومة في إجراء عملية التصحيح والتطوير. كما إن الفترة الزمنية القليلة لنشأة أمن واستخبارات جديدة، وكثرة المشاكل في إدارتها وتنظيمها، وشدة التسابق والتناحر التي رافقت العملية السياسية في السنين الأولى، عوامل في الوقت الذي لم تسمح باكتسابها شخصية مهنية مستقلة، فسحت المجال أمام بعض القيادات السياسية الأعلى للتقرب منها وتكوين بؤر نفوذ في تلك الأجهزة لحسابات آنية ومستقبلية، وهذا أسهم مع عوامل مرافقة أخرى في إضعاف سلطة القرار المهني في تلك الأجهزة.

4. ضعف القدرة على توظيف المعلومة "الاستخبارات في إصدار القرارات"

يتبين أن في المستويات القيادية الأعلى للدولة لا يوجد جهد مهني تخصصي قادر على تصنيف الاستخبارات المتأتية من الدوائر المختصة، وعلى اقتراح الاستفادة منها في القرارات السياسية والأمنية الصادرة من الحكومة، وإن باتت بؤر وجود له بعد عام 2007 إلا إنه بقي مقيداً بقيود السياسة وولاءاتها قبل الكفاءة المهنية، مما قلل من أهمية تلك الأجهزة، وأضعف الدعم الذي يفترض أن يقدم لها، إذ يتبين عدم وجود تقدير داعم للعمل الأمني والاستخباري طيلة الفترة السابقة.

وعلى العكس منه لوحظ وجود إتجاهات لسياسيين في المراكز العليا، وبرلمانيين معينين بالتشريع يرومون الوقوف بالضد والقيام بالعرقلة، لمستوى المناذاة علناً بالالغاء في بعض الأحيان، أو التهميش في أحيان أخرى، لاعتبارات ذاتية وسياسية في كثير من الأحيان إلى مستوى مطالبة رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة السيد المالكي في خطاب تكليفه بالتشكيل يوم 2010/11/25 من الجميع دعم الأجهزة الأمنية والعسكرية وتقدير عملها الصعب.

5. الترهل الاستخباري

لم تسنح الفرصة للمؤسسات الأمنية والاستخبارية، أن تخطط جيداً لبنائها الجديد بسبب ظروف البلاد، والحاجة الماسة إلى المشاركة في القتال، وقلة الفرص المتاحة للتطوير، وشحة الموارد المالية للتجهيز والتطوير، يضاف إليها التطورات السلبية لعدم الاستقرار، وضغوط الوقت التي فرضت بعض الاستحقاقات على المعنيين فيها، باتجاه التوسع السريع وغير المدروس، والحشر الوظيفي لإشغال المناصب، منتجة توجهاً للاحتماء بأصول الكم حد الترهل في أحيان ليست قليلة، على حساب النوع تبعاً للحاجة والاستحقاق، مما أدى إلى إرتباك في العمل الأمني والاستخباري.

وسوء في توزيع المسؤوليات وزيادة في العبء الإداري والكلف المادية التشغيلية.

تقاعس عن العمل في المستويات الوسطى والدنيا في سلم المفاصل الأمنية والاستخبارية.

ومن ثم صعوبة تقييم الإجراء الأمني ومتابعة العمل الاستخباري وأندامهما في بعض الأحيان.

6. الإصابة بداء النفور الوظيفي

لو شاءت الفرصة وسأل مهتم بعض الموظفين والعسكريين ورجال الأمن ضباطاً كانوا، أو من المراتب العاملين في دوائر الأمن والمؤسسات العسكرية في السنين السابقة، عن أحوالهم وسير عملهم سيتبين من إجاباتهم السريعة أن بعضهم غير راضين.

ويُستنتج على الفور أنهم ساطحون يكترون من التعليقات السلبية والانتقادات الجدية، ويتضح من ردود أفعالهم المباشرة أنهم لا يحسون الارتباط المعنوي بوظائفهم، أي لا يحبونها ولا يعتقدون أنها تحقق طموحاتهم الشخصية، ويتبين من النظر إلى حركتهم وتحركهم أن معظم وقتهم يستغلونه بانتقاد الآخرين وبالكلام بعيدا عن العمل، وإذا ما قدم قسم منهم عملا مكتوبا يلاحظ أن بعضه غير متقن، وإن الأعلى في القسم والمديرية يعيد مسودته إلى محررها عدة مرات وبالرغم من ذلك يفشل في صياغتها كما هو مطلوب. ويتبين من الملاحظة أن البعض في هذه الدائرة وكأنهم لا ينتمون إليها، ولا يعيرون هذا الانتساب أي اهتمام، هم في الغالب غير سعداء، ينفرون من عملهم ومن تواجدهم في محيطه، وكأنهم جاءوا إليه بالسخرة، وبالحصلة سيقنع المهتم، أو المراقب لهذا المشهد أن هذه النفرة تقترب من وصفها بالداء الذي أضعف المهمة وقلل المبادرة وحال دون التعزيز المفروض للمهنية الأمنية والاستخبارية، وتسبب في تدني مستوى الأداء.

الإدارة الأمنية الميدانية

إن ظروف إقحام الجهد الأمني في خدمة القتال الداخلي أستاذباريا، خلال فترة التشكيل وإعادة التنظيم، مع بعض الخصائص السلبية، كونت معالم خلل في الادارة الميدانية المباشرة لعموم المنتسبين وبكافة المستويات أهمها:

1. فقدان خاصية القدوة في الإدارة

إذ لم يستطع غالبية المدراء والأمراء المباشرين أن يكونوا قدوة لمنتسبيهم في سلوك الالتزام والتضحية والايثار، وعلى العكس من ذلك باتوا محط إنتقاد في بعض الأحيان، للحد الذي أثر كثيرا في آلية تنفيذ المهام، وهذا مع تعطل القانون في المؤسسة العسكرية والأمنية لفترة السنوات الثلاث الأولى والتراخي في التطبيق والخشية من آثاره أي التطبيق، دفع بالعديد من الأمراء الى التماهي في الخطأ وإعطاء الآخرين من المنتسبين المثال السيئ، ودفع بالعلاقة المهنية بين الأمراء والمدراء من جهة، وباقي المنتسبين من جهة ثانية إلى الاضطراب، مما تسبب في حرف كثير من قيم العمل باتجاه السلب، وإضعاف التماسك المفروض بينهم في مواجهة الصعاب بمعنويات عالية وإرادة عمل صلبة.

2. غرض الطرف عن التجاوز والخطأ

مدراء وآمرون يرون الخطأ يرتكب أمام أعينهم ويتغاضون عن ارتكابه ويكتمون، ووزراء يشاهدون الانحراف من حولهم ويتلمسونه في سلوك القريبين منهم ويسكتون، أو يعدونه هفوة، أو إجتهدا بحسن نية، سياسة كانت في السنوات الأولى موجودة بعض معالمها لدى بعض الادارات وبكافة المستويات، فتسببت في إصابة بعض مدراء الشعب ورؤساء الأقسام والمنتسبين بعدوى الكسب وتبادل المنفعة، التي أوجدت التسبب وعدم الالتزام.

3. الانحياز

حكم مسبق عن قضايا كثيرة ومواضيع أكثر يعيشها المنتسبون فيما بينهم وفي تعاملهم مع الآخرين، فعندما يدخلون منطقة لمقاتلة إرهابيين مثلا، يدخلونها وفي محيلتهم حكم مسبق وكأن المنطقة تأوي الإرهابيين قصدا وتساعدهم عمدا وربما تقاتل إلى جانبهم مع سبق الاصرار والترصد، وإذا ما ذكر أسم أمر ما، أو قائد محدد، سيتبنى البعض وجهة نظر إلى جانبه وقد يتبنى آخرون، أخرى بالضد منه قبل ذكر التفاصيل عن موضوعه، ويكبر الموضوع إلى مستوى العقائد والطوائف ليكون الموقف منها قبولاً بصحتها المطلقة وإدعاء بعدم صحة القبول المطلقة أيضا قبل تبيان البراهين.

إنه إنحياز شاع بين منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية مثل باقي المؤسسات العراقية الأخرى عن طريق المجتمع الواسع للسياسة، وحقق خرقا في جسمها المهني، دفع البعض الى التمييز بالتعامل مع المنتسبين، ومن ثم كون شرخا في الولاء فيه طرف يفترض لنفسه القرب من الحكومة دون عمل يثبت هذا الافتراض ويدعمه، وفيه طرف آخر، أو أطراف مشكوك بولائها دون حصول عمل منها يؤيد هذا الشك.

وبالنتيجة حصل صراع بين الجماعات ضمن المؤسسة الواحدة أضعف وحدتها في مواجهة الأخطار لفترة استمرت ما يقارب سنوات أربع من الثماني التي أعقبت التغيير فأسهمت في حصول خروق أمنية متعددة.

العوامل النفسية

إن المهام الأمنية غير التقليدية للجيش الجديد وباقي الأجهزة الأمنية، تتركز منذ البداية وحتى وقتنا الراهن على مقاتلة الارهاب وبسط الأمن وفرض الاستقرار، وهي مهام وطنية آنية، نفذت اضطرارا على حساب التهيؤ المسبق والجاهزية القتالية والنفسية، أي إن القيادة اضطرت الى التكاليف للقيام بأعمال وواجبات، دون النظر الى إمكانيات تلك الوحدات المادية والمعنوية في التنفيذ، وبتكرارات أثرت سلبا في وضعها العام، وقللت من فرص الحسم السريع في ساحة القتال التعبوية، وكونت حالة بين البعض من المنتسبين كانت واضحة على أدايمهم وانضباطهم تتمثل بالآتي:

1. إحباط، أفضى الشعور به بين شرائح من بين المنتسبين إلى تنفيذ المهام دون وجود دوافع ذاتية للاستمرار وديمومة العمل الأمني.
2. ملل عند المدراء والقادة والأمينين، من كثر المطالبة بإكمال المستلزمات الضرورية لضمان حسن التنفيذ، دون الحصول على الاستجابة المناسبة من الأعلى أحيانا لعدم وجود إمكانية لتأمينها، دفع إلى القبول بالأمر الواقع أي القبول بالنقص الموجود، كتحصيل حاصل.
3. تشويه لهيبة القيادة الأعلى، مقصود أحيانا وعرضي أحيانا أخرى، أسهم في إضعاف الاستجابة لإطاعة أوامرها في بعض الحالات.
4. كثرة تقديم الأعذار لتفسير الفشل في التنفيذ وأداء بعض المهام، وبسعة أكسبت قسما من الوحدات والمؤسسات التعود على الفشل، أو التقصير وقبول وقوعهما من الناحية النفسية.
5. تعطيل إتمام بعض المهام، بسبب تراكم التعب والتهديد الذي جاء من كثر الاستهداف الإرهابي الذي قصد الضباط القادة والأمينين والموظفين بالدرجات العليا في الدوائر والقيادات والوحدات العسكرية والأمنية أسبقية أولى، ومن بعدهم الموظفين الاعتياديين والمراتب، ولفترة السنوات الثماني التي تعد طويلة نسبيا، وهو حال معنوي عطل، أو حال دون إمكانية تنفيذ بعض الأعمال والخطط الأمنية من قبل المؤسسة العسكرية والدوائر الأمنية كما أرادت وتريد الجهات الحكومية العليا، ووضع من جانب آخر قياداتها وإداراتها الفتية في حالة حرج أمام الأعلى والمجتمع من عدم إمكانية إيجاد حل سريع لمسألة الأمن والخروق.

العيش في ظروف صعبة

إن المنتسبين وبكافة المستويات وخاصة المقاتلين منهم، والعاملين في دوائر الأمن والاستخبارات تعاملوا مع عدو أوجد في سني القتال الأولى قدرا من القناعات بقدرته على تنفيذ الأهداف التي يريد وبالوقت الذي يريد، وكّون بين المقاتلين مخاوف من أفعاله غير المحسوبة، دفعت بهم إلى أن يعيشوا مواقف صعبة وحالات نفسية مثيرة بسبب:

1. العيش تحت ضغط الخطر والتهديد
- لقد عاش المنتسبون بصورة شبه مستمرة في ساحات القتال وخلال التنقل وفي مناطق السكن عيشا أحس العديد منهم بأن عملهم مصدر تهديد لهم، وإنهم في بيئة قتال معقدة، فيها مطالب العمل متعددة، والأوامر الصادرة متصارعة، أو متعارضة بين أتجاهين وأكثر مثل:
- قتل كل عدو محتمل، أو شبح للعدو يظهر في الصورة. مع ضرورة المحافظة على أعلى قدر من السيطرة والالتزام بضبط النار.
- الضرب بشدة متناهية لأي عدو محتمل لتكوين حالة ردع. مع ضرورة تجنيب المدنيين خسائر بالأرواح والممتلكات.
- المحافظة على الأمانة وعدم خيانتها كسياق عام. مع الرغبة الذاتية في التجاوز على أموال الغير "الفرهود".

القتل العشوائي للحماية والإبقاء على قيد الحياة . مع تقبل العيش تحت التهديد شبه المستمر . فكانت حالة أو حالات صراع مرهقة للناحية النفسية والمعنوية ومؤثرة سلباً في الأداء القتالي .

2. قلق المجهول

إن عدم وضوح الصورة وكثير المتغيرات المتداخلة في عمل المنتسبين ضمن الشارع والمحلة والمنطقة فسحت المجال لعقولهم أحياناً بإضفاء مواصفات للخصم أكثر من حقيقته الفعلية، أي تضخيم وجوده ومضاعفة شدة تأثيره وإكثار عدده، وهي مواصفات باتت تستخدم في ساحة القتال العراقية الداخلية وبشكل غير مباشر لتحقيق:

تبرير التقصير في بعض الأحيان .

إعلاء الشأن الذاتي طمعا في الكسب والتحصيل في أحيان أخرى .

وهي في الحالتين مجال لإثارة القلق، وزيادة شدة الخوف، الذي أثر سلباً في الأداء .

3. التحسس المفرط

من التدخلات غير المحسوبة للسكان المدنيين، الذين لا يمكن الفرز بينهم، وبين المسلحين من الأعداء بعد أن توجه الإرهابيون إلى استخدام الطفل لنقل مواد متفجرة، والمرأة لنقل الأسلحة والتفخيخ، والشيخ الكبير للمراقبة ونقل المعلومات، والمضطرب عقلياً للعمليات الانتحارية، جميعهم شخوص في المعركة الدائرة، مساهمين فيها دون معرفة البعض منهم بأنه مشارك في سعيها، مما أدى إلى حدوث حالة شد عصبي، وتوتر نفسي لفترات زمنية أحياناً مستمرة، أخلت بالالتزان النفسي وأضعفت المعنويات وأثرت سلباً في الأداء .

ضعف الجدية في العمل

بعد التقلبات التي حدثت في الزمن الجديد، وأساليب التعامل وطرق الوصول إلى المناصب القيادية العليا في الجيش والشرطة ودوائر الاستخبارات من ناحيتي الكفاءة والاختصاص، وغزارة الدعاية المضادة، وعودة البعض ممن يحملون إرث التجاوز والخطأ إلى الخدمة، تعزز عند البعض من الرتب العالية والمتوسطة وحتى الصغيرة أحياناً سلوك طبيعته:

اللاجدية في العمل .

حساب الأوامر التي تصدر مجرد أوامر عابرة .

عد الأيام للوصول إلى نهاية الشهر بلا مشاكل، ومن ثم الحصول على الراتب الشهري .

فكان سلوكاً محلاً أعاق عملية التنفيذ المفروض للمهام، أشرت مخرجاته عند البعض غير القليل من المستويات القيادية الميدانية والدوائر الأمنية، توجه إلى:

1. تأجيل البت بأوامر مطلوب البت بها أطول فترة زمنية .

2. السعي إلى تشكيل اللجان وإن كان المطلوب تنفيذه يقع ضمن الصلاحيات .

3. إضافة العديد من مفاصل القرار، لضمان موافقتها على الإجراءات المطلوب تنفيذها .

4. إعادة النظر بالأوامر الصادرة والغاء بعضها، وتفعيل أخرى بضوء معيار الفائدة والضرر .

5. الإحاطة بأشخاص يحاول القائد/المدير تحميلهم أعباء العمل، ويحاولون هم الاستفادة منه .

6. محاولة مد جسور مع جهات سياسية، أو دينية فاعلة قادرة على تقديم الحماية المطلوبة .

إن الجوانب النفسية المعنوية، كانت من بين العوامل المساعدة لحصول الخروقات الأمنية، وستبقى كذلك في المستقبل غير القريب من الآن، لأن وجودها سيكون من بين عوامل التأثير السلبي على الأداء والدافعية في العمل القتالي وعلى إمكانية الصمود في

المواجهة مع الخصم، وسرعة الحسم التي تكون المؤسسة العسكرية والأمنية، أحوج الى تحقيقها في صراع داخلي مطلوب السيطرة عليه والحيلولة دون إتساعه، إذا ما تم الأخذ بالاعتبار، إنها تقاتل حتى نهاية عام 2010 بجندي وشرطي يحتاجان الكثير من التأهيل النفسي والدعم المعنوي، لتقليل التوتر والانفعال طوال فترة العمل الضاغطة، وتخفيف الشعور بالذنب من بعض الاصابات الجانبية التي تحدث للأطفال والنساء والشيوخ، ومن مقاتلة أبناء الطائفة والمحيط الجغرافي في أثناء تنفيذ بعض المهام، خاصة التي تحدث فيها خسائر بشرية عالية، ومن تبعات الحرب النفسية التي وجد المنتسبون مؤثراتها تحيط بهم من كل جانب فضائيات ووسائل إعلام حصلت على:

مكان جيد في الذاكرة العراقية.

مُشاهد مُتابع يحتاجها لتخفيف الهموم.

سعة انتشار يصعب الحد من تأثيراتها في القناعات والأداء.

إنها وسائل وأساليب زادت من احتمالات حصول الخروق الأمنية، خاصة وإن الانسان عندما يعاني ضغوطا نفسية شديدة، يكون مستعدا في أحيان ليست قليلة إلى متابعة المقالات والرسوم والأفلام والمسلسلات المتلفزة لتفريغ شحناته الإنفعالية المؤلمة من خلالها.

عوامل الفساد

إن دوائر الأمن والوحدات العسكرية كغيرها من باقي الدوائر الحكومية والوزارات الأخرى لا تختلف عن غيرها في موضوع الفساد وسعة انتشاره وتكرار مستوياته نسبيا، لكنها تختلف عنها في مسألة النتائج والآثار السلبية لهذه الآفة الاجتماعية التي يؤثر حدوثها في مفاصل هذه الأجهزة، نتائج يفوق تأثيرها تلك التي يسببها في الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن الخلل في هذه الأجهزة، ينعكس سلبا على حالة المجتمع النفسية، إذ ينتشر خبره ويتم تداوله بين الناس بدرجات تفوق ما يمكن أن يكون في الدوائر الأخرى، لأنهم يدركون جيدا إن انتشاره في مفاصلها يعني تهديدا مباشرا لأمنهم الشخصي، وعموما فإن الجهود المبذولة في مكافحته، لا تؤثر وجود إحصاءات تؤكد حدوث الفساد في هذه الأجهزة بمستويات تفوق الوزارات الأخرى، أو تقل عنها، إلا إن حالات في مجاله حصلت تدلل على سعة حصوله وشدة تأثير هذا الحصول على الأمن والاستقرار ففي عام 2009 مثلا ألقى القبض على مجموعة معنية بالتحقيق في دائرة استخبارات بتهمة الحصول على رشاوى لتغيير الأقوال وإطلاق السراح من التوقيف، وبسببها وأمور أخرى تتعلق بتوزيع سيارات وأسلحة خارج الضوابط أعفي مدير هذه الدائرة من منصبه وأحيل إلى دائرة أخرى دون منصب، على وفق القانون 24 لسنة 2005 الخاص بالمفصولين السياسيين. كما ألقى القبض في شهر تشرين الثاني 2010 على موظفين كبار في وزارة الدفاع من قبل النزاهة بتهمة تعاطي الرشوة من أحد المقاولين المتعاملين مع الوزارة بينهم مدير الميزانية والطلبات والمستشار المالي للوزير والمشاور القانوني للوزارة وأحد ضباط الأمن في البوابة الرئيسية للوزارة وقصبتهم التي شاعت هو قيامهم بعرقلة حصول المقاول على استحقاقاته المالية عدة مرات يضطر فيها منحهم مبالغ نقدية لقاء تمثيتها بصورة قانونية، تكبد بسببها خسارة من مقابلة يفترض أنها تكسب كثيرا من المال، مما أضطره إلى الاتصال بالنزاهة التي اتفقت معه على قيامه بتحرير صكوك باسم المعنيين كما هو دارج في التعامل كل مرة، وعمل موعد لتسليمهم الصكوك خارج الوزارة وبوقت محدد، قامت فيه النزاهة بالقبض عليهم بعد الاستلام متلبسين بالجرم المشهود، وعندما شاع الخبر عُرف اسم المشاور القانوني من بينهم أكد أحد الضباط العاملين بالوزارة أن نفس هذا المشاور كان في التسعينات من القرن الماضي يعمل مشاورا قانونيا في التجنيد العامة، وكلفه كزميل يعرفه بتوقيع دفتر الخدمة الخاص بابنه، وقد أكمله خلال يومين، وعندما ذهب إليه ليستلمه أصر المشاور على عدم تسليمه إلا بعد دفع مبلغ خمسين ألف دينار أخذها من زميله الضابط دون حياء.

إن المقارنة في موضوع الفساد بين الدوائر المدنية والعسكرية الأمنية يأتي على الدوام في غير صالح الأخيرة، لأن المجتمع يفترض الحصانة في الإنسان المكلف بحمايته وصيانة حدود بلاده، وبذا يكون حصول أي قدر من الفساد ولو بسيط في دوائرها ومؤسساتها له بريق لامع من حصوله في باقي دوائر الدولة المدنية، بالإضافة إلى أن حدوثه فيما إذا اتسع وأستشرى سيؤدي إلى الإسهام في هدم البناء الأساسي للدولة والمجتمع، وهذا ما يخشاه الأبناء ويقلق منه السياسيون الوطنيون، كما إن تداول أحاديث حصوله بين المنتسبين وبعض المسؤولين، وما ينشر في الصحف وبعض وسائل الإعلام عن حصوله فيها أعطى تأثيراته في مسيرتها المهنية سعة تفوق باقي الدوائر والوزارات لعدة أسباب بينها:

1. طبيعة عمل الأجهزة ذات الصلة بالأمن والاستقرار. الذي يسمح بكثرة الاحتكاك والتعامل مع هموم المواطنين وحاجاتهم، وهو تعامل يثير من الناحية النفسية، عتبتهم وعدوانيتهم وكرههم لهذه الأجهزة في آن معا، بسبب ما تمارسه من أخطاء في بعض الأحيان عند فرض وتنفيذ القانون.

2. تتحمل هذه الأجهزة المسؤولية الاعتبارية والفنية لفرض الأمن والسيطرة، بمستوى أعطاها موقعا متميزا في عقول المواطنين، وحملها أعباءً كبيرة على أساسها أصبح الخطأ والتجاوز أكثر وقعا، والفساد أكثر المواضيع تداولاً، وإن حصل بدرجات تقل عن حصوله في دوائر مدنية أخرى.
3. السماح إلى الأمن والاستخبارات بتشكيل دوائرها ذاتياً، فتح أمام مسؤوليها فرصاً واسعة للتعين في البداية، وأوجد مجالات كبيرة للتنافس بين المتقدمين المحتاجين، وبغياب الضوابط الدقيقة في حينها، تكونت قاعدة للفساد في جوانب أخرى، ذات صلة بالتعيين والترقية وإسناد المهام.
4. الأجهزة هدف للأعداء. إن طبيعة العمل الأمني والعسكري ونوع المهام جعلها في المعتاد هدفاً بأسبقية أولى للأعداء، وكان الفساد أحد الأسلحة المتاحة استخدامها من قبلهم للتأخير والإرباك والتهديم، بعد أن وجدت أرضية خصبة بين بعض المفاصل الإدارية والقيادية في هذه الأجهزة.
5. عدم ملائمة الوقت لإعادة البناء. إن ظروف إعادة البناء السريعة للأجهزة، لم يعطها مجالاً للتدقيق، ودفعها بدلاً منه إلى العودة عشوائياً إلى عناصر سابقة من الجيش والشرطة والمرور والحدود كقاعدة رئيسية للعمل وإعادة البناء، وكمفاصل أساسية للتشكيلات الحديثة، ومنهم قسم غير موثوق بهم سلوكياً، مما أسهم في نقل معالم الفساد القديمة إلى التنظيم الحديث، وزاد من انتشاره عن طريق العدوى والتقليد في ظروف كانت مواتية تماماً لانتشاره.

عدم ملائمة التحرك المضاد للفساد لسعة إنتشاره

لقد انتشر الفساد في المؤسسات العسكرية والأمنية، وأدرك الجميع حكوميون وغير حكوميين هذا الانتشار، وأسوأ ما في حالته، أن التحرك الجاري لمكافحته لا يتناسب وسعته، حتى بات ظاهرة أثرت سلباً في الأداء، وأسهمت مباشرة في حصول الخروقات الأمنية من منافذ لها، أكثرها شيوعاً تلك التي تتصل بالرشوة والاختلاس والتزوير واستغلال النفوذ. وتقديم التسهيلات لقاء ثمن وتقرير الممنوعات. والتجاوز على ضوابط الترقية والنقل من منصب إلى آخر. وتركيز الوجود الفاعل للأقرباء والمعارف في مقرات الدوائر والأجهزة ومفاصلها القيادية. ووضع عناصر غير مناسبة في أماكن محددة لتسهيل عمليات تبادل المنفعة فيما بينهم. ونقل الضباط والمنتسبين من مكان إلى آخر لقاء دفع مبلغ من المال. وتطبيق الضوابط والقوانين على البعض وحجبها عن البعض الآخر. وإخفاء بعض الأوامر والقرارات التي تتعارض مع الأهداف والرغبات الخاصة. وإقامة علاقات إجتماعية غير صحيحة مع بعض العناصر النسوية العاملة في بعض الدوائر. واستغلال ضباط لمنتسبيهم (السواق والحمايات) وتفرغهم من واجباتهم لأغراض خاصة. ومنح الرتب والدرجات الوظيفية تجاوزاً على القانون. والتزوير في السجلات والتلاعب في معلومات الحاسبة. ومنح جوازات سفر خارج الضوابط، أو بوثائق غير صحيحة، ومنح أخرى لغير العراقيين. وإنجاز معاملات لمنح هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية خارج الضوابط، وعدم ختم الجوازات للمسافرين في المنافذ الحدودية، والتجاوز على شروط دخول وإقامة الوافدين الأجانب في العراق، وفتح أضياب للوافدين والمقيمين العرب خلافاً للأصول. كذلك تغيير الافادات والتلاعب بالأدلة والقرائن وتمزيق الأوراق التحقيقية. واستغلال المنصب في التعامل غير الصحيح مع المواطنين. وقيام بعض الدوريات الأمنية بالتجني في إتهام مواطنين بغية الحصول منهم على مبالغ معينة. وغض الطرف عن الأخطاء المرتكبة من الأقارب والأصدقاء والتركيز عليها عند آخرين من بين الضعفاء. والاستيلاء على أموال نقدية وحلى لمواطنين في أثناء عمليات الدهم والتفتيش. والجباية المالية من المستويات الأدنى في مسعى دائم يريد فيه الضابط مبلغاً من الجندي والشرطي الموجود في السيطرة، أو المخفر ويريد الأمر الأعلى مبلغاً من الضابط ومن ثم يريد أمر اللواء حصته، وهكذا حتى مستوى قيادة الفرقة والمديرية العامة أحياناً وأحياناً أخرى أعلى من مستوياتها مججج الاكتفاء الذاتي وغيرها. والإيفادات المتكررة خارج البلاد، لجماعات محدودة لتأمين عقود يشوب بعضها الشكوك. وبناء أواصر العلاقة بين

الأدنى والأعلى وبين الدوائر والمؤسسات الفاعلة على أساس المنفعة والقرابة والانتماء السياسي، دون الأخذ بالاعتبار الجوانب الوظيفية والضبطية. والتسبب في فقدان بعض المعاملات الادارية وتأخر إنجازها عمدا بغية الضغط على المعنيين باتجاه الحصول على ثمن. والتساهل المتعمد لتهريب بضائع وأدوية ونقود الى الخارج من المنافذ الحدودية. وعدم التقيد بالضوابط والأوراق الثبوتية في التعامل مع السيارات المخالفة، وابتزاز أصحاب المركبات المخالفين في الشارع والمغالاة في مقدار المحاسبة، أو التجاوز عليها تبعا للثمن المدفوع. والتغاضي عن سير مركبات لا تحمل لوحات تسجيل وذات زجاج مظلّل. واتفاق منتسبي المرور مع أصحاب مكاتب وشركات النقل والمطاعم والمحلات التجارية لغرض النظر عن وقوف السيارات الممنوع أمامها. والتجاوز على تعليمات الداخلية في السماح لسيارات الشحن الكبيرة (اللوري) بالمرور في شوارع بغداد خلال توقيات المنع، وهنا تجدر الإشارة إلى أن السيارتين اللتين استخدمتا في تفجير الأربعاء الدامي أمام وزارتي الخارجية والمالية في أيلول 2009 كانت من سيارات الحبل غير المسموح مرورها إلا بعد الساعة الرابعة عصرا. وتسهيل دخول زوار أجناب إلى العراق خارج الضوابط. وتزوير وثائق وإفادات وعمليات إطلاق سراح، وتعبير معلومات أمنية الى مطلوبين، والتدخل باتجاه تحويل نتائج التحقيق. ومحاولة إقحام ذوي متهمين في التحقيق. والتأخير العمدي في عمليات التحري وإلقاء القبض. والتجاوز على شروط التعاقد مثل عدم تفعيل فرض غرامات التأخير. وتفضيل المعارف والأقرباء ومن يدفع في عمليات المشاركة بالدورات والإيفادات. وخلق أزمة في سياقات العمل، أو استغلال ظروف معينة مثل الحج بهدف منح الجوازات لقاء ثمن. والتلاعب بالسجلات والمعلومات الخاصة بوثائق الجنسية وشهادة الجنسية لأشخاص لم يكونوا حاضرين. واستغلال صفة الشرطة في ارتكاب جرائم مختلفة. وتشكيل عصابات سطو منظمة من المنتسبين. والتنسيق مع محامين وبعض القضاة لعمليات إطلاق سراح خارج الضوابط القانونية. والاستبعاد العمدي لبعض العناصر النزبهة والكفوءة من بعض المراكز ومهام التحري والتحقيق. والتعامل القسري مع بعض الموقوفين من الوزن الإجرامي الثقيل بهدف إجبارهم على دفع مبالغ معينة. والتوقيف خارج الضوابط القانونية. وترتيب مواجهات لمتهمين خطرين خارج التعليمات. وإخلال بضوابط الحجز والتوقيف يصل حد إمتلاك بعض الموقوفين من الإرهابيين الخطرين أجهزة هواتف نقالة. والاحتفاظ بمواد جرمية "سيارات وأجهزة ومعدات ونقود ومصوغات" بعد فض الموضوع لمساومة المفرج عنهم باتجاه التغاضي عن تلك المواد. وعدم التدقيق بنتائج الدورات، وعدم المطالبة بتقارير تخص الإيفادات. وتكرار تكليف البعض بمهام خارج العراق وحجبها عن البعض الآخر تبعا لطبيعة العلاقات، وما يقدم من رشا والحصول على حصة من مخصصات الإيفاد. ومنح هويات حمل وحيارة سلاح لأفراد وشركات أمنية عن طريق الاتصالات الخاصة خارج الضوابط والتعليمات.

بالإضافة إلى تسهيل عمليات الانتساب إلى الكليات العسكرية والشرطة، تجاوزا على شروط القبول، وهنا يتردد بين دوائر وزارة الداخلية وضباطها مثلا أن وزيرا لهم في الزمن الجديد قد منح موافقة لألف ومائتي طالب للقبول في كلية الشرطة، في أحد دوراتها التي حدد القبول فيها لألف طالب فقط، وبقينا أن هذا العدد المطلوب قبوله غير المعقول يعود إلى تدخل ومنفعة بعض المحيطين بالوزير، والذين يؤثرون في قراراته، وبقينا أن التعاطف مع الطالب المستحق لم يكن هو القاسم المشترك لهذا النوع من القبول. كذلك تسهيل عمليات هروب مجرمين خطرين وإرهابيين من التوقيف ومفسدين، كما حصل مع قائد الفرقة السابعة المشكلة حديثا في محافظة الأنبار عام 2006 الذي ألقى عليه القبض بتهمة إختلاس مبالغ كبيرة من راوائب المنتسبين، وأودع على إثرها سجن مطار المثنى الذي تشرف عليه وزارة الدفاع، وفي أثناء زيارة شقيقه له، تم ترتيب عملية هروية بملايس عربية، سافر على إثرها فورا إلى دولة عربية مجاورة للعراق، وشرع في العمل كمعارض للنظام الجديد.

والحماية في عمليات التعيين وشراء المناصب والدرجات الوظيفية والامتيازات إلى حدود لا يصدقها العقل ولا يستوعبها المنطق حدثت إبان تشكيل الوزارة السابقة وتكرر حدوثها في الوزارة الحالية من نفس الجهات التي مارستها أو أتممت بممارستها من قبل،

نقل بعض تفاصيلها صديق اتصل بي في ليلة رأس السنة مبينا أن رئيس حركة في كتلة فائزة اتصل به من أجل ترشيحه وزيرا للكهرباء في الحكومة الحالية، لقاء توقيعه صكا بقيمة عشرة ملايين دولار يصرف بعد استيزاره.

لم أصدق العرض، وربما لم أستوعبه من شدة الصدمة، لكني وبعد أيام من حصوله، عرضته مفصلا على سياسي معروف جمعني معه حوار بعد أيام من ذلك الاتصال، وأعطيت إنطبعا في حوار معي، إني لم أصدق مثل هذه العروض التي كثرت إلى حدٍ وُصفت عملية تشكيل الحكومة بالبازار السياسي من قبل بعض وسائل الإعلام، لكنه رد قائلا:

لا، صدق لما جرى لأن مثله، أو قريبا منه قد جرى بحضوري وأنا شاهد عليه، إذ حضر إلى مقرّي أحد المرشحين إلى منصب وزاري هو السيد (ط) والمنصب ما زال شاغرا ويديره بالوكالة من السيد رئيس الوزراء، وفي جولته يحاول هذا المرشح حشد التأييد لترشيحه من قبل الكتل الأخرى، وتم ترتيب لقاء له مع أخ رئيس حركة نافذه تربطني علاقة به جيدة، وعند مقابلته طلب منه الحصول على مقابلة محددة ذكرها بالتفصيل، معروف أن الوزارة معنية بمنحها، كشرط لمنح التأييد، وقد وافق على هذا الشرط دون نقاش، عندها قال الأخ طيب سوف ندعم ترشيحك، وعلينا مقابلة أخي المعني بالأمر، وفعلا ذهبنا سوياً في نفس اليوم، وتكرر الشرط، وتكررت الموافقة على تأييد الترشيح بقوة، وتكرر أيضا الاتكال على الله في تحقيق هذه المهمة الوطنية عندما ختموا اتفاقهم بقراءة سورة الفاتحة.

إنعكاسات الفساد على الجانب الأمني

إن الفساد هذه الآفة الاجتماعية، التي أنتشرت في عموم العراق وعلى كافة المستويات، وصلت حدا في الزمن الحالي أصبحت فيه عامل تشويه واضح المعالم لعموم العملية السياسية، وتأخير فاعل لعملية إعادة البناء، وإخلال أكيد بالأمن الوطني من جوانب عدة إذ أن ضعف الضمير القيادي الفاسد مثلاً فسح المجال لصاحبه إلى المساومة على التعاقد لشراء أسلحة ليست هي المطلوبة عملياً، ولا تؤمن التفوق على أسلحة الخصم. وفسح المجال للحصول على منصب لقاء مبالغ مالية ضخمة، ستدفع من سددتها قائداً أو أمراً إلى السعي لتحصيلها وإن كان تحصيلها على حساب موت المنتسبين، أو إقحامهم في واجبات ما كان من المفروض إقحامهم فيها. وإستبدال الولاء للدولة بولاءات أخرى من خارجها تؤسس على المنفعة السياسية، أو المالية ستجعل المعني ضعيفاً أمام توجهات أولئك الذين يريدون تدمير المجتمع العراقي سواء من الدول والجماعات، أو الجهات الاستخبارية والمافيات، بعد أن تضعه منحازاً لغير صالح وطنه في بعض المواقف والحالات.

وإن تكوين علاقة بين الأعلى والأدنى على أساس تقديم الأدنى رشا أو أتاة للأعلى ستضعف الأخير القائد/الأمر، وتجعله واهناً أمام محاسبة الأدنى، وكذلك في مسألة تكلفة بمهام قتالية مهما كان نوعها، وتجعل الآخرين في وضع نفسي يكونون فيه بالضد من ذلك الأمر، وتجعل القيادة فاقدة لقابلية تأثيرها على عموم المنتسبين. كما إن بقاء القادة/الأمريين في مواقعهم وعلامات الاستفهام بالفساد من حولهم سيشكل وضعاً لهم فيه قلق على الدوام يبعدهم عن الاهتمام بالواجب، وفيه خوف باستمرار يحول دون قيامهم بمحاسبة المخالفين، وكذلك ضعف في القيادة والسيطرة يدفع إلى الارتقاء في أحضان الشخصية الحزبية، أو الدينية التي تريد تسخيرهم لأغراض السياسة، أو للأغراض الخاصة.

هذه أمثلة بالإضافة إلى تأثيراتها فيما يتعلق بحصول الخروق الأمنية وأستمرار حصولها فإنها أثرت في وضع هذه الأجهزة المعنوي والاداري والفني أي الجاهزية في الوقت المناسب، تأثيرات مباشرة تصب عند عوامل حصول الخروق الأمنية أيضا بينها:

1. عدم إتمام الأجهزة والمؤسسات الأمنية والعسكرية، لمشاريعها في البناء وإعادة تأهيل المنتسبين.
2. الحيلولة دون التنفيذ الصحيح للمهام بالزمان والمكان المناسبين.
3. التسبب وإضطراب حالة الانضباط العسكري والالتزام الوظيفي. وبما يضعف مستوى الأداء .

4. تكوين مفاهيم ومعايير عمل مخالفة للقيم الاجتماعية الصحيحة، التي تصيب الدافعية بالضعف.
 5. ممارسات خاطئة، تقلل الثقة بالنفس وبالأجهزة، تؤخر تنفيذ بعض المهام الصعبة كما هو مطلوب، وتحد من التوجه للمجازفة في عملية التنفيذ.
 6. الإخلال بعملية الانتماء إلى المؤسسة، يدفع البعض من المنتسبين إلى التوجه للعمل، كل بما يراه مناسباً لمصالحه وظروفه، ينعكس سلباً، على روح الجماعة المطلوبة في تنفيذ الواجبات.
 7. الإقلال من قيمة العسكري ورجل الأمن والشرطي، وتشويه صورتهم في الشارع، وبما ينعكس سلباً على ضبط الشارع من الناحية الأمنية.
 8. تكوين حالة من الخرق العمدي، للقانون يصعب السيطرة عليها في الوقت الراهن، وستصعب مستقبلاً إلا ببذل جهد مضاعف.
 9. تكوين مراكز قوى طفيلية تتجه لأن تكون فوق القانون، تؤثر في سياسة الأجهزة ومواقفها في ضبط الأمن والسيطرة، وفي أسلوب إدارتها المفروضة لمنتسبيها.
 10. تعزيز حالة الولاء العشائري والطائفي والمناطقي، على حساب الولاء المفروض للوطن ومن ثم إلى جهة العمل، مما يتسبب في خلق تصدع في الضبط الاجتماعي والعلاقات العامة وسبل التنفيذ.
- إن لظاهرة الفساد تأثيرات مباشرة على الأمن وخروقاته وكما مبين في أعلاه، ولها أيضاً تأثيرات غير مباشرة، يصب وجودها الملموس أو يسهم حصولها أيضاً في إحداث حالة الخرق الأمني واستمرارها من أهمها:
1. إضعاف علاقة العسكريين ورجال الأمن ودوائرهم مع مؤسسات الدولة الأخرى، الأمر الذي قلل من فرص الدعم المطلوب لمشاريعها.
 2. قلة الثقة بأداء وفعالية هذه الأجهزة، وتشويه صورتها في العقل الجمعي، زاد الميل لمخالفة توجهاتها في الأمن والسيطرة.
 3. تفشي حالة الاستسلام للباس من السيطرة على الفساد لعدة سنوات، أثرت سلباً في أداء المنتسبين وفي أنضباط الشارع العراقي وردود فعله اتجاه الدولة والحكومة وأضعف التكافل والمساعدة، والإسناد المتبادل في المواقف الصعبة التي تتطلبها العمل الأمني في كثير من الأحيان.
 4. إستفادة الخصم من حالة الفساد، سلاحاً ضرب به الدولة بشكل عام والحكومة على وجه خاص وفي أكثر من مجال، أثر سلباً على توجهاتها في تكوين علاقة جيدة مع الجمهور من خارج تشكيلتها السياسية يمكن أن تدفعه للوقوف معها في محاربة الارهاب بشكل كاف.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد، وكذلك أنواع السلوك الفاسد المذكورة في أعلاه كانت واضحة بشكل ملموس بين الأعوام 2003 وإلى نهاية عام 2007، إلا إن حدة بعضها قد خفت، وأنواع منها قد قل تكرارها، وربما القليل منها قد اختفى بعد ذلك العام عندما حصل بعض التحسن في أداء الأجهزة الضابطة، وبعض التقدم في قدرات الحكومة في الإدارة والسيطرة، ومع ذلك فإن بعضها الغالب ما زال موجوداً ومؤثراً، دفع بأن يكون العراق من بين المجتمعات الأكثر فساداً في هذا العالم الفسيع.

العوامل القانونية

إن القضاء في العراق لم يوصف بالاستقلال التام منذ تأسيس الدولة حتى عام 2003، مع بعض الاستثناءات في بعض الحكومات إبان العهد الملكي، إذ إنه من الشائع في بلاد الرافدين، أن تستعين الحكومة، أو مفاصلها الأمنية والإدارية به عامل ضغط وإزاحة سياسي، ومجالاً لتحجيم الخصوم، ووسيلة ضبط أمني قسرية، لكن أكثر من أستخدمه أداة للاستعانة هو حزب البعث في الزمن السابق من عام 1968 . 2003، خاصة الفترة التي حكم بها صدام حسين بعد عام 1979.

إذ بدأ خطوته الأولى في تسييسه وجعل بعض مفاصله جزءاً من المنظومة الأمنية والاستخبارية، فهناك قضاة في الأمن العامة وآخرون في الاستخبارات العسكرية، وكذلك في المخابرات والأمن الخاص، يأتمرون بأوامر الإدارة ويخافون منها أكثر من خشيتهم التجاوز على القانون، واجباتهم المصادقة على الإفادات ونتائج التحقيق، التي تعد من الهيئات واللجان التحقيقية المعنية، حتى المحامين الذين تجلبهم المحاكم الخاصة لتلك الدوائر هم من بين الحزبيين المعتمدين، الأمر تسبب في تشويه صورة القضاء العراقي وتبعيته. وبهذا الصدد ذكر أحد السياسيين المحكومين بالاعدام في ذلك الزمان السيد سعد المهدي أنه عندما أُلقي عليه القبض بتهمة تنظيم بعض الشباب لصالح الحزب الشيوعي منتصف ثمانينات القرن الماضي، وفي أثناء المحاكمة أنتدبت له المحكمة الخاصة في مديرية الأمن العامة محامياً، لم يلتق به وتفاجأ بوجوده في جلستها الأولى.

وعند تقديم دفاعه الروتيني ختمه هذا المحامي بوصفٍ لموكله بالجرم، فحكم عليه بالاعدام في نفس تلك الجلسة أي الأولى، ونقل مباشرة منها إلى سجن الأحكام الخاصة في أبو غريب، أنتظاراً ليوم التنفيذ حتى خلصه من حبل المشنقة عفو عام صدر في وقته، وبقي بعدها يتذكر ذلك المحامي حتى يومنا هذا.

إن التعامل مع القضاء وأستقلاله كان من أولويات أهل التغيير في الزمن الجديد، أميركان في فترة السنة الأولى أو العراقيين ما بعده تعاملًا كان على النقيض من واقعه السابق، حيث السعي في البداية إلى جعله مستقلاً تماماً، بل والمغالة باستقلاله كرد فعل قوي على تلك المغالة بانحيازه في الماضي، خاصة وإن الأستقلال والمهنية مسألة مهمة في النظام الديمقراطي، الذي تسير كل مجتمعاته على هذا النحو الحيوي بضوابط وقوانين محددة، لضمان النزاهة والعدالة وحقوق الانسان، لكن الأستقلال عملياً لا يمكن أن يكون مطلقاً، أو حرفياً في المجتمعات الشرقية على وجه الخصوص، ولا يعني العزلة، أو الانفصال عن مجريات الوضع العام والظروف السائدة والثقافة العامة ومتطلبات التفاعل معها، كما هو حاصل في القضاء العراقي الحالي، الذي وضع القلة من أعضائه أنفسهم في مواقف حرجية بموقع المتفرجين على ما يجري، بل وغير المبالين بما يجري والمتمسكين حرفياً بمفردات القانون الجاري، حرصاً منهم في المحافظة على الأستقلالية المطلقة، حتى بات قسم منهم متهمين من المعنيين في الأمن والاستخبارات على أنهم حجر عثرة أمام جهدهم في مكافحة الإرهاب من فرط تحسسهم في التعامل مع كثير من القضايا التي ترسل إليهم في المعتاد، ومطلوب البت فيها بسرعة وحسم، عادة ما تقتضيها الظروف غير المستقرة.

إنه إتهام عند النظر إليه من الزاوية المنطقية يجد الناظر المنصف إنه لا يخلو من المبالغة التي يتميز بها الإداري والأمر ورجل الأمن في ظروف التوتر وعدم الاستقرار، ولا يتعد عن محاولات تعليق الأخطاء على الغير، كأحد سمات العمل الأمني الموروث من العهد السابق الذي كان فيه رئيس الدولة يرسل قضاة ورق إلى محكمة الثورة يأمر فيها بإصدار حكم الإعدام على شخص، لا تجد فيها المحكمة من بد سوى التنفيذ، وكانت فيه مديرية الأمن العامة ترسل له قوائم بأشخاص تعتقد أنهم معادون للحزب والثورة، يقوم هو من جانبه بتأشير إعدامهم دون محاكمة، فيعدمون ويدفنون في مقابر جماعية.

ومع ذلك فهو اتهام بعض تفاصيله موجودة في واقع حال هذا القضاء وفي هذا الزمن الجديد، تؤشره بعض نتائج التعامل الميدانية غير الصحيحة في بعض جوانب عمله لما يتعلق بموضوع الأمن، نعرضها هنا تعبيرا عن وجهات نظرهم " رجال الأمن " طرفا أساسيا في الحرب على الإرهاب، أو بصيغة شكاوى في داخلهم عن القضاء من بينها، أو أهمها:

1. حرفة التطبيق المطلقة

السعي إلى تطبيق القوانين الموجودة على المتهمين دون التفريق بين حالات الاتهام، إذ عندما يعرض على القضاة متهمون بفعل الارهاب وارتكاب جريمة خطيرة، يطلب القاضي عددا من شهود الاثبات بطريقة يساوي فيها على سبيل المثال بين حالة طلاق سيدة، ومحاولة تفجير جسر، وهذه وإن كانت ضمن معايير القضاء هي القاعدة السائدة، إلا إنها وفي وضع العراق يمكن أن تشكل ثغرة بات وجودها يصب بمصلحة الإرهابيين والمجرمين، الذين يطلق سراح بعضهم، وإن كانوا متلبسين بالجريمة في بعض الأحيان.

2. التأجيل التسويفي

إن إلقاء القبض وتوجيه الاتهام من القاضي، ومن ثم إجراء المحاكمة كآلية قانونية، تعد الحجر الأساس في مساعي تنظيف المجتمع من المجرمين والإرهابيين، والأساس لعملية ردع الآخرين، دون إغراقهم في ظروف تساعد على الانحراف، وهنا يلاحظ كثرة التأجيل لبعض القضايا حد الاعتقاد من قبل رجال الأمن بأنه نوع من التسويق الذي يعطي المجال لبعض المجرمين المحترفين والمتربطين بجهات مخبرانية أجنبية وإرهابيين إلى الهرب، أو التحرك والخروج من قفص الاتهام بشتى الوسائل المتاحة، على الرغم من أن بعض عوامل التأجيل تتعلق بكثرة القضايا المطروحة على القضاء، وحاجتها إلى المزيد من طلب الأدلة والتدقيق.

3. بطء الاستجابة

عدم استجابة بعض القضاة، لطلبات إلقاء القبض على متهمين بإرتكاب جرائم إرهاب، تتوفر أدلة ملموسة لتجريمهم بالسرعة التي تحول دون فرارهم، أو تحد من إمكانياتهم للقيام بمزيد من الأعمال الإرهابية، حتى إن هذه الحالة في بغداد وحدها وحسب تنويهاً أحد الدوائر المعنية، قد تجاوز عددها عدة مئات، ومن كثرتها وخطورتها توجهت هذه الدائرة إلى الاستعانة بأعلى جهة في الدولة العراقية "القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء" لتأمين التنفيذ السريع لعمليات إلقاء القبض قانونيا، لكن هذه الشكاوى من منتسبي الأمن والاستخبارات تقابلها شكاوى قضاة من أن العديد من طلبات إلقاء القبض التي تأتي من تلك الدوائر غير مشفوعة بالأدلة القانونية الأصولية التي تلزم القاضي بإصدار الأمر المطلوب.

4. الإصابة بذات الأمراض الاجتماعية

إن القضاة في العراق هم من بين أفراد هذا المجتمع، نشأوا فيه وتأهلوا في ربوع نظامه القائم، تأهيلٌ بعضه ميسر خاطئ، منذ ما يزيد على الأربعة عقود، أنتشر في بعض جوانبه الفساد، حد الوصول إلى قسم من غرف القضاة الخاصة وقاعات المحاكم، وأنتقل وإياهم من زمن إلى آخر في هذه العقود، حتى دخل بعضهم بواباته المفتوحة مع غيرهم من الداخلين، في منافذ كان الواضح منها تقديم مبالغ مالية كرشاؤٍ وهدايا لتبرئة متهم مدان، أو توجيه اتهام لآخر بريء، والخضوع للتهديد بالقتل والاختطاف لإطلاق السراح، والجنس وسيلة لتحريف وتحويل الافادات، والسعي للإنحياز الطائفي والسياسي، والخضوع للتأثيرات في تحديد مصير قضايا ومتهمين.

كما حصل مع القاضي الذي يرأس المحكمة العسكرية في النجف والذي حكمت عليه المحكمة العسكرية في بغداد/ الكرخ بقرارها المرقم 2010/2034 في 2010/12/27 بالحبس الشديد لمدة سنة وثلاثة أشهر وفق المادة (308) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل مع طرده من الجيش واعتبار جريمته محلة بالشرف بعد أن ضبطه مكتب تحقيقات النجف التابع إلى هيئة النزاهة متلبساً بتسلمه مبلغ رشوة كان قد طلبه من المخبر ابتزازاً، في محافظة الديوانية بتاريخ

2010/6/12. علما أن المحكمة قد بينت أن حكمها المخفف هذا قد جاء بسبب إصابته بذبحة صدرية ووجود ورم في الدماغ حسب تقارير طبية أبرزها في القضية (32).

وبنفس الاتجاه بينت هيئة النزاهة في نشرتها لشهر كانون الثاني عام 2010 أن وزارة العدل من بين الوزارات التي ينتشر فيها كثير من الفساد، وبين في هذا الشهر السيد وزير العدل وكالة أن وزارته تحقق في 752 قضية فساد إداري ومالي في دوائرها. ومع ذلك ومهما قيل عن القضاء ومجريات الفساد في محيطه تبين الوقائع أن ما يقال عنه في هذا الجانب يقل كثيرا عما يقال عن غيره من القطاعات، وتبين أيضا أن التهم التي يتم تداولها عن بعض القضاة تقل كثيرا عن تلك التي يتم تداولها عن سياسيين وأمنيين وإداريين.

إن أوجه القصور في الجانب القانوني تتجاوز القضاة في سلوكهم إلى قصور آخر في مجال التشريع الذي عاني من خلل واضح يتمثل في التلكؤ، أو التأخير في عملية التشريع، يتحمل تبعاتها البرلمان أي المشرعين من خلال عدم البت في القوانين، التي قدمت اليهم لتنظيم العمل الأمني والاستخباري، بحجج تصل عند بعضهم إلى مستوى توجيه الاتهام إلى تلك الأجهزة بالعمل خارج الشرعية القانونية، دون تفهم ظروف البلد وحاجته إلى دعمها وتسهيل عملها الذي يصب في صالح الاستقرار، والحد من الخروقات الأمنية المهلكة.

كما هو حال القانون الخاص بالتفويض الاستخباري، الذي ركن في البرلمان لأربع سنوات، وكذلك قوانين أخرى لم يبت بها حتى انتهاء دورته عام 2010، والمغالاة في التدخل بتفاصيل القوانين ومحاولة الحذف والإضافة المهنية بما يخل بالغاية المتوخاة من تشريع القانون. إن المشكلة في البرلمان العراقي، مشكلة معرفية وسياسية في ذات الوقت، إذ إن الجهل بطبيعة العمل العسكري والأمني والاستخباري، لدى بعض البرلمانيين، حال دون تشريع القوانين التي تنظم عملها وتحمي وجودها، وتدعم منفذي مهامها، حتى إن لجنة الأمن والدفاع في البرلمان للدورتين السابقتين قد أختير بعض أعضائها مثلا على أساس سياسي محاصصي دون الأخذ بالاعتبار التأهيل والمعرفة المهنية في مثل هذه المواضيع، وإن التناحر السياسي داخل قبة البرلمان دفع بعض البرلمانيين إلى ارتكاب الفعل نفسه، أي الحيلولة دون التشريع بحسابات يعتقدون أن تشريع قانون ما لجهاز معين، أو إطلاق ميزانية محددة، يعني دعما للحكومة القائمة، أو الكتلة والحزب الحاكم، ومحصلتها سلوك ضدي أسهم ولو بشكل غير مباشر في توسيع ثغرة الخروقات الأمنية. إنها مسألة إعاقه تشريعية، يضاف إليها إعاقه إجرائية في جوانب التنفيذ القانوني لبعض الأحكام الخاصة بالإعدام على وجه الخصوص، إذ أن تنفيذها من الناحية الدستورية مرهون بمصادقة مجلس الرئاسة، وهذا المجلس سُجل عنه أنه قد تأخر في التصديق أحيانا، أو لم يصادق أحيانا أخرى، وهذا ما أكدته عضو البرلمان العراقي السيد علي الأديب في جلسة البرلمان التي عقدت يوم 2010/11/24 وبنيتها قناة العراقية منوها أن أكثر من 300 محكوم بالإعدام لم يجري التصديق على أحكامهم من قبل هيئة الرئاسة.

إن عدم التصديق، أو التأخير بالتصديق في ظل نظام يميز الحكم بالإعدام، وظروف اضطراب أمني تقتضي ذلك، يعني إبقاء إرهابيين ومجرمين خطرين داخل السجون، ييثون سمومهم إلى الغير ويديرون بعض أعمالهم من الداخل. بصدده أكد أحد الخارجين من سجن أبو غريب في بغداد عام 2008 واصفا السجن، أو بعض قطاعاته آنذاك أن المحتجزين والسجناء الخطرين المحكومين على قضايا إرهاب من الإسلاميين المتطرفين مرعبين، يتحركون بسرعة حتى إنك تشعر بأنهم موجودون في كل مكان، ولهم عيون في كل عنبر وقاعة، وهم يشكلون قوة في محيطهم، يخافهم المحكومون، ويتفادى شرهم المسؤولون، وكذلك السجنانون، يعتقدون إجتماعاتهم علنا بصيغة التجمع للصلاة، والدعاء ما بعد الصلاة وعلى مرأى ومسمع باقي المحكومين، يصنعون أسلحة جارحة لهم من حديد الأسرّة التي ينامون عليها أحيانا ومن الأواني المعدنية وحتى الزجاجية أحيانا أخرى ويخفونها بطريقة غريبة ليستخدامونها ليلا في جرح، أو ذبح من يريدون معاقبته عندما يكون الجميع قد استغرقوا في النوم، بطريقة الانقضاض الجماعي السريع على الضحية

وكأنهم أشباح يتحركون وسط الظلام، حتى إن الرائد بجانب الضحية لا يملك من الوقت ما يكفي للتعرف على أحد منهم، فيما إذا امتلك الجراءة على ذلك وهو في الغالب لا يمتلكها، إنهم يتمادون في تهديدهم باقي المساجين الذين ينتقدونهم، أو يحاولون الوقوف بالضد من أعمالهم، وينفذونها بجرأة تمتد إلى خارج السجن في بعض الأحيان، لا فائدة من تقديم الشكوى ضدهم، لأنهم يوحون للجميع أنهم يستعجلون الموت طريقا إلى الجنة، ولا يكفون عن محاولة الهرب من السجن إلى خارجه بأية وسيلة متاحة ليكملوا ما بدأوه ويتقمصون، يكررون المحاولة عدة مرات، كانت آخر المحاولات الناجحة منها تلك التي حصلت من الجزء الخاضع للقوات الأمريكية في سجن عراقي قرب المطار "كروبر" في 2010/9/8 لأربعة إرهابيين قياديين في تنظيم القاعدة، قال بصدها عسكريون أمريكيون أنهم اكتشفوا هروبهم في أثناء حملة أمنية بعد الامساك بمحتجزين آخرين يحاولون الهرب في وقت متأخر من اليوم المذكور(33).

كما إن إبقاء المحكومين لفترة طويلة دون تنفيذ يعني أيضا الحيلولة دون حصول الردع النفسي المطلوب في المجتمع، على اعتبار أن التنفيذ السريع لمثل هذه الأحكام يعين المجتمع على التخلص من خطر ماثل، وتكوين أفكار رادعة لدى الآخرين، تدفعهم بعيدا عن ارتكاب فعل الارهاب والخرق الأمني.

كذلك يعني التأخير من جانبه وقتا متاحا للمدنيين في التحرك، بكل الوسائل المتاحة بينها غير الشرعية للتأثير على الجهات المعنية بإيوائهم، أو التحقيق معهم سعيا لإطلاق سراحهم، ويعني عمليا حصول ثغرات جديدة في مجال الخروق الأمنية، وجهد مضاف على الجهود الموجودة تفوق قدرة الجهد الأمني المتاح للحيلولة دون حدوثها "الخروق الأمنية" هي في غنى عنها. وهكذا يبقى الموضوع فاعلا في دائرة، أغلقتها رئاسة الجمهورية بعدم التصديق، أو تأخير حدوثه لأسباب عدة، الغالب منها أن توقيع رئيس الجمهورية، السيد جلال طالباني على وثيقة إلغاء عقوبة الإعدام في الاشتراكية الدولية التي هو عضو فيها، ألزمه أخلاقيا بتجنب التصديق، على أحكام إعدام أيا كانت دوافع الجريمة التي ارتكبت في مجالها. ومنها أن التسييس في موضوعها واضح المعالم، وصل حد تنويه أحد نواب الرئيس، إلى أن البعض من المحكومين لأسباب حمل السلاح بالضد من الدولة أبرياء.

ثم إن هناك تصورا شاع منذ تستلم الحكومة لمهامها، بداية عام 2006 إلى أن أحزاب من نفس كتلة الحكومة الانتخابية "الائتلاف الوطني" باتت تضع العراقيل في طريق الحكومة، وإذا لم تفعل ذلك فهي غير مستعدة للإسهام برفعها، رغبة منها في أن لا تحقق الحكومة النجاحات التي تقرب الناخب إلى رئيسها، والتقرب منه يعني الابتعاد عن تلك الأحزاب، وهذا سلوك بات يتضح أكثر كلما تم الاقتراب من موعد الانتخابات البرلمانية لعام 2010، يعبر في داخله عن إرهابات صراع جعل التصديق على إعدام من قتل الشعب العراقي مسألة سياسية. وجعل السياسة بوضعها الحالي، معول هدم لعملية البناء، وتمهيد الطريق لمزيد من الخرق الأمني. وأسهم في ذات الوقت بشيوع فلسفة تتأسس على الاستمرار بفتح جروح في جسم الحكومة التي لا يكونون أعلى قمتها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالإعدام، إنه في واقع الحال عقوبة قاسية للإنسان، أبتجعت المجتمعات البشرية إلى الحد من اللجوء إليها وسيلة ردع وإصلاح، حتى أن العديد منها ألغتها عقوبة من قوانينها النافذة واستبدلتها بالسجن المؤبد، وهي كذلك لا بد أن تحصل في العراق المستقبلي الذي يفترض أن يكون قريبا من باقي المجتمعات العالمية قيما وإنسانيا، لكن حصولها في وقت الاضطراب الراهن لا يمكن أن يكون عمليا، لأن الجريمة التي استشرت في المجتمع العراقي خلال هذه المرحلة، لا يمكن الحد من انتشارها دون وجود رادع قوي، بينه بعض أحكام الإعدام.

العامل التسليحي

لقد امتلكت سلطة الائتلاف، والقيادة الأمريكية منها صلاحية الإشراف على تحرك القوات العسكرية والأمنية العراقية، وعلى تسليحها وتجهيزها، لفترة انتهت بعد تطبيق بنود الاتفاقية الأمنية ما بعد عام 2010، وهو وضع تسبب في أن يكون تسليح الجندي في الميدان لا ينسجم وطبيعة مهامه في القتال داخل المدن، ويبدو من نهج التسليح في البداية أن إدارة الاحتلال لم تسمح باستخدام السلاح المتوسط والثقيل، أو التسلح به وأعاقَت إمكانية الاستفادة من سلاح الجيش السابق، وغضت الطرف عن تهريب قسم منه وتدمير وسرقة القسم الآخر، خشية استخدامه في غير صالحها، وهي خشية إذا ما كانت موجودة في تقديرات القادة والأميرين الميدانيين الأمريكيين، فإنها غير صحيحة، أو لم تثبت صحتها، إذ لم تشهد الساحة قيام وحدات عسكرية عراقية بمقاتلة قوات أمريكية بعد عام 2003، ولم يحصل أن حدث تمرد جماعي لبعض العسكريين العراقيين بالضد من القوات الأمريكية، وأشهر حادثة حصلت في هذا الشأن، قيام جندي عراقي بقتل جنديين أمريكيين وجرح تسعة آخرين بإطلاق النار عليهم عصر يوم 2010/9/7 في أثناء دورة تدريبية في طوزخرماتو من صلاح الدين، أرجع حصولها المعنيون إلى عوامل لا علاقة لها بالسياسة، أو المقاومة، أو الارهاب، وهي حادثة فردية حصل أكثر منها بالمقابل من الجانب الأمريكي تجاه جنود عراقيين. وعموما فهو موقف تسليحي انعكس سلبا على الواقع الأمني، بسبب:

1. تبديد خزين السلاح العراقي الذي لم يستفد منه، والسماح لأبناء العشائر ورجال العصابات بسرقة للاستقواء به، وغض الطرف عن تهريب ما كان مستخدما منه عند الفيلق الموجودين في الموصل وكركوك لبعثته، فخُرم الجيش الجديد من خزين سلاح كان كافيا لتأمين واجباته وملأها لتأديتها.
 2. في بداية التشكيل تعاقد مفسدين في وزارتي الداخلية والدفاع لتوريد السلاح محليا ومن أسواق الدول الاشتراكية السابقة تعاقدا مربيا، أفضى إلى توريد أسلحة فاسدة وقديمة وغير قابلة للاستخدام.
 3. تفوق سلاح الخصم، في ميدان المعركة من حيث العيار والتنوعية والحدثة للسنوات الأربع الأولى ما بعد التغيير، حتى كون شكا في أهداف المعركة وما مطلوب تحقيقه، وكذلك خلا في جوانب الثقة بالنفس، والسلاح اللازم لادامة القتال، واثّر سلبا في مستوى الدافعية في المعارك الدائرة.
- كذلك أقتصرت عمليات الرصد والمراقبة والمتابعة الالكترونية والاستطلاع والدعم الجوي على قوات متعددة الجنسيات، مما تسبب في حرمان الوحدات، والوحدات الفرعية في بعض الأحيان من إمكانية الحصول على الدعم السريع، في قتال يحتاج الى ذلك عمليا، وإن لُبيت الحاجة الى ذلك، كانت تلبيتها باوقات متأخرة في بعض الأحيان، وإذا ما وضعنا عوامل الضعف في التنسيق والتعاون وأختلاف قواعد الاشتباك بين القوات العراقية، وقوات متعددة الجنسيات في الصورة، يتبين ان خسارة القوات العراقية كانت كبيرة في هذا الجانب، وهي خسارة استمرت قائمة طيلة السنوات الثماني.

مشاكل التسليح وآثاره على الأمن

لقد تبعثرت أسلحة الجيش ، وأختفى خزينه الاستراتيجي منها ومن الأعتدة والمعدات، التي كان المعنيون في صفوفه يعتقدون في الزمن السابق أنها تكفي، أو تسد الحاجة لعشر سنوات في حال استمرار الحصار، وقد حصل تلكؤ في التسليح الجديد، وكذلك تقييدات في مجاله وفساد أنتشر في خطواته أدت إلى أن يفتقر العسكر في السنين الأولى للتشكيل على وجه الخصوص الى التوازن الناري للقوة القتالية، تجاوزا على إحدى مبادئ التعبئة وإدارة المعركة، بدءاً من الحاضرة التي يجب أن تتوازن قوة البندقيات فيها على

سبيل المثال، مع قوة النار التي تنتجها "الرشاشة الخفيفة، والهاون" اللذان لم يتأمن لفترة زمنية طويلة، أفتقار كون خلافاً في القدرة القتالية الملائمة لتحقيق الردع، الكافي لمنع حدوث الخروق الأمنية. وقد حصل إرتحال في إتخاذ القرارات وآراء فردية لما يتعلق بالتسليح، غابت في دهاليزها سبل البحث والدراسة، وتم التجاوز على معطيات التخطيط، وأسقط من حسابات التوازن في القرار على السلاح المناسب بعض المفردات التي كان ينبغي أن تأخذ بالاعتبار مثل التهديدات المعادية وساحات القتال، أو العمليات. وطبيعة المقاتل العراقي ودرجة تعليمه، أو ثقافته ومدى إعداده ومستوى ضبطه العسكري. كذلك ماهية البنى التحتية الواجب توفرها لإدامة تسليح التشكيلات المقاتلة والادارية والفنية. والمعدات والتجهيزات والأعتدة الملائمة واللازمة. وغيرها أخرى، تسببت جميعها في حصول، وهن تجاه مقاومة خطط العدو في إثارة التوتر والاضطراب.

وقد حصل أيضاً ضعف في جوانب التهيؤ والاستعداد لخوض المعركة، إذا ما وضعنا في الحساب أن الخرق الأمني بشتى صوره وأشكاله، إن كان عملية تفجير أنتحاري، أو سيارة مفخخة، أو قنبرة هاون، أو هجوم على نقطة عسكرية، أو مخفر شرطة، أو أغتيال مسؤول، هي في واقع الحال معارك متفرقة في حرب مستمرة، ومعارك من هذا النوع لا يمكن النجاح فيها، إلا إذا توفرت بالإضافة الى قيادات كفوءة ومعنويات عالية وأستخبارات دقيقة، أسلحة ملائمة تؤمن تهيؤاً مسبقاً يكفي لخوض غمارها بنجاح، وهذا لم يكن موجوداً في حقبة السنين الأربع الأولى من الثماني الفائتة.

وقد حصل كذلك تخبط في التوجه التسليحي نحو الغرب مرة، وإجتهادات بالعودة صوب الشرق مرة أخرى، يتحمل تبعات حدوثها الجانب الأمريكي وبعض القيادات العسكرية العراقية التي أخذت على عاتقها المسؤولية في البداية، وهو تخبط دفع إلى وصول أسلحة بعضها فاسد وبعضها الآخر غير مناسب.

ورفض أخرى صنف خردة مثل بعض الطائرات السمتية روسية الصنع (MI 17) التي تم التعاقد عليها من قبل وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة عام 2004 ويوم حل وقت الاستلام وذهب طيارون عراقيون لاستلامها عام 2005، تبين أنها من الطائرات المجمعة من الخردة الموجودة في مقابر الطائرات التي لا تصلح من حيث الشروط اللازمة للسلامة إلى الطيران، فرفضوا استلامها. ودفع في ذات الوقت إلى تأخر استلام ثلاثة بالمستوى الذي أثر سلباً في القدرة القتالية وأخر عملية الردع التي كان من المفروض أن تتم في بداية المشوار.

كما حصل تعثر في تنسيق القوة النارية المطلوبة، خاصة ما يتعلق منها بأسلحة المدفعية والقوة الجوية والبحرية التي يبدو وجود تحديدات على تأمينها، لم يكن مقبولا تجاوزها في النصف الأول من السنوات الثماني وبعدها بقليل، مما جعل السلاح السائد في المعركة بندقية لا تكفي قوتها النارية من تحقيق الردع المطلوب، وأسناد جوي تؤمنه القوات الجوية الأمريكية عند الحاجة. إنها مشاكل تسليح أثرت سلباً في الجاهزية والقدرة القتالية بمواجهة الإرهاب، أخرت مسألة حسم الصراع معه الذي كان من المفروض تحقيقه مبكراً، ليجنب البلاد الأثر السلبي للتأخير.

العامل الاستخباري

لقد عانت أجهزة الأمن والاستخبارات مثل غيرها من الدوائر والأجهزة والمؤسسات من مشاكل إعادة التشكيل وأمراضه المتعددة، ومن تجاذبات السياسة والعلاقة بدولة الاحتلال، فأنتج هذا الوضع غير الطبيعي والتجاذب غير الصحيح، حالة يمكن وصفها في السنوات الخمس الأولى على وجه التحديد بالآتي:

1. تشتت الاهتمامات

كانت إهتمامات الأجهزة الاستخبارية في السنين الأولى غير موحدة غاياتها، إذ إن لبعضها مثلاً إهتمامات خلف الحدود العراقية، على حساب الأمن الوطني، ولبعضها تنسيق أستخباري بالمخابرات الأمريكية لا ترعاها الحكومة، وعلاقات وثيقة بها لا تريدها باقي أجهزة الدولة، وكانت أسبقية الأهداف التي يسعى أحد الأجهزة الى تنفيذها مغاير تماماً لتلك التي تركز عليها الأجهزة الأخرى، وهذا واقع فرض أهتمامات كان بعضها بعيداً عن الاهتمام الرئيسي في مقاتلة القوى المسلحة والارهاب.

2. تراخي النمو المهني الاستخباري

لوحظ في السنوات الأولى من تشكيل الاستخبارات، بطناً في نموها المهني اللازم للتعامل، مع إتجاهات الخلل الموجودة في الأمن، إذ بدت خلالها وبشكل عام وكأنها لم تستطع أن تُوجد خبرات تملأ الفراغ الأمني، وتؤمن الجهد الاستخباري لمقاتلة الارهاب والقوى المسلحة في الشارع، بالإضافة إلى وجود أخطاء أستمريت تتكرر في مسألتي التأهيل والتطوير داخل وخارج العراق، وكذلك في قلة التخصيصات المالية للأغراض الاستخبارية، وإعاقة خطوات الصرف، إذ يلاحظ قريباً من نهاية العام الثامن عدم وجود ميزانية خاصة بالعمل الاستخباري باستثناء رئاسة جهاز المخابرات، تكون تحت التصرف المباشر للمدير المخول بالصرف، وبدلاً منها تم التعامل مع الموضوع عن طريق السلف التي تتطلب موافقة الوزير المختص على تخصيصها، وهي في وزارة الدفاع على وجه الخصوص من أعقد المعاملات بسبب الرغبة في الحد من الفساد، عن طريق إكثار المفاصل المطلوب موافقتها والتدقيق فيها قبل الصرف، عليه يجد المدير في بعض الأحيان حرجاً وتأخيراً في الوقت المطلوب لمنح المكافآت لأغراض جمع المعلومات، وتحديد التخصيصات لما يتعلق بالتجنيد، وهذا ما لم يكن موجوداً في أي جهاز أستخباري في العراق السابق وباقي دول العالم، وهو واقع حال أضعف عملية التجديد أو حال أحياناً دون إتمامها، وتجميع المعلومات التي يتطلبها العمل لمنع حدوث الخروق الأمنية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحديد موضوع الصرف والاكتثار من حلقات التدقيق الحسابي سواء بالنسبة إلى الأجهزة الاستخبارية، أو غيرها من الخدمية والقتالية مسألة لا مفر من حصولها في الظروف التي تكثر فيها منافذ الفساد، إلا إنها قد تكون خطيرة لما يتعلق بتسببها في إعاقة، أو تأخير صرف المطلوب صرفه فعلاً في الوقت اللازم للصرف، كما حصل في وزارة الدفاع لعدة سنوات وضع فيها السيد(ط) مستشاراً مالياً في الوزارة تمر عبره كل أصول الصرف والموافقات الخاصة به والمقترحات ذات الصلة، ولا يمكن أن تتخطاه أية معاملة مالية، حتى أصبح مرجعاً يحسب له الحساب، ويمر على مكتبه الكبار والصغار، وأصبح مشغولاً جداً، حتى أنك إذا ما سلمته معاملة باليد، تعتقد أنها ذات أهتمام كبير ووضعتها أمامك على طاولته التي تغص بكثرة المعاملات، وقال لك بلهجتة الوديعه (تدلل بعد ربع ساعة ستكون منجزة) ورجعت إليه على حساب التأكيد بعد ساعة من مواعده المذكور، وتسأله: سيدنا ماذا حل بالمعاملة، يأخذ وقتاً للتفكير ويقول والله إنها أمامي وسأنجزها الآن، ويبدأ بالتفتيش عنها بين عشرات المعاملات، وقد لا يجدها في أغلب الأحيان، ويقول لك: أخي العزيز يمكن أنها قد أختلطت مع إحدى المعاملات، لأنك ترى بنفسك زخم العمل الشديد، ثم يقترح عليك أن تأتي إليه في اليوم الثاني، وإذا ما صادف شيء من هذا القبيل أي جئت حسب مقترحه، عليك أن تأتي بنسخة ثانية من المعاملة، لأنه قد نسي الأصلية بعد خروجك منه وحفظت قصداً، أو خطأ في مكان لا يمكن الوصول

إليه تفتيشاً دقيقاً لعدة أيام، وعليك أن تجلس على الكرسي الوحيد في مكتبه، وترجوه بكل ما أوتيت من معسول الكلام ودعوات له التوفيق وأكتساب الأجر من الله العلي القدير، ليكملها باليد لأنها مهمة وتتعلق بأرزاق، أو رواتب ناس محتاجين، وإذا ما مسك القلم ووضعها أمامه لابد أن تقرأ سورة الفاتحة حتى يهشم عليها تهميشاً هو الوحيد الذي يضمن الموافقة عليها من المراجع العليا. لكن كثر المعاملات وبعثرة الأوراق وبطء العمل يبدو مقصوداً عندما نعود إلى نهاية السيد (ط) التي كانت في الربع الأخير من عام 2010 إتماماً له بالاشتراك مع مجموعة في الوزارة تبتز وترتشي، وهروبه عند محاولة إلقاء القبض عليه من قبل النزاهة، وهي النهاية التي تؤكد أن الحرص الزائد عن المألوف قد يخفي في داخله شيئاً من الزيف، وإن التأخير في الانجاز بحجة كثر العمل وتعدد المشاغل قد يكون مقصوداً لتهيئة الأجواء المناسبة للابتزاز، والتي تؤكد كذلك أن وضع مفاصل متعددة للحد من موضوع الفساد قد لا يكون نافعاً إذا لم يكونوا من بين الحريصين المخلصين، وقد يشكل خسارة تتحمل بسببه الدوائر والمديريات والأشخاص وقتاً وجهداً مضافاً لانجاز مهامها التي يفترض أن تنجز روتينياً.

3. خلل الانحياز

إن التسابق من أجل الوصول إلى جسم المؤسسة الأمنية والاستخبارية وأجتياع بنيتها الأساسية أنعكس سلباً على طبيعة عملها إلى مستوى أصبح بعض التحرك والتحليل والاستنتاج ومن ثم تحديد الأولويات، والأهداف " عماد إنتاج الاستخبارات " بالنسبة إلى العديد من مفاصل تلك الأجهزة مرهوناً بالانتماء الطائفي والقومي مع بعض الاستثناءات، وفي هذا المجال أجريت محاولة بسيطة لإثبات صحة هذا الخلل الخطير، أو بمعنى أدق أثر العامل الطائفي والقومي في التحليل المهني الاستخباري، وفي مجاله تم الاستفسار من ثلاثة ضباط برتب متقاربة من ثلاثة أطراف عراقية من جهاز أمني واحد، كل على أفراد عن مصدر التهديد الرئيسي لأمن العراق عام 2007، فكانت الإجابة:

بالنسبة إلى الضابط الشيعي. إن التهديد الأكثر خطراً على العراق في الوقت الحاضر آت من القاعدة والتكفيرين، وببقايا النظام السابق.

وبالنسبة إلى الضابط السني. إن مصدر التهديد، هو التدخل الإيراني في شؤون العراق، والمليشيات الطائفية. أما الضابط الكردي. فكانت إجابته في أن الخطر الأكثر احتمالاً على العراق، هو ذلك القادم من التدخلات الإيرانية، ومن التهديدات التركية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

إن الإجابات المختلفة للضباط الثلاثة، وعلى الرغم من وجودهم سوية في ذات الجهاز الأمني، وافترض إمتلاكهم معاً، ذات المعلومات والمعطيات التي تسهم في إنتاج تحليلهم الذي يفترض أن يكون متقارباً من الناحية المهنية، لكنه اختلف تماماً، وتعدد بتعدد المواقف الطائفية والقومية لكل منهما، مما يؤكد وجود خلل الانحياز في التحليل، وهو خلل أسهم في التقليل من فاعلية الأجهزة الاستخبارية، وقيد من قدرتها على التحرك في تحليل وتحديد الخرق الأمني في بعض المواقف والظروف الخاصة.

4. الإخلال بحشد الجهد الاستخباري

يلاحظ في كثير من الأحيان ، ضعف تأثير العامل الاستخباري في صياغة وإعداد القرار السياسي والأمني كما ورد آنفاً، وقد حصل هذا الضعف نتيجة حتمية لو هن تلك الأجهزة وعدم فاعليتها، وتبعثر قدراتها بين وزارة الأمن الوطني، ومستشارية الأمن الوطني واللجنة الوزارية للأمن الوطني، وجهاز المخابرات الوطني، ووكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية في وزارة الداخلية، والمديرية العامة للأمن والاستخبارات في وزارة الدفاع، ومديرية للاستخبارات العسكرية في رئاسة أركان الجيش، والخلية الاستخبارية في مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

إنه تشتت، أخل بمبدأ حشد الجهد، إذا ما وضع مع ضعف التنسيق الأمني بينها أجهزة معنية، وحصول بعض التقاطعات في عملها الميداني، مع الشك المثير للريبة من قبل البعض من السياسيين في أعمالها، سوف نصل إلى قناعة أن هذا تشتت في الجهد المتاح قد أثر كثيراً على قدراتها في تحقيق مبدأ منع حدوث الحرق كما تريد الدولة وتخطط الحكومة وتقتضي الحاجة في ساحة القتال.

5. شحة المعلومات

من المشاكل المعروفة في العمل الاستخباري خلال السنوات الخمس الأولى على وجه الخصوص، عدم وجود قاعدة معلومات أمنية كافية، على الرغم من مرور وقت غير قليل على تشكيل هذه الأجهزة، كما إن غالبيتها لم تمتلك حتى انتهاء السنوات الثماني معلومات كاملة ودقيقة عن منتسبي الوزارات التي ترتبط بها من العسكريين والمدنيين بالشكل المطلوب، مع بعض الاستثناءات البسيطة وهذا جعلها غير قادرة على المساهمة الجادة في عملية التطهير المفروضة للوزارتين، وغير فاعلة في موضوع مكافحة التجسس، كذلك لا تتمكن من الحيلولة دون تسلل المجرمين وأفراد العصابات والحزبيين وأفراد المليشيات الى وحدات تلك الوزارات وأجهزتها الأمنية. وفي المقابل جعل هذا القصور أن لا تأخذ دوائر الوزارتين رأيها بنظر الاعتبار في بعض الحالات المهمة والحساسة، وإن قدمت معلومات دقيقة.

إن الأمر لم يتوقف عند هذه الحدود، إذ لا تمتلك هذه الأجهزة باستثناء المخابرات أرشيفا وافيا ودقيقا للمعلومات المطلوبة عن المتطرفين، والمشتكوك بهم في عموم المجتمع العراقي، كما يفترض أن يكون.

6. الحجب الخاص بالاستخبارات الفنية

عند المرور على موضوع الاستخبارات الفنية، نجد ان هناك ما يشبه الحجب شبه الكامل على استخدام، أو تأمين الأجهزة الفنية اللازمة، لعمل الاستخبارات في تعاملها مع الخروقات الاستخبارية والأمنية المعادية، وفي عمليات الرصد والمراقبة والمتابعة، وهو حجب يعود إلى عدة أسباب أهمها:

ضعف إمكانية الكادر العراقي في مجال الاستفادة من الجانب الأمريكي، الذي رعى تشكيل الأمن والاستخبارات في البداية وأشرف عليها، والذي يمتلك وحده المعدات والأجهزة الفنية الملائمة، لأنها قدرة تتطلب رجال استخبارات وأمن يعرفون طبيعة الأجهزة الميسورة، ويدركون أهميتها للعمل الأمني والاستخباري العراقي، ومستويات بمه هذه القدرات لم تكن موجودة بشكل متميز حتى عام 2010.

تدمير مقرات مديرية الأمن العامة والاستخبارات العسكرية والمخابرات والأمن الخاص السابقة، وحلها بطريق التبخير السريع، وفتح أبواب مقراتها للنهب، بعثر كل أجهزتها الفنية، وحال دون إمكانية الاستفادة من أي منها لاحقاً.

تقييدات السياسة، التي فرضتها الجهات المعنية، على عمل منتسبي الجهات الأمنية والاستخبارية السابقة على وفق قانون الاجتثاث، والالتزام بها حرم هذه الأجهزة من كفاءات علمية متخصصة في الاستخبارات الفنية، ومما تبقى من الأجهزة التي حُزنت في أماكن سرية قبل سرقتها، وبيعها الى بعض المنظمات الارهابية.

العشوائية في طريقة التعيين في الدوائر الأمنية والاستخبارية مع بدايات تشكيلها، تسبب في تكديس كم من الأشخاص غير القادرين على النهوض بالمسألة التخصصية في دوائرهم كما هو مفروض، وغير المتمكنين من إرساء قواعد النهوض بها، عند توفر بعض الفرص المناسبة.

العامل السياسي

في ساحة حرب شائكة مثل الساحة العراقية، لا يمكن أن يكون العمل الأمني فيها ناجحاً ينفذ رغبة السياسة في تأمين الاستقرار، أو فاشلاً لا يستطيع تأمينها بمعزل عن دور السياسة، وإرادتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المستويين الداخلي والخارجي:

المستوى الداخلي

إن الواقع السياسي الداخلي في عراق ما بعد التغيير، وبسبب تداخلات المصالح ورواسب الماضي، جعله واقعا يتميز بالحاجة المستمرة الى توافق الكتل والحركات والأحزاب الممتدة في التركيبة الاجتماعية لإصدار القرارات المهمة والحساسة، بطريقة شملت إرهاباتها دوائر الأمن التي وجدت نفسها في زاوية الحرج عند التعامل مع بعض القضايا الحساسة. وكذلك بالافتقار الى نضج حضاري ملائم لقبول الآخر، وتفضيل المصالح الخاصة على العامة، جعل النظرة إلى البعض الآخر نظرة توجس وريبة، أبعدت البعض عن محيط عمل هذه الأجهزة، ووضعت البعض الآخر في دائرة الاتهام المثير للقلق والتوتر. وتميز أيضا بالإحتقان المفرط طائفا، على مستوى الأفراد والجماعات والحركات والأحزاب، اضطرابات انتقلت إلى جسم بعض الأجهزة، فدفعت قسما من منتسبيها إلى أن يكونوا في مخيلتهم أعداء وهميين من بين أبناء بلدهم، تعاملوا مع حالهم من منطق الشك وعدم الاطمئنان.

إنها ميزات، أو خصائص مجتمع في ظروف سياسية داخلية غير اعتيادية، انعكست على طبيعة العيش والحياة العامة، وعلى التفاعل السياسي والاجتماعي بين الأفراد والجماعات داخل المؤسسات وفي الشارع والأماكن العامة، فكانت بالممارسة، وتداخل الماضي بالحاضر خلال السنوات الخمس الأولى على وجه التقريب، وضعا نفسيا قلقا انعكس سلبا على الموقف من الحكومة، وعلى أداء المنتسبين تمثلت بعض جوانبه بالخوف من:

1. مسؤول أعلى يمتلك الصلاحيات لتقرير المستقبل وسبل العيش، وشخص أدنى له القدرة على التخريب والتشويه وكتابة التقارير والتأمر والإمارة.
 2. مسلح غير معروف الهوية، مجهول الانتماء، قادر على ارتكاب فعل الموت والتغيب، ومن ثم مقاومة لا تمتلك القدرة على التفريق في قتالها بين مطلوب قتله " من وجهة نظرها الخاصة"، وآخر مطلوب حمايته.
 3. إرهاب يسعى الى توسيع قاعدة الاقتتال بلا حساب للخسائر في الأرواح والممتلكات، وعصابات تتواجد في كل مكان دون إكتراث لما يحصل للأفراد والجماعات.
 4. عبوة ناسفة مزروعة على حافة طريق، وسيارة مفخخة قد تنفجر في أي وقت كان، لا تفرق بين عدو وصديق.
 5. مليشيات يمكن أن تدخل المنطقة، وتتجول في الشارع، تقتل عمدا من يعترضها وتقتل خطأ من يقف صدفة في طريقها.
 6. قنبرة هاون، أو مقذوف من سلاح راجمات صدئة، يُطلق على المنطقة من بعيد، قد يخطئ هدفه دون تحديد.
 7. حزب، أو حركة، أو مسؤول لها في الجوار، قد تَرُدُّ حمايته عشوائيا على إطلاق نار قريب قبل التدقيق والاستفسار.
- الخ من مصادر خوف أحاطت بالفرد والجماعة لأسباب، أوجدها الفساد السياسي، والجشع المادي والاضطراب الاجتماعي، دفعت العموم تدريجيا وبينهم المنتسبين إلى زاوية القلق والعزلة السلبية، أو الانحياز الانتهازي لصالح الخطأ، والتجاوز كنوع من الدفاع الذاتي للتعامل مع حالة الخوف، والسعي الى البقاء على قيد الحياة جهد الامكان.
- وتمثلت بعض جوانبه بالشك في:

1. الأهداف والبرامج التي تعلنها الحكومة والأحزاب السياسية، وإن كانت مؤشراتنا للصالح العام.

2. الخطط التي تعدها أي الحكومة للمصالحة، وإن كانت توجهاتها لترميم البيت العراقي، وحقن الدماء والحيلولة دون حصول التصدع الوطني.

3. نوايا إعادة البناء وتعميم العدالة وتحقيق الاستقرار، وإن كانت بداياتها تخفيف من التوتر والاحتقان.

4. قدرة الحكومة على النجاح وتجاوز المشاكل والأزمات، وإمكانية النظام السياسي القائم على التهدة والإصلاح، وإن تسجلت خطوات بالاتجاه الصحيح.

5. الديمقراطية نظام سياسي يلائم الواقع الاجتماعي للبلاد، وإن أبدى الكثير في ظله رأيا دون تحفظ، وتمتعوا بالحرية دون قيود.

6. مصداقية الأحزاب والحركات السياسية، وقادتها لتحقيق مصلحة العراق، مهما بذلوا من جهود، وأظهروا من نوايا وطنية وتوجهات وفاق.

7. الدول المجاورة ونواياها المعلنة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإن قدمت كل الضمانات الدبلوماسية.

8. الجامعة العربية ومقدرتها في التقريب، وحل المشاكل المستعصية، وإن أبدت في مجالها كل النوايا الطيبة.

.....الخ، من معالم شك، أوجدت قدرا من التوتر، وعدم الرضا بين الناس العاديين، وبين المنتسبين، وأحيانا بين السياسيين،

أسهمت في تقريب الإنسان والادارة والأمن من حافة الاضطراب، والانهايار خاصة في السنوات بين 2005 – 2007، لأنها أعاققت فرص التراضي السياسي الطوعي الكفيل بدعم خطط الحكومة الأمنية، وتوجهاتها في قتال المسلحين المقاومين والارهابيين والخارجين على القانون، أو القبول المستتر لضمان عدم الوقوف بالضد من توجهات تطبيقها على أقل تقدير.

وتمثلت بعض جوانبه الأخرى بالخشية على:

1. المواجهة مع إرهابيين في طريق عام.

2. الأولاد في خروجهم من البيت، والعودة اليه.

3. الأب في ذهابه للعمل، والرجوع منه.

4. الأم في الخروج للتسوق، وقضاء بعض الضروريات.

5. البيت في أن لا يتهدم فجأة.

6. العمل في أن لا يتوقف كمصدر رزق.

7. المال في أن لا يسلب.

8. الشرف في أن لا ينتهك.

9. الصحة في أن لا تضطرب ليلا، مع ساعات منع التجوال.

10. الغد في أن لا يكون أسوأ.

....الخ، من مفردات الخشية التي أثارت مع الخوف والشك، قدرا من التوتر وعدم الاتزان ودفعت بالكثير من المنتسبين والمعنيين

في ظروف البلاد السائدة الى الانشغال بالتفكير في حالهم وهمومهم، وسبل التعامل مع مصادر قلقهم أكثر من الولوج الى ان يكونوا طرفا في خطة أمنية، من بين مستلزمات نجاحها، إيجابية الانسان في حدود ساحة القتال القريبة منه.

إن واقعا سياسيا كان طيلة السنوات الماضية غير مستقر، خاصة في الخمس الأولى منها، رافقته مشاعر من عدم الرضا أوجدتها

حالة الخوف والشك شبه العامة، يمكن إدراك بعض جوانبها بسهولة في نقاشات أعضاء الكتل في البرلمان والسياسيين خارجه والناس

العاديين، لما يتعلق بالامور العامة والخروقات الأمنية والاختلاف على موضوعها، ومصادر إثارتها، التي لو نظرنا إليها في غير زمانها

وفي غير مكانها نصل إلى قناعة تامة أنها غير معقولة، وإنها حدثت في ظروف هي الأخرى غير معقولة، وإن محصلتها مساهمة في

تصدع حالة الأمن والاستقرار.

المستوى الخارجي

ذلك المحيط الاقليمي للعراق، بالتركيب المذهبية العربية السنية لجنوبه والجنوب الغربي والغرب، والشيعية غير العربية لشرقه. الذي يعد على مستوى الأمن القومي مثيرا للتوتر، ومعيقا للاستقرار، لأنه واقع قومي وطائفي خارجي، لا يتسق مع الواقع الطائفي والقومي الداخلي، إذ يحقق فيه العرب السنة تفوقا ملموسا في المحيط الجغرافي والسياسي والاعلامي والاقتصادي المحيط بالعراق ذي الغالبية العربية الشيعية، والأقلية السنية المتمكنة، والوجود الكردي بأهدافه القومية، والتركمان بامتداداته النفسية، حتى أصبح بالنتيجة محيطا طائفيًا ضاغطا:

غير راض عن تغيير طبيعة الحكم للأغلبية الديمقراطية من جهة.

راغب في إبقاء العراق عربيا لغرض توازن العرب الاستراتيجي مع أعدائهم الكثيرين من جهة أخرى.

غير معترف بأغلبية شيعية في العراق وأقلية سنية فيه بحسابات الأقلية ضمن المحيط العربي العراقي على وفق التقديرات المنطقية، وبعض الإحصاءات المتداولة إلا قريبا من عام 2010، إعترافا ساعد في صياغة كتلة نيابية لبرالية يرأسها شيعي علماني بغالبية أعضاء من السنة بمحدود (70 من 91) في الانتخابات التي جرت في آذار من العام المذكور، استطاعت أن تقف بموازاة قوائم أخرى شيعية لها جمهور كبير.

إن العرب في الاقليم الذين بدأوا في إدراك الواقع الطائفي العراقي قريبا من العام المذكور بدأوا يغيرون من مواقفهم ونهج تفكيرهم أي التخفيف من حدة عدم رضاهم عن حكم الأغلبية الشيعية ديمقراطيا، وسربوا أفكارا عن رضا، يتأسس على فكرة حكم في أعلى قمته شيعي علماني. وهو واقع باتت مواقفه تؤثر في الشأن الأمني العراقي، بصيغ تؤكد:

إن لكل طائفة وأحزابها في العراق مجالا في أن تستعين بالمحيط الخارجي لإثارة الاضطراب.

إن لكل دول المحيط إمتدادا طائفيًا يسهل لها التدخل في الوقت الذي تريد.

إن أي من الطوائف والأقوام لا تمتلك القدرة على تأمين تفوق حاسم، يؤهلها على إجبار الغير للإنصياع الى أهدافها في ساحة الصراع، ولا القدرة على الانفراد بتقرير مصير البلاد إلى صالح أهدافها الذاتية.

إن العامل الخارجي يتسم بالإضافة الى ما ذكر سابقا، بخصوصية الأهداف الاستراتيجية لدولة الاحتلال، التي أوجدت تقاطعا في مساعي تطبيقها مع الأهداف الاستراتيجية لدولتين قويتين من دول الإقليم هما إيران والسعودية، أمتدت آثارها الجانبية الى العلاقة مع الداخل العراقي، تبعا لاستشعارها طبيعة التهديد وهامش حركتها في مجاله.

إنه تقاطع في الأهداف والمصالح مع محيط العراق أوجد توجهات للتدخل من المسرب الأمني أثر سلبا في حالة الاستقرار، لكن قوة دفعه قد فترت، أو تباطأت على ما يبدو بعد منتصف عام 2010، بعض مؤشراتهما:

تأكيد السيد وزير الداخلية العراقي إلى السومرية نيوز يوم الجمعة 2010/9/10 تراجع حالات التسلل عبر الحدود العراقية بنسبة 95%، مشيرا إلى أن "اغلب العمليات الإرهابية في العراق بات يقوم بها عراقيون وليس متسللين من الخارج، وأوضح الوزير إن الكثير من المتسللين الذين دخلوا العراق في السابق إما قتلوا أو اعتقلوا، مما أدى إلى انخفاض عدد المسلحين الأجانب بشكل كبير في البلاد خلال الفترة القليلة الماضية".

إعلان السيد قائد قوات الحدود العراقية عن "اعتقال فقط 333 متسللاً يحملون جنسيات 13 بلداً مختلفاً في أثناء محاولتهم التسلل عبر الحدود العراقية خلال عام 2010". مؤكداً إن "قدرات قوات حرس الحدود تنامت بشكل كبير وأصبح لديها 822 مخفراً حدودياً موزعة على حدود العراق بالكامل، بعد أن كانت 176 مخفراً عام 2006".

وهما مؤشران وإن أتيا في سياق التأكيد على التحسن في مقدرة وجاهزية دوائر الوزارة ووحداتها وقوات حدودها، لكنها لا يمكن أن تستثني التناقص في اعداد الإرهابيين الساعين إلى عبور الحدود العراقية من الجانب المقابل لحدود الدول العربية المجاورة للعراق، لأسباب بعضها سياسي.

أي أن موقفا سياسيا إيجابيا من المحيط العربي بات في الظهور، ونشاطا مؤثرا من أجهزتها الأمنية أسهمت في تكوين هذا الحال المختلف نسبيا عن ذلك الذي كان سائدا بين 2005 - 2007. يتطلب استثمارا مناسباً من الجانب العراقي، لأن الفشل في مجاله قد يجدد من قوة الدفع التي قلت، وتجيدها سيغذي الصراع الداخلي العراقي بمفاهيم وتوجهات مضادة، ليكون صراعا بين العرب والأكراد، أو بين الأكراد والتركمان بالغ التعقيد، وقد يجلب، أو يسحب تركيا الجار الشمالي الى ساحته بسعة أكبر وتأثير أشد، وهي التي تدرك أن رحيل الأمريكان الذين حالوا دون توسيع هامش تدخلها في الشمال العراقي للسنوات الماضية سيكون لصالح بعض مشاريعها، وقد استبقت هذا التوسع في التدخل المحتمل بتسلسل استخباري، ودعم غير مباشر لبعض الجهات، وتعزيز بعض التواجد العسكري في بعض مناطق الشمال العراقي، التي يمكن منها إشهار سيف التدخل الأوسع في الوقت الذي تراه مناسبة، أو عند الشعور بتهديد مصالحها القومية في التوسع الكردي وفي موضوع كركوك، عندها يتحول موضوع الخروقات الأمنية الى حرب غير مضمونة النتائج.

وخلاصة القول أنه على المستوى الخارجي يتبين أن المشهد السياسي العراقي، فيه قدر من الضبابية والتعقيد والحشية من امتداد الصراع، دفع الجميع في السنوات الثماني إلى دخول ساحة حربه، بأساليب وأشكال ومستويات تأثير مختلفة، سجلت أنها من بين عوامل أسهمت في حصول الخروق الأمنية.

الفصل السادس

المشهد الأمني

شهدت السنين الأخيرة نسبيًا، باستثناء الأشهر العشرة التي أعقبت انتخابات آذار 2010 تطورات إيجابية مقبولة في مسألة الأمن بالمقارنة مع السنين التي سبقتها، ليست في بغداد المنطقة الأكثر أهمية للقياس والتقدير، بل وفي مناطق أخرى بالجنوب والشمال أثبتت نتائجها أهمية العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية أحد سبل التعامل مع الإرهاب وأعمال التخريب، وأثبتت أيضا أن أجهزتها الضابطة باتت تتعامل مع بؤر التوتر وقواعد الإرهاب وداعميه بقدر مهني مقبول نسبيًا بالمقارنة ذاتها مع السنين السابقة، وهذه جميعها إثباتات، كان لها أثر إيجابي في عملية التهدة التي تسير نحو الأمام ولو ببطء شديد، وستبقى كذلك أحد السبل التي لا بد أن تدعمها سبل أخرى سياسية لتكوين إرادة التخلص من واقع التردّي والاضطراب، واجتماعية لتجاوز كثير من الرواسب السلبية في جوانب الإدارة، والتخلص من الإحباط الذي لازم الغالبية من بداية التغيير حتى وقتنا الراهن، ومن الآثار النفسية السلبية لأعمال العنف والتهك والتري وغيرها أعمال، يمكن تلخيصها بمشاكل ما بعد الاحتلال التي تكونت، أو اتسعت وتطورت وبقيت عامل إخلال في الكثير من جوانب الأمن والبناء والحياة العامة والصحة النفسية. كما أثبتت الوقائع والأحداث وفي الجانب الآخر، في الجزء الطائي من جبل الشقاء العراقي، أن العراقيين بقوا كعادتهم في الهواجس والأزمات يهرول الكثير منهم إلى الأمام مجتهدًا، يقدم حلا على طريقته الخاصة، ويضع بعضهم حزمة حلول تبعا لمنفعته الخاصة، ويقدم بعضهم الآخر مقترحات أقرب إلى الواقع بالاستناد إلى خبرته الخاصة، وبقي معهم بعض السياسيين يتحملون جزءاً من المسؤولية الاعتبارية لجر البلاد إلى حالة التردّي الأمنية، يسعون باستمرار، مجتهدين مثل غيرهم من باقي العراقيين إلى تشتيت الجهد، وتسييس كل قضية، مستعرضين توجهاتهم واجتهاداتهم باستمرار لأغراض ذاتية، مستغلين كل أزمة، حتى أزمة الحياة المعاشية، ومعهم أيضا اداريون كما هي عادتهم، يقترحون ويُجْمَلون مقترحاتهم بعبارات (اليجب والينبغي)، حتى كثرت من فرط تداولها في الشعارات والبرامج الانتخابية، وكأننا وسط ثكنة عسكرية فيها (اليجب) أمرٌ لا بد من تنفيذه ضمن السياقات الضبطية، ومشكلتهم جميعا أمرين ومأمورين، مقترحين ومنفذين، مستعرضين ومتابعين، مثل مشكلة العراق، أو إنهم في الواقع مشكلة العراق، لأنهم جميعا وكعادتهم لا يدركون، أو لا يريدون أن يدركوا أن الأمن في هذه البلاد، مشكلة أصعب من أن تحل بادعاء التمكن وامتلاك القدرات، وحجب الحقائق وكثر المقترحات النظرية التي تغيب الجهد الفني ميدانيا أو تستثنيه، وإنها معضلة أكبر من أن تعتمد حلولها الجذرية على البندقية بالرغم من أهميتها سلاحا فاعلا بيد السياسة الوطنية، أو بالتعويل على الديمقراطية التي لم تكن عبر تاريخ البشرية، عامل إضعافٍ للدولة التي تطبقها، والمجتمع الذي آمن بها، إلا العراق الذي أنتظر طويلا حلولها، ولم تكن سببا لإثارة التوتر والاضطراب في تلك المجتمعات التي سارت على هداها، إلا العراق الذي تأمل تطبيقاتها، ولم تكن يوما هبة من أحد لأحد إلا في العراق الذي وهبه الاحتلال أصولها، ولم تكن يوما مفسدة، أو سبيلا للتخريب المجتمعي والخرق الأمني، إلا في العراق الذي استجاب الفاسدون إلى مثيراتها بطريقة خاطئة أدت إلى أن يتمادى شرطي في محيطها ويسير لاهثا لأن يكون عضوا في عصابة قتل دموية، بدلا من أداة صالحة لتنفيذ القانون، ويصبح آفة لا يمكن القضاء عليها، إلا بالقوة المفرطة التي تتنافى مع الديمقراطية.

ويتجه ضابط ملهوف لأن يكون عميلا لجهة سياسية تعمل على تخريب الأمن فيصبح معضلة لا يمكن تجاوزها، إلا بالقوة التي لا تنسجم وأصول الديمقراطية.

وتكبر جماعة سياسية محلية بدعم أجنبي فتشكل مليشيات تعمل على القتل والتدمير بالضد مما تريده الحكومة والشعب فتصبح مشكلة لا يمكن حلها، إلا بالقوة التي لا يركن إليها في الديمقراطية.

ويتعهد موظفون من الدرجة الأولى ومن بعدهم في الدرجات خلخلة عمل وزاراتهم وتعطيل تنفيذ القرارات بقصد المنفعة الشخصية، أو الحزبية، أو الطائفية، فيكونون مخربين لا يمكن التقليل من أثرهم إلا بالقوة التي تتجاوز معايير الديمقراطية.

وتحرض فضائيات وصحف ورجال سياسة ودين بالضد من الدولة في كل مناسبة، أو دونهما، فيصبحون أعداء لا يمكن الحد من نفث سمومهم إلا بالقوة، التي لا تتناسب وتطبيقات الديمقراطية.

وتفتتح بعض العشائر مضائفها وأبواب بيوتها للإرهابيين فتكون قاعدة لأعمالهم التخريبية، ومصادر معلوماتهم الاستخبارية وسبل دعمهم الإدارية والمعنوية، فتصبح وإياهم في جبهة تدمير لا يمكن القضاء عليها، إلا بالقوة السياسية العسكرية، وليس بخطوات الديمقراطية.

تلك هي بعض أوجه الحقيقة في مجتمع عراقي شهدت آخر سنين الثماني تطورات إيجابية لا يمكن نكرانها، وحققت مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية تفوقا في قتالها مع الإرهاب، خلال السنوات الثلاث الأخيرة لا يمكن التجاوز على حصولها، وضمنت حماية المجتمع العراقي من كارثة الاحتقان الطائفي المخطط لحدوثها خارجيا والمنفذة فصولها داخليا لا يمكن نسيانها، وفوتت الفرصة على داعمي الإرهاب ومموليه في تحقيق أهدافهم بتجزئة البلاد إلى دويلات متحاربة لا يمكن غض النظر عن موضوعها. إلا إنه إيجاب مازال مغلفا بجدران السلب التي تطوقه من كل الجهات، فالحرب على الإرهاب جدار مازال قائما، وسيبقى كذلك مستمرا لاعتبارات اقليمية لم تتغير ودولية لم تتبدل، وأخرى داخلية لم تتعدل، وستحدث دونه معارك خرق للأمن الوطني بين الحين والآخر، لتحقيق بعض الأهداف التعبوية، ذات الصلة في الاستمرار بالضغط على الحكومة المركزية في بغداد، لتقييد حركتها في اكتساب القوة، والسعي لإفشال بعض مشاريعها في الأمن والتنمية، وأدواتها الميسورة بطبيعة الحال معارك خرق أمنية. والفساد جدار، غلافه قد يكون أسمك من جدار الإرهاب، وبقاؤه عامل إخلال يفوق سنوات بقاء الإرهاب، وسيبقى هو أيضا غلافا يحجم كل الإيجاب، يعرقل خطط الحكومة ويشوه صور الأحزاب، ودوره سيكون أداة لمن يدير معارك الخرق الأمنية لما رب تتعلق بالإرهاب وغيره. ومشاكل الدستور بنواقصه وفقراته المبهمة التي أُستغلت في التصارع على الحكم، وأثارت أو خذلت طوائف من أبناء العراق بسبب الشعور بالتمييز في الحكم جدار ثالث، لا تقل سماكته في تغليف الإيجاب الذي حصل، أو الذي سيحصل عن غيره، وسيبقى كذلك مجالا ينفذ منه البعض للوصول إلى الحكم والتثبيت به، وبسببه يستثار البعض الآخر للوقوف بالضد من الدولة ومن يحكم، بكل الوسائل المتاحة بينها المشاركة في معارك الخرق الأمني.

والمشاكل المتبقية دون حل مع إقليم كردستان جدار، والجهل الذي زادت أصوله في عموم البلاد جدار، والطائفية هذا المارد الذي صحا من قمقمه جدار، وكذلك الفشل في تقديم الخدمات، وفي إقناع الناس بطبيعة الحياة، والنخب في العلاقات، وغيرها أخرى ذكرت وتعدد ذكر تفاصيلها في هذا الكتاب، جميعها جدران جعلت الإيجاب الذي تحقق لا يشعر بوجوده الإنسان، ولا يأبه لهذا الوجود مهما كان، ومن كثرتها وشدة سماكتها في تغليف الإيجاب، بقي هذا الإنسان منفصلا متوترا، وبقي بعض منفعليه أقرب إلى مشاريع الخرق الأمني منهم إلى دعم خطط الأمن والاستقرار، وسيبقون كذلك إذا لم يتم التنبيه من قبل رجال الدولة وسياسيها، وإذا لم يجاهدوا حثيثا لتوسيع دائرة الإيجاب وتهشيم الجدران.

هذا جزء من المشهد الأمني لهذه المرحلة الزمنية، وجزء الآخر يكون واضحا في مناقشة بعض جوانبه ذات الصلة باستمرار الخرق الأمني وضعف الجهد العام، ونوعية العمل الإرهابي، عناوين سيتم تناولها بشكل منفصل تعطي توليفتها صورة مقاربة للمشهد الأمني لذلك الجزء الغاطس من جبل الشقاء.

استمرار الخرق الأمني

بغض النظر عن الإيجاب الذي تحقق والذي يفترض أن يتحقق، فإن الوقائع المذكورة في جوانب الأمن وخروقاته المتكررة والمبينة في أعلاه، تؤثر دون أدنى شك، وجود خلل ملموس في الأداء وفي التهيئة والاستعداد، هو في مقدمة عوامل استمرار حصول الخروق الأمنية المتعددة في جسم الدولة الضعيف، وخاصة المجتمع الرخوة، وهيكल المؤسسات والأجهزة المعنية المتصدع، الذي تسلل إليها الجهد المعادي المبرمج مخترقا هذا الجسم وتلك الخاصرة حتى انتشر بمستوى بات يعيق ويحرف ويؤثر.

تسلل أو تدخل سيستمر هو أيضا بسبب وهن السياسة، أو إرهابات الوضع السياسي، التي كونت جدران تغليف مضافة، حجّت الإيجاب الذي حصل، وأضعفت قوته في التأثير، فأعطت الجانب المقابل جرعات لديمومة الخرق الأمني. وبسبب التشوه الحاصل في العلاقات العامة بين المشاركين في الحكم، أو بمعنى آخر عدم وجود قاعدة علاقات بين فائز في الانتخابات يحكم وآخر أقل منه بالفوز يعارض حكمه، في نظام برلماني هو الذي يشرع لمن ينفذ في الحكم ويراقب أساليبه في الحكم، بعد أن اصطف البرلمانيون الفائزون منذ أول انتخابات لهم في عام 2005 في طابور الحكم، وتحولوا بسبب توافقاته للحصول على حصة في الحكم من أعضاء برلمان يمتلكون رأيا إلى أعضاء كتل يتسلمون التوجيهات والآراء من رئيس كتلة لا يحضر اجتماعات البرلمان في الغالب، فافقدوا البرلمان قيمته ودوره في المراقبة والتصحيح فتركوا ثغرات للتسلل لم يستطيعوا غلقها لأنهم جميعا في الطرف الحكومي وافقون حتى إنهم من كثر الوقوف والرغبة في تقاسم أماكن الجلوس زادوا عدد الوزارات عن المألوف فأسهموا بسلوكهم هذا في تعقيد المشهد الإداري السياسي وسمحوا بالتسلل والنفاذ.

إن المشاكل التي ساعدت على حصول الخروق الأمنية مازالت قائمة أي أن أبواب الخرق بقيت مفتوحة حتى نهاية عام 2010 وستستمر إلى فترة قد تصل إلى أكثر من دورة انتخابية مقبلة. فالعلاقة بين المشاركين في العملية السياسية التي تحورت من تنافسية إلى تصارعية، ابتعدت عن الحدود المقبولة للتنافس في الأطر الديمقراطية، واقتربت بالمقابل من توجهات حرب خفية يسعى المعنيون بها والقائمون عليها من المشاركين إلى الإعاقة العمدية، وإلى إفساد الأجهزة والدوائر والمؤسسات العسكرية والأمنية سياسيا، أو إبقائها في مستنقعها، بعد أن أصبحت في غالبية السنين الماضية هي جزء من مشكلته، وخضعت بإرادة بعض أفرادها، أو بقوة المغريات السلطوية إلى سطوته. مساع وإن غُدت تجاوزا على الدستور العراقي، فهي موجودة تلقى ترحابا في صفوفها من بعض المنتمين عقائديا إلى هذه الجهة السياسية، أو من بعض الانتهازيين الذين يفتشون عن سند قوي يتكئون عليه في البقاء بتلك الأجهزة نفعا، أي كما هو دارج باللهجة العراقية (حائط أو دنكة قوية)، بمعنى شخصية نافذة، أو جهة سياسية قوية يتم الاحتماء بها عند الحاجة، وهي مسألة موجودة قديما وحاضرا داخل المؤسسات المدنية والعسكرية العراقية، يكثّر الكلام عنها والتشبث بمعاييرها مع حالات التغيير والانتقال التي تضعف، أو تنعدم خلالها ضوابط الالتزام والتقييم والتقدير الوظيفي، وتزداد فيها مستويات الإزاحة والتشبث والشك والتجاوز وإحتمالات الفصل من الوظيفة والتنحية عن المنصب.

ويسعون كذلك إلى الاستقواء بالعسكر على السياسة، الذي شجع العسكريين للتدخل في السياسة، إذ على الرغم من تحريمه هو أيضا من الناحية القانونية فهو كذلك موجود، لأنه تحريم لم تدعمه بعض أطراف السياسة التي تريد أن تبقى من خلاله فاعلة داخل المؤسسة العسكرية والأمنية وثكناتها المنتشرة على طول البلاد وعرضها، تتحسب لمستقبل تكون فيه قادرة على تحريك العسكر بإتجاه أهدافها الخاصة إذا ما عمت الفوضى وأختلطت الأمور في الساحة.

إنها مؤشرات تدعمها حقائق عديدة لارتباطات بكتل وأحزاب سياسية، على مستوى السر والعلن، وتوجهات لتوثيق العلاقات بمناصب عسكرية ومدنية مهمة، وإشتراك من البعض في حرب التصنيفات الأهلية، حصلت بالفعل، على الرغم من نكران حصولها

من جميع السياسيين المشاركين في العملية السياسية والمعارضين لها، إذ عند الجلوس مع بعض قادة أحزاب وكتل سياسية مشاركة في الحكم مثلاً، تسمع منهم تأكيدات أنهم لا يقبلون تدخل العسكر في السياسية، ويعدون التدخل بكل أشكاله تدميراً للمؤسسة العسكرية والأمنية، ويعطون أمثلة للتدمير يعود بعضها إلى تجربة التبعية في الزمن السابق التي مهدت إلى التدمير، أو أن التدمير حصل بسببها، لكن الواقع يؤشر غير هذه التأكيدات، إذا أن لغالبية الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية نفوذاً في المؤسسة العسكرية والأمنية، يعود بعضه إلى نشاط حزبي منظم لها، ويعود بعضه الأغلب إلى تبرع بعض العسكريين ورجال الأمن إلى التقرب منها، سعيًا منهم لأن يحسبوا عليها والبقاء ضمن محيط دعمها وحمايتها على وفق نظرية السند القوي المذكورة سابقاً.

هذا وأيضاً كان الاحتمال، فإن هذه خطوة مهدت إلى إنضمام البعض برتب مختلفة إلى تنظيماً رسمياً، وهو نوع من الانضمام غير العقائدي، يشبه ذلك الذي حصل بين العسكريين في دعاوى التبعية بعد العام 1968، يوم فتحت الأبواب لعمومهم في أن ينظموا إلى صفوف الحزب الواحد، بهدف تشكيل جيش عقائدي، وستكون نتائجه في حالة الاستمرار على نهجه هذا ذات النتائج السابقة، خطوةً باتجاه تدمير المؤسسة العسكرية والأمنية ذاتياً، واستمراراً لحصول الخروق الأمنية.

والإجهاد الذي يبدو واضحاً على النفوس من كثر التوتر وعدم الاطمئنان للآخر مازال عاملاً إغاثاً للسياسيين وغير السياسيين، وكأنه يطوقهم في مسيرتهم بطوق التسويف، أو تمشية الحال الآني دون التحسب إلى الزمن المستقبلي، حتى أصبحوا بسببه قليلي الصبر، لا يتابعون ما يجري من حولهم ولا يقرأون ما يدور في حاضرهم، لا وقت لديهم بالتعمق وفهم المشاكل واستنباط الحلول التي يودون أن تأتي إليهم جاهزة مضغوطة مثل وجبات الأكل السريعة. حالاً وإن تخللتها بعض الاستثناءات عبر عن وجودها أحد الكبار في لقاء لي معه في مكتبه عام 2009 على أعقاب ندوة حول المصالحة الوطنية، إذ طلب من خلال النقاش عنها وأمور أخرى ورقة حول بعض المسائل النفسية، وخلال طلبها قال مازحاً، ورقة بسيطة بقليل من الصفحات لأننا لا نقرأ.

ومكانة العراق وظروفه الخاصة في التوازن العربي الإسرائيلي باقية كما هي تغري إسرائيل نفسها بإدامة التسلل إلى ساحته، والاستمرار في عملية الاندفاع إلى استثمار كل الفرص المتاحة بوقع المزيد من الخروق الأمنية لجعله ضعيفاً، مشغولاً بللممة الجراح، خارج معادلة التوازن التي تسعى إلى إبقائها في غير صالح العرب من خلال اخراج العراق آخر الباقيين في كفتها المختلة، وما دام الأمر كذلك فستبقى الخروق الأمنية إحدى وسائل الاضعاف المطروحة، إلى حين الوقوف ثانية على قدمين، وقوفاً سليماً لا يمكن أن يكون بوقت قريب من الآن.

ومعالم الشك وعدم الثقة بين أطراف النسيج الاجتماعي التي كونتها الأحداث في الحال العراقية إلى مستوى اندفاع العائلة إلى شراء السلاح من قوت أبنائها الجائعين للتعامل مع الأطراف التي تشك بتهديدها، أو مناصبتها العداء، وسعيها لاستخدامه في إثارة شكوكهم وإخافتهم، وبما يبقى الاضطراب والخرق الأمني فاعلاً، لا يمكن أن ينتهي إلا بإنهاء مفهوم استخدام السلاح وسيلة تفاهم مع الغير.

ورواسب الكره التي تعززت في النفوس من الحروب التي قامت، وتوجهات السيطرة التي تكونت، ومعالم الخشية والتوجس التي استثيرت، مازالت موجودة عند الجار الشقيق دافعة بمجهده الاستخباري باتجاه العراق الذي لا يقوى جهده المتاح في الوقت الراهن على المجابهة والمجاراة، علماً أن عدم مجاراة الغير في المحيط من حيث القدرة العامة، يعني خللاً في التوازن، يفتح شهيته للتدخل ومد النفوذ، خاصة في حال العراق الذي أثبتت وقائع التاريخ الحديث كيف أن ضعف حاله عسكرياً لمستوى الخلل مع جميع الجيران في المنطقة قد أغرى غالبيتهم للتوجه صوبه ضغطاً، أو تدخلاً وإحراجاً، وستثبت مستقبلاً أن بقاء الخلل على حاله، سيبقي أبناءه في دائرة قلق على حاضرهم والمستقبل، ستدفعهم يوماً إلى مضاعفة مساعيهم لأمتلاك قوة ردع عسكرية تكفي لتأمين تفوق على من أسهم في إبقائهم بوضع الضعف المقلق من الجيران، قد يعيدهم إلى التصارع معه في زمان تساعد ظروفه على انتاج مثل هكذا الانواع من الصراع.

إن الجهد الاستخباري الاستراتيجي المتاح للتعامل مع كل الثغرات وأوجه التغليف حتى وقتنا الراهن يوصف بالبسيط الذي لا يقوى على اجتياز الخطوة الأولى في سلم التعامل ذات الصلة بمعرفة النوايا التي باتت أمام الدولة أشبه بالمبهمة، لم يصل المعنيون فيها إلى قناعة تامة عن تدخل هذه الدولة، أو تلك ولم يدركوا تماما حدود التدخل من عدمه.

هذا وإن الجهد إذا ما بقي هكذا لا يستطيع المعرفة والمواجهة والمجاعة فإن الخروق الأمنية ستستمر بحكم طبيعة الصراع الموجود وطرق إدارته في المنطقة، التي يتأسس في معظمه على جهد استخباري كان استخدامه واضحا في حوادث الخروق الأمنية للسنوات السابقة، ويخشى من استخدامه في الضغط على الحكومة، أو حتى إعادة تنشيط أعمال القتال تماشيا مع رغبات الخارج ونيابة عن بعض دوله مثل تلك التي حدثت بعض صفحاتها في بغداد ومحيطها عام 2005 - 2007، مما قد يزيد من تعقيدات الموقف ويمد من زمن استمرار الخروق الأمنية إلى فترات زمنية مقبلة.

ضعف الجهد العام

إن أهداف الخروقات الأمنية، خاصة الشديدة منها، كانت تتحدد في البداية من الخارج، وفي السنين الأخيرة أصبح التخطيط والتنفيذ بأيدي عراقية، بعضها محسوب على القاعدة والارهاب، وبعضها الآخر على المقاومة والأحزاب، وغالبا ما كانت الأموال والأجهزة والمستلزمات والانتحاريين من الأفراد، تنقل في السنوات الخمس الأولى إلى البلاد، عبر حدود دول الجوار، وهذا عمل وإن انحسر بعض الشيء في السنتين الأخيرتين، وتغيرت الصورة في بعض جوانبه تدريجيا مع بداية عام 2010، أي أن الفعل الارهابي بدأ ينحو منحى داخليا من حيث التخطيط والتنفيذ، إذ تشكل سلوك ولو بين القلة من المقاومين يرى أن مشكلة العراق، مشكلة تهم أهله داخليا والتعامل معها لا بد أن يكون داخليا، وتكونت قيادات ميدانية مسلحة قوية في الاعتماد على نفسها في إدارة الأعمال القتالية التقليدية والارهابية، حتى إن الجيش الاسلامي كان قد عزل قياداته الموجودة في الخارج في بيان لقيادته في الداخل مؤقّع في 2010/9/2، نشر إعلاميا.

ومع ذلك فإن حصوله واستمرار بعض عوامله حتى وقتنا الراهن، تؤثر بالإضافة الى ما ذكر من مؤشرات في ثنايا هذا الباب، أن هناك ضعفا في الجهد العام للدولة أمنيا ومخابراتيا واستخباراتيا ودبلوماسيا، أسهم في حصول الخروق الأمنية وما زال يسهم في استمرارها. وهناك تقدير في دعم الدولة لهذا الجهد الذي يعول عليه وحده في إفشال مشاريع الخرق قبل الشروع بتنفيذها، وفي التقليل من أثرها إلى أقل ما يمكن في حال حصولها. وهناك أيضا قصور من الوزراء المعنيين ومن بعض الجهات الرسمية العليا لموازنة هذا الجهد إلا في أوقات الشدة والحاجة التي تفرضها أحيانا بعض الخروق الأمنية الواسعة التأثير.

إن الجهد المقصود هنا لا يتعلق بفعل الانتاج الأمني الاستخباري فقط، وإنما بمجموع الأفعال التي تكون القدرة الكافية لمنع حدوث الخرق ومن ثم التقليل من أثر حدوثه، بضمنها بالإضافة إلى ما ذكر في الباب الثاني استجابة القيادات الميدانية، والمتنسيين من العسكريين ورجال الشرطة، في الساحة إلى تحولات الأمن وتحذيرات الاستخبارات، بعد أن شكّت الأجهزة من أن عدم الامتثال يحصل أحيانا، وحصوله كان قد أسهم في تنفيذ بعض أنواع الخروق.

إن جهدا بهذا القدر غير الكافي يعني، أن انتهاء الخروق بكافة أشكالها على المدى القريب

مسألة غير واردة، وإلى حين كفايته ماديًا ونفسيًا، ستتكرر خروقات، تبقي المجتمع في حالة توتر وعدم استقرار، تنتج بطبيعتها خروقات أخرى ستقل بشكل بطيء يتناسب طرديا مع جهد الدولة المبذول، وتحسن مستويات الجاهزية، ونمو العلاقات مع دول الجوار العربية والاسلامية، على أساس المصالح الوطنية، كذلك مع تقويتها مع أهل البلاد ليكونوا جزءاً من الجهد العام مؤيدين للدولة في خطواتها، متعاونين مع أجهزتها، مساندين لمتنسييها.

إنه جهداً على المستوى العام ومهما جرى الحديث عنه لن يكتمل بوجود إنسان بات منشغلا بالهموم دون الاهتمامات، وهو يعيش في مجتمع قريب من ربع أبنائه تحت مستوى الفقر المدقع، والدخل المادي لبعض عوائله المصنفة ضمن هذا المستوى لا يتجاوز الدولار يوميا. واقع فقر أيده مسح سريع نفذه الجهاز المركزي العراقي للإحصاء لميزانية الأسرة عام 2005، أشارت نتائجه إلى أن تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة قد بدأ منذ عام 1988 وأزداد كثيرا بعد ثلاث سنين من فرض الحصار الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى 21%، وتبع ذلك تدهورا كبيرا في مستوى الفقر المطلق إذ قدر بـ 72% وهذا يعني أن ثلاثة أرباع سكان العراق كان يعاني من نقص، أو عجز في تأمين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل آنذاك. وعموما فإن الاستراتيجية التي وضعتها الدولة لمعالجة الفقر عام 2010 كانت قد قدرت مستوياته بحدود 23%، أي أن بحدود سبعة ملايين عراقي من عدد سكانه المقدّر بثلاثين مليونا، هذا العام يعيشون فقراء، (34). وهذا يعني أن هذا الانسان الذي

أُستغل في تنفيذ خروق أمنية بدوافع غالبها مادية سببى مُستغلا لتنفيذها، وسيبقى خارج جهد الدولة لتعبئته بإتجاه أن يتغير من مساعد، أو مشارك في الخرق الأمني إلى مشارك في الحيلولة دون وقوعه. ويعني من جانب آخر أن الجهد العام مسألة سياسية، يرتبط حشده بتوفر الإرادة السياسية، وهي في عراق اليوم مشتتة، مثل تشتت الأحزاب التي تسهم في عمليتها، وهذه مشكلة لا يمكن تجاوزها برغبة طرف واحد وإن كان حاكما، ولا بكتلة واحدة وإن كانت غالبية، إنهما:

نحج تفكير لم ينضج بعد.

ثقافة لم يكتمل تشكيلها بعد.

ووطنية لم تتضح معالمها بعد.

وإلى حين حصول هذا سبقى الجهد ضعيفا، غير قادر على الحيلولة دون حصول الخروق الأمنية، بما يؤمن حالة الاستقرار. هذا من حيث الجهد العام، على المستوى الاستراتيجي، إذا ما انتقلنا من خلاله إلى الجهد الخاص على المستوى التعبوي "الميداني" نجد في مجاله الأمر مقاربا، أو حتى متطابقا وكم الإنجاز، أو المردود العام الضعيف وحالات الكسل، أو التكاثر والتعب، أو التراخي والإهمال وعدم الالتزام والتطاول وعدم الانضباط والتقصير الذي يحصل في بعض الأحيان، يتكرر حصوله عند أكثر من جهة وفي أكثر من مرة، تعكس نفس حالة الضعف في الجهد "الخاص" مسألة يمكن تلمسها بشكل واضح في بعض الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية، منذ عملية التشكيل وقريبا من العام الثامن، مع الإقرار بوجود إستثناءات.

ونجد أن ردود أفعال المنتسبين أي استجاباتهم في أثناء المواجهة، وخلال تنفيذ الواجبات الروتينية بمستوى بطيء وغير صحيح أحيانا بعد أن نفذوا أعمالا خطيرة بشكل متواصل، وعاشت مؤسساتهم في السنوات الماضية وما زالت كذلك شدا عصيبا وتوترا نفسيا، ومورست معهم أساليب فيها كثير من التجاوزات، وبعد أن حصل قصور في مسائل الإعداد لشغل مناصب القيادة والركن إذ لا امتحانات خاصة بالترقية في البداية تعين على اكتساب المزيد من المعلومات، ولا دورات إعداد للمناصب الأعلى تساعد على تحصيل الخبرات، إلا تلك التي كانت قد فتحت في الولايات المتحدة، وبعض دول حلف شمال الأطلسي في بداية المشوار، والتي كان الترشيح إليها في حينه لا يخضع إلى ضوابط التهيئة والتطوير إلى المناصب الأعلى. مما جعل بعض مفاصل قيادتها الميدانية غير قادرة في المحافظة على المتبقي من القدرة، وجعل استجابات المنتسبين لتنفيذ الأوامر، بطيئة تعبر عن فاقد في الجهد الخاص.

ونجد مع أوجه القصور هذه استهانة بالمنصب القيادي المطلوب اشغاله أحيانا، إلى مستوى انتشرت بصده أقاويل وحكايات بين الضباط بكافة المستويات من أن مناصب القيادة، لمستوى أمر سرية ومن ثم أمر فوج فأعلى حتى قائد فرقة يباع قسما منها في بعض الأحيان، لقاء مبالغ خيالية تصل في المستويات العليا إلى ما يقارب المائة ألف دولار، ويتم البيع عن طريق وسطاء، يعملون من الباطن في اللجان الخاصة بالاختيار والتعيين، وهذه مبالغ إن صح دفعها، لا يتوانى دافعوها في تعويضها بأية طريقة وإن تسببت في إحداث بعض الخروق الأمنية. وهذه على وجه العموم أقاويل وإن يتطلب المنطق العلمي النظر إليها في محيط تداولها المملوء بالتضخيم العمدي أحيانا والاعتباطي غير المقصود أحيانا أخرى، وإن لم تكن موثقة، فإن كثر تداولها بين الضباط أعطاها قوة الانتشار والتصديق الذي انعكس سلبا على هبة العسكرية العراقية وعلى قدرتها وطاقتها النفسية واحترام وجودها.

وبصدها تجدر الإشارة إلى أن هبة وضعف المؤسسة العسكرية والأمنية، التي تدنت مستوياتها في السنوات الأولى وإن جرت محاولات لتعديلها نسبيا، إلا إنها ما زالت لا تتلاءم والقيمة الوطنية لهذه المؤسسة من جهة، وما قدمته من جهود جبارة في ساحة مقاتلة الإرهاب، وما مطلوب من منتسبيها أن يقدموه مقاتلين من أجل وطن جريح بدوافع ذاتية من جهة أخرى.

إنها عموما حالة استنزاف أثرت سلبا في الجهد الخاص تحتاج عملية الحد من استمرارها أن يقدم إلى هاتين المؤسستين جهد:

حكومي مضاعف لدعم العسكر، واحترام مهنتهم الأمنية والعسكرية.

عسكري مؤسسي لتنظيم الضوابط والسياقات.

نفسى لإخراج المنتسبين من مفاهيم غير صحيحة وجدت، وعادات خطأ أكتسبت. وجهد آخر يبذل المعنيون لإعادة إحترام الذات، وتشذيب النفوس من شوائب السلوك غير القويم. وهي جهود ممكن بذلها، أو تأمينها إذا ما توفرت الإرادة السياسية، وستؤمن في المستقبل حتما لأن الحاجة إليها موجودة والخبرة الكافية للتنفيذ هي الأخرى موجودة في تراكم لها يزيد عن الثمانين عاما.

إنها عوامل تسببت جميعها وكافة أنواع الخلل والتجاوزات والأخطاء المذكورة في عناوين هذا الكتاب، في التأثير سلبا في مستويات القدرة لدى منتسبي المؤسسة الأمنية والعسكرية، وجعلتهم أضعف من أن يبذلوا جهدا مميزا يحول دون حصول الخروق الأمنية تماما، حالة ضعف أرجعها البعض إلى تدني مستويات الدافعية والمعنويات في تلك الفترة الزمنية التي قاتل فيها منتسبو تلك الأجهزة طويلا، وتعرضوا لضغوط شديدة، وأعطوا من عندهم كثيرا حتى ضعف حالهم كما هو معتاد.

وأرجعها البعض إلى تقصير من القيادات الميدانية والأعلى منها في المقر العام، جاءت غاليبتها في ظرف خاص واستلمت المنصب في وقت حرج، وجازفت بحياتها ومستقبلها في قتال صعب، حتى أصابها الوهن العام والاعتداد والتمسك بالمكان، وكأن المنصب بالنسبة لها استثمار يقدم ربما ووجاهة فقط دون أية تضحية تذكر.

وأرجعها البعض أيضا إلى نوع من البطالة المقنعة بين العسكريين والأمنيين، وإن كان هذا مصطلح أي البطالة المقنعة غير وارد تداوله في الثقافة العسكرية والأمنية، أوردناه هنا على سبيل الايضاح، إذ أن العسكريين في الوقت الذي يتجهون إلى الاعتماد على الكم دون النوع في التعامل مع الأهداف يرجعون في الغالب إلى التبذير في الجهد، أو سوء التقدير للقدرة العسكرية، وهو على وجه العموم حالة كانت معروفة بالنسبة إلى العسكريين العراقيين إبان الحرب الخليجية الأولى مع إيران، ويبدو إن الجيش الجديد لم يتخلص منها في زمنه الجديد.

وأرجعها البعض إلى أن التفكير بمقاتل النوع غير موجود. والاستعداد النفسي للتضحية من أجل تشكيل الدافعية المطلوبة في الموقف القتالي النوعي غير وارد. والإسناد النفسي للمساعدة على التحصين وتحمل الموقف الصعب لتكوين فعل الحشد الصحيح للقوة المناسبة غير متيسر.

منها وبسببها تكونت قدرة محدودة في التعامل مع الموقف المثير، حاول القادة الميدانيون تجاوز تأثيراتها السلبية فلجأوا إلى إعتماد سياسة الكم في تعويض الفاقد في الأداء، وردم الفجوة الحاصلة في مسألة القصور بالجهد المبذول، على حساب النوع، ومبدأ الاقتصاد في الجهد، وهي مكلفة من الناحيتين المادية والمعنوية.

وأرجعها البعض كذلك إلى خلل في نظام الضبط والسيطرة والمحابة لبعض الجهات السياسية والدينية التي ينتمي إليها المطلوب معاقبتهم، أو بسبب التنصل من المسؤولية الضبطية، وضعف الاستجابة إلى أوامر معاقبة المقصرين الصادرة من الجهات العليا، بإعتبار أن المنتسب الذي يأمن العقاب يتجه إلى التراخي واللاأبالية، وعدم التحسب لعواقب ارتكاب الخطأ المقصود. علما إن المحابة كحالة اجتماعية سلبية موجودة بشكل واضح بين غير قليل من المنتسبين وبكافة الرتب والمستويات القيادية، أوجدها بعض الضباط القادة والمدراء العامون، المصابون بداء التقرب من مفاصل السلطة التنفيذية ورموز السياسة، حد السعي لأخذ التوجيهات منهم مباشرة أحيانا على حساب وحدة القيادة وتسلسلها المهني، وارتاح إليها بعض المسؤولين السياسيين المصابين بداء العظمة والسعي لبسط السلطة أحيانا أخرى.

إن حالة الضعف هذه التي ردها البعض إلى هذا السبب، أو ذاك قد تكونت من جميعها وعوامل السياسة وطول فترة القتال وإصرار الارهاب على تحمل الخسارة والاستمرار بالقتال، وغيرها عوامل ذكرت في صفحات هذا الكتاب.

حالة حصلت فأثرت في كم الجهد المبذول، الذي يقيّم دون حدود المطلوب للتعامل مع خروق هذه المرحلة الحرجة، وأثرت كذلك في توجهات المبادرة للعمل ذاتيا، والاستجابة إلى الأوامر الصادرة طوعيا، التي تقيم في كثير من الأحيان دون حدود المطلوب أيضا.

هذا وإذا ما كان الأمر كذلك أو قريبا منه على وجه التشبيه، يعني أن الحالة العامة للوحدات والمؤسسات آنذاك ليست كما يراد لها أن تكون قوية متماسكة، قادرة على التفوق الحاسم والسريع في ميدان القتال، مع قوى إرهاب شرسة، وقوى مسلحة متعددة، وهي من الناحية العملية حالة خرق أمني، وعامل في استمرار حصولها.

إن حالة الضعف في الجهد لا يتوقف حصولها حصرا على المنتسبين في ميدان القتال بل تمتد إلى بعض دوائرهم ومؤسساتهم، وإلى ميادين أخرى يفترض أن تكون داعمة لجهدهم في الميدان، يؤشر عدد من المسائل التي حصلت في التعامل مع خروقات الأمن، بينها على سبيل المثال:

التشتت في الرأي منها.

الاختلاف حول مصادر حصولها.

التباين في تأكيد آثارها.

وكأن حصولها يضعنا في عدة سوح للصراع، واحدة لصراع داخل المؤسسة التنفيذية، وأخرى داخل المؤسسة التشريعية، تجري المبارزة داخلها بطريقة أضعفت حالها جميعا، حتى أصبحت بضعفها حالة خرق أمني وسببا لاستمرار حصولها.

النوعية في العمل الارهابي

لقد تلقت القاعدة ضربات قاسية على بنيتها القتالية والتنظيمية، وانخسرت أعمالها التي بلغت معدلا وصل في التنفيذ إلى ما يقارب 1000 هجوم أسبوعيا عام 2006، وفي تكبيد الخسارة بمحدود 120 عراقيا في اليوم الواحد خريف نفس العام، على وفق ما نشر في مذكرات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عام 2010، لكنها تنظيم يُعرف بعناده، وتأسيسه على مفاهيم وأعتبارات جهادية، تدفع منتسبيه إلى عدم التوقف لمجرد الخسارة، وتلزمهم بعدم ترك الساحة إلا بعد اليأس من استمرار تقديم القرابين على عتباتها، وهي وبعد أن تلقت خسائر أجبرتها على فقدان السيطرة المطلقة على بعض المناطق في الأنبار وديالى والموصل وصلاح الدين وبعض مناطق بغداد، غيرت من أساليبها في القتال بعد عام 2008، وطرقها في التعامل لتأمين تنفيذ فعل التخريب في الساحة المتزامية على طول العراق وعرضه، حتى إنها وإن أنهت حقبة السيطرة على الأرض التي كانت تتبعها لأكثر من ثلاث سنين مجبرة قتاليا، وإن خسرت العديد من قادتها ومنظريها الكبار فعليا، وفقدت مصادر اسنادها الإداري شعبيا، لم تظهر انكسارا وانكفاءً في عملياتها التي تمهد لغياها عن الساحة العراقية نهائيا، لأنها مع عنادها الموصوف في أعلاه تختلف عن باقي التنظيمات الإرهابية، في احتوائها أفكارا منتجة للقتل والاقتتال، وقدرتها على استقطاب شباب يائسين من حياة الدنيا، واثقين من تعويضها بجياة للآخرة فيها ما يشتهون من حور عيّن حرموا منها في دنياهم، يحصلون عليها فقط من خلال الموت بإمارة الآخرين، كفارا كانوا من وجهة نظرهم، أو مسلمين مُرتدّين، أو أبرياء يقعون في الطريق هم في رأيهم شهداء من الصديقين.

إنها تضررت وخسرت كثيرا في ساحة القتال، وبدلا من أن تنكفي على نفسها وتترك الساحة نهائيا، بدلت أساليبها القتالية باتجاه الخروق الأمنية النوعية، وفيها لجأت إلى استغلال إنسانية الإنسان لتنفيذ أعمالها في التفجير والتفخيخ والقتل، لا تستثني امرأة يتحسس المنتسبون تفتيشها لتنقل أسلحة ومعدات، ولا طفل لا يثير شُبهاهم في أثنائها ليحمل ممنوعات ويوزع منشورات، ولا متسول في التقاطعات العامة لوضع العبوات اللاصقة في السيارات، وتوجهت إلى تغيير خططها وأساليبها مرة تلو أخرى، وبانت تنتقي أهدافها بدقة لتوقع أكبر عدد ممكن من الخسائر وتحشد أعلى قدر من التأثير، وكان أكثر خروقاتها نوعية وتأثيرا هي:

خرق الأحد الدامي: في 2009/9/25، بحصول تفجيرين بسيارتين مفخختين يقودهما أنتحاريان، الأول مقابل وزارة العدل، والآخر بعد عشر دقائق منه بجوار بناية محافظة بغداد، واللذان تسببا بإصابات بلغت بمحدود تسعين شهيدا، وما يزيد عن الستمائة جريح، حسب مصادر طبية غير رسمية.

خرق الأربعاء الدامي: في 2009/8/19، حيث التفجيرات المتصاحبة أمام وزارتي الخارجية والمالية الذي راح ضحيتها حوالي خمسة وتسعين شهيدا، وستة أضعافه من الجرحى بحسب مصادر صحفية.

خرق الاثنين الدامي: في 2010/3/10، بتنفيذ عدة تفجيرات في عدة توقيتات بنفس اليوم في محافظات البصرة وواسط وبابل، التي راح ضحيتها حوالي 110 شهداء ومئات الجرحى.

خرق الثلاثاء 2010/4/6: حيث الانفجارات السبع المتزامنة في أحياء سكنية متفرقة فقيرة من بغداد التي راح ضحيتها 22 شهيدا وإصابة 134 بجروح حسب مصادر قيادة قوات بغداد.

خرق يوم الأربعاء: في 2010/8/25 بحدوث أربعة انفجارات متزامنة بمحدود الساعة الثامنة صباح الاربعاء في حي القاهرة ببغداد استهدف مركزا للشرطة راح ضحيته إحدى عشر شهيدا و38 جريحا، وتفجيرين حصلا في مدينة الرمادي في نفس الوقت، وآخر في كربلاء من سيارة مفخخة، ومثلها سيارة أخرى ملغمة انفجرت قرب بناية المحافظة في مدينة الكوت، تسببت في عشرات الاصابات.

خرق كنيسة سيدة النجاة: في 2010/10/31 في منطقة الكرادة ببغداد، وذلك بقيام أكثر من خمسة مسلحين من تنظيم دولة العراق الاسلامية، يرتدون ملابس عسكرية، ويستقلون أكثر من سيارة بينها جيب شيروكي تم تفجيرها مع تفجيرات أخرى قريبا من الكنيسة لتشتيت انتباه الحراس ومن ثم دخول الكنيسة من بابها الرئيسي المفتوح، والتوجه لاحتجاز جميع المصلين الذين يزيد عددهم عن المائة مصل كرهائن، ومن ثم قيامهم بالاتصال بقناة البغدادية الفضائية، عارضين مطالب تتركز على إطلاق سراح نسوة معتقلات في العراق، وسيدتين مصريتين يقولون إنهما مسيحيتان قد أسلمتا، محتجزتان بسبب إسلامهما في إحدى الكنائس القبطية، حيث انتهت العملية هذه بكارثة إنسانية، بعد أن فجر بعض الإرهابيين الذين يرتدون أحزمة ناسفة أنفسهم داخل الكنيسة في أثناء الهجوم عليها من قوات مكافحة الإرهاب، مما تسبب في استشهاد أكثر من خمسين مسيحيا، ومقتل بعض المسلحين واعتقال آخر، وإصابة العشرات بجروح مختلفة وسط منطقة سكنية مكتظة أثارت قلقا غير مسبوق بين المواطنين المسيحيين وسعيا للهجرة وترك بغداد.

خرق الثلاثاء المرعب: في 2010/11/2 أي بعد يومين من مصيبة الكنيسة أعلاه، قامت الجهة ذاتها أي دولة العراق الاسلامية إحدى تنظيمات القاعدة، بتفجير إحدى عشرة عجلة مفخخة وثلاثة أحزمة ناسفة، تفجيرا منسقا وبأوقات متقاربة في أحياء شعبية بغدادية، غالبيتها شيعية بينها الشعب والحسينية والبياع والشعلة والكاظمية وأبو دشير والعامل والحبيبية والصدر والكريعات والجهاد والأمين، أعقبها قصف هاونات على بعض المناطق ذات الغالبية السنية مثل الوزيرية، وجامع النداء والسيدية والغزالية، والتي راح ضحيتها حسب مصادر وزارة الصحة العراقية بحدود أربعة وستين شهيدا وثلاثمائة وأربعة وثمانين جريحا توزعوا على عدة مستشفيات حكومية، مع خسائر مادية في محال تجارية ودور سكنية، بالإضافة إلى حالة الرعب التي سببتها بين أهالي بغداد.

كذلك لجأت إلى أسلوب تأجير شقق سكنية ومحال تجارية تقوم بتفخيخها بعد يوم، أو يومين من استئجارها لتأمين إخفاء وتقويه جيد وإحداث أكبر خسارة ممكنة، وتوجهت ميدانيا إلى إنشاء معامل تستغل منتجاتها لأغراض التفخيخ، مثل الذي كان موجودا في قضاء المدائن لصناعة قوالب إسمنتية لحماية الأرضفة، تقوم بحشوها بالمتفجرات، واستغلت كل شيء متاح لأغراض تنفيذ أعمالها حتى مواد الحصة التموينية كما حصل في تفجيرات طوز خورماتو قرب كركوك، عندما وضعت متفجرات في أكياس الطحين بسيارة حمل كبيرة، وأركبت ثلاثة عمال فوقها كانوا يؤكدون لكل سيطرة يمررون بها أنها مواد حصة تموينية دون أن يعلموا، حتى انفجرت في المكان المذكور، وهدمت بحدود مائة بيت من الطين.

إن القاعدة ومع خسارتها بقيت متغلغلة بين الناس، تدرس وتستفيد من الأخطاء الحاصلة في الشارع وبين القادة والمتسبين، لصالح إنتاج عمليات نوعية ذات تأثير واسع، مستفيدة من تجاوزات أولئك الذين يمررون في نقاط السيطرة بسيارات مضللة تعبر الحواجز دون أن تقف فيها، أو تمثل لتعليمات الوقوف. من هذا يتبين:

أن الأعمال النوعية الكبيرة التي حدثت في بغداد وبعض مناطق العراق ما بعد عام 2007، تميزت فيها القاعدة دون الجهات المسلحة الأخرى المحسوبة على المقاومة التي أنكفأت على نفسها بعد خسارتها في القتال بعد ذلك العام.

إنها أعمال كان تأثيرها كبيرا بالمقارنة مع تلك الأعمال التي كانت تحصل في السابق، نقلت القاعدة، أو صفحات قتالها إلى صفحة قتال ذات طابع استخباري، برعت فيه بأعمال الاستطلاع ودراسة الساحة وعرض الخيارات وتوقع التأثيرات وحساب المردود، وتعاملت على أساسه تعاملًا مرنا، غيرت وبدلت وتخفت، لتقليل أثر المتابعة والرصد الاستخباري لمقابل لها توصف أعماله وعموم حركاته بالثبات، علما أن واحدة من الثغرات التي سُجلت على أساليب تعبئة القوات الحكومية ووسائل الحراسة في بغداد وغيرها، هي الثبات على نفس الأساليب والبقاء في نفس الأماكن، إذ أن نقطة السيطرة التي نصبت في البداية مثلا، بقيت في مكانها حتى عام 2010، وعبارات الاستفسار من راكبي السيارات من قبل منتسبي نقاط السيطرة الموجودة في مداخل المدن

والطرق الخارجية، هي نفسها تتكرر على الدوام، وغيرها أمور وإن كانت عملية التغيير في حالها مسألة صعبة عمليا، إلا إنها تحتاج أمنيا إلى تغيير نسبي يفوت الفرصة على الخصم لبناء خططه على أمور ثابتة تسهل عليه عملية التخطيط والتنفيذ. ويتبين أيضا أن أعمالها في الخرق الأمني ستمتد لفترة زمنية قد تصل إلى عدة سنوات من الآن وبصيغ تقل آثارها بالتدريج.

التعامل مع واقع الحال

لم تكن النية موجودة في مرحلة التخطيط لإنجاز مادة هذا الكتاب التطرق إلى سبل التعامل مع حالة الوهن والتجاوز والخطأ والخرق، التي أقتربت من صيرورة الاضطراب في كل جوانب الحياة العراقية، لغالبية السنوات الثماني الماضية لهذا الزمن الجديد، خاصة تلك التي تناولناها في فصوله عن: الانسان: الذي ضعفت معنوياته وتردت حالته النفسية، وتحول بعضه من مواطن يفترض أن يكون داعم للدولة وسلطانها في بسط الأمن والاستقرار إلى:

مشارك في حالة الاضطراب، ساع إلى نشره بين أخوته المواطنين العراقيين.

أو مواطن محايد في موقفه بين دولته التي يفترض أن يكون جزءاً منها، وبين عدو جاء لتدميرها دون أن يفرق بينه وبين الغير في محيطها، وإن كان الحياد في الموقف لا يلغي منطقياً وجود البعض الآخر الذي تحمل أعباء ضرر الاضطراب وجهد إعادة البناء، وسط ظروف كان ذلك البعض "المشارك في الاضطراب والمحايد" من بين أحد أقوى العوامل التي أسهمت في تأخير وإرباك مشاريع إعادة البناء طوال سنوات هذا الزمن الجديد، والذي يفترض أن يجري التركيز على تناوله بالكتابة والدراسة والبحوث. الادارة: كأداة بيد الحكومة وباقي مؤسسات الدولة مهمة في عملية إعادة البناء وأنقاذ المجتمع من هاوية كان قد أقترب من حافاتها عدة مرات، والتي:

ضعفت وتدنت مستويات أداء منتسبها ليكونوا عبئاً على الدولة، وحملوا مضافاً على أحمال يصعب تحملها، في زمن مطلوب فيه تحمل الكثير من الأعباء.

فسدت بمستويات، صعب إصلاحها بالفترة الزمنية التي أحتاجتها فيها الدولة إلى الارتكاز عليها، دعامة مهمة من دعائم عملية البناء والاعمار.

الأمن: ما ينطبق على الإنسان والإدارة والأداء، يمكن تعميمه على الأمن، هذه الدعامة الثالثة التي لا تقل أهمية عن الأخريات، والذي:

حُرقت مجالاته كثيراً.

وتردت أحواله أكثر.

حتى أستنزفَ جهد الدولة الذي يفترض أن يتوزع على مجالات الصناعة التي أنهت، والزراعة التي تأخرت، والقيم الاجتماعية التي تصدعت، والأقتصاد المطلوب تنميته لينهض بعملية إعادة البناء، لمستوى أصبح هو مشكلة مؤرقة للحكومة المعنية بإدارة معركته، وللناس العاديين الذين حشروا جميعاً وسط ساحة قتال له، ومتشابكة لا يعرف فيها طبيعة الحالة وصلابة الدعامات المذكورة، منها وَجَدَتْ أن الخوض في تفاصيلها يكون ناقصاً، إذا لم يدعم بتصورات حلول منطقية جهد الامكان تأتي من بين المكتوب، ومقترحات عملية من بين الأفكار تعزز المكتوب، وتفتح الأفق لكتابات جديدة حول الموضوع، وهي على وجه العموم تصورات حلول بسيطة للتعامل، وأن تم إيصال قسم منها إلى بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها عن طريق بحوث أعدت ودراسات كتبت ومشورة قدمت، لكنني أجد من المناسب تقديم قسم منها ثانية لاعتقادي أن صياغتها من جديد وبما يتوافق مع المادة المعروضة في العناوين، يمكن أن يؤمن غاية مؤداها:

إكمال نقص ينبغي أن لا يكون موجوداً في شرح وتحليل هذه المواضيع التي تعد في غالبيتها مواضيعاً اختصاصية.

فتح الطريق أمام من يريد البحث والكتابة في نفس المجال مستقبلاً، في أن يؤسس عليها قاعدة للتوسعة والتفصيل. مع إن ظروف العراق الحالية لا يمكن التعويل على التفتيش بين جوانبها عن حلول لاضطرابات تهدد حاضره ومستقبل دولته وأبنائه بين

أسطر الكتب، ولا حتى بين البحوث والدراسات الأكاديمية، بعد أن وُضع غالبية قادة المجتمع والدولة طيلة السنوات التي أعقبت الحرب والتغيير في دوامات إضطراب، دفعتهم تجاذباتها إلى التفتيش عن الحلول بين نتائجها الآنية وإنفعالاتها النفسية، ومع ذلك لا بد أن يُترك هامشا ولو قليلا لمن يريد أن يتابع ويدرس ويقيّم ويفتش بين صفحات الكتب والدراسات، عسى أن يجد ما يؤسس عليه قاعدة حلول مناسبة، مدعوم اقتراحها بوسائل وأدوات البحث العلمي الصحيحة.

وهي تصورات على وجه العموم، قدمت مختصرة، بفقرات متسلسلة، تحت عناوين رئيسية هي:

التعامل مع واقع الخرق الأمني.

فسحة للتعامل مع حالة الاضطراب العام.

التعامل مع واقع الفساد السياسي.

التعامل مع حالة الاضطراب الإداري.

ومن ثم إنتاج أمن قومي.

عناوين جاءت من بين المواضيع التي شكلت خلاا يقترب من الاضطراب، للسنوات الأخيرة التي سبقت التغيير وتلك السنوات الثماني التي أعقبته.

التعامل مع واقع الخرق الأمني

إن إستمرار حرب مكافحة الإرهاب، وعدم التوازن في القوة مع المحيط الاقليمي، وتعرثر أكتمال البناء التكويني للدولة العراقية، والتأخر في إتمام الجاهزية القتالية والاستخبارية، وسعة التدخل الخارجي لجميع الدول المحيطة المبين تفاصيلها في الأبواب الثلاثة، جعل المعركة الأمنية أكثر تعقيدا وخطورة وأمتدادا، مما يلزم الجانب الحكومي العراقي بحشد الجهد السياسي والعسكري والاستخباري والشعبي، لتقليل خروقاتها الحاصلة، ومن ثم الحد من تأثيراتها في المجتمع المثقل بالمتاعب والهموم، وهذا لن يتم في فراغ مثل غيره من مشاكل الدولة والمجتمع وهموم المواطنين، ولن يحصل لمجرد تثبيت دعوى المطالبة بتحقيقه أهدافا في البرامج السياسية للحكومة، التي تُركن برامجها الانتخابية عادة في أدراج المكاتب بعد أيام قليلة من الحصول على التفويض بعد التشكيل، ولا يتحقق في العادة من خلال الإشارة إليه في خطط التطوير، التي على الرغم من أهميتها في ذلك، فإن العودة إلى مراجعتها في سياق الإدارة العراقية قليل التحقيق.

بل ومنها جميعا ومعها النظر، نظرة جادة إلى الشروع بإعادة التنظيم، شروعا بدايته جادة وجديدة ليست من الصفر، كما اعتاد كل البادئين من قبل، وإنما من حيث أنتهى السابقون. بدايةً تحسب فيها ظروف العراق الحالية ودفاعاته المستقبلية ومحيطه الاقليمي وقدرات أبنائه، ويحسب فيها أيضا التجديد الفاعل للمناصب القيادية في المؤسسة العسكرية والأمنية، بطريقة التطعيم التدريجي لمناصب القيادة بضباط من جيل الشباب، بعد أداء التحية وتقديم الشكر والعرفان إلى جيل الشيوخ، الذين سبق أن تحملوا المشاق في ظروف الخطر وإضطراب الأمان، على أن يتم إشعارهم أن التطعيم ليس عزلا ولا شكا في الولاء، بل لأن العطاء عادة ما يتناقص بالتدريج لكثير من أبناء البشر، عند حدود لا يستطيع تجاوزها بحكم العمر وتراكم تعب السنين، ولأنه:

تجديد ضروري، يعطي الشباب فرصة يسعون إليها.

ويفسح المجال أمامهم، لتحقيق طموحات طالما أنتظروها.

تجديدٌ في الأجهزة العسكرية والأمنية ينبغي أن لا يمر عبر السياسة والمحاصصة، ولا من خلال الانتماء الطائفي والقومي وقرب الولاء، يمر فقط عبر بوابة النزاهة والاخلاص، والكفاءة المهنية وحسن الأداء والولاء المطلق للعراق.

إنها نظرة تجديد مهما تكون حداثتها وجديتها ستبقى ناقصة إذا لم تُعزز بدعم كاف، للأجهزة الأمنية والاستخبارية في عملها من النواحي:

المادية: لتعزيز ميزانيتها، لأن تكون قادرة في أن تدفع أكثر مما يدفع الإرهابيون، وتشترى بثمن أكبر مما يشتري به المسلحون. الفنية: لتتابع من تشك به خائنا للوطن بوسائل لا يعرف عنها الأعداء في ساحة الصراع، وثُرايق من تعتقد أنه خطر على أمن البلاد، ومن تُقدم خطوة بإتجاه خيانة أهل البلاد. وتُسجل وتصور وتنتصت، على وفق القانون بأجهزة ليست مثل الأجهزة المعروضة للبيع في أكشاك الباب الشرقي، وعلى أرصفة الشوارع الرئيسية في العاصمة بغداد، وأن تتحرك في عمل مستمر بكل الاتجاهات، كما هي مهامها وحدودها في الدستور، وأن لا تضع في حساباتها مخالفته في عهد الديمقراطية التي تبنى أسسها الصحيحة على الالتزام بالقانون، وأن لا تضع في إعتبارات عملها من هو صديق ومن كان قريبا.

عندها فقط سيكون للعراق أجهزة جيش وشرطة وأمن وأستخبارات ذات جهد موحد، وذات منتسبين مؤهلين، يفتخر بها الجميع ويثقون بقدرتها على حمايتهم، وسيكونون هم بوجودها قادرين على الوقوف على أقدامهم من جديد، بمواجهة غيرهم من الواقفين.

ومع تلك الجهود، على الساعين إلى التغيير وإعادة بناء الأجهزة العسكرية والأمنية، أن يفكروا بإنشاء دوائر علمية مختصة، تقدم دعما نفسيا للمنتسبين، تدرس أحوالهم، تقيس مستويات أدائهم، تعبر عن تطلعاتهم وأخبارهم إعلاميا، تسهم في تحصينهم ضد

الحرب النفسية المعادية وتعزز معنوياتهم، يوم يتعرضون إلى الشد العصبي وكثر الضغوط، وتشارك في التخطيط لإعادة بناء الانسان فيها على أسس صحيحة، تخلصه جهد الإمكان من الشوائب السلبية التي تشكلت في سلوكه، وتدفع لتعزيز خصائص سليمة في داخله، تقلل من فرص استغلاله أمنيا وسياسيا، وتزيد من اتجاهاته للمساهمة في حماية الأمن العام.

وأن يسرعوا في إحالة ملفات المفسدين على هيئة النزاهة، وتعميم أسماء المعنيين الذين تثبت إدانتهم على جميع المنتسبين، وتنشر أسماءهم في وسائل الاعلام، ليكونوا عبرة لغيرهم، ويكونون هم من بين المبادرين لإعادة هئية مؤسساتهم، وإعادة الثقة بها والفخر بأدائها، لأن هذه وحدها تضمن وقوف الناس خلف جيشهم وأجهزتهم، ووحدها تجبر الحكومة، وتلزم المشاركين في الحكم على تقديم الدعم والاسناد مهما كانت مواقفهم السياسية منها قبل التغيير، وملاحظاتهم عنها بعد حصوله ودون تأخير.

وأن يسرعوا كذلك في تكوين جهد نزيه للتطهير في صفوف المنتسبين ضباطا كانوا أم من الجنود والشرطة المطوعين، يحال على التقاعد غير الصالح إلى الخدمة العسكرية والأمنية، ويفصل من دخلها مزورا، أو مدسوسا أو أميا غيرا مؤهل أو كان من المشبوهين. وأن يتذكروا مع تسارعهم لإعادة البناء وإرساء قواعد الضبط، وإعادة الهئية، وتعزيز القيم العسكرية والشرطوية، ويدكروا الموجودين معهم بضرورة الأبتعاد عن عادة التغريد خارج السرب، التي أعتادوها بعد التغيير، عندما أحس كل واحد في ميدان السياسة والحرب أنه القائد الأعلى للعراق، لأن التغريد، أو التصريح بعكس ما يصرح به الآخرون من المخولين بالتصريح، أو على العكس مما تريده الدولة على لسان مندوبيها الرسميين، خطأ فيه كم من الضرر غير قليل، وإن التنويه عن قضايا الأمن خارج إطار الجهد الإعلامي للدولة، هو الآخر خطأ فيه من الضرر الكثير، وإن التصريح والتنويه بقصد الاستعراضية الذاتية لبعض المسؤولين، وقت الأزمات، وعدم اتفاق الناطقين الرسميين، على اتجاه موحد في التصريح، هو كذلك خطأ وفيه الضرر جسيم، لأنها تضعهم في عقول الناس المتلقين، كمن يعزف شاذا في جوق موسيقي موحدا في النوتة والتلحين.

إن العالم يتطور في مجال المواصلات والاتصالات، والعسكر العراقي السابق وصل حدودا فيها تقارب حدود من وصلها من الجيران، أما عند التكلم عن الغرب والأمريكان في هذا المجال يصبح الكلام خارج المؤلف، أو ينبغي أن لا يوضع في الحسبان، وعند التعرّيج في كلامنا عن مؤسساتنا العسكرية والأمنية، سنجد من يدكّرنا أنهم يخوضون معارك قاسية، وحربا ضروسا، ويعتمدون في اتصالاتهم لأغراضها على الهاتف النقال، الذي يُشوش عليه بسهولة، ويتم التنصت عليه بسهولة، وينقطع الاتصال من خلاله ببساطة، ومعه في الوحدات الفعالة يستخدمون الموتورلا، ذا المديات المحدودة، وعليه يصبح الكلام نافعا في خطط إعادة بناء هذه الأجهزة، عن ضرورة تنظيم مواصلات واتصالات المؤسسة العسكرية والأمنية، بوسائل آمنة وكفوءة وسريعة، فيها المجال مفتوح أمام من يريد أن يطور، لأن العالم مفتوح أمام العراق أن يخطو خطوات إلى الأمام معقولة في الوقت الذي يريد.

لقد اختلطت في ساحة الاضطراب الأمني الأمور، وبات التفريق بين الصحيح والخطأ، وبين الإخلاص وعدمه صعبا وغير وارد وفي بعض الأحيان غير مضمون، حتى شاعت بين المنتسبين، مفاهيم جديدة عن العزلة وضرواتها، وعن قضاء يوم مثل غيره بعيدا عن هموم الوظيفة والوطن، فثّرت كثير من المسائل المؤثرة في الأمن والمثيرة لإضطرابه والمقلقة للناس الذين يعيشون مشاكله، معلقة لا يقترب منها أحد ولا يناقشها أحد، يعتقدونها القادة بسيطة، ويحسها المعنيون مهمة، ويحسبها المختصون مؤثرة، تثار حولها الكثير من الأسئلة، ويقف إزاءها المواطنون بإستغراب، بينها قضايا هامشية وأخرى في صلب الموضوع، مثل مواكب الحمایات الخاصة بالمسؤولين التي تضخمت وانتفخت حتى وصلت ما يقارب الأربعين سيارة حماية خاصة بالوزير، وأمتدت نزولا من الوزير عبر الوكيل والمدير العام، لتصل إلى مدير الشعبة ورئيس القسم وأمر الفصيل. كل الضباط وغالبية الموظفين العاملين معهم محميون بحمايات خاصة، وهمة أحيانا، ومن الأقرباء غير المقاتلين أحيانا أخرى، ومع ذلك وعند التعرض لحادث اعتداء، يصرخ المعني من بينهم طالبا المزيد، ومن كان مسؤولا عنده الصلاحيات، يضيف المزيد وكما يريد ويضاعف عدد السيارات، ظانا في داخله أن العدد الكبير يكبره أمام نفسه والآخريين ويعينه في تجاوز الخوف، وكأنه يفكر فقط بحماية نفسه، ولا يدرك أن كثرتها وارتفاع شدة أصواتها وتجاوزها

على نظام السير، يخل بالأمن النفسي للمواطن المخترق أمنياً، ويربك الشارع المرتبك أصلاً، ويعطل جهود الدعم والاسناد المطلوب إرسالها فوراً، ويثير في النفوس المتعبة حقناً بالضد من الحكومة والسياسي، ويثير كذلك عدداً من الأسئلة بين المواطنين بينها: لماذا لم تحدد الحمایات بضوابط؟ كأن تكون مثلاً أربع سيارات لموكب الوزير، وسيارتين لموكب وكيل الوزير ومن بمستواه، وسيارة واحدة مع المدير العام.

ولماذا لا يعاد النظر بالحمایات والحراسات الخاصة، بين فترة وأخرى؟

ولماذا لا يحاسب المخالف في مسائل الحماية، والإخلال بنظام السير وإن كان وزيراً؟

وعندما لا يجد المواطن إجابة، ولن يجد إجابة، سيضطرب نفسياً، وسيوضع في موقف غير المساهم في الحد من الحوادث الأمنية. إنها أمثلة عن مواضيع بسيطة، ولكن على بساطتها فهي مخلة بالأمن، تتجاوز الحمایات ونقاط السيطرة التي وزعت أحياناً في بداية جسر وفي نهايته، وكأن القائم على توزيعها يعتقد أن الإرهابي ينزل من السماء، منها ما يعد خطيراً مثل تزوير الكتب الرسمية الممثلة لأعلى مراجع في الدولة بهدف تسهيل المرور، ومنها ما يعد بسيطاً مثل موضوع السيارات التي تتجول في الشوارع لتنفيذ أعمال خرق أمني دون أوراق ثبوتية، أو أرقام، والتي لا تحتاج إلى ضبطها سوى الالتزام بقرار وقوانين تمنع ذلك، وهي على بساطتها لا يدرك الوزير والوكيل والمدير أن موضوعها البسيط أثار الكثير من الاستفسارات المخلة بالأمن النفسي للمواطن، وأوجه الاستغراب عن عدم حل هذه المسألة البسيطة طوال ثماني سنين، وعن التلكؤ في التقييم، وإدخالها في الحاسوب الخاص بشرطة المرور، وأثار في ذات الوقت اليأس من إمكانية التصحيح، لأنه بدأ يقارن بين اليوم والأمس، وبدأ يضع إجابات من عنده، ليملاً الفراغات التي كونتها المسائل البسيطة العvisية على التحقيق في عقله المفتوح، بعدها تعب وأقرب من الاضطراب، ومن أن يكون طرفاً في حدوثه، فأستحق ومن معه في هذه الأجيال التي تعيش في العراق أن تدعمهم الدولة بخطط وجهود لإعادة البناء نفسياً.

إن ظروف البلاد والتطورات السلبية التي هددت الأمن الوطني والنفسى للإنسان العراقي طيلة السنوات التي أعقبت التغيير، دفعت الحكومة إلى أن تعطي موضوعه أسبقية عالية، ومع ذلك بقيت معظلة يحتاج حلها أي تحقيق الأمن بالإضافة إلى أعمال العسكر والشرطة والاستخبارات في الشارع وساحة القتال إلى رفع الضغوط المسلطة على كاهل المواطن مادياً ونفسياً، من خلال بذل الجهود الحكومية المكثفة في المجالات الأخرى ذات الصلة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي والائتمائي التي يعزز النجاح فيها إبعاد الشباب من أن يكونوا وقوداً للحرب وخروقاتها الأمنية.

خلاصة القول

إن العرض الذي ورد في باب الأمن، أخذ منحى التحليل، لإلقاء الضوء على طبيعة الخروق الأمنية ودوافعها وأمتداداتها، تمهيداً لتحديد بعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لقراء أختصاصيين، أو سياسيين موجودين في الحكم، أو ساعين للوصول إليه، وقد تم التركيز على عرض الوقائع، وإعادة تكرار عرض بعضها، لعلاقتها بأكثر من متغير مؤثر، وبسرد بعض التفاصيل الجزئية، للمساعدة على تقديم صورة أوضح للقارئ ولسلطة إصدار القرار، والمفاصل المهمة عما يجري حالياً، وما يمكن أن يجري مستقبلاً، في موضوع الخرق الأمني الذي يكاد أن يكون الأهم بالنسبة للحكومة والشعب على حد سواء، وليمهد السبيل كذلك لذوي الشأن في أن يتعرفوا على أوجه الخرق المخلة، وأن يعملوا على تجاوزها، كجهد لمعاونة الحكومة في تنفيذ خططها لفرض الأمن والاستقرار. إن مادة العرض التي وردت في هذا الباب، تبين وجود خرق أو مجموعة خروق في الأمن الوطني العراقي، أعترفت بها أجهزة الدولة ومؤسساتها وعدد من المسؤولين، وشخصوا بعض أشكالها وأسبابها، وأكدوا أن وجودها يشكل خطراً حقيقياً على حاضر العراق ومستقبله. بينهم الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية الذي كشف في مقابلة له مع وكالة أنباء الاعلام العراقي المنشورة في 2010/9/16 عن وجود عناصر فاسدة داخل الجهاز الأمني، يستغلون صلاحياتهم لإرتكاب الجرائم بغطاء حكومي ورسمي، وأكد

عن وجود منتسبين في وزارتي الداخلية والدفاع لهم خلفيات جنائية ولا يملكون روحا وطنية ويمارسون عمليات الخطف والقتل وإرهاب المواطنين الآمنين، بإستخدام العجلات العسكرية مقابل فدية مالية، أو تصفية حسابات سياسية، أو حتى عسكرية، أو عشائرية. (35)

وتبين أيضا أن دوافع الخروق الأمنية قد تشعبت لتمتد الى مصالح دولية أقليمية تم التنويه إلى غاياتها بالتفصيل، وتمتد كذلك إلى تناقضات الداخل حيث تلتقي بعض القوى السياسية الطائفية والطفيلية مع مصالح الخارج الذاتية، وترجع إليها علنا للتعامل مع القوى الوطنية بالداخل والتي تم التطرق إليها بالتفصيل أيضا، وهي أمتدادات تحتاج إلى حشد جهد مميز للحد من حصولها على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية.

إن الخرق الأمني الذي لا يتوقف على قدرة الخصم في إحداث فعل القتل والتفجير والتفخيخ، قد امتد ليصاحبه دفع مكثف للحرب النفسية التي شكلت جهودها المعادية خرقا فكريا، أستهدف قناعات ومعنويات المواطن العراقي ليزيد شدة قلقه من حاضر يفترض أن يعيشه آمنا ويسهم به متفاعلا مع غيره من العراقيين، في إعادة بناء وطن تعرض للتدمير المنظم منذ العام 1958 حتى وقتنا الراهن، وتلك خروق "الأمني والفكري" إذا ما وضعت مع باقي أنواع الخروق المذكورة، منها يتبين أن أي خرق يحققه الخصم من خارج حدود العراق، أو من داخله في هذه الفترة الزمنية، سيشكل خطورة بالغة على مستقبل الدولة والحكومات المتعاقبة، وعلى العملية السياسية، وسيشكل معها ضغطا إضافيا على المواطنين الذين أعييتهم الخروق الأمنية والنفسية لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان.

وهي خروق يؤشر حصولها وجود المزيد من المحاولات في الطريق إلى خروقات أخرى، بدرجات من الشدة قد تفوق ما حصل في تلك الخروقات المذكورة، مما يشكل واقعا ينذر بالخطر يلزم أجهزة الحكومة للقيام بعدد من الإجراءات العسكرية والأمنية والادارية السريعة، لمنع وقوع الخرق، أو التقليل من أثره المادي والنفسي في حال حصوله على أقل تقدير.

ويلزم القادة والأميرين في أن يلتفتوا إلى وطنهم الجريح، فيلتزموا بحسن إدارتهم لمنتسبيهم، وأن يتعدوا عن ارتكاب الخطأ الذي يُسهل حصول الخرق، وأن يكونوا قدوة في التضحية، ويبدلوا الجهد ويكونوا نزيهين في معركة، لم تبق البندقية سلاحها الوحيد.

فسحة للتعامل مع حالة الاضطراب العام

إن العراق وبعد ثماني سنوات، تجاوز أزمة الاحتراب الطائفي نسبيا، ووقف بعيدا خلف أبواب الحرب الأهلية التي كانت مفتوحة طيلة السنوات الماضية نسبيا أيضا، لأن أهله أبقوا على قدر من العزل والاحتقان راكدا في ذاكرتهم، وحالتهم النفسية العامة تشبه حالة المجتمعات ما بعد النزاع، أو هي واحدة منها، حيث تتعايش في النفوس مشاعر شتى، ورغبات متعددة، وإتجاهات مختلفة، تمتد بين الرغبة في نسيان الماضي، والعيش فيه. والسعي إلى التسامح، والميل إلى الانتقام. والثقة بالقادم، والشك فيه. والقبول بالمصالحة ونوايا القيام بها، ورفض التحكم الناتج عن بعض مساوماتها.

إنه واقع يجعل النظرة إلى المجتمع العراقي مثل النظرة إلى مريض، يحتاج إلى فترة نقاهة، إذ على الرغم من تجاوزه مرحلة الخطر الذي تسببت بها إصابته البالغة، لكنه لم يتجاوز حالاتها أي لم يشف تماما، حتى إنه إذا لم يجد الرعاية المناسبة، قد ينتكس ويعود إلى سابق عهده مصابا بذات الداء وبدرجة أشد.

من هذا الأساس، ومن منطلق مساعي بناء دولة، بأجهزة مناسبة متخصصة، لابد من أن يضع المعنيون نصب أعينهم التعامل مع مواضيع التحريض ومسائل الإحساس بالضرر والعزل الطائفي ذات الصلة النفسية المباشرة بموضوع الاضطراب والخرق الأمني تعاملًا علميًا، يعتمد على مساعي تقليل أثر الضرر الحاصل وتحسين المواطن ضد الآثار المحتملة الوقوع، ويؤسس قاعدة تجنب ذاتي للوقوع في فخوخ العزل مستقبلا، بخطوات متتالية:

الخطوة الأولى: تبدأ في إزالة ما تبقى في الذاكرة من إحتقان ومقت طائفي طالما أرهق النفوس وقرب البلاد من حافة الهاوية، هذا الإحتقان الذي جعلته كل القوى المعادية للعراق أعلى أولويات أهدافها النفسية للتعطيل والتخريب، والإزالة المطلوبة هنا لابد وأن تتأسس على العودة السريعة إلى النظام التربوي العراقي، المتهم في الزمن السابق بعدم إسهامه في إطفاء مثيرات العزل، والمتهم في الزمن الحالي بتعزيزها في العقول، والعودة بها إلى نكش الماضي غير المأمون. عودةً، لابد أن يفتش المتخصصون التربويون فيها، وليس السياسيون بين الرواسب عن مصادر الإثارة، ومقدار الضرر الذي أصاب المجتمع العراقي، بسبب إنتشار مشاعر العزل، ومن بعدها يحشدون الجهد المتخصص وليس الحزبي، أو الديني لإيجاد مفردات مناهج جديدة، لا تستفز قصص التاريخ فيها وحكاياته الطرف المقابل، ولا تؤثر معطيات الدين فيها الاختلاف الفقهي والعقائدي مع الطرف المقابل. بل وتستنهض في نفوس المتعلمين من الصبية والشباب الرغبات الموجودة في النفس البشرية للتفاعل والاندماج، وتقرب صور المقابل لهم إنسانا يشترك وإياهم في كثير من القيم والتقاليد ومستلزمات الحياة.

مناهجٌ، جديدة لنظام إجتماعي تربوي جديد، لا تمجد فيه قومية على حساب أخرى، ولا ترفع شأن طائفة على حساب أخرى، فيه الوطن العراقي فوق كل اعتبار.

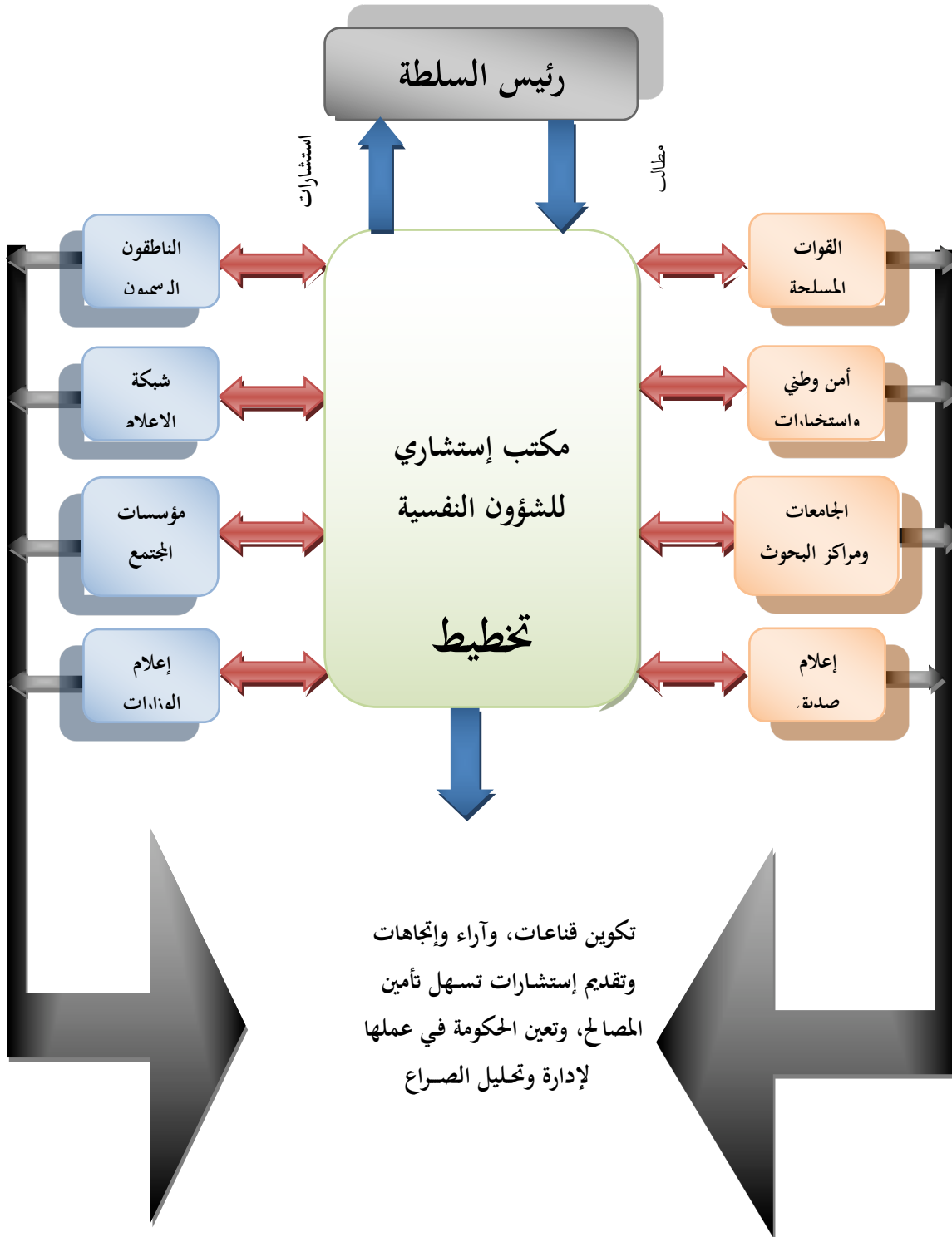
نظامٌ، يكون كل إنسان عراقي فيه محترما، نُجِّل إنسانيته وتقدر وطنيته، لا يخاف اللوم والانتقاد، ولا يخشى عزلة الغير من إخوانه مؤقتا، ولا يتوجس من الشعور بالوحدة وهو موجود بينهم فوق كل التقسيمات الطائفية والعرقية، ولا يجافي الحقيقة في السير إلى الأمام، وتكون فيه الدولة، أو بعض أطرافها في الحكم، غير قادرة على استخدامه، وسيلة للوصول إلى غاياتها الحزبية الضيقة، ويكون فيه الولاء للعراق هو الأسمى من بين كل الولاءات الموجودة.

الخطوة الثانية: بعد إيجاد هذا الجهد، أو النظام، الذي لا يمكن أن يكون وجوده مفيدا دون مسعى جاد لأجهزة الدولة المعنية في التحرك بجميع الإتجاهات ذات الصلة بالتوعية والتحصين، والتحليل السليم لإدارة الصراع، وهو تحرك يكون مفيدا إذا ما توفر في دوائره جهدا نفسيا مركزيا، لأن المجتمع المطلوب التحرك فيه وله، يعاني من بقايا العزل والاضطراب، ولأن عملية الاصلاح، والتحصين

والبناء التربوي السليم، والتعامل مع حالة الصراع، عملية مستمرة، لا تتوقف عند حدود معينة، ولا تلتزم بأزمة محددة، مما يعني حاجة الدولة، في مستوياتها العليا إلى تنظيم تخصصي "نفسى، تربوي، إجتماعي" فعال يجمع بين المختصين والأكاديميين يأخذ على عاتقه واجب:

1. دراسة ومتابعة العوامل التي تثير مشاعر العزل، وتؤدي إلى الاضطراب.
 2. المعاونة في تقديم وجهات النظر إلى سلطة إصدار القرار في المناهج التربوية الملائمة للتعامل مع واقع وظروف الانسان العراقي الحالي، وصوره المستقبلية.
 3. تقديم الافكار والآراء العلمية في مجال التقريب والتفاعل بين الطوائف والأديان والأقوام، وبما يفضي إلى تحقيق التفاعل الإيجابي والعيش المشترك.
 4. رصد، وتحديد اتجاهات التحريض والعمليات النفسية ، والعمل على التعامل معها بما يقلل من أثرها على عموم المجتمع العراقي القابل للتأثر أكثر من غيره في سني ما بعد التغيير.
 5. كذلك تقديم المشورة لأجهزة الدولة، وقادتها في مجال هم فيه أدوات لمقاومة إتجاهات التحريض والعمليات النفسية المعادية.
 6. تقديم الدعم العلمي التخصصي، للدوائر المعنية في المؤسسة العسكرية والأمنية، في مجالات تحصين منتسبيها وتعزيز مشاعرهم الوطنية ورفع معنوياتهم والمساهمة في البناء النفسي لهم، في الظروف الاعتيادية، وتقديم المشورة اللازمة لتحسين أدايتهم ودراسة مشاكلهم النفسية في مثل تلك الظروف وفي أثناء التوتر والاضطراب.
- إن المشكلة في مثل هكذا نوع من العمل التخصصي في المجتمعات النامية وبينها العراقي، هو أن التأثيرات النفسية على الناس، أو المجتمع، لا تدرك سياسيا إلا بعد أن يفهمها الأعلى تهديدا لوجوده، ودون هذا الفهم لا يمكن أن يسمع عن تأثيراتها، أو تهديدها المستقبلية، خاصة وإن الكبار لم يتعودوا التعامل مع التهديد المستقبلي إلا بالحدود الذي تمكنهم من ضمان الحاضر. كما إن إجراءات الوقاية من التأثيرات النفسية المعادية، غير ملموسة نتائجها الوقائية بالنسبة إليه، بالمقارنة مع باقي الاجراءات بينها مثلا الاقتصادية والعمليات الحربية وغيرها. بالإضافة الى ذلك فإن العمليات النفسية سواء منها الموجهة للخصم، أو المخصصة للوقاية والتحصين، لا تقتصر على معطيات علم النفس ولا على جهود بضعة متخصصين في مجاله، أو تنظيم يديرونه، لأنها عملية شاملة تتأسس على جهد الدولة السياسي والتربوي والعسكري والبرلماني. الأمر الذي يصعب إدراكه، أو فهمه من كثير من المعنيين، خاصة أولئك السياسيين الذين يرتقون المناصب العليا سريعا دون تراكم للخبرة وطول تجارب مع الإدارة وشؤون الحياة، كما جرى ويجري في هذا الزمان. لذا وفي مثل هذه الحالة يكون من غير المنطقي مطالبة الدولة الآن، إيجاد أجهزة متخصصة بالعمليات النفسية على المستوى الاعلى لإدارتها، من أجل تنفيذ المهام المبينة في أعلاه، لصعوبة تطبيقه، واستحالة توفير المتخصصين في مجاله، بعدما بعثرتهم نتائج الحرب وقوانين الاجتثاث، داخل العراق وخارجه.
- لكن عدم المطالبة هذه لا تسقط أهميتها والحاجة إليها في العراق، وبدلا منها يمكن طرح بعض المطالبات العملية، أو الحلول الوسط كما يعمل السياسيون على نهجها، والحل الممكن حاليا، يتمثل في إيجاد صيغة مكتب نفسي إستشاري، يتولى تلبية مطالب رئيس السلطة التنفيذية ويقدم له المشورة اللازمة في هذا المجال الحيوي وبصيغة بسيطة، كما في الشكل رقم 1 المبين في أدناه.

الشكل رقم (1) المخطط التنظيمي للمكتب الاستشاري النفسي



مهام المكتب

إن العمليات النفسية، أو ما يطلق على تسميتها بالحرب النفسية، هو استخدام معطيات علم النفس التطبيقية في تحليل وإدارة الصراع، معنى يلقي الضوء على شمولية ومهنية عملها، وعلى تعدد قنواتها للإقناع وتكوين الأفكار وتعزيزها، لتشمل الدبلوماسية أداة اقناع سلمية، والمؤسسات العسكرية أداة إقناع بالردع والقوة، والإعلام أداة تحويل وتكوين أفكار مقنعة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والتربية والتعليم وغيرها. والتأكيد عليها هنا يأتي من رغبة بتعميم الفائدة لموضوع يعد من بين المواضيع الحساسة والغامضة بالنسبة للمسؤولين الحكوميين، والقراء غير الاختصاصيين، وهي تصورات تبقى بحاجة إلى المزيد من الأفكار لإنضاجها أساساً لتنظيم قد يكون نافعا في الظروف الصعبة.

وعموماً فإن الإدارة النفسية العامة للدولة والمجتمع تعتمد على عاملين رئيسيين:

الأول: اقناع المواطنين بصحة وملاءمة ونزاهة سلطة إصدار القرار للدفع باتجاه قبول قراراتها وبرامجها في الإدارة والتوجيه، "الأثر النفسي الإيجابي".

الثاني: الحماية النفسية العامة لعموم المجتمع، للحيلولة دون تأثير الخصم في قنوات المواطنين، من خلال التحريض والعمليات النفسية، "الأثر النفسي الوقائي".

وهما عاملان لا يتحققان تلقائياً، بل ومن خلال التدخل النفسي للحكومة بمجهود فنية تمتد توجيهها واستشارة وكتابة وتحليلها وبحثا، إلى كافة مفاصلها إعلامياً وتربوياً وعسكرياً وإجتماعياً ودبلوماسياً، وبمهام على مستويين:

الأستراتيجي: وأهمها مرحلة الاضطراب الأمني.

1. تحليل كل أشكال الصراع داخل المجتمع العراقي، وتقديم الرأي إلى سلطة إصدار القرار عن كيفية التعامل مع توجهاته.
 2. متابعة نوايا وأهداف الدول الأخرى من العراق، وتقديم المشورة في مجالها.
 3. التنسيق مع أجهزة ووسائل إعلام الدولة لدفع المواطنين باتجاه قبول أهداف الحكومة والمشاركة العامة في تنفيذها، واستمالة وسائل الإعلام المستقلة للمساهمة غير المباشرة في تعزيز قنوات المواطنين، بخطط الحكومة وتوجهاتها.
 4. وضع الخطط من خلال العلاقة مع المؤسسات والهيئات والمنظمات، لتحصين المواطنين من تأثيرات التحريض والعمليات النفسية المعادية، والتقليل من فاعلية ما تبثه بعض الأجهزة والفضائيات بالصد من توجهات الدولة والعملية السياسية.
 5. الترويج في الخارج لأهداف العراق الوطنية، وجهود تحقيقها، ورفع شأنها في عقول المواطنين والقادة العرب والمسلمين والأجانب.
 6. التنسيق مع الوسائل الاعلامية والبحثية الأكاديمية والدبلوماسية، لتقديم العون النفسي لأجهزة الدولة، فيما يتعلق بإعادة دمج العراق في محيطه الإقليمي والعربي والدولي.
- التعبوي "الميداني":** وأهمها لهذه المرحلة.

1. تحليل الإشاعات الداخلية والخارجية، ومتابعة مساراتها ومنابعها، وإعلام سلطة القرار بغاياتها وسبل التعامل معها ميدانياً، ومكافحة الدعاية الطائفية للفصائل الإرهابية.
2. التقليل من القيمة النفسية للأعمال العسكرية المضادة للدولة، ومن الاثر النفسي الجانبي للعمليات العسكرية بين المدنيين العراقيين.
3. التعريف بفعل الحكومة العسكري الموجه ضد الارهابيين، والخارجين على القانون لكسب تأييد المواطنين له، والتعاون مع الحكومة لتحقيق أهدافه، وإعادة هبة الدولة، وعرض قدرة أجهزتها العسكرية، في تأمين الردع النفسي الحكومي بين المواطنين العراقيين.

4. توسيع هامش قبول شكل الدولة الجديد في مناطق العزل الطائفي، كأساس للتعامل بمبدأ الديمقراطية الحقيقية.
5. العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لإنجاح موضوع المصالحة.
6. تقديم المشورة إلى المؤسسة العسكرية والأمنية في مجال المعنويات والتحصين النفسي.
7. معاونة الحكومة في تكوين أثر نفسي إيجابي لحماتها ضد الفساد، والمحسوبية والاستغلال.
8. رصد ظواهر التجاوز في مفاصل الحكومة، التي تؤثر سلباً في مسيرتها وخططها في إعادة البناء، وتقديم المشورة اللازمة للعمل معها ولتعزيز المواطنة العراقية.

وما دمنا في موضوع نعتقد أنه حيوي، ويعتقد السياسيون أنه ثانوي، إلا في حال اقتراب تأثيراته من محيطهم القريب كما ورد من قبل، لا بد لنا من التنويه إلى أن العمليات النفسية، قد قطعت في مجالها الدول الكبرى أشواطاً بعيدة المدى، حتى عد البعض استخداماتها تمهيداً لسيادة نوع جديد من أنواع الاستعمار يستبعد الناس فكرياً ونفسياً، وهي بهذا المستوى أصبحت تخصصاً علمياً دقيقاً، وسلاحاً شاملاً لا نملك نحن العرب في الوقت الحاضر إلا القليل من مفرداته.

وعلى وفق هذا الأساس لم يبق أمامنا سوى جهودنا الذاتية التي ينبغي أن نبدأ بها أولاً، وكلما كان ذلك ممكناً حتى لا نجد أنفسنا يوماً وقد توقفنا آخر الركب ندفع ثمن عجزنا من أموالنا وأهدافنا وطموحاتنا دون أن نجد من يمد لنا يده، أو حتى من يدفنا إلى الأمام.

خلاصة القول

إن حالة المجتمع العراقي والخلل الواضح في تركيبته، وقلة الوعي بين الجمهور، وضعف إدراكه لما يحيط به، وأخطاء بعض السياسيين، وتسابق العديد منهم لتوسيع هامش تحركهم، وزيادة منافعهم على حساب العراق والتصدع القيمي والضعف بالمعايير الوطنية، المذكورة تفاصيلها في أبواب الكتاب، جعلته أرضية مناسبة للاقترب منه، وجعلت محيطه ساحة مثالية للجذب والاحتراب: رغبة من البعض في التأثير وتكوين الأفكار، والقناعات الملائمة لصالحه دون حساب الصالح المفروض للآخرين الموجودين معه في نفس المحيط.

وسعى من البعض الآخر لتفادي الضرر وفعل التأثير في محيط ساحته الداخلية، بالطرق المتاحة له دون حساب الضرر الذي قد يتسببه هو من خلال الاعتماد على طرقه الخاصة.

وهو تقرب بوسائل وطرق مختلفة، يدلل حدوثه وسعة وجوده، وضعف الاستجابة الرسمية للتعامل مع بعض تأثيراته الميدانية، على إن الحكومات المتعاقبة ما بعد عام 2003 لم تدرك طبيعة هذا التأثير، ولا آثاره المستقبلية، بسبب عدم امتلاكها أجهزة للرصد والتحليل وصياغة مقومات الدفاع والتحصين النفسي، وقلة الخبرة في هذا المجال، أو إنها لا تملك وسائل الردع الكافية للحيلولة دون حصوله، أو كليهما معاً.

إذ في الوقت الذي استهدفت العمليات النفسية لعموم هذه الفترة الزمنية، المشاعر الوطنية للعراقيين، وأدائهم وقيمهم مثلاً، لم نجد جهداً مقابلاً من الدولة لتعديل المفاهيم، وتحسين الأداء، وشحن الهمم، وترميم الشرخ الحاصل بالوطنية، مما فصح المجال واسعاً لمزيد من التأثير، أنعكس سلباً في مشاريع إعادة البناء، وعلى الاستقرار النفسي والصحة النفسية لعموم المواطنين.

كذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية والأمنية التي تقاتل في عموم العراق، قتالا بالضد من قوى إرهاب تأسس على مفاهيم فكرية وأصول عقائدية، ومساعي تحطيم المعنويات، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات، لا تمتلك في تنظيماتها التي شكلت بعد التغيير، حتى الوقت الحاضر أجهزة لتحصين مقاتليها من تأثيرات تلك المفاهيم، وتقوية معنوياتهم، وتحسين مستويات دافعيتهم،

وتخليصهم من بعض آثار العمليات النفسية، مما فتح أبوابا واسعة أمام تأثيرات الإرهاب نفسيا، ووسع رقعة الخرق الأمني في جسمها الذي لم يقو بعد.

هذا وإن لغياب أجهزة التحصين وعموم الجهد النفسي المعنوي والقصور في جوانب الادارة والتدريب، تعزى بعض جوانب التردى في الحالة المعنوية، وتدني مستوى الأداء، وضعف الالتزام، وعدم تحمل المسؤولية، وانتشار العديد من معالم السلوك غير التوافقية التي أسهم وجودها في انتشار حالة الاضطراب.

إن لغياب الأجهزة النفسية المختصة يعزى التخبط أيضا في تعامل المسؤولين الحكوميين مع الإعلام والفضائيات لما يتعلق بالتحريض، بعد أن دأبت كثير منها على تقديم إيجابيات المواقف المضادة من العراق التي يؤيدها المالكون، وإخفاء مخاطره التي يعتمدون إخفائها، بالإضافة إلى تشويه المواقف العراقية، دون أن تجد من يدحض مزاعمها بعيدا عن التصريحات التقليدية وردود الأفعال الاستجابية، أو يدفعها باتجاه أن تكون عامل مساعد لنقل المجتمع العراقي إلى مواقف أكثر هدوءاً، وإلى تكوين تقبل إجتماعي للطرف المقابل ومداداة الجروح، وتجاوز مشاعر الألم وتهيئة العموم إلى التجربة السياسية الديمقراطية الجديدة.

كما إن المسؤولين الحكوميين ضعيفو التجربة وقليلو الاطلاع، وسط كل هذه الإنفعالات والتدخلات والفوضى والتحريض، يجدون أنفسهم في كل مرة عاجزين عن الرد، أو المناورة، لأن تعاملهم كان في الغالب ردود أفعال لأحداث، دون تنسيق فيما بينهم، وطريقة استثمارهم لوسائل الإعلام الحكومية مثل شبكة الإعلام العراقي وتوابعها الفضائية العراقية وجريدة الصباح، كانت باتجاه محاولة استقطابها باتجاه واحد قريبا من سلطة إصدار القرار، ومن ثم إفقادها قدرا من حياديتها، التي تؤمن لها التأثير والتحصين، كما أريد لها أن تكون عند تأسيسها.

التعامل مع واقع الفساد السياسي

في البداية علينا التنويه، إلى ان الفساد السياسي موجود في العالم مثل وجود الإنسان، وغير مقصور وجوده على مجتمع دون غيره، أو على حضارة دون أخرى، إنه عالمي المنشأ والانتشار، يتساوى في حدوثه الجميع بإختلاف وحيد يتعلق بدرجة الشدة ومدى التأثير، إذ شهدت دول متقدمة وراسخة في الديمقراطية مثلاً أعمال فساد، خاصة في موضوع شراء الأصوات التي أصبحت مشكلة أساسية في العديد من الديمقراطيات، وفي جميع أنحاء العالم، حتى لوحظت حالات فساد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولأمس أي الفساد أحياناً الديمقراطية الراسخة في اليابان، وأثار في إيطاليا العديد من المشاكل إلى مستوى وُصف العمل الانتخابي في جنوبها أواخر عام 1970 بأنه بيع وشراء ساخر للأصوات مقابل كيلوغرام من المعكرونة، أو فواتير بقيمة تمتد أحياناً من 10.5 دولارات، أو لقاء قسائم البنزين، أو تذكرة دخول إلى إحدى دور السينما.

لكنه في العراق كما مبين في المناقشة التي تناولت موضوعه تحت عنوان المجانية الوجدانية أكثر انتشاراً وتعقيداً، وأكثر صعوبة في التعامل، لأن حدوثه في هذا المجتمع النامي ذو صلة بأطراف لها القدرة في التأثير على العملية السياسية، وعلى إعادة البناء التي يفترض إنجازها بوقت أقصر وخسائر أقل، ومع ذلك لا ينبغي في موضوع التعامل معه التوقف عند عتبات الصعوبة، وإنما الاستمرار بالتفتيش عن المنافذ التي تُوقف نمو واتساع هذا النوع من الفساد، خطوة أولى على أقل تقدير، تعقبها خطوات تتأسس على التقليل من أثره على المجتمع العراقي الذي يحتاج بيئة مناسبة لإكمال خطوات التغيير والبناء، وأدوات سياسية نزيهة، لقيادتها في كافة الظروف والمواقف. هذا ولكي يكون التعامل نافعا، لا بد أن يكون شاملاً من النواحي:

التعليمية: حيث الحاجة إلى إطفاء أنواع سلوك فاسدة، وتعلم أخرى نزيهة في جهد يشمل الأجيال الصغيرة والشابة منها على وجه الخصوص.

الإجتماعية: حيث الضرورة تتطلب حشد الجهد الشعبي للوقوف بالصد من القيم الخاطئة، والسعي لإنبات أخرى صحيحة تقلل من الميل إلى الفساد.

القانونية: سن القوانين الملائمة لمعاقبة الفعل السياسي الفاسد، وتكوين حالة الردع التي تقلل من التوجهات نحو الاستمرار على نهجه غير الصحيح.

الثقافية: استثمار الإرث الإجتماعي العراقي الإيجابي، والحضاري العالمي في مساعي الكتابة والنشر والإعلام والمراقبة والتقييم. السلوكية: تخليص المجتمع من الضغوط المسلطة على عقول أبنائه، خطوة تمهد لإزالة الأفكار الخطأ والعادات غير الصحيحة، سعياً لإعادة بناء الإنسان العراقي، بناءً نفسياً صحيحاً، يكون فيه قادراً على مقاومة الفساد والمساهمة في تكوين بيئة سليمة نفسياً تحول دون تورط أبنائها في دروبه الملتوية.

وبغیرها مجالات، تصب روافدها جميعاً في دائرة الإصلاح وإعادة البناء النفسي لمجتمع تحربت فيه النفوس لعقود من الزمن. هذا وقبل الأنتقال إلى وضع المقترحات الخاصة بالتعامل مع الفساد السياسي، بضوء ما جاء في العرض المبين في الفصل الخاص به من تحليل واستنتاج، لا بد من الإشارة إلى أن التعامل الإيجابي مع الفساد بكل أشكاله يتأسس على ثلاث قواعد أساسية هي: مساءلة النفس والآخرين.

الشفافية في عرض المعلومات والاطلاع عليها.

النزاهة في كل جوانب السلوك.

- ومع ذلك فإن وجهة النظر العلمية ترى أن التعرف على مشكلة الفساد هو نصف الحل، ويبقى النصف الثاني مقترحات من المفيد لسلطات القرار السياسي والحكومي العراقي أخذها في الاعتبار للتعامل مع الموضوع الحيوي أهمها:
1. إقرار قانون الأحزاب. بصيغة تنظم تمويلها، وتحرم قبول المال الخارجي لها، وتحدد سبل التبرع الداخلي لدعمها، وتضع معايير واضحة لعمليات اتصالها مع الجهات الأجنبية.
 2. إقرار قانون جديد للانتخاب، تنص بعض فقراته صراحة على عدم قبول الدعم المالي الخارجي، وعلى عقوبات رادعة في حال حصولها، وتحديد سقف أعلى للصرف على الانتخابات غير مسموح تجاوزه.
 3. إيجاد صيغة للتعامل مع الحكم، لا تتأسس على فكرة التوافق فقط، بل إعطاء دور أكبر لمن يجمع أصوات أكثر في الانتخاب، وفي حال اقتضاء الضرورة للعمل بمبدأ التوافق لحسابات الانتقال إلى الديمقراطية، فلا بد والحالة هذه من تنظيم العمل بقوانين، لا تسمح بتجاوز الشركاء المتوافقين لمستوى إحداث فعل الإعاقة والتخريب.
 4. توجيه التربية والتعليم العالي، لإدخال مفردات الفساد وأضراره في المناهج الدراسية من المتوسطة والثانوية حتى الجامعة، وبالشكل الذي يظهره سلوكا معييا.
 5. إعادة النظر بالنظام الداخلي للبرلمان، وتنظيم عمل لجانه، وتقليل الإسراف بالمكاسب الشخصية لأعضائه، والكشف عن الأصول المالية لمنتسبيه.
 6. سن قوانين إعلان المقتنيات والكشف عن الممتلكات لمنتسبي الحكومة من مستوى مدير عام فأعلى، على أن يكون شرطا للتعيين الجديد في المنصب وشرطا للأستمرار به.
 7. سن قوانين حرية المعلومات، بحيث يمكن المواطنين من طلب كشف المعلومات، والاطلاع على الخاص منها بأنشطة الحكومة بإستثناء ما يؤثر على الأمن الوطني.
 8. تشجيع التبليغ عن الفساد بضوابط، لا تسمح بتفشي الإخبار الكاذب والانتقام الحاقد، ولا تعزز الخشية من الإخبار.
 9. دعم ثقافة الشفافية في الحدود التي لا تخل بمبدأ الخصوصية والأمن الاجتماعي.
 10. قيادة حملة للإصلاح السياسي والتوجه الحازم لدعم العمل المؤسسي في الدولة على كافة المستويات.
 11. التقيد بالصلاحيات الممنوحة لكل مستوى قيادي في الدولة العراقية، على أن تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية الإشراف الكامل على السلطة التنفيذية، دون السماح بتدخل الآخرين.
 12. أن تبادر الحكومة بتكوين نظم للنزاهة السياسية، يتضمن جملة تدابير لتخفيض التأثيرات الضارة للفساد السياسي، على أن تتسع هذه النظم، والتدابير خلال الفترات الانتخابية التي تكون أرضية مناسبة لانتشار هذا النوع من الفساد، بشرط أن تشمل الكشف والوصول إلى المعلومات، والمساءلة من خلال التنفيذ والمراقبة الخارجية، والتعامل مع تضارب المصالح.
 13. قيام الحكومة بتخصيص جهد أكثر لصياغة خطط مكافحة الفساد السياسي لتحقيق ضبط وإدارة سلوك أصحاب السلطة السياسية، أي السياسيين ووزراء الحكومة وكبار موظفيها، واستخدام حزم أكبر لردع سلوك اساءة إستخدام السلطة بتجميع المصادر، واستخدام الموارد وحشد الأصوات من داخل الأجهزة والمؤسسات. وتعزيز مصداقية وثقة الجمهور في العملية السياسية، لفسح المجال إلى زيادة أوسع للمشاركة الجماهيرية، وإسقاط فكرة أن السياسة في العراق لعبة مصالح غير نزيهة.
 14. تقوية الجهاز التنفيذي لتنظيمات مكافحة الفساد، ودعم سلطة القانون، وتوفير الظروف الملائمة للرقابة، لأن التجاهل الصارخ للقوانين التي تتناول النزاهة السياسية، هي من بين المشاكل الشائعة في عموم الديمقراطيات التي تمر بمرحلة أنتقالية.
 15. العمل على إيجاد منظمات مجتمع مدني أكثر فاعلية في المساهمة بعملية الإصلاح والرقابة وتقليل إتجاهات الفساد في مجاها.

16. إعطاء الإعلام دوراً أكبر في المراقبة وكشف الأخطاء وإعلانها، إذ ثبت على المستوى الدولي أن الشفافية والمراقبة هي واحدة من أقوى أشكال رصد السياسيين، والحفاظ على نزاهتهم، علماً إن وسائل الإعلام الحرة الفاعلة غير الفاسدة، هي واحدة من العوامل الضرورية لصنع الشفافية في العمل.
17. الإيعاز إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأن تحت الجامعات العراقية لوضع خطط بحث على مستوى الدراسات العليا، تتناول الفساد السياسي وأخطاره على الإنسان والوطن والعيش الآمن المستقر.
18. تخصيص جهد علمي أكبر لدراسة وتشخيص مواطن الخلل في القوانين والأنظمة الإدارية والإجرائية التي تسمح، بانتشار الفساد أو تفضي إليه.
19. إصدار هيئة النزاهة نشرة شهرية أو فصلية "كل ثلاثة" أشهر عن مناهذ الفساد ومديات استشرائه، ويمكن توزيعها لمستويات سياسية وحكومية محدودة.
20. الفصل بين السلطة السياسية - الوزارة - وما فوقها صعوداً إلى الرئاسة، وبين الجهاز المهني الفني - وكيل وزارة - وما دون ..
21. ترشيح وتقليص الطبقة الحاكمة خاصة فيما يتعلق ببعض العناوين الوظيفية التي تضخمت كثيراً مثل الدرجات الخاصة والمستشارين... الخ.
22. منع استخدام الأحزاب والكتل المحسوبة على العملية السياسية للمال العام، وقدرات الدولة لمصالحها الخاصة في الانتخابات وحشد التأييد.
23. تفعيل قرارات مجلسي الوزراء والنواب، فيما يتعلق بإنشاء مجلس الخدمة، الذي يرفد الدوائر بالتعيينات، على وفق الاستحقاق والمهارة والإعداد المهني.

التعامل مع حالة الاضطراب الاداري

إن مشكلة الإدارة والأداء الوظيفي، أو اضطرابهما في هذه المرحلة الزمنية، من تاريخ العراق الحديث، تجاوزت إمكانية حصرها بمؤسسة محددة ومستوى وظيفي معين، وتعدت كذلك إمكانية حلها بإصدار الأوامر والتوجيهات التي اعتاد أصحاب الحل اللجوء إليها، لأنها مشكلة اضطراب معقدة، عطلت عمل الحكومة وشوهت سمعتها، وعطل الموظفون أنفسهم أوجه حلها وتشوهت سمعتهم، وأعاق السياسيون خطواتها وقلت هيبتهم.

حلولها تبدأ من الموظف البسيط بتجاوزه الخيبة والتلكؤ واللامسؤولية. وتمتد إلى المدراء ورؤساء الأقسام بخروجهم من خانة الاعتقاد بأن المنصب فرصة كسب لاتعوض، وإن الوظيفة وسيلة عيش لا تفوت.

لتنتهي عند الحكومة، التي لا بد أن تشرع بتقديم الرسائل المقنعة والمطمئنة إلى الجمهور العام أولاً ومن بعده جمهور الموظفين: بجديتها في الإصلاح.

وإصرارها على تنفيذ برامج الإصلاح.

ورغبتها في تقديم الخدمة والعون المباشر من أجل الإصلاح.

ووقوفها بالمقدمة قدوة ومثالاً لأهل الإصلاح.

عمل من هذا النوع، لا يحقق الغاية المطلوبة، في ظل أداء وظيفي غير قادر على قيادة ثورة إصلاح، وظروف أمنية وسياسية غير قابلة لإنتاج هذه الثورة، مالم يقترن بجهد علمي، لتشخيص الخلل ونقاط التعويق، واقتراح المناسب من الحلول التي تلائم كل حالة وكل ظرف وكل مؤسسة بأسرع وقت ممكن.

جهداً، يقوده أكاديميون محلصون واختصاصيون وطنيون وجامعات عراقية ومراكز بحوث تنفتح على العالم في التشخيص والاقتراح. لا بد أن تغادر فيه أجهزة الدولة، أو قادتها الكبار أمراضها وأمراضهم، ذات الصلة بالذاتية المفرطة وعدم الاستشارة، والتحسس من وجود العلماء بين الصفوف.

وإن تتجاوز فيه فلسفة الاتكال فقط على الأقرباء والمقربين.

وتنهي فيه آفة الوثوق فقط بالحلقة القريبة من الانتهازيين.

وأن تسقط من حساباتها، ويسقطون مريديها من حساباتهم معها، أن الدولة ملك الحكومة والحكومة ملك الكتلة المنتخبة، وينهون سويةً توجهات في النفس السياسية لإحتلال المراكز العليا والمفاصل الحاكمة، بما يشبه وقائع حرب ضروس وسعي للاحتلال، ويعبرون في جهدهم المفروض للإصلاح، تلك الرؤى التي علقت في ذاكرتهم السياسية عن التوريث. وأن يتم الشروع ببناء مشاريع النفع العام التي تُنفذ سريعاً وتُشغل كثيراً في مجالات تأهيل وتدريب الشباب والنقل والتنمية الريفية والصناعة الزراعية وغيرها الكثير. وأن ترفع تجاوزات المواطنين الحاصلة على أراضي وممتلكات الدولة وبنائات دوائرها ومؤسساتها سريعاً، وأن يشرك الموظف طرفاً في الأمن وإعادة البناء، ويعاد بناؤه النفسي ويوثق ارتباطه بالوطن العراق.

إن تحقيق أي نجاح ملموس في التعامل مع المشاكل والمشاريع، سيسهم مباشرة في تعزيز الأمن النفسي والاقتصادي لعموم العراقيين، بعد أن أرهقتهم سني المعاناة، وتعزيز من هذا النوع، مع الأمل في قدر من الرفاه سترك أثراً إيجابياً كبيراً لصالح بناء الدولة في العقل الجمعي العراقي، وسيحدد حتما طبيعة وملامح الحكومة الأكثر كفاءة ووطنية ما بعد كل انتخابات.

لقد عانى العراق بسبب سوء إدارته لأكثر من خمسة وثلاثين عاما مشاكل متعددة، ومتشعبة في الإدارة والاقتصاد، وفي الجوانب القيمية والنفسية والعلاقات العامة، وغيرها مشاكل انعكست سلبا على الأداء، وعلى علاقة الحكومة بالشعب، وتركت آثارا عميقة، يصعب تجاوزها في الزمن القريب، وهي آثار تحتاج الكثير من الجهد النوعي للتعامل معها في خطوات تبدأ أولا، بإيقاف حالة التدهور ومن ثم الشروع بالإصلاح وإعادة الثقة بالنفس والحكومة. هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن طبيعة الحكم في العراق تتجه إلى الديمقراطية التي تعني في سنينها الأولى التغيير شبه المستمر لمفاصل القيادة العليا ولعديد من المسؤولين، وتغيير من هذا النوع مع عدم إكتمال الخبرة في شؤون الإدارة، يعني احتمال مواجهة العراق لكثير من المشاكل والأزمات الإدارية، التي يصعب التخلص منها، أو تجاوزها مستقبلا، إلا بوجود ثبات نسبي لمجموعة علماء ومهنيين في بعض مفاصل الدولة:

يستمررون في عملهم المهني التخصصي الذي يرفدون به المسؤول السياسي والحكومي بالرأي والخبرة.

ويوفرون له فرص اتخاذ القرار الصحيح لصالح الشعب والدولة في الوقت الصحيح، ويجنبونه إتخاذ القرارات الخطأ التي تؤذي الشعب والدولة على حد سواء.

إنتاج أمن وطني عراقي

إن الأمن الذي يشمل في مفهومه الواسع حماية الدولة والمجتمع من مختلف أنماط التهديد العسكري والسياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي والبيئي، يتركز في الأصل إلى علاقة عضوية بين المواطن والدولة، يتجه المواطن فيها إلى المساهمة مع جهد الدولة في التخلص من التطرف والارهاب، والمحافظة على العملية السياسية والقضاء على الجريمة والالتزام بالقوانين. والحماية بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون مطلقة لعدم وجود مجتمع آمن بالمطلق ولا توجد تدابير وقائية متكاملة، أو نموذجية تحول دون حصول الخروق الأمنية، حتى إن الدول التي تميزت بأمنها المستقر، والمصنفة بالعظمى قد اخترقت أمنيا كما حصل في الولايات المتحدة بالحادي عشر من سبتمبر 2001، وتفجيرات قطارات اسبانيا في آذار 2004، وتفجيرات لندن في تموز 2005، وتفجيرات مترو موسكو في آذار 2010. وإذا ما كانت الحماية ليست كاملة فإن الأمن سيبقى أسبقية أولى للدولة، التي تنظر إليه وتديره تبعا لقدراتها وفلسفتها في تحليل وإدارة الصراع، وستبقى سياسته الدفاعية بالنسبة إلى الدول النامية بينها العراق هي الأسبقية الأولى عبر التمسك بمفاهيم السلام والتعايش السلمي، والسلوك الديمقراطي، واحترام حقوق الأقليات، والالتزام بالقوانين والاتفاقيات، والحكمة في العلاقة مع الجيران، والابتعاد عن التفريق والاضطهاد، معطيات تعتمدها وتسيرها السياسة، ويترجمها سياقات عمل أممي رجال اختصاص، أو من أهل التجربة في هذا المجال وليس مثل الذي يجري حاليا في العراق حيث الانتكاس في تحمل أعبائها على بعض السياسيين، أو المكلفين من الكتل والأحزاب السياسية الموصوفين اسما بالمستقلين، إذ ان الاعتماد عليهم فقط سوف لن يمكن العراق من صياغة نظرية أمن وطني فاعلة هو الأحوج إليها الآن، ولا إلى تحديد سياسة أمنية دفاعية صحيحة هو بأمس الحاجة إليها في الوقت الراهن، خاصة وإن له تجربة سابقة في الانتكاس على السياسيين في تكوين فلسفة الأمن إبان الزمن السابق كانت نتيجتها أمنا قسريا فشل في تأمين الحماية البسيطة للنظام وللإنسان العراقي على حد سواء، وستفشل التجربة ثانية إذا ما تم الاستمرار في التمسك بها في الزمن الحالي، لأن الديمقراطية التي تكونت في العراق تعتمد على انتخابات لا يضمن فيها أي حزب، أو كتلة البقاء في مكانه بالحكم، ولا تضمن إدارة سياسية للعملية الأمنية إبقاء قسرا في نفس المكان، وخلاصة القول هنا:

إن العراق الجديد وإن مضت على بدايته ثماني سنوات فإنه مازال في طور التشكيل لكل بناء السياسية والفكرية والاقتصادية وكذلك الأمنية، عليه سيبقى الزمن كفيلا في إنضاج معطيات تحليله من بعض مؤثرات الخرق الأمني التي تتكرر في الوقت الراهن، وهو كفيلا إذا ما سارت سبل الإنضاج بشكل صحيح في بلورة إرادة سياسية وتجربة سياسية قادرة على تكوين أمن وطني عراقي مقتدر بديل عن برامج الأمن الآتية التي تسود في وقتنا الراهن، وقادرة أيضا على صناعة سياسة أمنية دفاعية يمكنها التعامل مع كل متغيرات الملف الأمني على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

إن إنتاج أمن وطني عراقي ملائم للتعامل مع خروقات الأمن الحالية، يحتاج أولا إلى قوة دفع سياسية تشريعية شعبية تتبنى انتاجه، على وفق مصالح العراق الوطنية، ويحتاج من ناحية أخرى إدراكا لطبيعته وأهميته ركنا من أركان إدارة الدولة والمجتمع وإعادة بنائها، لأن وسائل أنتاجه متعددة فيها المؤسسة العسكرية التي تدافع عن حدود البلاد، وأجهزة الشرطة والأمن التي تكافح الجريمة وباقي التجاوزات، وفيها سبل إدارة الإنسان، ليكون مواطنا صالحا لا يمكن أستغلاله أداة خرق أممي، وإقتصاد قوي يكون ضامنا للأمن الوطني، وتعليم حديث يرفد الوطن ومؤسساته بالعلماء والاختصاصيين القادرين على بنائه.

وهذه وإن كان الزمن والنضج والحراك الاجتماعي كفيلا بالوصول إلى نھايتها، أي تكوين أمن وطني كما هو حال الجميع من الدول والمجتمعات، إلا أن تقديم بعض المقترحات في مجاله يمكن أن يكون مفيدا في ضغط الزمن وتقصير المسافات إلى نقطة إنتاج أمن وطني ملائم لهذه المرحلة الزمنية على أقل تقدير منها:

1. أن تسند مهام القيادة الأعلى لوزارتي الداخلية والدفاع إلى أشخاص مستقلين فعلا، ويلزمون قبل التصديق على استيزارهم في البرلمان، أن يقدموا تعهدا قانونيا في أن يبقوا مستقلين، وكذلك الحال لوكلاء الوزارتين وجميع المفاصل القيادية فيهما.
2. إعادة النظر في المهام الموكلة إلى الجيش، ودراسة سبل تسليحه وتدريبه، وإعداداته بما يكفي للدفاع عن العراق، وتأمين الردع اللازم في محيطه الإقليمي.
3. التسريع في بناء الاقتصاد العراقي، ليكون ضامنا لحياة أفضل وأمن اجتماعي أحسن.
4. التخلص التدريجي من أثر التدخلات الخارجية القادمة من المحيط الإقليمي.
5. التركيز على السياسة الخارجية للعراق، باتجاه قيام علاقات متوازنة، غير منحازة، تتعامل مع الآخرين بالمثل، لا تؤثر أية ميول دينية طائفية.
6. السعي إلى حل مقبول لمعضلة العزل الطائفي والتناحر القومي، وإنهاء فلسفة المحاصصة في الحكم بكافة المستويات.
7. توظيف جهد ورأس مال أكبر في مجال التربية والتعليم، والمناهج التي لا بد أن تكون معبرة تماما عن وحدة العراق، ومساعدة جهد الدولة في إعادة تماسك أبنائه.
8. إنجاز مشروع المصالحة، والتخفيف من حدة قوانين المساءلة والعدالة، وإبقاء الحرمان من المشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب العليا على البعثيين في القيادات العليا والمتهمين بقضايا جنائية، مثبتة قضائيا.
9. إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والاستخبارية على وفق مبادئ تلغى فيها المحاصصة الوظيفية الموجودة، وإيكال التوظيف في درجاتها العليا إلى البرلمان، والمتوسطة منها والعادية إلى الوزير المختص، والمدنية الإدارية إلى مجلس الخدمة الفيدرالي، بعد وضع توصيف وظيفي لجميع هذه الدرجات.

المصادر العربية

1. أنيس كلود (1962) القوة والعلاقات الدولية، نيويورك: دار روندنم للنشر.
2. فهد الشقحاء (2004) الأمن الوطني: تصور شامل، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
3. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد 160 أبريل 2005، ص 56-57.
4. دائرة المعارف البريطانية.
5. هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية 2003، ص 35.
6. روبرت ماكنمار (1980) التورط في كارثة، عبور القرن الاول من العصر النووي، نيويورك: دار ماكميلان.
7. زكريا حسين، الأمن القومي بحث منشور على الانترنت.
8. محمد صالحه، "مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص"، - "شؤون عربية"، العدد 35، كانون الثاني/يناير 1984، ص 27.
9. الفريق أيدن خالد، وكيل وزارة الداخلية، في مقابلة تلفزيونية مع الحرة يوم 12 تموز 2010.
10. سعد العبيدي (2003) نوايا وحروب، دار المعارف، بيروت.
12. هنري كسنجر. العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة. الطبعة الأولى. بغداد 1987، نقله إلى العربية حازم طالب مشتاق.
14. القناة الفضائية العربية، حول اختفاء مليار دولار من وزارة الدفاع، 2005/9/24.
15. ايزنك (1969) الحقيقة والوهم في علم النفس، ترجمة قدرى حفي، ورؤوف نظمي، القاهرة، دار المعارف.
16. كمال جاسم المراياتي. مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيولوجي. سلسلة المائدة الحرة. بيت الحكمة. تشرين الأول 1977.
17. وكالة الأخبار العراقية، 5 آب 2010.
19. تاريخ القوات العراقية المسلحة، الطبعة الأولى، 1986.
20. الائتلاف الوطني العراقي (2002) المؤسسة العسكرية في المنظور الديمقراطي للعراق المستقبلي، كراس خاص، لندن.
21. الوقائع العراقية، العدد 3977 في 17 حزيران 2003.
22. الائتلاف الوطني العراقي (2001) التخريب القيمي في المجتمع العراقي، كراس خاص، لندن.
23. جريدة الصباح، العدد 2132 في 2010/10/19.
24. الأمر 91 الصادر عن سلطة الائتلاف في 2 حزيران 2004.
25. جريدة الشرق الأوسط العدد 9237، الصادر في 13 مارس 2004.
26. رينيه جيرار (1972) العنف والمقدس، تعريب سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة.
28. فضائية الحرة عراق، النشرات الإخبارية ليوم الاحد (2010/7/30).
30. وكالة العين الاعلامية 2009/12/12.
31. رويتر، الخميس 2010/9/9.
32. وكالة الصحافة المستقلة، الجمعة 2011/1/7.

33. السومرية نيوز 2010/9/10.
34. رائد نبيل، الرؤيا الاقتصادية، 17 يونيو 2010.
35. ميلوش ماركو (1973) الحرب النفسية، ترجمة لبيب لهيطة، دار الثقافة

مواقع ومصادر أجنبية

11. www.palestine.info/Arabic/books/derash.htm.
13. www.usinfo.State.gov.
18. Peymner News Agency 19Nov 2010.
27. Peymner News Agency 12 Oct 2010.
29. Peymner News Agency Jan 2011.

نبذة عن حياة المؤلف

- . ولد في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام 1946.
- . تخرج في الكلية العسكرية العراقية برتبة ملازم عام 1966.
- . حصل على البكالوريوس آداب من الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم اللغة الانجليزية عام 1976.
- . أكمل دراسة الدبلوم العام والخاص في التربية من جامعة عين شمس عام 1979.
- . حصل على شهادة الطيران التجاري من مؤسسة الطيران المدني العراقية عام 1987 .
- . نال شهادة الدكتوراه في علم النفس السريري من جامعة بغداد عام 1991 .
- . خدم كضابط في الجيش العراقي تدرج من آمر فصيل وأمر سرية ومساعد آمر فوج ثم مدير شعبة الإستخبارات النفسية، ومدير البحوث والخدمات النفسية حتى الإحالة على التقاعد عام 1992 ومن ثم الإعادة للخدمة عام 2005 للعمل كمدير عام التخطيط في وزارة الداخلية، ومستشار وزير الدفاع، وملحق عسكري في باريس، ومستشار القائد العام للقوات المسلحة حتى عام 2010.
- . عمل مدرسا لمادة علم النفس والصحة النفسية في كلية المأمون الجامعة، والجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام 1992 حتى 2000، وباحثا في علم النفس والسياسة، وكاتب عمود في الصحف العراقية، منشورة مقالاته وبحوثه على الموقع www.alobaidy.net

إصدارات المؤلف

1. مقدمة في علم النفس العسكري (مع مؤلفين آخرين) مديرية التدريب العسكري، بغداد 1985
2. الجوانب النفسية للانضباط العسكري، كراس إصدار مديرية التوجيه المعنوي، 1988
3. المعنويات ما بعد الحرب، كراس إصدار مديرية التوجيه المعنوي، بغداد. 1988
4. ملاحظات في التقويم المعنوي، كراس إصدار مديرية التوجيه المعنوي، بغداد. 1989
5. المخالفة في الحياة العسكرية، كراس إصدار مديرية التوجيه المعنوي. 1990
6. نوايا وحروب، إصدار دار لمعارف، بيروت. 2003.
7. أزمة المجتمع العراقي، إصدار دار الكنوز، بيروت 2003.
8. دوامات المحنة، إصدار الدار العربية للعلوم، بيروت 2007.
9. المعنويات في الميدان . نظرة في التقويم والقياس، مطبعة الرشيد، بغداد. 2010

هذا الكتاب

إن صورة الواقع العراقي التي تكونت بعد حرب عام 2003 وإحداث فعل التغيير إلى نظام جديد أريد له أن يكون ديمقراطياً، أصبحت واضحة للجميع يتناولها الصغير، ويتكلم عنها الكبير، وطبيعتها التي تميزت إضطراباً في الأمن وتهديداً لكيان الإنسان وإعادة البناء، وتهتك النظام القيمي، واختلال الجانب الإداري وتدني مستوى الأداء، وكثر التجاوز والفساد وخرق القوانين، هي أيضاً واضحة، حتى لم يسع أحد في الدولة العراقية إلى إخفائها، ولم يتمكن من ذلك في عصر الانترنت الذي لم تتمكن فيه دول عظمى من إخفاء مراسلاتها السرية. لكن غير المعروف في مجالها علمياً على أقل تقدير هي الدوافع والأسباب وتكرار الحصول ومديات التأثير في حاضر قائم ومستقبل مجهول، وهذا ما سعى إلى إيضاحه هذا الكتاب الذي تناول الإنسان العراقي والادارة العراقية والأمن العراقي لثماني سنوات أعقبت التغيير، ألزمت طريقة تناولها من خلال عرض بعض وقائعها وسرد بعض أحداثها والتنويه إلى بعض شخوصها العود إلى الأزمنة التي سبقتها في المقارنة والتفتيش عن الجذور والأسباب، بطريقة جمعت بين البحث العلمي والسرد الوصفي والمشهد الروائي تمهيداً إلى نهاية حُتمت ببعض مقترحات التعامل مع أزمة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح قد لا تبقى العراق عراقاً كما كان، أو كما يفترض أن يكون.

مديرية الشؤون الثقافية